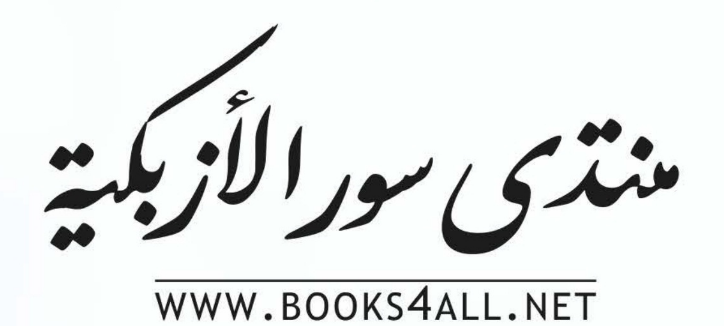
نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي

دكتور
فضل الله محمد إسماعيل
كلية الآداب - دمنهور
جامعة الإسكندرية

دكتور
سعيد محمد عتمان
دكتوراه في الفلسفة السياسية
جامعة المنوفية




منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

نظرية القانون الطبيعى
فى الفكر السياسى الغربى

نظرية القانون الطبيعى
فى
الفكر السياسى الغربى

دكتور

فضل الله محمد إسماعيل

أستاذ الفلسفة السياسية المساعد

كلية الآداب بدمنهور

جامعة الإسكندرية

دكتور

سعيد محمد عتمان

دكتوراه الفلسفة الحديثة والمعاصرة

شعبة الفلسفة السياسية

من جامعة المنوفية

2006

مكتبة بستان المعرفة

طباعة ونشر وتوزيع الكتب

كفر الدوار - الحدائق بجوار نقابة التطبيقيين

☎ : ٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ & ٠١٢١٦١٥١٢٣٧

العنوان	نظرية القانون الطبيعى فى الفكر السياسى الغربى
اسم المؤلفين	د. فضل الله محمد إسماعيل & د. سعيد محمد عثمان
رقم الإيداع	٩١٧٥ /٢٠٠٥
الترقيم الدولى	I.S.B.N 977-393- 053 - x
الناشر	مكتبة بستان المعرفة

كفر الدوار ــ الحدائق ــ ٦٧ ش الحدائق بجوار نقابة التطبيقيين

☎: ٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ الإسكندرية ٠١٢٣٥٣٤٨١٤&٠١٢١١٥١٢٣٧

Email: bostan_elma3rafa @ yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل ربّ زدني علماً

سورة طه آية ١١٤

مقدمـــــة

الـــتـــاريخ له شـــــأن عظـــيم في الحـــياة، و التاريخ قد يكون بالأمس القريب، و قد يكون بالأمس لبعـــيد و هـــو يتسلسل إلينا لكي يزيدنا فهماً للأحداث و الأشخاص و حتى للفكر و العادات. إذ أن التاريخ يــتفهم الأحـــداث و يســـايرها من حيث بدأت إلى حيث انتهت. و كل الأشياء في الوجود تتغير، و العقل الإنساني يربط الأشياء بمدى بقائها و عدم تغيرها، لأن التاريخ خبر عن التجمع الإنسانى الذى هو عمران العالم.

و مـــن الشـــئون الإنسانية التي يتسائل عنها الناس دوماً تنظيم العيش بينهم علي سطح هذه الأرض كيف بدأ ....

أمـــا كـــيف انتهـــت إليه أمور الناس في يومنا هذا _ في تلك الفترة المعاصرة _فهذا ما يبحثه أهل الفلسفة السياسية.

و إذ بلـــغ بـــنا الحـــرج حده في الحديث عن الملابسات و الآراء في الناس المعاصرين . فقد يتسع الحديث في تلك الآراء عند الناس في الأزمان الغابرة.

و لايســـتطيع أحد أن يقول عن ثقة كيف كان الناس في عصورهم الأولى و لكن الإنسان أوتي من الفكـــر و من قوة الخيال ما يستطيع به أن يتصور أحوال الإنسان التي وقعت في الأزمان الغابرة البعيدة. كـــان الـــناس قلة و كانت مجتمعاتهم صغيرة و متناثرة، و كانت صلات القربى في المجتمع الصغير قائمة بيـــن الـــناس و يسودهم السلام. إن أمر الكبير أطاعوه و بانت وجوه النفع و وجوه الضرر، فعمل الجميع علي استجلاب النفع و الخير و دفع الشرور و الضرر و ساد بين هذه المجتمعات السلام.

الحالة الطبيعية و قانون الطبيعة:

المجـــتمعات القديمة لم تكن إلا حكومات واعتبرها الفلاسفة و علماء التاريخ أنها عاشت في الحالة الطبيعية. Natural state

والحـــياة الطبيعـــية هي حياة لا ينظمها حكم، و يسودها السلام و فيها يعمل كلِ إنسان علي هواه في حـــدود الـــنفع العام. و دون أن يسودهم نظام أو قانون. و قيل إن النظام غير الحكومي له أن يسود داخل الأسر أما القانون غير المكتوب فقد سموه قانون الطبيعة. Natural Law

ولقـــد اعتـــنق الفلاسفة الرواقيون فلسفة وضعها **زينون الاكتيومي** (٣٣٣-٢٦٢ ق.م) في أوائل القرن الرابع و أواخر القرن الثالث قبل الميلاد .

واشتهرت الرواقية بنظرات فلسفية. فحياة الإنسان ذات قيمة بالفضيلة. و الفضيلة مقرها الإرادة في الإنسان. و قد يظلم هذا الإنسان إلا أنه يحافظ علي انسجام حياته مع الطبيعة. وقد يحكم عليه بالموت مثل سقراط و مع هذا يتقدم مرفوع الرأس إليه.

و الرواقية **Stoic** هي أول من جاءت بالحالة الطبيعية التي عاش الناس عليها في سلام و جاؤا بالقانون الطبيعي غير المكتوب الذي ظل أولئك الناس به في سعادة و وئام و قالوا :

" كل حياة تكون خيراً عندما تجري مع الطبيعة في نسق واحد. لأن هذه الحياة إنما تمت وفقاً لقوانين الطبيعة الخيرة مع الإنسان "

و من هذه النظرة الرواقية استخرجوا أشياء عن الحكم منها تحرر الإنسان من الظلم ، و أن الناس خلقوا سواسية ، و مساواة الناس في تلك الأزمان لم تكن شيئاً مهدداً لاسيما أثينا . وقد كانت موطن الأحرار و العبيد.

و انتقلت الرواقية إلى فلاسفة الرومان. و نراها في كلام **ماركوس أوريليوس** فيما يختص بالحكم و حقوق الإنسان. و في تأملاته ظهرت نزعته الرواقية في أعماله و تصرفاته و في كتابه التأملات و وصف الدوله الحميدة بأنها الدولة التي يكون فيها القانون الواحد للجميع، و للجميع الحقوق المتساوية، و كذلك حرية القول، و أن تحترم الحكومة كل الحريات لكل المحكومين .

و كان لهذا الوصف أثره في التقنين الوضعي لظروف الحياة . فارتقى بقيم العبودية و النساء.

و في **العصور الوسطي** جاء القديس توما الأكويني الذي أخضع الفلسفة للدين و قال:

كل قانون يصنعه الإنسان لا بد أن يكون له صفة القانون إلا بالقدر الذي يستمده من قانون الطبيعة فإذا هو تعارض معه في أي نقطة لم تعد له صفة القانون ...... أنه إذن قانون زائف.

و في القرنين السابع عشر و الثامن عشر. اشتهرت الثورة الفرنسية (١٧٨٨ م) بأنها الثورة الكبرى في العصر الحديث لنيل الحرية. وقد غطت علي الثورة الإنجليزية (١٦٨٨ م) التي قامت قبلها هي الأخرى دفاعاً عن الحرية، حرية الحكم و سيادة الشعوب في أوطانها. وكان من رجال الفكر في إبان الثورة الإنجليزية، الفيلسوف **جون لوك** (١٦٣٢- ١٧٠٤ م). و ما كادت الثورة الإنجليزية أن تنتهي حتى نشر لوك رسالتين و كلاهما في الحكم و الحكومات.

في الرسالة الأولى شجب ما كان يدعيه الملك الراحل (لويس السادس عشر) من حق في حكم البلاد بتفويض من الله. و من الثانية جاء بأصول الحكم و الحكام. وقد أرجع الأساس الأول في سيادة الدولة و المجتمعات إلى قانون الطبيعة و ما تضمنه من حقوق .

وصف لوك الحال الطبيعي لبني البشر بقوله: إن الناس تعيش فيها وفقاً للعقل و بدون رأس من فوقهم لأحد من أهل الأرض. إلا من سلطة تقضى بينهم عند الخصومات، أي أنه أدخل في النظام الطبيعي شيئين ، العقل و سلطة القضاء

و قد أشار لوك قائلا: إذا أردنا أن نفهم القوة السياسية فهمها صحيحاً وأن نستمدها من أصولها الحقة. يجب أن ننظر في الحال التي يكون عليها الرجال و هم علي الطبيعة، إنهم عندئذ يكونون في الحال إنهم يستطيعون معها أن يقوموا بأعمالهم و أن يتصرفوا بأملاكهم و أشخاصهم على الوجه الإنسب الذي يرونه . وذلك في حدود القانون الطبيعي، أي بدون استئذان أحد أو الاعتماد علي مشيئة احد ، إنها

حالـــة تسود فيها المساواة ، تتوزع فيها القوى و الحقوق بالعدل ، فلا يأخذ رجل فوق رجل آخر شيئاً . و ليســت الحالة الطبيعية بحالة استباحية و إنما هي حالة طبيعية يحكمها قانـــون طبيعـــي يحرم علي الناس الفساد و الإفساد.

كمـــا جاء في خواطره عن التربية: أن الأسلوب الأمثل في تعليم الصغار أن يكون قائم علي الحنان المقبول بين الطفل ووالديه و ليس بالخضوع الأعمى.

كمـــا أشـــار إلـــى المربييـــن بدورهـــم الفعـــــال في العمليـــة التعليمة بدل أن تكون قائمة علي الاســتظهار. أن تســـلك ســـلوك الفهم المشجع علي الخلق و الابتكار. كـــما أنه بالإضـــافة إلى ذلك فإن المســـالة الأخـــلاقية لها دورها في المجال التعليمـــي، وللمعلم الـــدور الأكـــبر فيها. حيث إرساء قواعد الأخـــلاق و مـــبادئ الديـــن عـــند النشء، و بث روح الطمأنينة عندهم، و العمل علي الإيفاء باحتياجتهم الجســـدية و النفســـية كلمـــا أمكن ذلك. كما يستنكر بشدة لألوان التعذيب و الاضطهاد التي كان يعاقب بها الناس أحياناً من رجال الكنيسة.

و أشار لكي تنهض الحكومة بمسئوليتها فعليها أن تستمد سلطتها من الله، و تكون معبرة عن إرادة الله.

و هكـــذا تؤدي كلمة طبيعة إلى معان و مفاهيم مختلفة. ولعل أكثر تلك المفاهيم شيوعاً ما يفيد سجية الإنســـان و فطـــرته، إذ يقال فلان من الناس طبيعي حينما يكون مزاجه خلوا من التعقيد. و يكون سلوكه انعكاســـاً لســـجيته و بعيداً عن الافتعال و التمثيل، و لا يخفي ما ينطوي عليه انعكاساً لسجيته و بعيداً عن الافـــتعال و التمثـــيل، و لا يخفي ما ينطوي عليه هذا المعنى من ثناء و مديح.إذ التعقيد صفة مذمومة من صفات الإنسان. و لعل فيه دليلاً علي انقسام صاحبه علي نفسه أو علي عدم انسجامه و بيئته.

أمـــــا الطبيعـــي فعلـــي وئام و انســـجام مع ذاته و بيئته. و هو كمـــا يقول علـــماء النفس و فلسفة اللغة. أقرب إلى ما ينشده كل إنسان من رضي و اطمئنان .

ولعـــل هذا المفهوم الشائع حديث. كما أن التعقيدات و المضاعفات السيكولوجية، و العلوم التي تعني بهـــذه التعقـــيدات حديـــثة أيضاً. وقد يكون روســـو (١٧١٢-١٧٧٨ م) هو الذي سبق غيره من الكتاب المحدثيـــن إلـــى امـــتزاج الطبيعة و الحث علي العودة إليها، و لا ينتقص من دعوته هذه أن يكون مفهوم الطبيعة في عرفه أكثر شمولاً من مفهومها السيكولوجي.

وقد حـــث رجـــال التربيـــة حثاً شديدا علي الاستعانة بالطبيعة، و بمظاهرها و مناهجها و أساليبها و قوانيـــنها فـــي تنشـــئة الأطفال و الصبية وذلك في كتابه الشهير " إميل " و هو الكتاب الذي هز مبادئ التربية و أساليب التعليم السائدة في أيامه هزاً عنيفاً.

ورافق ظهور هذا المفهوم الحديث لكلمة طبيعة معان و مفاهيم أخرى تشبهه. و من هذه المعاني ما يتصل بالطبيعة من حيث هي وحي و إلهام للموسيقيين و الشعراء و الفنانين، و منها من ينظر إلى الطبيعة مـــن حيث هي مثال للروعة و الجمال في نظر سائر الناس. ولكن من تلك المفاهيم أيضاً ما يتوجه للطبيعة مـــن حيـــث هـــي نوامـــيس و قوانيـــن ندركها و نتعرف إليها بالعقل و العلوم. و هكذا أصبحت الطبيعة

بمفهومها هذا الأخير. السبيل إلى تحسس وجود الله عز وجل. و أي سبيل إلى الخالق أجدى من معرفة المخلوق. كما يتمثل في الطبيعية علي وجه التخصيص، و اى دليل علي وجود الخالق سبحانه و تعالى أقوى من وجود هذا المخلوق. أو بالأحرى هذه الطبيعة من حيث هي نظام و انتظام و نسق صارم و أسباب و مسببات يتضح من ذلك كيف اكتسب الطبيعية مفهومها الديني الحديث، و هو مفهوم ينسجم كل الانسجام و مقتضيات العقيدة الدينية و الأيمان، بيد أن هذا المفهوم يختلف اختلافاً كبيراً عن المفهوم الديني التقليدي للطبيعة، و الطبيعي بهذا المعنى هو الإنسان الذي ينسب كل شئ إلى الطبيعة.

وهذه القوة الهائلة الجبارة التي نسميها الطبيعة. هي في نظره المحرك الأول. بل مصدر الخلق و الوجود و الحياة، أي أن الطبيعي بهذا المفهوم الديني القديم يؤله الطبيعة و يتخذ منها إلها بدلاً من الله عز وجل خالقها و خالقه.

لذلك كان حذر رجال الدين و ارتيابهم بصدد الطبيعة و الطبيعي و هو حذر غير ذي موضوع.

و اتفقا كلاهما (لوك وروسو) بأن في الإنسان ذخائر من الطاقة لا يمكن أن تستثمرها حياة هادئة ملؤها الراحة و السكون. و إنما يبعث علي انبعاثها و خروجها إلى الواقع حياة متجددة التيار. فإننا نحس ذلك لأننا خلقنا في كبد، و من أجل غايتنا يشتعل الحماس و النشاط اللذين يؤكدان أننا نعيش حياتنا و نساهم فيها، فنطبعها بطابعنا، و بذلك يضحى كل منا لإثبات وجوده .

بذلك فسيادة القانون الطبيعي متأصلة الجذور في طبيعة الإنسان العاقلة. هذا ما حاول الكاتب في تواضع أن يبحث في هذا الموضوع ويتضمن الكتاب ستة فصول ومدخل وخاتمة.

فجاء في المدخل التعرف بالقانون الطبيعي عند بعض الحضارات، و كذلك مناقشة دوره في الثورات و الحركات التحررية المختلفة.

أما **الفصل الأول:** تعرض الباحث فيه لنظرة القانون الطبيعي في الفكر السياسي عند بعض الفلاسفة الغربيين السابقين علي لوك وورسو.

وجاء في **الفصل الثاني:** ناقش نظرية القانون الطبيعي في فكر جون لوك السياسي. فقد تناول الباحث أهم مؤلفاته من الجانب الفلسفي و كذلك في مجال فكره السياسي. وقد تناوله أيضاً بين الأخذ و العطاء في مجال فكره السياسي. ثم مكانته بين فلاسفة السياسية.

أما **الفصل الثالث** بعنوان: القانون الطبيعي في فكر روسو السياسي. تعرض الباحث لأهم مؤلفاته في المجال الاجتماعي و السياسي، ثم مفهوم القانون الطبيعي و علاقته بفكره السياسي، و كذلك روسو بين الأخذ و العطاء، ثم ملامح فلسفته و مكانته في معترك الفكر السياسي بين الفلاسفة و المفكرين.

و **الفصل الرابع** بعنوان: القانون الطبيعي في نظرية العقد الاجتماعي. ناقش الباحث دوافع نشأة العقد و أهميته و علاقته بالقانون الطبيعي، و أيضاً دوره في تأسيس الكيان السياسي.

ثـم **الفصل الخامس** بعنوان: القانون الطبيعي في الفكر السياسي عند بعض الفلاسفة اللاحقين علي لوك وروسو. تناول فيه الباحـث بعض فـلاسفة المـدارس الحـديثة و المعاصرة من الفلاسفة الإنجليز و الفرنسـيين و الأمـريكان. ليتضـح مدى استمرارية نظرية القانون الطبيعي و دورها في مجال الفكر السياسي و نظام الحكم بعد لوك وروسو.

و اختـتم الباحـث دراسته **بالفصل السادس** بعنوان: العولمة و علاقتها بالقانون الطبيعي فقد تناول الباحث مفهوم العولمة و مظاهرها، ثم الأصول التاريخية للعولمة في الحضارات. ثم علاقة العولمة بالفكر السياسـي عند لوك ورسو، و أيضا مستقبل الثقافة العربية في ظل العولمة، و تناول الباحث دور مصر في إطار العولمة.

و أخيراً **نتائج الدراسة** التي تناول فيها الباحث عرض للفروض و تحليلها، و كذلك ملخص للدراسة باللغة العربية و الأجنبية.وقائمة بالمراجع العربية و الأجنبية.

المحتويات

٥- هوجو جروتيوس ١٥٨٣ – ١٦٤٥م

- **نشاطه الفكري**
  ١ ظاهرة الملكية
  ٢ ظاهرة الرق
- **آراؤه السياسية وعلاقتها بالقانون الطبيعي**

٦- توماس هوبز ١٥٨٨ – ١٦٧٩م

- **نشاطه الفكري**
- **من آرائه الفكرية**
  ١. نظرية الدولة
  ٢. أشكال الحكومات
  ٣. نظرية العقد الاجتماعي
- **فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي**

الفصل الثاني

نظرية القانون الطبيعي في فكر جون لوك السياسي

- **أهم مؤلفاته**

أ – المسائل الفلسفية

١. مقالة في الإدراك الإنساني
٢. خواطر في التربية
٣. عن معقولية المسيحية

ب – المجال السياسي

١. مبحث في الحكومة الأهلية
٢. مقالتان في الحكم
أ- نظريته السياسية
ب- مسئولية الحكومة
٣. رسالة في التسامح

- **دوافع نظرية العقد الاجتماعي عند لوك**
  ١- تصور لوك للعقد الاجتماعي
- **قانون الطبيعة و الحقوق الطبيعية عند لوك**
  - حالة الطبيعة
  - نظام الملكية
  - نظام العبودية
  - في المجال الأخلاقي
  - لوك و علاقته بالقانون الطبيعي
- **أشكال الحكومات وعلاقتها بالقانون الطبيعي**

أ - أشكال الحكومات

ب- المعنى الصحيح للسلطة

- **مفهوم روسو السياسي عن :**

١- حالة الطبيعية

- حالة الطبيعية بين المعارضة و التأييد

٢- العقد الاجتماعي

- نتائج نظرية العقد الاجتماعي

٣- الإرادة العامة

- الإرادة العامة بين الاعتراض و التأييد

أ- الاعتراض

ب- الرد علي ما وجه من اعتراض للإرادة العامة و دورها في الوثائق و الدساتير

١- الوثائق الأمريكية

٢- الوثائق الفرنسية

- **مقومات العقد الاجتماعي و علاقته بالإرادة العامة**
- **روسو و الأخلاق و القانون الطبيعي**

أ – عن الحرية الإنسانية

ب- عن المساواة بين الناس بالطبيعة

ج – الملكية

- **روسو بين الأخذ و العطاء**

١- من تأثر بهم في مجاله الفكري

أ – نشأة الدولة

ب- تقسيم الحكومات

٢- من تأثروا بروسو و أخذوا عنه

أ- نشأة الدولة

ب- عن الحكومات و تقسيماتها

ج- عن نظام الفصل بين السلطات

د- عن الإرادة العامة

- **الحكومة وأشكالها و نظرية الفصل بين السلطات عند روسو**

أ- الحكومة و أشكالها

ب- الفصل بين السلطات

- ملامح فلسفة روسو

الفصل الرابع

القانون الطبيعي في نظرية العقد الاجتماعي

- **مقدمة**
- **دوافع نشأة العقد الاجتماعي و أهميته**
- **أهمية العقد الاجتماعي**
- **العقد الاجتماعي و علاقته بالقانون الطبيعي**
- **الفرق بين عقد البيع و العقد الاجتماعي**
- **عند فلاسفة العقد الاجتماعي**
- **نقد نظرية العقد الاجتماعي**
- **ضرورة العقد الاجتماعي في تأسيس الكيان السياسي**
- **العقد الاجتماعي كقاعدة للسياسية**

الفصل الخامس

القانون الطبيعي في الفكر السياسي عند بعض الفلاسفة اللاحقين علي لوك و روسو

- **المدرسة القومية**

١- جرمي بنتلم

- دعائم فلسفته و علاقتها بالقانون الطبيعي
- تقويم الحكومة في فكره
- الفصل بين السلطات

٢- جون أوستن

- مبدأ السيادة و علاقته بالقانون الطبيعي

- **المدرسة الاشتراكية**

١- سان سيمون ٢- روبرت أوين ٣- شارل فوريه

- **المدرسة البراجماتية**

١- وليم جيمس

- أهم مؤلفاته
- اتجاهاته و آراؤه السياسية

٢- جون ديوي

- أهم مؤلفاته
- فكره السياسي و علاقته بالتنظيم الاجتماعي
- المنهج البراجماتي و علاقته بتنظيم الكون

الفصل السادس

العولمة وعلاقتها بقانون الطبيعة

- **مقدمـة**
- **مفـهوم العولـمة**
- **مـظاهر العولـمة**

أ- المظاهر الاقتصادية
ب- المظاهر الإعلامية
جـ - المظاهر الاجتماعية و الثقافية
د- المظاهر السياسية
١- نظام الحكم
٢- الأحزاب السياسية
٣- العولمة و حقوق الإنسان

- **الأصول التاريخية للعولمة في الحضارات**

أ- عند القدماء المصريين
ب- عند اليونان
ج- عند الصين
د- عند الرومان
ه- العصور الوسطى
و- الحضارة الإسلامية

- **- العولمة وعلاقتها بالفكر السياسي عند :**

أ- جون لوك
ب- روسو

- **- مستقبل الثقافة العربية في ظل العولمة**
- **- دور مصر في إطار العولمة**
- **- تساؤل يطرحه الباحث**

قائمة المراجع

أ- العربية
ب- الأجنبية

- التعريف بالقانون الطبيعى

١. الحالة الطبيعية في الشعوب البدائية

٢. الرواقية ١٠٠ ق م– ٤٣ ق م

٣. ماركوس أوريليوس ١٢٠م – ١٨٠م

٤. توما إلاكوينى ١٢٢٥ – ١٢٧٤م

٥. ممن تأثروا بالرواقية وقانون الطبيعة

أ- فولتير ١٦٩٤ – ١٧٧٨م

ب- ادموند بيرك ١٧٢٩ – ١٧٩٧م

٦. الثورة الفرنسية (١٧٨٩) وعلاقتها بالقانون الطبيعي

التعريف بالقانون الطبيعي

ولما كان القانون الطبيعي عماد الدراسة التي تناولها الباحث . فمن الواجب أن يتعرض لتعريفه الاصطلاحي ، لأن تعريف المصطلح يؤدى إلى الوضوح وغيابه يؤدى إلى تشتت الذهن والغموض في الفهم ، الذى يؤدى بدوره إلى إعاقة التقدم .يقول : هارولد لاسكى الإنجليزي ١٨٩٣ – ١٩٥٠ يفشل الناس في الاتفاق على معنى مصطلحاتهم السياسية نظرا لعقم المصطلحات . (١)

ومن تعريفات القانون الطبيعي الكثيرة :

- هو نظام عام صادر من الله يسود العالم . يشتمل على مجموعة المبادىء الأساسية للعدالة . يتضمن توجيهات عامة يفسرها المشرّع (المنسق للقانون الوضعي) ويقرر الجزاءات الكفيلة لحمايتها . (٢)
- هو نسق من المبادىء يقدمها العقل الكلى ، يفسره العقل البشرى لكى يجعل الحياة آمنة مطمئنة ، يدعو إلى التعاون والإخاء ، وينبذ كل ما يعكر صفو الحياة . (٣)
- هو المعبر عن إرادة الله ، تفسره السنة الطبيعية ، محفور في قلوب المخلوقات (٤)
- ولمزيد من إثراء التعريف ووضوحه، يرى الباحث إلقاء الضوء عند بعض الفلاسفة والمفكرين حتى يتبين الامتداد الجذري لهذا المفهوم .

١- **عاطف غيث وآخرون** : المرجع في المصطلحات العلوم الاجتماعية
[الإسكندرية : دار المعرفة الجمعية ، ١٩٨٣] ص: ٢٠٤
٢- **عبد المجيد الحفناوى** : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية
[الإسكندرية : دار الهدى ، بدون سنة طبع] ص : ٣٦٥
- **هارولد لاسكى** : مدخل علم السياسة ، ترجمة د / عز الدين حسنين
[القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٨٥] ص: ١٩
٣- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : السياسة بين النظرية والتطبيق
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧] ص: ١٢٦
4- **G., Sabime** : A history Of Political Theory [Hong Kong ,1973] P.148

١-الحالة الطبيعية في الشعوب البدائية

منذ بدء الخليقة والإنسان يسطر قصة كفاحه الدائب ونضاله المستمر مع البيئة سعياً لفهمها والتعرف على أسرارها . واستهدافا لإخضاعها لخدمته ورفاهيته وهذا يتطلب التدارك العقلى انواعي .

وإن إنسان الطبيعة لم يكن يوما يتبادل العداء مع الطبيعة . بل تعوّد منذ طفولته على تقلبات الجو . إلا أنه استطاع أن يقهر ظروفه بنفسه. هذه هي الطبيعة التي تمنح الجنس البشرى نقاء القلوب وتمنع تلك الوحش في داخلنا من ارتكاب ما يخالف حقوق الطبيعة . (١) لأن الناس بطبيعتهم أخيار وليسوا أشرار . وأن نظام الطبيعة كان قائما على السعادة . وأن الإنسان كان محكوما بقانون الطبيعة الذى عرفه من خلال العقل .(٢)

وعلى هذا النحو يوجد مجتمع طبيعى يعيش الأفراد في ظله ، وهو أسبق وجوداً من المجتمع المدني أو السياسى . ويوجد كذلك قانون طبيعى أسبق وجوداً من القانون المدني الوضعى فليست حالة الفطرة إذن حالة حرب أو صراع دائم تقودها الأنانية كما يقول هوبز ، ولكنها حالة صالحة يتمتع الأفراد في ظله بالحرية والمساواة . (٣)

وبذلك فإن **حالة الطبيعة الأولي** كان يسودها الخير والسعادة والفضيلة . وأن الشرور والكذب والرياء ما هى إلا من سمات المجتمع المتحضر . وأن الفضيلة تميز حالة الطبيعة الأولي وهى مطبوعة في كل القلوب . وأن امتهان الفضيلة لم يكن موجوداً في حالة الطبيعة الأولي ، وإنما ظهر بظهور المجتمع المدني . (٤) حيث كان الإنسان يرى العنف عنفاً ، حتى إذا ما تعرض إليه صده ، وإذا ما لحق به الضرر سارع بإصلاحه . لا يفكر في الانتقام بل كان السائد هو مبدأ التسامح . إلا أنه في حالة مضايقته يقوم بتفريغ طاقته كالكلب الذى يعض حجراً ألقى به . فصراعه غير دموي لأنه لا يريد أن يلحق بالآخرين أذى حتى لو اعتدى عليه فهو بسيط متسامح بطبعه . (٥)

1- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of Mankind chapter 3 [Chambridge , 1980] sect 5

2- **Dave Gowen** : Jhone Locke's treatises of government [Chambridge, 1980] P.13

٣- **بطرس غالى ، محمود خيرى عيسي** : المدخل في علم السياسة ، الطبعة التاسعة [القاهرة : مكتبة الانجلو ، ١٩٩٠] ص: ١١٣ .

- **Dunning** : A History Of Political Thearies , book 11 [London, 1973] P. 73

٤- **عبد الفتاح غنيمة** ، نحو فلسفة السياسة [شبين الكوم ، ١٩٨٨] ص: ٢١٧

5- **Rousseau** : Ibid , sect 2 p. 10

وكـــان لبساطة ونقاء سريرته وإبداع تكوينه . يروى ظمأه عند أول منبع ماء ، ويشبع جوعه عند أول شجرة يلتقط ثمارها ، ويجد راحته في المكان الذي يمنحه ظله (١)

هـــذا هـــو القانون الطبيعي الذي ارتبط بسلوكيات الجنس البشري ، إذا هم رجعوا إليه ، و أنهم جميعاً متساوون ومستقلون ، فلا ينبغي لأحد أن يضر الآخر في حياته وحريته وممتلكاته (٢)

كمـــا كـــان لدي الإنسان القدرة علي محاسبة من يرتكب جرماً ضد القوانين الطبيعية . فليست الحالـــة الأولـــي حالة توحش يسود فيها قانون الأقوى ، أو تحكمها القوة الغاشمة . إنها حالة صالحة تجرى على أصول القانون الطبيعى (وهى عبارة عن مجموعة قواعد وأصول اتفق عليها الناس وهم في حالتهم الطبيعية) .(٣)

٢- الرواقية وقانون الطبيعة

يؤمـــن الرواقـــيون الـــذي يمـــثلهم زيـــنون الأكتـــيومى (٣٣٣ -٢٦٢ ق.م) بحكـــم الطبـــيعة وقوانينها. ويرون أن القانون الطبيعي محدد غير قابل للتغير. وأنه يتلاءم مع العقل الإنساني ،و يحيا وفق الطبيعة و العقل الإنساني، ولهذا استمدوا آراءهم الخاصة عن العلاقات الاجتماعية من الطبيعة، فهم يرون أن الإنســـان الذي ينشد حياة أفضل يجب عليه أن يندمج اندماجاً تاماً مع الطبيعة ، لأن معرفة الطبيعة من أهـــم أسس الحياة الفاضلة ، وعندهم أنه لا داعي للحياة السياسية ما دام غرض الفرد هو أن يعيش مكتفياً بنفســـه ، وهـــو في بحثه عن السعادة يسعى للابقاء على الحياة السياسية ، ويفضل أن يعيش وفقا للقانون الطبيعـــي ، وهو كاف لتنظيم العالم وترتيب حياته دون حاجة إلى إرشاد أو توجيه من الأفراد .وعلى ذلك يرى الرواقيون أن الأخلاق وحدها ، دون سياسة هى القوة المحركة للإفراد (٤)

و يـــتعرف الإنســـان علـــي قانون الطبيعية بالرجوع إلى ميوله الأساسية . و قد وضعت فيه الطبيعية هذه المـــيول لتدل له علي إرادتها فيه ، فالميل الأول هو حب البقاء الذي يهديه إلى التميز بين ما يوافقه ويحفظ كيانه و ما يضاده و يلاشيه(٥)

1-**Rousseau** : A Dissertation on the origin and foundation of inequality of mankind ,
Ibid : seact 2 p. 11

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٨٦

3- **E.,Barker** . Social Contract [New Yourk , 1962] P.71

٤- **بطرس غالى ، محمود خيرى عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص : ٥١-٥٣

- **الموسوعة الفلسفية المختصرة**: ترجمة د / فؤاد كامل وآخرون ، مراجعة د / زكي نجيب محمود [القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣] ص:١٧٥

٥- **إبراهيم بيومي مدكور** ، **يوسف كرم** : دروس في تاريخ الفلسفة [القاهرة : لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، ١٩٥٨] ص : ٤١

هـــذا القـــانون ينبـــثق من واقع حكم العناية الإلهية للعالم كله . يتداركه العقل البشرى ، كما يجعل الجـــنس البشـــرى أقـــرب مـــا يكـــون إلى الله . وهذا الدستور واحد في كل زمان ومكان ، ويلزم الناس بأحكامه . وكل تشريع يخالف أحكام هذا الدستور لا يستحق أن يكون قانونا . (١)

وفـــي ضـــوء هـــذا القـــانون يتمتع الناس بقدر من الكرامة والاحترام بوصفهم بشرا يملكون العقل والطبـــيعة الاجتماعية . (٢) و لا يعمر القانون الطبيعي إلا بالسلوك ولا يقوم على اللفظ وحده مهما بلغت صـــيغته مـــن الكمال والتشدد في إخضاع المعاملات والأفراد لصيغ جامدة يزحزح القانون من الحق إلى الظلم .(٣)

وقـــد نظـــرت الرواقية إلى مفهوم العدالة بأنها أمر طبيعي ، ولذلك فهي ثابتة لا تتغير . وأن الحياة المثالية هي تلك التي تعبر بتوفيق وحنكة ، عن هذه العدالة المقررة بمقتضى ذلك القانون . (٤)

وكان للفكر الرواقي أثره في الفكر السياسي حسب النقاط التالية:

- فصلوا بين الأخلاق والسياسة . وأن الدولة ليست هي الوسيلة الوحيدة التي بها يظهر الرجل الفاضل . وأن الإنسان في مقدوره أن يصل إلي الكمال عن طريق اتباع القانون الطبيعي .
- أوجدوا المساواة التامة لخضوع الأفراد لقانون واحد هو القانون الطبيعي
- القـــانون الطبيعي يعمل على اتحاد جميع الأفراد في مدينة العالم ، وفي ظل هذه العائلة الكبيرة يصبح جميع الأفراد أخوه متساوين . ويحاول كل فرد تنسيق حياته الخاصة بما يتمشى مع القانون الطبيعي . لأن حياته وسعادته تتمثلان فيه . (٥)
- وكـــان للـــرواقيـــن الفضـــــل الأســـــبق في أن المشرعـــين الرومـــان اقتبسوا مـــبادئ القـــانون الطبيعـــي ، ومبادئ العدالة العامة ، كما اقتبس المسيحيون فكرة الإخاء العالمي من المدرسة الرواقية والتي تعاقبتها العصور الحديثة .

١- **إبراهيم دسوقى اباظة ، عـــبد العزيز الغنام** : تاريخ الفكر السياسى
[بيروت : دار النجاح ، ١٩٧٣] ص: ٨١
٢- **على عبـــد المعطى** : السيـــاسة أصولـــها وتطورهـــا في الفكـــر الغربي
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦] ص :١١٨ – ١١٩
٣- **على حافظ** : أساس العدالة في القانون الروماني [القاهرة : لجنة البيان العربي ، ١٩٥١] ص : ١٠٩
4- **Davidson** :.The Stoic [London , 1959] p. 73
٥- **بطرس غالى ، محمود خيري عيس** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ٥١-٥٢
- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية [القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧١] ص: ٥٣
- **Davidson** ,w.: The Stoic [London , 1959] p.85

٣- ماركوس أوريليوس (١٢١م) Marcous Aurelius

يـــرى ماركوس أوريليوس (١٢١ – ١٨٠م) الإمبراطور الروماني الذي حكم البلاد في سنة ١٦١م . أن القانون الطبيعى هو القدرة على المعرفة بالأمور الإلهية والأمور الإنسانية والعلم بما هو عدل وما هو ظلم ، كما أنه يأمر الإنسان أن يعيش شريفاً ، وأن لا يضر أحداً ، وأن يعطى لكــل ذي حــق حقــه . وقد تأثر بقول الفقيه الروماني (سبليس) بأن القانون الطبيعى فن الخير والعدل (١)

وقــد تأثــر بهــذا الــتعريف قــائلا : إن الـــناس جميعا متساوون ولهم من العقل أنصبة متساوية . وهم من أجل ذلك ينزعون إلى الاجتماع . ذلك لأن الموجودات كلما سمت منزلتها زاد تماسكها وتضافرها . (٢)

و كان ماركوس يشعر بالصلة الطبيعية التي تربط الإنسان مع الكون في وحدة عضوية . وأن عـــناية مطلقة خيرية قد وضعت في الإنسان رقيبا إلهيا وهو العقل . ففي استطاعته إذن عن طريق تحقيقه لتلك الماهية الأخلاقية دون أن يشوبها شئ خارجي . أن يوحد بين نفسه وبين الغاية العاقلة للكون . وهذا هو واجب الإنسان الفعال نحو نفسه باعتباره مواطنا في ملكوت الله . (٣)

وأنـــه على القائد أن يتقي الله في المنصب الذي وضعه الله بين يديه ، لأن الله قد ولاه هذا المنصـــب لحكم البشر . (٤) ومن خواطره التي ينبغي أن يكون عليها الحاكم حبه للعدالة وللحقيقة وللمعـــرفة وللحرية . وأن على الحاكم أن يقود الإمبراطورية كما يقود الأب الواعي أسرته ، وأن يمنح رعاياه حبا وعطفا أبويا . (٥)

وأن القـــانون لايكـــون قانونـــا إلا إذا تمثل الصدى الصادق لبدء التعرف على أهمية دراسة النظم الاجتماعية والقانونية بصفة عامة (٦)

١- **بطرس غالى ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٥٩
٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١١٦
3- **W.Ebmestien** : Great Political Thinkers from Plato to The Present [USA , 1969] p.139
٤- **الموسوعة الفلسفية المختصرة** : مرجع سابق ، ص: ٢٩٦
٥- **على عبد المعطى** : السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص:١٢٨
٦- **أحمد سويلم العمرى** : أصول النظم المقارنة [القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦] ص:١١٥

والقانون الوضعي يتمثل في جانب كبير من الظواهر الاجتماعية . فهو يتأثر بالبيئة التي يعيش فيها ، وتحكمه ظروفها وهو مرآة لنبض المجتمع .(١)

وان الإنسان لا يخضع لقواعد القانون المدني وحده . بل توجد بجانب القواعد القانونية قواعد أخرى تنظم سلوكه وتحد من نشاطه المخالف لقانون الطبيعة ، وهذه القواعد هى قواعد الدين والأخلاق .

وأن القواعد الأخلاقية مستمدة من العقائد الدينية ، وإلا تعذر الأخذ بها . لذلك كل ما يخالف الطبيعية من سلوك يبطل الأخذ به . والهدف المقصود هو إرضاء الله .(٢)

٤-القديس توما الاكويني (١٢٢٥ - ١٢٧٤م)

يرى توما الاكويني أن القانون الطبيعي هو المنظم الأساسي للأخلاقيات . فيما تغرسه الطبيعة من خير وتجنب الشر في سائر الكائنات الناطقة وغير الناطقة . فهو هبة من الله للبشر . يحمل المساواة والعدالة . تعاليمه يصل إليها العقل عن طريق التفكير .(٣)

فقد جمع الإنسان بين العقل والقلب ، أي بين الدين والفلسفة . الدين يدعونا إلى الإيمان بأن الله بين بذاته ، وأنه منبع سعادة الإنسان ، وأنه الموجود الأعظم ، وأن العقل جزء من العقل الكلى .

ولما كانت الناس تتفاوت في الإدراك حتى في العواطف . فقدرته الإدراكية تختلف من شخص إلى آخر .(٤)

ويرى الاكويني أن المسيحية في الأرجاء المعمورة لها أثر على الفلسفة السياسية ، في وضع القوانين وعلاقة الحاكم بالمحكوم وتوجيه الحاكم على حب رعاياه ، وإدانة المحكومين له بالولاء . فكانت التعاليم السياسية للحاكم ، أن يقوم النظام القانوني على أساس من العدل والمساواة ، وأن يكون الفرد آمناً على حياته وسلامته ، وكذلك محاسبة الخارجين على تعاليم الدين .(٥)

١- **عبد المجيد الحفناوى** : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية
[الإسكندرية : دار الهدى ، بدون سنة طبع] ص: ٣٤٨

٢- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص: ١٠٥

٣- **جورج سابين** : تطور الفكر السياسى ، الكتاب الثانى ، ترجمة د / فتح الله الخطيب ،
[القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩] ص:١١٨

- **هنري توماس** : أعلام الفلاسفة كيف نفهمهم [القاهرة : مطابع الاستقلال الكبرى ،١٩٦٤] ص: ١١٨

- **Thomas Gilby**: The Political Thought of Thamas Aquinas ,[Chicago , 1958]P.16

٤- **جان باول** : الفكر السياسى الغربي ، ترجمة د / محمد رشاد خميس
[القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،١٩٨٥] ص:٢١٥

٥- **أحمد سويلم العمرى** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، من ص: ٥١-٥٢

ويـرى تومـا أن الهدف الأسمى للحكومة هو إحراز رضا الله . ويتحتم خضوع السلطة الزمنية للسلطة الروحية. لأنها تصبو لخلاص النفوس من الشر. لأن العقوبة الروحية أشد من العقوبة الدنيوية.

وأن علـى الإنسان إطاعة الحاكم إلا عندما يتدخل في تعاليم الكنيسة بالتعديل أو الإلغاء وجب على الشعب مخالفته .(١)

كمـا أشار توما إلى أن الغرض من وجود مجتمع هو تحقيق الخدمات المتبادلة ، أى أن لكل فرد داخـل المجـتمع دوره في تشكيل الرأي الجمعي متأثرا بقول أرسطو (أن الفرد الذى لا يشارك في بناء مجـتمعة يعتـبر عضوا غير نافع) كما تأثر توما بالقول الروماني بأن الإنسان له حقوق وعليه واجبات ، وعلى الحاكم والمحكوم أن يلتزم بدوره في البناء الاجتماعي .(٢) وأن القانون الإنسانى مشتق من القانون الطبيعى ، وهو واجب الطاعة طالما كان عادلاً ، وإذا كان خلافاً على ذلك وجب الخروج عليه .

ولمـا كانـت الحياة الاجتماعية تُبنى على الفرد في تشكيل الرأي الجمعي ، وأن الفروق الفردية أمر طبيعى بين الأفراد في المعرفة . فمن الخطأ أن نتجاهل هذا السمو لصالح الجميع .(٣)

ويخلـص تومـا بأن السـلطة السياسية تستـمد قوتها بمقـدار اقـترابها وتمسـكها من الـقانون الطبيعـي . وعلـي القـانون الوضـعي الواجـب الأكبر في تفسـير القانون الطبيعي ، مثل تحـديد العقـوبة ، ومقدارها ، بالنسبة للجرائم التي يحرمها القانون الطبيعى .(٤) وأن هذا المضمون مبنى على علاقة الإنسان بالله . فالإنسان مدفوع لأن يكون صورة الله في سلوكه .(٥)

١- **فؤاد شبل**: الفكر السياسي،دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، الجزء الأول [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤] من ص: ١٨٨-١٩٠

- **Gearge Villed** : Political Theary [Oxford , 1958] p.p .:21 - 22

٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٧٣

3- **William Ebn** :, Great Political Thinkers from Plato to The present [U.S.A., 1969] p.219.

٤- **إبراهيم أباظة ، عبد العزيز الغنام** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص: ١٢٣ - ١٢٤

٥- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥] ص : ١٢٨

- **حسن الظاهر** : دراسات في تطور الفكر السياسي [القاهرة : مكتبة الأنجلو ، ١٩٨٥] ص: ١٢٤

٥- ممن تأثروا بالرواقية وقانون الطبيعة :

أ- **فولتير** " ١٦٩٤ - ١٧٧٨ " **Voltaire** الفيلسوف الفرنسي . السياسي والأديب اشتهر بكتاباته منها أخلاق الشعوب ، رسالة في التسامح ، الغموض .

- **يرى أن القانون الطبيعي يقرر كل شيء في حياة المخلوقات ، وهو إرادة الله الثابتة التي لا تتغير ولا تتبدل . وأن الإنسان المؤمن هو المقتنع بوجود إله قوى خلق كل ما في الوجود من كائنات وجماد .**
- **الدين هو العبادة والعدل وعمل الخير والتسليم بشريعة الله ، فهو المبعث للملهوف والحامي للمظلوم والملبي للمعوز ، يجزى بالخير كل أعمال الفضيلة ، ويعاقب من غير قسوة على كل الذنوب .**
- **ينادى بتحقيق الحرية المدنية (هي المساواة أمام القانون الوضعي) والسياسة (مشاركة المواطنين في المؤسسات السياسية الحاكمة). حيث هاجم لويس الخامس عشر في مفاسد الحكم ومظاهر الترف والبذخ الملكي وانحرافات القصر. كما هاجم النظم الدينية الفاسدة .(١)**
- **هاجم التفرقة في جباية الضرائب وتحمل الفقراء ما لا يطيقون ، ويستثنى منهم النبلاء ورجال الدين . أي اكثر الطبقات غنا في الأمة .(٢)**
- **استهجن التعصب الديني . أي أنه يرى أن لكل إنسان رؤيته التي تلائمه . شريطة أن يحترم دين الآخرين .(٣)**
- **يرى أن القانون المدني القائم على غرار القانون الإلهي يعتبر مبعثاً على قدرة الحاكم الإيمانية في حكم الرعية وامتثال الرعية لقوانين الحكومة . وان الطبيعة مبعث على التفاؤل والاطمئنان وسحق الخرافات والجهالة ، إذ ليس في وسع الإنسان إلا أن يتفاعل ويسعد بالطبيعة وقوانينها العادلة .(٤)**
- **كما يرى أن إصلاح المجتمع الفاسد يقوم على نظام اجتماعي قوامه مناشدة الحرية ، واحترام الملكية وحق المساواة . أي أن الناس سواسية أمام القانون السماوي والمدني وليس في الامتلاك ولكن أمام القانون .(٥)**

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٢١٣

- Collios J.: Voltaire, Montesquieu and Rousseau [London , 1958] p. 21

٢- **أندرية كريسون ، فولتير** : ترجمة د / صباح محي الدين [بيروت : دار القلم ، ١٩٦١] ص: ٨٧

٣- ———————— : ترجمة د / صباح محي الدين ، مرجع سابق ، ص : ٩١

٤- **أحمد صبحي** : فلسفة التاريخ [الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٥] ص : ١٨٥

٥- **مهدي محفوظ** : اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث [بيروت : دار النجاح ، ١٩٧١] ص : ١٠٨

- يناشد الناس على العمل لأنه هو أساس الحياة ، والإقطاع ما هو إلا وبال على البشر ، وعلى الإنسان أن يبذل جهداً من أجل العيش السليم ، والتمسك بالفضيلة ، بقصد تقديم الخير ودفع الشر. وأنه لا جدوى سوى ثمرة العمل . (١)
- كما يرى فولتير أن مبعث الخطأ في العالم قسوة قلب الإنسان على أخيه الإنسان.(٢)
- و الله عنده منظم الكون ، أبدى سرمدي ، يعتمد على ذاته ، وكل ما يصدر عنه له صفة الثبات والأبدية .(٣) ولما أشرفت حياة فولتير على نهايتها، أوجز عقيدته الفلسفية في بضع كلمات قائلا :
إني أموت وأنا أحب أصدقائي ولا أكره أعدائي ، أبغض الخرافات وأهيم بحب الله وعبادته .(٤)

ب- إدموند بيرك **Edomnd Burke** فيلسوف إنجليزي ولد عام ١٧٢٩-١٧٩٧ م . في دبلن بإحدى المقاطعات البريطانية . و اهتم بالدراسات القانونية و السياسية و الأدبية . **وكان من مظاهر تأثره بالقانون الطبيعي ما نلخصه في النقاط التالية :**

- نادى بظهور و نمو النظريات العلـمية و الإنسانية .مع انحسار التسلط الديني فبدأ الطغيان الديني في بـريطانيا . (٥)
- نادى بضرورة المحافظة علي الدين و التمسك بقواعده، كما ركز على الأساس الأخلاقي المنبثق من العقيدة . و أن العقيدة هي أساس المجتمع المتحضر . (٦)
- يرى ضرورة الاتصال المستمر بين الأجيال الحالية و المتعاقبة . التي تستهدف تحقيق الحياة الأحسن بأعلى معانيها ، كما أشار بأهمية الشعور القومي و ضرورته . (٧)

1- **Voltaire** : L'Encylopdia des sciences [Paris, 1944] P. 112

2- **Voltaire** : Zaire Tragedia, les lestres [Paris ,1986] 5-6

٣- **عبد الرحمن بدوي** : الموسوعة الفلسفية ، الجزء الثاني
[بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ١٩٨٤] ص: ٢٠٧

٤- **تومـاس هنري** : أعـلام الفـلاسفة كيف نفـهمهم
[القاهرة : مـطابع الاستقلال الكبرى ، ١٩٦٤] ص : ٢٧٦

٥- **علي عبد المعطي** : السياسية و تطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص : ٣٢٤

6- **Stanles P:** Edmond Burke and Natural law [London , 1958] P.83

7- **Maccuen J.** : The Political Philosophy Of Burke [Oxford , 1939] P.63

- ذكر أن كل ثورة تحدث. إنما تتضمن بالضرورة بعض الشرور . وذلك لأنها تحطم جزءاً من الجانب الأخلاقي ، و من الإرادة الخيرية للمجتمع . كما لجأ الـــناس إلى العيش في ظل قانون الطبيعية (١)
- الاعتدال في الأمور هو السلوك الأفضل من الاعتداء . كما أنه لا يؤمن بالعنف في الإطاحة بالنظام حتى لو كان فاسداً . (٢)
- الحكومة الصالحة في نظره هي التي تستمد قوتها من السلطة الكنيسية ، و تؤسس قوانينها المدنية علي نصوص القانون السماوي الأعلى . (٣)
- نادى بضرورة بذل المزيد من الجهد لمعاونة الحاكم علي أداء مهامه . لأن الدولة ليست مؤسسة اقتصادية و لا شركة متفق عليها . و لكنها تشترك في العلم والسلوك و العقيدة ، وكل الفضائل الأخرى .
- ينكر علي الحاكم الانفراد بالحكم . فلا بد من المشاركة الشعبية في نظام الحكم . (٤)
- أشار إلى أن الأمور الأخلاقية ليست كالأمور الرياضية حيث تحتمل التعديل والتغيير والاستثناء . و لا يتم ذلك عن طريق المنطق . ولكن من قبل الحكمة و الحصافة . (٥)

٦- الثورة الفرنسية (١٧٨٩ م) و علاقتها بالقانون الطبيعي

القانون الطبيعي يقر الحقوق الطبيعية . لأن المجتمع لا يخلق حقاً . فالأخذ بمبدأ المحافظة علي الحقوق و الحريات ، وكان له دوره في استقلال الولايات المتحدة عام ١٧٧٦ م حينما رفضت الحكومة البريطانية الاستجابة لمتطلبات الشعب الأمريكي في ممارسة حقوقه الطبيعية في الحياة و الحرية و الملكية . قام الشعب بثورة مسلحة أطاحت بنظم الظلم و تهميش الحقوق الطبيعية و إقامة حكومة أمريكية تقر الحق الطبيعي و تأمنه . (٦)

١- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق، ص : ١٧٥
- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ٢٢٨

٢- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية الجزء الأول ، [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥] ، من ص : ٣٩٩-٤٠٠

٣- ———— : مقالات سياسية الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص: ٣٩٤
- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ١٠٥

٤- **أحمد سويلم العمري** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص: ١٥٥

5- **Cook J.** : Hisory Of Political philosophy From Plato to Burke [New Yourk , 1961] P.403

6- **Wright** AHistory Of Modern philosophy [New yourk ,1973] P.184

- تأثر الدستور الفرنسي (١٧٩١) بقواعد القانون الطبيعي الذي أقر الحقوق الإنسانية و الحريات ، و أن السبب للبؤس العام و فساد الحكومات و قيام الثورات ، يرجع إلى التجاهل بحقوق الإنسان الطبيعية و تناسيها و الاستخفاف بها (١)
- نظام الفصل بين السلطات الذي نادى به فلاسفة إنجليز و فرنسيين . الذي يقرر المحافظة علي سيادة الشعب و كرامة المواطن . حيث كان له دوره في وقع الدساتير الأمريكية . حيث أقاموا دستورهم علي هذا النظام . (٢)
- الثورة الفرنسية في الواقع ثورة علي الرجعية الأوربية بأسرها ، وإيذاناً بانتصار القوى الجديدة في أنحاء القارة التي خضعت قروناً طويلة للنظام الإقطاعي و الحكم المطلق .
- ومن جانب أخر فالثورة الفرنسية حركة فريدة في التاريخ . تضمنت إلى جانب عناصر التغيير الاجتماعي و السياسي عنصراً جديداً تماماً انبثق تلقائيا هو العنصر (القومي) . فقد كانت هذه الثورة أول حركة في التاريخ الحديث تبدو فيها آثار موجة الوعي البشري النامي ، مكتملة الجوانب ، و بها بدأت المرحلة الأخيرة في تحول الدولة الإقليمية إلى دولة قومية . (٣)
- و لم تعد مجرد ثورة لصالح الشعب الفرنسي ، بل هي ثورة لصالح الإنسانية و حرياتها تشمل حق الشعب في إبداء رأيه في القوانين ، و حرية التعبير و التفكير، و ممارسة العقيدة التي يقتنع بها و حرية العمل و تكافؤ الفرص و حق الامتلاك. و أصبحت مبادؤها المبادئ الأساسية لقواعد إرساء الحكم. (٤)

و القانون الطبيعي عند الفرنسيين هو الذي علمته الطبيعة للجميع . ذلك أن هذا القانون ليس منحصراً في الإنسان ، بل يشتمل علي جميع الحيوانات و الطيور . و حتى الحيوانات البرية المفترسة هي أيضاً علي علم بهذا القانون .

فالقانون الطبيعي هو المهيأ الأساسي للأخلاقيات، مقياس عادل لمن يريد الأخذ به أو يحتكم إليه. فهو يحمل العدل و المساواة و إقرار كرامة الإنسان . كما يحمل في طياته أسس نظام الحكم . و إجمالا فهو يرعى النظام الحياتي للموجودات جميعا . (٥)

و إجمالا فإن الثورة الفرنسية قد ساهمت في إثراء الحوار السياسي بمبادئها عن العيش وفق الطبيعية و عن العقل الكوني الكلي ، و عن قانون الطبيعية العام . وهذا ما دفع الباحث لإبراز دورها فيما استعرضه من آراء الفلاسفة و المفكرين و كذلك الحركات التحررية

١- مصطفى أبو زيد فهمي : النظرية العامة للدولة [الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٥] ص: ٩٥
٢- محمد عبد الله عنان : المذاهب الاجتماعية الحديثة [بيروت دار الشروق ، ١٩٧٣] ص: ٣٦
٣- أحمد سويلم العمري : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص: ١٥٩
٤- عبد الكريم أحمد : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ١٩٢
٥- أحمد سويلم العمري : مرجع سابق ، ص: ١٦٨
- A.P.D. Enlrve : Natural Law . An Introduction to Legal philosophy [London . 1969] P.14

الفصل الأول

نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي
عند بعض الفلاسفة الغربيين السابقين
على لوك (١٦٣٥) و روسو (١٧١٢)

نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي
عند بعض الفلاسفة الغربيين السابقين
علي لوك (١٦٣٥) وروسو (١٧١٢)

١- أوليرنج زونجل ١٤٨٤ – ١٥٣١م

❖ **و من آرائه في الفكر السياسي**

١. نظام الفصل بين الاختصاص الكنسي والنظام الدنيوي
٢. أشكال الحكومات
أ. حكومة الفرد
ب. الحكومة الشعبية
ج. فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي

٢- فليب ميلانكتون ١٤٩٧ – ١٥٦٠م

❖ **نشاطه الفكري**

١. طبيعة الحكومة
٢. أفضل أنواع السلطات
٣. تحديد سلطة الكنيسة والدولة

❖ **فكر ميلانكتون السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي**

٣- حنا كلفن ١٥٠٩ – ١٥٦٤م

❖ **نشاطه الفكري**

١. طبيعة الدولة
٢. أشكال الحكومات
٣. ميثاق الحكومة
٤. حق المقاومة

❖ **آراؤه السياسية وعلاقتها بالقانون الطبيعي**

٤- جان بوادن ١٥٣٠ – ١٥٩٦م

❖ **نشاطه الفكري**

❖ **فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي**

٥- هوجو جر وتيوس ١٥٨٣ – ١٦٤٥م

- **نشاطه الفكري**
  ١ ظاهرة الملكية
  ٢. ظاهرة الرق
- **آراؤه السياسية وعلاقتها بالقانون الطبيعي**

٦- توماس هوبز ١٥٨٨ – ١٦٧٩م

- **نشاطه الفكري**
- **من آرائه الفكرية**
  ١. نظرية الدولة
  ٢. أشكال الحكومات
  ٣. نظرية العقد الإجتماعي
- **فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي**

الفصل الأول

نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي
عند بعض الفلاسفة الغربيين السابقين
على لوك (١٦٣٢) وروسو (١٧١٢)

يناقش الباحث آراء بعض فلاسفة الغرب الناطقين بالإنجليزية والفرنسية من الوجهه السياسية وعلاقتها بنظرية القانون الطبيعي حتى يتبين أصول هذه النظرية في فكرهم ومن هؤلاء الفلاسفة هم :

(١) أوليرنج زونجل ULRICH ZWINGLE
١٤٨٤ – ١٥٣١ م

ولد في إحدى مقاطعات سويسرا عام ١٤٨٤ و تلقى تعليمه بها . درس العلوم الدينية والسياسية ونبغ في حياته الدراسية. و تأثر بما ترامى إليه من أخبار إنهيار البابوية في أوروبا و انغماسها في الترف والشئون الدنيوية .

ناقش الدين مناقشة حرة صريحة . وأقر ببساطته ووضوحه وسهولة إستساغة مبادئه ، وقربه إلى منطق العقل ، وبذلك اعتبر الدين عملاً إنسانياً ، كما أنكر على رجال الدين التحكم باسم الدين ووصاياه .

وقد استأثرت الفلسفة السياسية بعنايته ، وكان منطقياً في مبادئه وتعاليمه ، ولم يكن متقلباً مع الأهواء. ومن ثم بنى إصلاحاته على دعائم سليمة وأسس قوية.

وكان ما يشغله أيضاً من القضايا ما تعانيه الشعوب من الفقر والجوع ، وأن يعبر عن مفهوم الكنيسة من كونها تعمل من أجل الناس إلى كنيسة الناس .(١)

وبذلك أصبح من دعاة الإصلاح الديني والسياسي ، توفي في عام ١٥٣١م .

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ،مرجع سابق ، ص : ١٦٣

❖ و من آراء زونجل في الفكر السياسي

١- **نظـــام الفصل بين الاختصاص الكنسي و الدنيوي** : أشار زونجل بضرورة الفصل بين السـلطة الدينـية والسـلطة الدنيوية ، وأن السلطة الدنيوية ليست أقل أهمية من السلطة الروحية ، وأنهما لازمتان للإنسان لزوم الطعام والكساء ، كما ذهب قائلاً : أن مهام الحكومة المدنية تتركز في رعاية البقاء الطبيعـي للإنسـان وحفـظ النظام ، وحماية الممتلكات ، وتحقيق الحريات ، وإشاعة الروح الإنسانية بين المواطنين . كما أن السلطة الروحية تشترك في مهام الحكومة المدنية . (١)

٢- **أشكال الحكومات:**

أشـار زونجـل بأن وجود الحكومة أمر حتمى ، وأن على الدولة تنظيم شئونها الدينية ، كما تنظم شئونها المدنية ووضع الكنيسة تحت رقابة الدولة في نظامها وقوانينها وتحدث عن الحكومات التالية :

أ- **حكومـة الفـرد** : الحـاكـم الفرد يتولى السلطة في الدولة عن طريق الوراثة أو القـوة ، علي أن يكون له مطلق الحرية في إدارة شئونها الداخلية والخارجية . وقد أعلن رفضه لهـذا النظام سـواء في ميدان الدين أو السياسة . وأرجع هذا الرفـض إلى " نظرية التفويض المباشر " . (٢)

ب- **الحكومـة الشـعبية** : أشار بأن الشعب هو مصدر السلطات ، والحكومة الشعبية هـي الحكومـة الديمقراطـية الصـحيحة التي تقوم على الانتخاب الحر . ويسودها الأمانة . في التطبيق الديمقراطي حيث يمارس الشعب السلطة بنفسه . (٣)

ولمـا كـان الشعب في ظل الحكومة الديمقراطية يمارس السلطة ، فعليه طاعة الحاكم ، طالما لا تـتعارض قوانيـنه مع تعاليم الأنجيل ، في سبيل المحافظة على عقيدته والإبقاء على طهارة روحه ، كما أشار إلى أن الشعب يجب ألا يتردد في عصيان قيصر إذا خالفت قوانينه وأوامره عقيدة الدين (٤)

١- بطرس غالي ، محمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص : ٦٣-٦٤

٢- عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص ١٦٣

- أبو اليزيد المتيت : النظم السياسية والحريات العامة [القاهرة : المكتب الجامعي ، ١٩٨٤] ص: ٤٢-٤٦

٣- علي عبد المعطي : السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص ١٩٩

٤- بطرس غالي ، محمود خيري عيسى : مرجع سابق ، ص ٦٦

جـ- فكره السياسي وعلاقته بنظرية القانون الطبيعي :

يـبدو للـناظر إلى زونجل أنه رجل دين أكثر منه مفكر سياسي. إلا أن ممارساته وآراءه قدمته على أنه رجـل سياسـة ومـن دعـاة الإصلاح فقد قاد حركة المقاومة ضد البابا ، ونشر الدعوة في المقاطعات السويسـرية التـي تتكلم الألمانية . وأعلن العصيان منادياً بالإصلاح في الوقت الذى كان فيه مارتن لوثر الألماني ** (١٤٨٣ – ١٥٤٦) يقود نذر المقاومة في المانيا . (١)

كمـا نـادى بضـرورة خضوع السلطة الكنسية لسلطة الحكومة في نظامها وقوانينها ، واعتبرها منظمة اجتماعية تؤدى وظيفة ضرورية لحياة المجتمع ويجب خضوعها للنظام السياسي القائم .

وأشـار بأن هناك تمايزاً بين النظم الدينية والدنيوية . ورغم هذا الاختلاف في مهام الوظيفة إلا أن السلطتين ملتحمتان . فبينما الكنيسة تهتم بالأمور الروحية الباطنية . فإن الدولة تهتم بأمور الحياة الظاهرية وتقـوم بتنظـيمها . وقـد أشار إلي أن كل شعب يحدد لنفسه شكل وطريقة حياته الروحية كما يحدد لذاته القواعد التي تضبط وجوده المادى . (٢)

ومـن عـرض وجوه نشاطه الفكري . يتبين أنه رجل سياسة ورجل دين وقد ناقش الدين على أنه مجمـع الأخـلاق ومنبع الفكر . وأن على الشعب إطاعة الحاكم طالما لا يخرج عن القواعد الشرعية في الـتعامل . وأن الكنيسـة مؤسسـة اجتماعية تعمل على تربية النفوس واصلاحها . وأن الدولة تعمل على حماية المجتمع من المنحرفين والطغاة والكل تحت سيطرة القانون .

١- **علي عبد المعطي** : الفكر السياسي الغربي [الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١] ص ١٩٨

٢- **إبراهيم درويش** : الدولة [القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩] ص٦٣

- **علي عبد المعطي** : السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، من ص: ١٩٧ -١٩٨

** **مارتـن لوثـر ألمانـي المولـد** [١٤٨٣ – ١٥٤٦] زعيم حركة الإصلاح الديني ، نادى بضرورة اصلاح الكنيسـة ، وتحقيق الحرية والمساواة وخضوع رجال الدين للقانون القومي ، مما أدي إلي تمجيد الدولة واعتبارها حقيقة مقدسة. [د: علي عبد المعطي ، السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، ص ١٨٨]

(٢) فيليب ميلانكتون MELANCHTON

١٤٩٧ – ١٥٦٠ م

ولد سنة ١٤٩٧م بإحدى مقاطعات انجلترا من أسرة متواضعة تدين بالمذهب البروتستانتى . درس الدين والسياسة ، وتلقى مبادىء الإصلاح وتتلمذ على يد أستاذه مارتن لوثر الألمانى . كما تأثر بآراء زونجل السويسري لاسيما ضرورة الرجوع إلى الأنجيل وتخليص الكنيسة من الأغاليط ** وتصحيح مبادىءالدين الكاثوليكى الصحيح . توفي سنة ١٥٦٠ وكان أثره في الإصلاح متميزا (١)

أ- نشاطه الفكري

١- طبيعة الحكومة :

كانت الجماعة البشرية في البدايات الأولى تعتمد في بقائها على الترابط شبه الغريزى بين أعضائها . ولم يكن في ظل هذا التكتل الغريزى ما يدعو إلى قيام " سلطة " فالجميع يتصرفون بحكم طبيعتهم في إتجاه بقاء الجماعة . إلا أن رغبة التملك الخاص هى التي دفعت الناس بالمطالبة بوجود سيادة . وأن هذه السلطة تعبر عن نفسها في صورة قوانين واجبة التنفيذ بالنسبة للجميع .

فالدولة في النظرية السياسية عند أرسطو ، تتمثل في سيادة القانون ، أي في الحكم الدستوري مهما كانت طبيعته ، حتى لو كان صادرا عن الملك الفيلسوف ، وفق نظر أفلاطون في الجمهورية . وتلك التي يتضمنها ما يعرف باسم قانون الطبيعة الذي يسمو على القوانين التي تصدرها أعلى سلطة أيا كانت (٢) و الحكومات في نظر ميلانكتون من عمل الله ، مثلها مثل دوران الشمس و تعاقب الفصول فالله تعالى هو الذي قال للملوك : إنكم تحكمون باسمي و تستمدون السلطة من سلطتي . (٣)

١- الموسوعة الفلسفية المختصرة : نقلها عن الأنجليزية ، فؤاد كامل وآخرين [القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣] ص ٣٩٧-٤٠٠

٢- عبد الكريم أحمد : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق من ص ٩٠-٩٢

- إبراهيم درويش ، الدولة ، مرجع سابق ، ص٤٢-٤٣

** من الأغاليط التي نادى بإصلاحها منها " صكوك الغفران [وهو البديل عن الكفارة التي يتوسل بها الإنسان للتكفير عن ذنوبه في هذه الدنيا] عصمة البابا من الخطأ ، إباحة الإجهاض Contraception - رياسة بطرس الرسول (احد الحواريين) على باقي الرسل . هذه الانحرافات جعلت بعض فئات الشعب وبالذات الفقير المعدم يلتف حول هذه الدعوة الإصلاحية ويؤيدها . [سفر الامتثال الاصحاح ٨ العدد ٢٣]

٣- عبد الفتاح غنيمة : مرجع سابق ص: ١٦٤

وقد أشار ميلانكتون قائلا : لما خلق الله الناس لكى يعيشوا حياتهم . فقد عمل في الوقت ذاته على إيجـــاد مـــن يـــنظم هـــذه الحياة و لا يجعل منها ضربا من الفوضى ، ولذلك اوجد السلطة العامة ، وتدخل مباشـــرة فـــي اختـــيار أولئك الذين يباشرون هذه السلطة باعتبارهم مفوضين من عند الله .(١) كما كان الاعتقاد السائد في العصور الوسطى أن المصدر المباشر للسلطة هو الله .(٢)

٢- أفضل أنواع السلطات :

أشـــار ميلانكـــتون أن أفضـــل أنواع الحكومات الحكومة الفردية ، وحكومة الجمهورية لأن كلاهما يقومان على نظام الانتخاب الحر .

وقـــد تأثـــر بـــرأى حـــنا كلفـــن الفيلسوف الأنجليزى (١٥٠٩-١٥٦٤) في إشارته إلى أن النظام الجمهورى هو أفضل صور الحكم التي يتحقق بها العدالة. (٣)

كمـــا تأثر برأى أرسطو في أنه يفضل حكومة الفرد زاعما أن خصال الأخلاق العليا والفكر الأسمى لا يمكـــن توفـــرها إلا فـــي شخص واحد ولا يعقل أن تجتمع في أكثر من إنسان .(٤) و ربما يكون متأثرا بـــتوما الأكويـــنى (١٢٢٥-١٢٧٤) أحـــد فلاسفة العصور الوسطى القائل : إن أي مجتمع سياسي مهمته الســـلام ، ولا سلام بدون وحدة ، ولا يتم ذلك ولا يتحقق إلا بالحاكم الواحد ، كما يوصى بانتخاب الحاكم واختياره من قبل الشعب .

وقـــد أرجع ميلانكتون ذلك إلى رؤيته الدينية لهذا العـــالم بحكم الكون لإله واحد ، كما يسيطر القلب علـــى الأعضـــاء ، وأن الحكومة مرتبطة بالنظام الإلهي . فعصيان الحاكـــم يعتبر من الكبـــائر وطاعته واجبة .(٥)

١- **محمد علي محمد ، محمد علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص٢٩
- **محمد جلال شرف ، وعلي عبد المعطى** :
الفكر السياسي في الإسلام – شخصيات إسلامية [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٩٩٠] ص: ٢٦٦
٢- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٩٣
٣- **بطرس غالى ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة مرجع سابق ، ص : ١١٧
4-**William Ebn**., Great Political Thinkers From Plato to the preset [U.S A,1969]p.220
٥- **ماهر عبد القادر**: مقالات في فلسفة العصور الوسطى[الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،١٩٩٧] ص:١٤٤
- **مارسيل بريلو** : تاريخ الأفكار السياسية [بيروت : مؤسسة النشر والتوزيع ، ١٩٨٦] ص :١١٠

* أشـــار أبو نصر الفارابي (٨٧٠-٩٥٠م) من أشهر الفلاسفة الذين ظهروا في الإسلام . أن حكومة الفرد الواحد هي أنسب أنواع الحكومات وأصلحها.*
محمد جلال شرف ، وعلى عبد المعطى . الفكر السياسي في الاسلام – شخصيات اسلامية
مرجع سابق ، ص٢٦٩

٣- **تحديد سلطة الكنيسة والدولة :**

يــرى ميلانكــتون أن مـــن أهـــم واجبات الحكومة معاقبة الخارجين على تعاليم الدين مما يضمن الاستقرار. ولقد كان أهم ما يشغل أذهان المسيحيين تحديد اختصاص المملكة الروحية التي نادى بها السيد المسيح بين الممالك والدول الأخرى (١)

فقــد أشــار جون سالسبرى (١١١٠-١١٨٠) بضرورة تحديد سلطة الكنيسة بقصر دورها على الوعــظ والإرشـــاد ، وعقــد الســيادة الكاملة للسلطة الدنيوية ، وتأكيد مسئولية الحكام السياسيين أمام الله مباشرة .

ونكــر تومـــاس الأكويـــنى (١٢٢٥- ١٢٧٤) بضــرورة حسم النزاع القائم بين السلطة الروحية والســـلطة الزمنية بتحديد الفصل بين السلطتين . بينما يرى دانتى (١٢٦٥-١٣٢١) أن سلطة الإمبراطور مستمدة من الله مباشرة ويعنى ذلك استقلالها عن الكنيسة. (٢)

وتـــنهض هـــذه الـــتفرقة على أساس التسليم بضرورة طاعة الحكومة ، بل إن الحكومة هى وسيلة لتنفـــيذ إرادة الله علـــي الأرض . فالمسيحى كان خاضعاً لنوع من الالتزام الثنائى . فإذا حدث أن تضارب واجــبه نحو حاكمه مع واجبه نحو ربه فليس ثمة شك في قيامه بواجبه نحو الخالق دون المخلوق ، ولذلك أوجـــب عـــدم طاعـــة الحكومة في حالة تدخلها في شئون الكنيسة وفرض إرادتها عليها بما يعرقل انتهاج تعاليم الله واتباعها.

لذلــك فالمبدأ الذي أعلنه السيد المسيح (اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله) يعد دعوة صريحة إلى ضرورة احترام السلطة السياسية وعدم محاولة هدمها أو الخروج عليها .(٣)

فكر ميلانكتون وعلاقته بالقانون الطبيعي

نـــادى ميلانكتون بضرورة تمييز الكتاب المقدس Grospal عن النظام السياسي . وإذا كان الإنجيل يعلم كيفية تطبيق العدالة على الأرض إلا أنه لا يلغى النظام السياسي بل يؤيده ويخدمه. (٤)

١- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص٢٨٩

٢- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق من ص ٦٨- ٧٢

٣- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : مرجع سابق ، ص٢٩١

٤- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص:١٦٤

و أشار ميلانكتون بأن الكتاب المقدس المصدر الوحيد للمسيحية ، وهو من إلهام الله ، يحمى النظام الحـــياتي للمخلوقات الناطقة وغير الناطقة ، من يعصاه تحل عليه اللعنة ، يتسم بالعدل والثبات ، لا يجرؤ مخلوق أن يقترب إليه بالتعديل أو بالحذف أو بالإضـافة . (١)

كما أوضح بأن النظام السياسي :

جئ به من أجل التأم شمل الناس وتبادلهم الحاجات والمنافع ، ويتطلب هذا الأمر تنظيم التبادل وتحديـــد حقـــوق الأفـــراد واجـــباتهم فـــي مجتمع منظم يطمئن فيه كل إنسان على حياته وأسرته وماله وعمله ، ليمكنه مواصلة العمل دون خوف من سيطرة أو قسوة ، ولا يخشى في كنفه التنكيل به ومطاردته فـــي رأيـــه وعقيدته ، كما لا يخشى القضاء على الجنس أو إبادة حضارته ، كما يطمئن إلى عدم سيطرة عنصر معين على غيره . (٢)

ويتمـــيز الـــنظام السياســـي بـــتفاعله المستمر بين وحداته أو مؤسساته من جانب والبيئة من جانب آخـــر ، هذا التفاعل يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل بمعنى أن أفعال طرف ما أو التغيير الذي يلحق به يطرح تأثيرات على بقية الأطراف . كما يتجه كل نظام سياسى إلى الحفاظ على ذاته .

ويختلف النظام السياسي عن الحكومة . إذ هى منه بمثابة الجزء من الكل فهى الإطار الذى تتم فيه العمليات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية للنظام السياسي ويحيا كل نظام سياسى في بيئته الداخلية والخارجية يتأثر بها ويؤثر فيها . (٣)

والـــنظام السياســـي الـــذي تجهل حكومته الحقوق الإنسانية وإهمالها واحتقارها هى السبب الوحيد للبلايا العامة وفساد الحكومة .(٤)

١- **ابراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص:٥٩-٦٠

٢- **احمد سويلم العمرى** : أصول النظم السياسية المقارنة [القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦] ص:٢٣

٣- **موسوعة العلوم السياسية** : جامعة الكويت ، ١٩٦٤ ، ص : ٥١٥

4- **Leyden W.**: Essays on Law of Nature [Oxford . 1959] P. 23

وقــد أشار ميلانكتون إلي أن الحكومة من عمل الله . والحكام يستمدون السلطة من الله مباشرة ، وأن أفضــل أنــواع الحكومــات صاحبة السيادة المعتدلة ، وهى حكومة الملكية (حكومة الفرد الواحد) والديمقراطية القائمة على الانتخاب الحر ، كما اعترض على أنصار الحق المطلق . (١)

وقــد دعــا إلــى تحديــد واجـبات الســلطة الدينــية والدنــيوية ، وأن مــن أهــم واجــبات الحكومــة معاقـبة الخارجيــن عــن تعالــيم الديــن . أى أنــه أوكــل للســلطة الدنــيوية المحافظــة علــى الديــن والجمــيع ســواء تحـت قـبة القــانون العــام . كمــا أقــر إعطاء الحرية لكل مواطن حتى للمجرم في الدفاع عن نفسه . (٢)

يتبيــن مــن آرائــه أن الخلــق يحـيا بتعالــيم الكــتاب المقدس ، وأن أى نظام سياسى أو أى حكومة مهما كانت طبيعتها فصلاحيتها لابد من اعتمادها واتباعها لتعاليم الكتاب المقدس.

كمــا أوضــح ميلانكــتون أن العلاقــة بيــن السلطتين الدينية و الدنيوية علاقة ترابط لأنهما منظمــتان إلهيــتان المــراد مــن وجودهمــا حكــم الــناس وطاعــة الدولــة ، وهــذه من أهم فضائل الديانــة المســيحية . علــى أن الكنيســة بمــا لهــا مــن ســلطة روحــية تستطيع أن تكون سندا قويا للدولة . وكلاهما يخضعان للقانون العام الذى يؤدى بالأمة إلى الصلاح والاستقرار.

١- عبد الكريم أحمد : أسس النظم السياسية ، ص : ١١٣

٢- جان جاك شوفاليه : تاريخ الفكر السياسي ، طبعة أولي ترجمة د / محمد عرب صاصيلا

[بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥] ص: ٨٨

3- Foster, M.: The political philosophers [Oxford , 1955] P .93

٣- حنا كلفن Jahan Calvin

١٥٠٩-١٥٦٤ م

ولـد سـنة ١٥٠٩ م مـن أسـرة عـريقة بإنجلـترا و كـان أبـوه رجـل دين يدين بالمذهب البروتسـتانتي . تلقـى تعلـيمه في مدارس إنجلترا و جامعاتها علي يد أساتذة متخصصين ، درس العلوم الدينـية والسياسية ، حتى أصبح من كبار المصلحين الدينيـين ، كما ظهر أثره في نظم إنجلترا السياسية توفي عام ١٥٦٤ م . (١)

❖ نشاطه الفكري

١- طبيعة الدولة

يـري كلفـن أن التنظـيم السياسـي القـائم علـي العدالـة وإقرار الحقوق يؤدي إلى الاسـتقرار ، وتلاشـي التصـادم بيـن البشـر، ممـا يـؤدي إلى انعدام الفوضى وعدم انتهاك الكرامة الإنسانية . (٢)

وأن الارتـباط السياسـي للمجـتمع ينجم عن ارتباط المواطنين . الذي يرجع إلى التوافق الذي يشـكل مجمل العالم القائم علي المبدأ الأول (قانون الطبيعة) و الذي تخضع له المبادئ الأخرى طواعية بعيدة عن الضغط و الإجبار. (٣)

والدولة هي المؤسسة التي تنظم فيها و تتشكل ديناميكيات السياسة بما فيها و من فيها من وحدات مادية و بشرية لتجتمع في مؤسسات قانونية ذات حق و واجبٌ لأن القانون هو جوهر الدولة و واجهتها .

و مـن أهـم واجبات الدولة حفظ الأمن ، و إقرار الأمان ، و بسط الحماية علي جميع الوحدات التي تعيش فوق إقليم الدولة . أى أنها تعمل علي إزالة العوائق و إعاقة الموانع. (٤)

1- **Williston W.,** : John calvin [New Yourk , 1906] P.5

٢- بطرس غالي ، محمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة ، ص ٣٩

3- **Aristotle**: Politics , Repablic , Vol 3 [Macquaire UNV. , N.Y 1996] P.P 369 -3 71

٤- عبد الرحمن خليفة : أيدلوجية الصراع السياسي – دراسة في نظرية القوة [الأسكندرية – دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩] من ص : ١٥-١٧

كمـــا أن الدولـــة وطيدة الأركان لا يمكن أن يقوم بناؤها علي العامل القانوني وحده ، إذ لابد لها مـــن عامل أخلاقي . لأن الطاعة للدولة قد تفرضها القوة و تحققها ، و لكن الولاء لن يتأتى إلا إذا أحس المواطن أن النظام لا يوجد إلا ما يعتبره الناس عدلاً . و من ثم فلا بد من توافر العدل حتى يسهل تطبيق القانون عن رغبة لا عن رهبة .

و العـــدل يتضمن و سيلة و غاية . الوسيلة هي المعاملة بالعدل و الغاية هي التعرف علي مصالح الأفـــراد و تطلعاتهم في محاولة لتحقيقها و إشباعها في ضوء الإمكانات المتاحة أملاً في إنجاز الانسجام و تحقيق التكافؤ فيما بينها جميعاً . و هناك فرق بين العدل و العدالة . العدل تنفيذ القانون ، و العدالة هي مـــراعاة الواقع الاجتماعي (استخدام روح القانون). (١) و أن الله تدخل في صنع الدولة بطريقة غير مباشـــرة ، و ذلـــك بتوجيه الحوادث و إرادة البشر توجيهاً من شانه أن يساعد البشر و يوجههم نحو إقامة دولة . و أن اختيار السلطة فيها وفق الارادة الإلهية التي أودعها الله في عباده . (٢)

٢- <u>أشكال الحكومات</u>

يهـــدف كلفـــن إلـــى إقامة عدالة أرضية تتفق و قوانين العدالة السماوية حتى يطمئن الناس إلى حكامهم و يأمن الحكام من شر محكوميهم . و قد أشار إلى أفضل صورة تتحقق فيها العدالة ، و هي نظـــام الحكـــم الجمهـــوري الذي يقوم عليه رؤساء منتخبون . و قد أعلن هذه الفكرة في عام ١٥٥٦م قـــائلاً : إن أسمى ما يطمح إليه الإنسان هو أن يعيش في ظل دولة قادتها فضلاء يختارون من أخيار المواطنين ، و يختارهم الشعب بأصواته الحرة .(٣)

١- بطرس غالي ، محمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص :٤٦

- عبد الرحمن خليفة : أيديولوجية الصراع السياسي – دراسة في نظرية القوة ، مرجع سابق ، ص : ١٩

٢- محمد علي محمد ، علي عبد المعطي : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ؛ ص : ٢٩٠

- أحمد سويلم العمري : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص : ١٢٣

٣- عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٦٦

إذا كانت الدولة تمثل أعلى الجماعات الإنسانية ، فإن الحكومة تمثل أعلى المؤسسات السياسية ، و هي التي من خلالها تتحول إرادة الجماعة – و باسم الدولة – إلى قواعد شرعية عامة و ملزمة للجميع بما يحقق نصرة حقوق الأفراد و حرياتهم . علي يد حكومة عادلة . حكومة الفرد الواحد . (١)

و لما كان الحكم هو شكل الدولة التي تهدف إلى رفع الظلم و إحقاق الحق . و القانون هو الذي يصنع الشعب ، و ليس الشعب هو الذي يصنع القانون . و لما كان شكل الحكومة هو الذي يحدده الشعب الذي يستطيع أن يقول كلمته . فإن الأنظمة ليس فيها الصالح و الطالح ، بينما أصلح النظم ما يقوم علي الكفاءة و قدرة التمييز و تطبيق شريعة الله علي الأرض .

٣- ميثاق الحكومة

من عناصر القانون الطبيعي فكرة الميثاق ، حيث يعتبره كلفن من فروع القانون الطبيعي . و قد ظهرت هذه الفكرة في الفلسفة الرواقيه (٣٤٢ – ٢٧٠ ق.م) والأبيقورية (١٠٠ – ٤٣ ق.م) ثم انتقلت إلى الرومان باسم التعاقد الحكومي . و عادت إلى الظهور في العصور الوسطى باسم (مبدأ رضا الشعب)

وقد شغلت هذه الفكرة تفكير (كلفن) و حاول أن يقيمها علي دعائم من نصوص الإنجيل إلى حد أن اعتبر المسيحية نمواً طبيعياً للقانون الطبيعي القائم منذ بدء الخليقة بين الله والناس . و قد أدت هذه الفكرة إلى استقرار المواطنين في ظل النظم الحكومية . فواجب الإنسان أن يعتقد عن طيب خاطر أنه قد قطع مع الله عهداً ، فكيف به لا ينقاد لفكرة إبرام عقد مع ملك أو أمير .

و استخلص (كلفن) أن التعاقد بين الله والناس أنفسهم واجب . فكأنه طبق نظرية التعاقد علي الهيئة الكنسية و كذلك علي الجماعة المدنية . فكأن الدستور ملزم للسلطة المدنية كما هو ملزم للسلطة الكنسية ، أى أن هناك قانونا عاماً له صفة السيادة .(٢)

١- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص: ٢٦٤

- **William Ebnistin,** Great political Thinkers from Plato to The Present, Ibid: 425.

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق : من ص: ١٦٦ – ١٦٧

كمـــا أشار بضرورة القانون الطبيعي وأهميته للتنظيم السياسي ، وهو يحتوى على مسائل جوهرية هامة مثل العدالة ، وشرعية العقود ، والنية الحسنة .(١)

ومـــن مجـــالات نظـــرية القانون الطبيعي . نظرية في تفسير نشأة المجتمع وأخرى في تفسير نشأة الدولة وثالثة في العلاقات الدولية أى أن هذه النظريات الفرعية قوامها الميثاق .(٢)

و لمـــا كـــان التنظـــيم الدولى يقوم على مبدأ السيادة ، فقد أشار أرسطو إلي أنه توجد في كل دولة ســـلطة علـــيا . قد تتركز في يد فرد أو قلة أو الأفراد جميعاً وانتقلت نظريتة إلى السياسة الرومانية التي اعترفـــت بوجـــود الســـلطة العليا الواحدة . غير أن الرومان اعتبروا أن هذه السلطة مركزة في جمهور المواطنين وأنهم تنازلوا عنها للإمبراطور وفسروا هذا التنازل (بالتعاقد السياسي) وهو العقد الذى يبرمه الشـــعب بصـــفتة صاحب سيادة وأهلاً للتصرف فيها لكى يتنازل بصفة مؤقتة عن حقه في مزاولة سيادته لفـــرد يمثله أو جماعة تقوم مقامه في إدارة شئونه . فالتنازل مقصور على حق مزاولة السيادة دون السيادة ذاتها (أى أنه لايملك كل أموره الخاصة والعامة) وهذا التعاقد ينطوى تحت التعاقد الاجتماعى القائم على الميثاق .(٣)

أى أن العقـــد الاجتماعى يقوم على التراضي والقبول ويرفض القهر . فهو يستبدل بالغريزة العدالة وبالأنانية التعاون وبالحقد والكراهية المحبة (هذا ما يتنازل عنه الناس للحاكم)

بيـــنما العقـــد الحكومى . جاء به الحاكم لكى يؤدى مهام وظيفته فهو سابق على العقد الاجتماعى والمهيأ لوجوده . أى أن العقد الحكومى عقد وظيفي ، بينما العقد الاجتماعى عقد تطوعى . وكلاهما تنظيم أوجده الله لتعمير الكون وتحقيق العدالة على الأرض .(٤)

1- **R.H. Lowie** : The Origin Of The State (Oxford Unv., press , 1961) P.46

٢- **أميرة مطر** : في فلسفة السياسية [القاهرة : دار الطباعة و النشر ، ١٩٧٨] ص : ١١٤

- **Bysir F.** ,: The History Of Natural law [London , 1937] P.67

٣- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ٥٧

- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٧٣

٤- **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص: ٢٩٧

٤- حق المقاومة

ذكــر كلفن أن القانون الطبيعي قانون الاحترام والتقدير ، وقانون العزة وليس الاستكانة . كما قرر أنــه لابد من مقاومة السلطات الظالمة ، والقوانين والدساتير التي تسن الظلم وتقره ، والتي ترمى إلى الحد من الحريات التي تقررها القوانين الطبيعية .(١)

و يشير كلفن إلى أن المصلحة العامة للمجتمع تقتضى وجود حاكم توكل إليه مهمة تنظيم الخدمات ، وشــبه حاجة المجتمع إلى الحاكم بحاجة الجسد إلى الروح ، والحاكم يستمد سلطته من الله . وغاية هذه السلطة تحقيق السعادة والاستقرار . وفي حالة تجاوزه للسلطة وجب على الشعب حق المقاومة .
إلا أن هذا الحق له شرطان :

الأول : ألا يمارس هذا الحق طائفة بعينها من الشعب . **والثاني** : أن يأخذ القائمون بالمقاومة على مسئوليتهم ألا ينتج عن حركتهم مساوىء تفوق مساوىء الحاكم المستبد أو تعادلها .(٢)

وعلــى الرغم مما يحويه الفكر السياسي من صفة مقدسة للحاكم . إلا أنه لا يترتب على هذه الصفة المقدسة حقوق مقدسة . بل في حالة العجز تجب المقاومة .

❖ آراؤه السياسية وعلاقتها بالقانون الطبيعي

كــان لنشــاط كلفــن الفكــري دوراً موجباً في بعض المجالات . مثل طبيــعة الــدولة و أشكال الحكــومــات ومســئولية الحــاكــم تجــاه المحكومين . فلقد كــان للقــانون الطبيعي جذور في فــكره السياسي بالآتي :

- يتطلــب القــانون الطبيعــي نظامــا للعدالــة ، وهــو نظــام بموجــبه يبــتعد الإنسـان عـن الخطيــئة . فالعدالة الدنيوية هى إذن دواء إلهى وليست عقابا للخطيئة . وهي ضرورية لأنها دعامة السلطة المدنية .(٣)

---

١ – **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص :١٦٧

٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٧٤

٣- **مصطفي الخشاب** : النظريات و المذاهب السياسية ،

[القاهرة : دار البيان العربي ، ١٩٧٧] ص : ١٢٣

- **Leyden W.**,: Essays on Law Of Nature [Oxford , 1959] P 41

- القانون الطبيعي صادر من ذات الله ، وهو فيض منه ، غايته تحقيق الخير والمنفعة لكل من يسير بمقتضاه ويتصرف في ضوء مبادئه وأحكامه ، فإنه منشأ كل سلطة ، وعلى الحكومات أن تؤدى وظائفها وفق مبادىء الشرف والفضيلة ، وفي حدود الشعور بالواجبات المترتبة على التكليف الأسمى المستمد من ذات الله .(١)
- كما أشار بقوله : لايمكن لملوك الأرض وكبار الحكام أن يحققوا سلطانهم على البشر عن طريق الخبث والنفاق ومظاهر الشر الزائفة بين الناس وغياب العدالة . لأن الله قد نظم هذا العالم ، فكل أماراته ومقاطعاته صور من مملكة السيد المسيح . فيجب علينا ألا نجهل هذه الحقيقة ، كما لا نجهل أنه تعالى يلحظ هذا العالم بعنايته وعدالته . لأن إنكار عدالته وعنايته ليس بأهون من إنكار ذاته . فكل ما نشاهده من مظاهر الملك والإمارة والعدالة وسائر التنظيمات السياسية هى أعمال الله التي نقر فيها بوضوح وجود الخالق وعظمتة .(٢)
- كما أوضح كلفن بأن الإنسان الذي يتمتع بالطبيعة وقوانينها مهما حصل على ما يريد ، فإن ما جمعه لا يبقيه متميزاً إلا إذا أقر بعجزه بالكلية تجاه الكلى القدرة وأن الخضوع لمثل هذا خضوع حاجة وليس خضوع إرادة. (٣)

وقد أرجع فساد العالم إلى محاربة معطيات الطبيعة ، وتهميش حقوق المواطنين ، مما يؤدى إلى غياب العدالة وانعدام المساواه . فالقانون الطبيعي المعبر عن إرادة الله له صفة الثبات ، تفسره القوانين الوضعية . و يتسم بالعدالة و يطفئ الغرور. (٤)

وهكذا يتبين من نشاطه الفكرى في المجال السياسي . أن الحاكم مأمور من الله أن يرعى شعبه . فعدالة القوانين ووضوحها مظهر من مظاهر الأمان. لأن ما يدفع الإنسان إلى التمرد انعدام المساواة الاجتماعية والتضارب في وجهات النظر السياسية والعواطف الجامحة .

وأن الإنسان مهما أوتى من قوة فإنها لا تبقيه سيداً في مكانه إلا إذا حوّل القوة إلى عدل ، والعدل إلى رحمة . لأنه في حالة الحاكم المتسلط يكون خضوع الشعب له خضوع حاجة وليس خضوع إرادة .

---

١ – **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٧٥
- **Garl J., Fredrich** ,: Man and his Government [London , 1971] P.41
- **R. H . Lowie** , The Origin of the State [Oxford unvi., press , 1961] P.29

٢– **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص :١٦٦

3- **Brook Adems** : The law of civilization and decy [N.Y. 1965] P.59

٤– **محمد علي أبو ريان** : تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام
[الأسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤] ص : ٣٢٠
- **G. Sabine**:A History of political theory [Hong kong , 1973] P.148

٤- جان بودان J. Bodin

١٥٣٠- ١٥٩٦م

ولــد بفرنســـ عــام ١٥٣٠م . وكــان ينــتمي إلـــى الصــبقات المتوســطة ويديــن بالمذهــب البروتســتانتي . درس القــانون فــي جامعة تولوز واصبح فيلسوفا سياسيا وفقيها قانونيا من أشهر فقهاء القانون بفرنسا .تقلب في كثير من الوظائف الهامة مما أكسبه خبرة عملية وشهرة واسعة .(١)

❖ **مكانته الفكرية** : ترجع مكانته الفكرية إلى مؤلفيه :

١- **الكــتاب الأول** . " مــنهج الفهــم الميسر للتاريخ " وصعه سنة ١٥٦٦ م . تناول فيه تفسير وبيان مغــزى التاريخ الذى أرجعه إلى التعليل العقلى لا على الحوادث وتعاقبها التاريخى** وقد ذكر بأن البيئة الطبيعــية قد يكون لها تأثير على الإنسان . لأن الإنسان في مقدوره أن يصنع حوادثه ومن ثم فإنه يصنع تاريخه ، ويؤثر بالتالي على اتجاهه السياسي الذى يعد جرءا من هذا التاريخ .

وأن الــدى دفعــه لدراسة التاريخ ، لاعتباره علما إنسانيا بحتا يمكن تناوله تناولا عقليا صرفا ، يبين علــله وأســبابه الحقيقــية ويوضح مساره المعقول غير المرتبط بالقدر الأهوج ، أو بالضرورة التحكمية العمياء . كما أنه اعتبر التاريخ ليس تسلسلا أعمى من حوادث متتالية لا ارتباط بينهما و لا ضابطا ، ولكنه انعكــاس عقلـــى لحضــارات وثقافات ونظم انسانيه نمت وترعرعت ثم اضمحلت وماتت لعوامل انسانية ولبواعث تخضع لضرورات عقلية محكمة .(٢)

٢- **الكــتاب الثانـــي** : كتاب الجمهورية صدر عام ١٥٧٦م يشمل ستة كتب عن " الدولة " يركز فيها عن بيان طبيعة الدولة .

وقــد كانت اهتماماته السياسية منصبة على التفسير العلمى للظواهر السياسية ، وعلى محاولة إقامة نسق سياسى قائم على المعرفة العلمية ، غير ناظر إلى قوى غيبية او لا هوتية .

1- **Fourmal** , E.,: Bodin [Paris , 1961] p.9-11

٢- **علي عبد المعطي** : السياسة أصولها و تطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص: ٢١١

- **محمد جلال شرف ، علي عبد المعطي** :الفكر السياسي في الإسلام – شخصيات ومذاهب ، مرجع سابق ، من ص: ٥٣١-٥٣٢

** و قــد نــادى بذلــك **ابن خلدون** ١٣٣٢/١٤٠٦ م إذ يرجع الفضل إليه في أنه أول من استخدم المنهج العلمي أساســا في تفسير و كتابة التاريخ . فقد اعتمد علي الواقع الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي مخالفا في ذلك من سبقوه من المؤرخين الذين كانوا يعتمدون في كتاباتهم علي الأهواء و الميول الشخصية .

- **مصطفي الشكعة** : الاسس الإسلامية في فكر ابن خلدون و نظرياته [بيروت : الدار الأسلامية اللبنانية الطبعة الثانية ، ١٩٨٨] ص ٣٨

- **راشد البراوي** · قادة الفكر الأسلامي في ضوء الفكر الحديث ، طبعة أولى [القاهرة : مكتبة النهضه المصرية ، ١٩٦٩] ص ٦٥

وتـــرجع أهمـــية هـــذا الكـــتاب إلى أنه أخرج فكرة السلطة ذات السيادة (القدرة على سن القوانين ومتابعتها) من معقل اللاهوت .

والكـــتاب عبارة عن دفاع عن السياسة ، وعن الحكم الموناركى ضد الأحزاب ، ولعل نظريته عن السـيادة هـــى أول ما ساهم به بودان في الفكر السياسي . وعلى الرغم من أن هذه النظرية كانت موجودة في القانون الرومانى ، إلا أن بودان كان أول من حدد هذه النظرية بدقه كاملة ، وكان أول من صاغها في فلسفة السياسة . (١)

كما أشار بودان إلي أن السيادة هى السلطة العليا التي لا يحدها قانون . ووظيفتها الأولى هى تطبيق القوانيـــن علـــى المواطنين والرعايا إلا على الحاكمين . لأن الحكام منبع القانون ، ولما كان الحكم الأمثل يتمثل في حكومة الفرد الواحد . فلقد أثيرت تساؤلات حول تقيد الملك بالقانون أو عدم تقيده . إلا أنه أشار بأن الملك لايمكن أن يكون مقيداً بقانون وضعه هو .

فســيادة الملـــك غـــير خاضـــعة لقانونـــه ، ودلـــيله فـــي ذلـــك أن الملك ينظم القانون الأرضى ولا يقـــيده ، ولكـــنه لا يشـــرع القـــانون الإلهـــي ويقـــيده . ومـــن ثم فالملك والجميع يخضعون لقواعد القانون الإلهي .(٢)

❖ **فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي**

تناول بودان الجوانب التالية :

١- الدولة : أرجع تكوينها إلى التجمع البشرى الذى يتكون من جماعات متآلفة تحكم بواسطة القوى العظمـــى (السيادة) وبالعقل . بينهما مصالح مشتركة ، والملك هو ظل الله على الأرض . وأن مصدر كل سلطة على الأرض هو الله الذى يفوض من يختاره من بنى البشر في هذه السلطة .

كمـــا يحكـــم هذا التجمع قانون . هذا القانون....... العامة والخاصة أمامه سواء ، وأن من يحاول الخروج عن هذا القانون لايمكن أن يتهرب من القوة الالهية .(٣)

١- **أحمد سويلم العمري** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص: ١٦١
- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، من ص: ١١٨- ١١٩
- **علي عبد المعطي**: السياسة أصولها و تطورها في الفكر الغربي، مرجع سابق ، ص: ٢١٣

٢- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص :٩٣ - ٩٤
- **علي عبد المعطي**: السياسة أصولها و تطورها في الفكر الغربي، مرجع سابق ، ص: ٢١٤، ٢١٥
- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص : ٣٧٢

٣- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص:١٢٠
- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص :٩٦

وقـد أشار إلى أن المواطنين قد يختلفون في الحقوق والامتيازات والمراتب ، ولكنهم متساوون أمام (السلطة العليا) والقانون الطبيعي . كما ان على الحاكم أن يراعى تعهداته مع غيره من مساعديه وكذلك رعاياه . لأنه هو المصدر الأول للسلطة العليا في الدولة وضمان سلامة كيانها السياسي .(١)

كما أوضح بودان أنه ليس من الضرورى أن يتفق شكل الدولة مع شكل الحكومة (الحكومة علاقتها بالدولة جزء بكل) المنظمة لعلاقتها والقانون الحاكم . فالدولة تحددها عناصر السيادة الموجودة فيها (الحكومة) ، ومن ثم تتشكل على ثلاثة أنواع هى الموناركية والارستقراطية و حكومة الديمقراطية . وكل شكل من هذه الأشكال قد تكون له حكومة من شكل مختلف . الدولة الديمقراطية قد يكون لها حكومة موناريكية كما في انجلترا مثلا تتمثل في الملك أو الملكة . كما ان حكومة الجمهورية قد تكون السيادة في يد شخص واحد هو رئيس الدولة . والدولة الارستقراطية تكون السيادة في يد أفراد قلائل ، أما حينما تكون السيادة في يد الأغلبية أو في يد كل المواطنين فإن الدولة تكون ديمقراطية . إلا أن بودان فضل حكومة الفرد الواحد. (٢)

وصياغة فلسفة بودان تدعو إلى دوله قومية . فلقد دافع كثيرا عن الحكم الملكى والمطلق منه بصورة خاصة . وتبرير ذلك في نظره هو تركيز السيادة في شخص الملك ، لأن ذلك يقضى على المصالح الطبقية وتضاربها ، كما يساعد على استقرار النظام السياسي في الدول الواسعة . فهو ينشد دولة قومية بلا عدوان وملكية بلا تحكم ، متسامحا دينيا ومتمسكا أخلاقيا . فقد أخرج نسقا فلسفيا قائما على المعرفة العلمية . خلص السلطة السياسية من اللاهوت . (٣)

ناقش بودان دور البيئة الطبيعية الهام في تشكيل السلوك الإنساني ، والتاريخ ما هو إلا انعكاس عقلي لحضارات وثقافات ونظم إنسانية . وأن السيادة هى السلطة العليا المنظمة لشئون المجتمع والخاضعة لقانون عام الجميع أمامه سواء .

كما أوصى الحاكم بضرورة الالتزام بتعهداته ومواثيقه مع الشعب ومساعديه . بذلك فإن قواعد القانون الطبيعي لها أثر في فكره السياسي .

١- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص :٤٨

٢- **علي عبد المعطي** : السياسة أصولها و تطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، من ص: ٢١٥-٢١٦

٣- **ابراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، من ص: ٢٧٠-٢٧١

- **عبد الرحمن خليفة** : أيدلوجية الصراع السياسي - نظرية القوة ، مرجع سابق ، ص : ٦٧

٥- هوجو جروتيوس Hogo Grotius

١٥٨٣ – ١٦٤٥م

ولـد سنة ١٥٨٣ بإحدى مدن هولندا. من أسرة متواضعة ، كان يدين بالمذهب الكاثوليكى ، ظهرت عليه علامات النبوغ في بداية حياته . فقد أتقن اللاتينية واليونانية وهو في سن الثانية عشرة .

حصـل علـى الدكـتوراه في القانون من جامعة ليدن وهو في سن السادسة عشر ، عين في سنة ١٦٠٣ مسجلاً تاريخيا في إحدى المواقع الهامة بهولندا . توفي سنة ١٦٤٥ م .(١)

❖ **نشاطه الفكري**

- كتـب كتابا عن الحرب والسلم ١٦٢٥ قدم فيه شرحا لفكرة القانون الطبيعي بوصفه مجموعه من المبادىء التي يدركها العقل والملزمة للمواطنين والحكام . كما تناول في كتابه بأن سلطات الحاكم التـي كانـت في البداية في حوزة الشعب ، ولكن الشعـب يتنازل عنها للحاكم . وبمقتضى التنازل يكون للحاكم الحق في عمل ما يراه لخير الأمة . وطاعـه واجبة لأنه مفوض من قبل الله .(٢)
- حقـيقة الديـن المسـيحى (١٦٢٧م) يعـرض فـيه أساس هذه المسيحية المشتركة (كاثوليك وبروتسـتانت) وأشـار في كتابه إلي أن التقوى القائمة على ما هو مشترك في التأملات المذهبية المختلفة تعد أساسا كافيا للتوفيق بين الكاثوليك والبروتستانت .(٣)

درس جروتيوس ظاهرتين هما :

١ – الملكية property

أشـار بأن الأشياء في الأصل مشاعة بين جميع الأفراد (العصر الطبيعي) حيث كان الأفراد على جانـب كبـير مـن الطهـارة والسذاجة . ولكن لما تضاعف الجنس البشرى وارتقى . استشعر حاجات ورغـبات جديـدة. فأصبح البعض انتهازياً يقتنص الفرص للحصول على ما يضمن له البقاء . ومن هنا نشـأت ظاهـرة الملكية .(٤) وربما ترجع هذه الظاهرة إلى قول أفلاطون : إن ظاهرة الملكية أمر يرجع إلـى أن الناس يختلفون في المواهب والأمزجة (مبدأ الفروق الفردية) "Individual Personal" ومن ثم يؤدون بعض الأعمال بدرجة تتفاوت فيما بينهم .

١- **الموسوعة الفلسفية المختصرة**: [القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣] ص: ١٢٥
- **Figgis J.V.**, studies of political thought from Grsson to Grotius [Cambridge 1947] P 9

٢- **دليل بيرنز**: المثل السياسية، ترجمة د/ لويس إسكندر [القاهرة : مؤسسة سجل العرب ١٩٦٤] ص: ١٧٩
– **أميرة مطر** : في فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٩١

٣- **الموسوعة الفلسفية المختصرة** : مرجع سابق ، ص : ١٢٨

٤- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٧٦

وأن المهــارة تكتســب فقــط عندما يكرس الناس جهودهم في أداء عمل معين يتفق مع استعدادهم الطبيعــي . وأن جميع الخدمات والسلع يزداد إنتاجها وجودتها حين يقوم الفرد بأداء العمل أو الوظيفة التي هلته الطبيعة لها .(١)

والملكــية الفردية حق طبيعي سابق على قيام أى تنظيم . فهو مرتبط برقى التنظيم الذى تتنوع فيه الحاجات . لذلك يلزم التنظيم عند مباشرته لمبدأ السيادة بالمحافظة على الملكيات الفردية .(٢)

ولمــا كــان القانون الطبيعي قوامه العدالة . والعدالة تعنى عدم التعدى على حقوق الآخرين ، كما تحددها قوانين الدولة التي يعيش فيها الإنسان والمواطن ، فالإنسان الذي يريد تطبيق العدالة بطريقة تخدم مصــالحه وتحافظ على ملكيته يحترم القوانين الوضعية ، لأن قواعد القانون مقيدة . أما قانون الطبيعة فلا مفر منه .(٣)

ولمــا كانــت مجموعــة القواعد الأزلية الثابتة التي تضمن مفاهيم العدالة والمساواة ، ويعترف بها الــناس كمبادىء طبيعية للتعايش الاجتماعى هى التي تخلق الفرص لكل ما يضمن حق ملكية الإنسان من حياة وتملك واستقرار. (٤)

ولقــد وجدت نظرية الملكية طريقها الطبيعي في العصر الطبيعي . لأن الأفراد قبل انضمامهم تحت نــظــام مجــتمع سياســى ، كانــوا يعيشون في مجتمع ساذج يحكمه قــانون الطبيعة ، و لأفراده حقوق طبيعــية . ثــم قضى تكوين المجتمع السياسي (العقد) على هذه الفضائل (مثل السذاجة وعدم الاكتراث وحب التملك دون مراعاة الآخرين) وظهرت ظاهرة التملك لكى يتسيد الإنسان في غابة الوحوش .(٥)

٢- ظاهرة الرق slavery phenomena

ذهــب جروتيوس إلى أن الخدمة الصحيحة أن يضطر الفرد إلى العمل طوال حياته ليعيش ويحصل على كل ما هو ضروري لحياته .

وإن لهــذه الظاهرة سببين لوجودها : **الأول** : الرق تعاقد حر بين السيد ورقيقه . فمن حق الفرد أن يــبــع حــريــته لشــخص آخر نظير أن يمــده هذا الشخص بما يقيم صلبه. الثاني : حق الانتصار في الحــرب . فالمنتصرون لهم حق قتل الأعداء وأن يجعلوهم أرقاء لهم ويتركوهم أحياء . بمعنى أن من حق المنتصر أن يترك لهؤلاء (حق الحياة) في نظير الاستئثار بحقهم في (الحرية المدنية). (٦)

1- **Plato**: Republic , [Maquaire unvi, N.Y , 1996] P.310

٢- **أبو اليزيد المتيت** : النظم السياسية والحريات العامة ، مرجع سابق ، ص : ٣٢

3- **Bysir F.**,: The History Of Natural law , Ibid, P.78

٤- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص :١١٣

٥- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ص : ١٠١

٦- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٧٦

وقـــد ذكـــر ارسطو أن أية جماعة تتألف من أنواع مختلفة من الناس ، يسخر بعضهم بعضاً ، بأن يـــؤدى كل منهم عمله ويقوم بوظيفته في المجتمع ، كأن يكون زارعاً أو صانعاً أو تاجراً أو مستشاراً في الـــرأى هذا فضلا عن اختلافهم في الغنى والفقر فإن بعضهم أغنياء وأكثرهم فقراء . وأن الناس بعضهم أحرار بطبيعتهم ، وبعضهم أرقاء بطبيعتهم وان الرق حق على هؤلاء وهم أهل له. والرق في العالم منذ القدم وهو جزء من نظام الطبيعة وأشار الإكويني أنه نظام معقول. (١)

وعـــن ظاهرة الرق أجاب جروتيوس قائلا **إن العبودية منطق مرفوض ودليله** : إن الشعب الذى يهـــب نفســـه لملك أو لسيد . لابد أن يكون شعبا قبل هذه الخطوة لأن الهبة نفسها عمل سياسى . فالشعب الـــذى يخـــتار ملكه يسبق الملك في التكوين كما انه لايملك المملوك ان يجبر غيره حتى اولاده على هذا المسلك . كما أرجع ظهور هذه الظاهرة إلى امتهان العصبية (٢)

❖ أراؤه السياسية وعلاقتها بالقانون الطبيعي

أشـــار جروتيوس بأن هناك نظاما شاملا يتمشى مع مقتضيات العدالة ، معتبرا أن العدالة هي حلقة الاتصـــال بين الحقيقة وسلامة القانون و لذا فقد أشار بأن المجتمع الذى يسوده النظام والاستقرار مؤثر على سلامة قوانينه . لأن القانون المدنى وليد الأحاسيس الطبيعية التي تقود الناس إلى إيجاد الحلول الأكثر تمشيا مع سعادتهم ومصلحة المجتمع. (٣)

كمـــا ذكـــر بـــأن محور سيادة كل دولة: في إقليمها على أساس المساواة الكـــاملة بين الـــدول جمـــيعا ، فلـــيس لدولة أن تصنع قوانينا تسرى على دولة أخرى ، وكل دولة هى الفيصل النهائى بمقتضى ســـيادتها فـــيما يتصـــل بمصالحها . وأنه رغم هذه الخاصية السيادية التي تتمتع بها الدول ، فإنها مع ذلك خاضعة لالتزام الأخلاق بمقتضى قانون الطبيعة .(٤)

و يناشـــد جروتـــيوس الإصـــلاح الذى يؤدى إلى الاستقرار . فقد كانت أراؤه تدعو إلى إقـــرار الفضـــيلة ، وأن الحـــاكم مســـئول أمام شعبه يرعى مصالحهم ويحافظ عليهم . أما من ناحية الملكية التي أرجعهـــا إلى الاختلاف في أمزجة الناس وتنوع اتجاهاتهم فهو أمر طبيعي أن يتملك الإنسان . أما ظاهرة الـــرق أمـــر لايقبله العقل لأنه قبل أن يكون حاكما لابد من شعب اختاره ، فكيف يختارونه من يفقد إرادته ويبيع نفسه .أما ما قصده أن يعمل الإنسان من أجل كرامته وفي خدمة غيره أمر مقبول .

١- **محمد فتحي عبد الله ، ميلاد زكي** : أرسطو و المدارس المتأخرة
[الإسكندرية : منشأة المعارف ، بدون سنة طبع] من ص: ١٥٦-١٦٢

- **Mure, G.R.** :Aristotle [london , 1947]P.61

٢- **لوك – هيوم – وروسو** . العقد الاجتماعي ، ترجمة د / عبد الكريم أحمد
[القاهرة : الدار القومية للنشر ، بدون سنة طبع] ص٨٠-٨٩

٣- **أبو اليزيد المتيت** : النظم السياسية والحريات العامة ، مرجع سابق ، من ص: ١٥٨- ١٥٩

٤- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ٩٥

- **Merriam, C.F.**: Systematic Politics (Chicago . 1955) p.75

٦- توماس هو بز Thoms Hobbes

١٥٨٨ – ١٦٧٩م

ولــد فــي ســنة ١٥٨٨م في بلدة ماليمسبورى Malmesbury في مقاطعة ويلتشاير Wiltshire بانجلــترا . كــان والـــده يعمل مساعد قس ، و يعانى من الشقاق الأسرى ، هجر أسرته فكفله عمه وتعهد بتربيته . تميز بالنبوغ في سن مبكرة، استطاع وهو في السادسة من عمره إتقان اللغة اليونانية واللاتينية.

دخــل جــامعة أكسفورد والتحق بكلية ماجدالين Magdalen وهو ابن الخامســة عشر ، ومــكث بهــا خمــس ســـنين . درس المنطــق المدرســي والطــبيعيات ونال منها درجته . عمــل في خــدمة بــيكون (١٥٦١-١٦٢٦) كاتماً لسره ومعاونا له في نقل مؤلفاته إلى اللاتينية ، وكان له آراء سياسية في عصره منها :

" أن الحرية الحقيقية يجب أن تتقيد بالقانون الذي يقوم على العقل وأن تخرج عن تلقائيتها الهوجاء "

وقد عمل مدرساً في بيوت النبلاء. توفي في عام ١٦٧٩م. (١)

❖ من مؤلفاته

١- كتب كتاباً في مبادئ القانون الطبيعي والسياسي دونه عام ١٦٤٠ م وقسمه إلى ثلاثة أقسام .

القسم الأول : في الطبيعة الإنسانية أو المبادىء الأساسية للسياسة .

القسم الثاني : في الخدمة الاجتماعية

القسم الثالث : في المواطن

قــد بين في كتابه أن الطبيعة البشرية تشتمل على العقل إلى جانب الهوى .والذى يحمل الإنسان على الاجتماع والتعاون الشعور الذاتي بأن الإنسان ذئــب لأخيه الإنسان ، وأن الكل في حرب ضد الكل .(٢)

٢- كتاب المواطن عام ١٦٤٢م ضمن هذا الكتاب أن الصراع يرجع إلى ثلاثة أساليب :

أ - المنافسة

ب- عدم الثقة بالآخرين

ج- التطلع إلى المجد لتحقيق الشهرة

لذا يحاول الناس التزود بالقوة للانتصار علي الصراعات . (٣)

١- يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، الطبعة الخامسة [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩] ص: ٥١

- موسوعة العلوم السياسية : مرجع سابق ، ص:٣٧٨

- **Laird J.**, Hobbes [London , 1951] p. 5

٢- يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص : ٥٣

٣- موسوعة العلوم السياسية : مرجع سابق ص: ٣٧٨

٣- كــتاب التنيين **عام ١٦٥١ م Leviathan المعروف باسم الحكم الاستبدادي أو الدولة ذات النظام الدكتاتوري .

وقد ضمن كتابه نظرة تحقير واستهانة للطبيعة البشرية . وكان من آرائه أنه خير للإنسانية أن تعيش في ظل حكم طاغية مستبد . على أن تعيش في بلد يتعرض فية القانون والنظام للزوال . (١)

و قــد تضمن كتاب التنيين أن الدوله وجدت نتيجة احتياج اجتماعى بين الأفراد للمحافظة على حياتهم وممتلكاتهم ، وأن للحاكم السلطة المطلقة في حكم الرعية . لايحق لأحد معارضته ولا محاسبته بـيده مقاليد الحــكم ومسيطراً على السلطات بما يراه هو. فقد نال شهرة واسعة في إنجلترا واعــتبر من أعظم أعــماله .(٢)

٤ – كمــا كتــب رســائل موجــزة في السياسة . أشار فيها إلى أن سلطة الملك واحدة لاتقبل الــتجزئة . وأن هــذه السلطة تتضمن حق الملك المطلق في إعلان الحرب ، وإقرار السلام ، وفرض الضرائب . (٣)

❖ ومن آرائه الفكرية

١- نظرية الدولة :

تأتى الدولة إلى الوجود نتيجة التعاقد بين الأفراد والملك . فهى تبغي الأمن والطمأنينة وتنأى عن الحرية – أى أن الباعث الاجتماعى هو أساس تكوين الدولة .

و يلجــأ هوبـــز إلـــى تـــبرير سيادة القوة إلى فكرة العقد الاجتماعى . بأن الناس يتنازلون عن حقوقهم الطبيعية لشخص أو هيئة ، وكلاهما ليسا عضواً في العقد ، ويكون الحاكم ليس ملزماً بشىء ، كما أنه يحتفظ بحقوقه وبحريته .

ومــن هــنا فله أن يفعل ما يشاء ، وعلى الناس الطاعة ، وبينهم الخيار إما أن يعيشوا في أمان معترفين بسلطان الحاكم وإما أن يرتدوا إلى الفوضى وما يترتب عليها . (٤)

---

١ -عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسية ، مرجع سابق ، من ص: ١٧٨ – ١٨٠

** يقــول فـــي مقدمـــة كتابه (التنيين) أن فن الإنسان يستطيع أن يصنع حيوانا صناعياً . بل إن الفن يســتطيع أن يذهب إلى أبعد من ذلك فيقلد الإنسان ذاته . ذلك بأن هذا الكيان الخيالي الهائل الذى نسميه الدولة والــذى هو من خلق الفن لا يعد أن يكون إنسانا صناعيا وإن كان أعظم حجماً وأكثر بأساً من الإنسان الطبيعي لقــد صوره الإنسان وابتدعه لكى يحميه و يأمنه ... إن السيادة في هذا الإنسان الصناعى هي بمثابة الروح . إنهــا له الروح الصناعية ، فهى التي تمنح الحياة والحركة لجسده كله... والثواب والعقاب أعصابه... وثروات الأفــراد جمــيعاً قوتــه وسلام الشعب وظيفته والإنصاف والقوانين هي فيه بمثابة العقل والإرادة ... والاتحاد والوئــام صــحته ، والفتنه مرضه ، الحرب الأهلية منيته ، والمواثيق والعقود التي أدت إلى اتحاد أجزاء هذا الكائن السياسي هى منه بمثابة ما قاله الله عندما شاءت إرادته أن يكون الإنسان فقال فليكن فكان

– د/بطرس ، غالى د/ خيري عيسى : مدخل في العلوم السياسية ن مرجع سابق ص: ١٠٣

٢- A.C.G Rayling ,philosophy of futher thought (oxford unvi.,1998) p.381

٣- محمد على أبو ريان : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحديثة ، طبعة أولي ،
[الإسكندرية : دار المعارف الجامعية ، ١٩٦٩] ص ٥٠

٤ – على عبد المعطى : الفكر السياسي الغربى ، مرجع سابق ، من ص : ٢٣٢ – ٢٣٤

٢- أشكال الحكومة :

اعتبر هوبز الحكومة عنده بمثابة الدولة وارجعها الى الأشكال التالية :

١- **الشكل الموناركى** تتركز السلطة في يد فرد واحد

٢- **الشكل الارستقراطى** تتركز السلطة في يد هيئة حاكمة .

٣- **الشكل الديمقراطى** حينما تكون السلطة في يد الأغلبية .

وليس ثمة شكل رابع . وفي كل شكل تتركز السيادة . ولكن الفارق بين شكل وآخر . إنما يقوم في مدى كفاءة هذا أو ذاك في تحقيق السلم والأمن .

إلا أنه غلب الشكل الموناركى . لأنه رأى أن الانسان بطبيعته أناني ينزع إلى تحقيق رغباته ومصالحه . فإن كانت السلطة في يد شخص واحد قل الشر وإذا كانت في يد هيئة كثرت الشرور ، وإذا كانت في يد الأغلبية ازدادت الشرور اكثر فأكثر . وعن الهيئات المنظمة للدولة (قضائية – تنفيذية وتشريعية) فإنها تستمد سلطتها من إرادة الحاكم .(١)

٣- نظرية العقد الاجتماعي

فرض هوبز ثمنا باهظا لتأمين الفرد على حياته ، لأنه في رأيه يواجه خيارين لا ثالث لهما. إما الرضا بالحكم الاستبدادى بكل ما يترتب عليه من تجاوزات ، وإما يتحمل تبعات الفوضى الكاملة .

ويتمثل هذا الموقف مقولته ذات الجذور المسيحية والإسلامية . أن يعيش الشعب تحت لواء حاكم ظالم خير له من أن يبيت ليلة واحدة بدون حاكم (ابن تيمية)

ومن شروط العقد عدم توافر الرضا المنبثق من العقد كأساس للسلطة ، إلا في بداية الدخول إلى المجتمع المدنى فقط ، أما بعد ذلك فلا يعتد برضا المحكومين ، كما لا يترتب مشروعية النظام على إستمرار توافره ، ومع ذلك لايرى حاجة لإبرام عقد جديد للتعبير عن رضاهم إلا في حالة سقوط صاحب السيادة على يد غاز حديد أو نتيجة ثورة . (٢)

وأضيف إلى ما اتفق الجميع في ذلك فلا بد لهم من التنازل عن حقوقهم التي كانت السبب في إحداث حالات القتل والقتال . وبهذا الاتفاق والتنازل وهما جوهر العقد . أنه لشخص مصطنع أو خيالي يستطيع أن يتصرف بالأنانية عن كل فرد شارك في إقامته . وهذه المشاركة هى التي توجد الوحدة بين جميع الأفراد .

١- **على عبد المعطى** : الفكر السياسي الغربى ، مرجع سابق ، ص : ٢٣٧

- **أحمد سويلم العمرى** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ١٥٤

- **ابراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص:٢٧٣

٢- **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ، ص:٣٨٠

ولكـــي تضمن لهذا الشخص المصطنع لا بد أن يكون التنازل أبديا لا رجعة فيه . فهو يحد من حريات الأشرار .

والذى يتوفر فيه كل هذه المقومات هو الدولة التي يسميها هوبز بالعملاق أو التنيين ، وعليه لا يحق للرعايا الثورة ضده ، ولايحق لهم تغيير شكل الحكم ، وفي مقابل هذا لا يستطيع صاحب السيادة أن يتخلى عن سيادته . (١)

إلا أنــه تراجع مشيراً أن للإنسان الحق الكامل في المقاومة حين تصبح حياته في خطر . لأن الإنســان من طبيعته أن يختار أقل الشرور التي قد تحدث من المقاومة أكثر من الموت الذى ينتج عن عدم المقاومة. (٢)

وضـــع هوبز الفرد في عقد أبدى مع الحاكم . وأن الإنسان بين خيارين ، إما إطاعة الحاكم بلا جدال وحقه المطلق فيما يشرعه . وإما الفوضى وعواقب نتائجها .

إلا أنــه تــراجع قــائلا . أن للأنسان الحق الكامل في المقاومة في حالة شعوره بظلم ، واعتبره حقا مشروعاً للتعبير عن ذاته . يبدو من ذلك التردد الواضح في شخصيته .

❖ فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي

اعتمد فكره السياسي على التحليل العقلي للأمور . فانعكس ذلك على مذهبه السياسي ونظريته الأخلاقــية (أن الدولــة تقــوم على عنصر الخوف " خوف الجميع من قوة شخصية الحاكم ، وكذلك خــوف الجمــيع من بعضهم البعض") بحيث يمكن رد كل نظرية إلى سوابقها وبحيث يعتمد اللاحق علــى الســابق دون أدنـــى خروج عن محتويات النسق . كما صور حالة الطبيعة الأولى بأنها تتميز بالريبة والشك وتوقع الحروب في كل وقت، وأن الإنسان منبع كل الشرور و الآثام ، وكانت عيونه لا تفارق الآخرين. (٣)

وأن حــياة الإنسان تنطلق من منطلق واحد هو التنافس الذى يقوم على الخوف ، مما ينتج عنه من صراع وحرب ، والتي خلت من كافة القواعد الخلقية والعرفية ، اللهم إلا المصلحة الشخصية التي يســعى الإنســان إليها بكل ما لديه بقوة ومتعة وقدرة على الخداع والاحتيال . أى أن الحق الطبيعي يسبق كل أساس ولو كان طبيعياً . (٤)

نكــر أن القــانون الطبيعــي في مجال السياسة ما هو إلا وصف الظواهــر كما هى في مجال الواقـــع ، فهو وصف العلاقة بين العلة والمعلول أو بين السبب والنتيجة، ولا يشتمل هذا القانون على قواعد أخلاقية ، كما أنه ليست له أية قدسية ولايعتبر قيداً على سيادة الحاكم .

١- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية – الجزء الأول[الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ١٩٨٥]ص: ٢٠٧

٢- ———— : مقالات سياسية – الجزء الأول ص :٢١٣

٣- **على عبد المعطى** : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، من ص: ٢٢٥ – ٢٢٧

٤- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، الجزء الاول ، مرجع سابق ، ص: ٢١٥

كمـــا فــرق بين القانون المدنى و قانون الطبيعة فالقانون المدنى هو الذى تسهر عليه السلطة لتنفــيذه ، بينما قانون الطبيعة هو مجموع القواعد التي يمليها عقل الإنسان ، و لا يكتسب الشرعية إلا إذا أمر الحاكم بتنفيذه . (١)

كمـــا دافـــع عن الاستبداد كنمط للحكم بغض النظر عمن يشغل سلطة السيادة أو أسلوب وصولهم إليها . وأن سلطة الحاكم معفاة من أية مراجعة أو نقد من أية جهة أخرى .

فكـــل تصـــرفات الســيادة مشـــروعة وغير قابلة للمسائلة أو الاتهام أو توقيع الجزاء من جانب المحكومين .

أمـــا بالنســبة للعقــيدة والتعلــيم والفكـــر . فإن سلطة السيادة هى وحدها المتحدثة بأسم الدولة والكنيســة والفــرد ، بل وحتى تحديد كيفية تفسير الكتاب المقدس . أى أنها تشمل الصلاحيات المطلقة لسلطة السيادة و كافة مجالات التشريع والتنفيذ والقضاء .(٢)

ولقد ألقى هوبز الضوء على القانون الطبيعي والقانون الوضعى . فالقانون الطبيعي استنتاجات بيــنما القانون الوضعى هو كلمة يضعها الحاكم تتيح له الحق في أن يأمر الجميع ، والقانون المتحضر يــتكون من التعبير عن إرادة السيادة أو الحاكم الذى لايخضع هو لهذا القانون. ويرى أن كل القوانين تحــتاج إلــى تفسيرات خصوصا قانون الطبيعة فهو غير مكتوب ، ولا يصبح قانونا صحيحا إلا إذا تجسد في شكل أوامر نابعة عن الحاكم أو السيادة .

ويتسائل هوبز إذ ثمة تعارض ظاهر بين الأمر الإلهي وبين أمر الحاكم فأى أمر يتبع ؟

يجيــب هوبز بأن الأمر الإلهي يجب أن يسود كل سلطة ، ولكن هذا الأمر الإلهي لا يمكن أن يفهــم إلا بواســطة العقل الإنساني . ومن جهه أخرى فإن الامر الإلهي إذا كان موجها إلى كل إنسان فيجــب طاعته ، أما إذا إدعــى إنسان أو هيئة أنه تلقى أمرا إلهيا ، فكيف يقتنع الأخرون أن أمرا قد حــدث ؟ (٣)

أى أنـــه يــرى أن القانون الطبيعي يكاد يكون عديم الجدوى ، لأن قواعده تتحكم في تصرفات الناس ، وذلك لأنه يتضارب مع الغرائز والعواطف الطبيعية .(٤)

كمـــا تعرض هوبز للعلاقة بين الدين والأخلاق والدولة. أشار إلي أن الأساس الأخلاقى للدولة يقاس بمدى القدرة على إشباع الغرائز والمحافظة على الناس وحمايتهم من الموت .

١- **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ، ص: ٣٨٠

٢- ———————— : مرجع سابق ، ص: ٣٨٢

٣- **على عبد المعطى** . الفكر السياسي الغربى ، مرجع سابق ، ص. ٢٣٨ - ٢٤٢

4- **A .P.O Enlrve**, Natural Law An Introduction To Legal Phlisophy , Ibid, P.51

الديــن تقاس قيمته بما يحققه من نفع ، ويعتبر مفيداً متى زاد من قوة الدولة رفض المبدأ الديني الــذي يجيز عصيان الأوامر المخالفة للقانون الإلهي ، وعليه فإن العصيان المدني مرفوض ولايمكن تبريره .(١)

يتبين من فكره السياسي وعلاقته بالقانون الطبيعي . أنه صور حالة الطبيعة كلها مليئة بالشرور والأحقــاد . وأن علــى الإنســان دائماً أن يكون في تأهب دائم تجاه أخية الإنسان وان حياتهم يشغلها الصراع الدائم . وأن القوة هى أساس الأمن والأمان ، وأن حاكماً بلا سلطة تدعمها القوة فهى حكومة شكلية .

والناس بين خيارين إما الاستكانة للحاكم أو العيش في فوضى دون تركيز لمطالب إعاشتهم لذلك كان الحاكم في نظره أنه رب نعمة هذا الشعب وعليهم الطاعة وعدم الجدال وتنعدم المحاسبة

وأن القانون الطبيعي لاجدوى من ورائه طالما لا يقره الحاكم ، لأنه ليس ذا بال من وراء تنفيذه لأن أوامره قد تتعارض مع متطلبات وحياة الشعب .

أما ما يقره الحاكم ويضع قواعده ويسهر عليه ، فهو جدير بالاحترام والتقدير والالتزام .

وإجمــالاً فإن فلسفة هوبز السياسية لاتحترم العهود والمواثيق ، فهو يرى أن العهود بغير السيف ليست سوى ألفاظ . إذا لم تجد القوة القادرة على القمع . (٢)

لذلــك فالقول إنها نظرية تخلو من الإيمان . لأن نظريته نظرية نفعية تقاس بما تحققه من فائدة لايهمه الرجوع إلى المصدر . نظر إلى الكنيسة كأية مؤسسة أخرى ، فاتهم بالإلحاد . (٣)

أن الكنيســة هـــى رمــز الشريعة لها قدسيتها واحترام قوانينها، ولما نظر إليها هوبز على انها مؤسســة تؤدى وظيفة ليس إلا ، فقد خلع عنها لباس الوقار واحترام قدسية الدين . فهو بذلك قد همش القوانين السماوية ورمزها الكنسي ، فالقانون الطبيعي قد يخلومن فكره السياسي.

١- موسوعة العلوم السياسية : مرجع سابق ، ص: ٣٧٩
٢- قبارى اسماعيل : علم الاجتماع السياسي [الإسكندرية ، منشأة المعارف ،١٩٨٠] ص: ٧٣
٣- عبد الرحمن خليفة : مقالات سياسية ، الجزء الأول ، مرجع سابق، ص: ٢١١

الفصل الثاني

نظرية القانون الطبيعي
في فكر جون لوك السياسي

نظرية القانون الطبيعي
في فكر جون لوك السياسي

❖ أهم مؤلفاته

أ – المسائل الفلسفية

١. مقالة في الإدراك الإنساني
٢ خواطر في التربية
٣. عن معقولية المسيحية

ب – المجال السياسي

١. مبحث في الحكومة الأهلية
٢. مقالتان في الحكم
أ- نظريته السياسية
ب- مسئولية الحكومة
٣ رسالة في التسامح

❖ دوافع نظرية العقد الاجتماعي عند لوك

١- تصور لوك للعقد الاجتماعي

❖ قانون الطبيعة و الحقوق الطبيعية عند لوك

- حالة الطبيعة
- نظام الملكية
- نظام العبودية
- في المجال الاخلاقي
- لوك و علاقته بالقانون الطبيعي

❖ أشكال الحكومات وعلاقتها بالقانون الطبيعي

أ – أشكال الحكومات
ب- المعنى الصحيح للسلطة

❖ نظام فصل السلطات

أ – أنواع السلطات
ب – طبيعة الفصل بين السلطات
جـ- الاعتراض علي نظرية الفصل بين السلطات
د- تقييم نظرية الفصل بين السلطات

❖ لوك بين الأخذ و العطاء

أ- ممن تأثر بهم لوك .
١- في مجال تقسيم الحكومات
٢- نظام الفصل بين السلطات
ب- من تأثروا بجون لوك في مجال فكره السياسي

❖ مجمل أفكار لوك

❖ تعقيب

❖ لوك بين فلاسفة السياسة

نظرية القانون الطبيعي في فكر جون لوك السياسي

ولـد جـون لـوك في سمرست بإنجلترا في عام ١٦٣٢ م ، و درس الطب في اكسفورد ثم فتح عـيادة هـناك. و قد تعرف عن طريق مهنته علي اللورد " شافتسبري " و أصبح بصورة رسمية طبيبه الخـاص ، ولكـنه كان أيضا صديقه و أمين سره وعندما أصبح اللورد شافتسبري رئيسا للوزارة . عين لـوك وزيـرا من وزرائه المقربين . و هكذا دخل معترك السياسة ، واضطربت حياته نتيجة لاضطراب الظـروف السياسـية فـي ذلك الحين ، إذ ما لبثت تـلك الحكومة أن سقطـت و نفي أعضـاؤها مـن إنجلـترا ، فذهـب لـوك إلـي فرنسـا . و بقي هناك سبع سنوات . قابل في أثنائها رجال العلم و الأدب والفلسفة . وتجول في هولندا وألمانيا . ومما كتبه عن خلاصة فكره السياسي آنذاك هذه العبارة الساخرة :

" وجدت أن الذين يدعون للحرية، هم أكثر الناس تقييداً لها و تحريما. بل هم في الحقيقة سجانوها و جلادوها. "

و كمـا هيأت له صداقته بالعالم رو برت بويل Robert Boiel التي سمحت له بدراسة الفيزياء و الكيمياء ، كما تأثر به و أخذ عنه قواعد المنهج التجريبي الذي كان يستخدمه في العلوم الطبيعية .

وسـنحت له الفرصة أيضا بصداقة سيدنهام Sydenham و كان عالما من أعلام الطب الذي داوم معه استخدم المنهج التجريبي في حرفته . و قد استفاد من ذلك فوائد جمة ، أفادته في حياته . مثل القدرة علي التعامل و تقدير المواقف و تحليل الأمور. (١)

أما عن تعليمه المنظم فقد حصل علي منحة سمحت له بالالتحاق بكلية وستمنستر Wistmenester في لندن فيما بين سنتي ١٦٤٦-١٦٥٣ ثم لم يلبث أن التحق بكلية المسيح في اكسفورد من سنة ١٦٥٣ و حـتى سـنة ١٦٥٩ و كانـت تحت إشراف رجال الدين ، و كذلك أفادته القراءات الكثيرة التي عكف علـيها . فقد استوعب من الكتابات لبيكون الإنجليزي (١٥٦١ - ١٦٢٦) و هوبز (١٥٨٨- ١٦٧٩) المنهج القائم علي الملاحظة و التجربة ، وعن ديكارت الفرنسي (١٥٩٦- ١٦٥٠) المنهج العقلي . فقام بتقريب البعد بين الفكر العقلي و الحسي بفكره و فطنته . و لم يجعل الفصل تاما بينهما بل آمن بارتباطهما و تعاونهما الوثيق في ميدان العلم و المعرفة كما درس اللغات القديمة و النحو و المنطق الصوري . (٢)

١- محمد فتحي الشنيطي : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، طبعة أولي
[القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨] مرجع سابق ، من ص: ٣- ٦

٢- محمد علي أبو ريان : تاريخ الفكر الفلسفي - الفلسفة الحديثة - الطبعة الرابعة ،
[الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،١٩٧٣] من ص: ١٦١-١٦٤

- يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، الطبعة السادسة [القاهرة . دار المعارف، ١٩٨٩] ص : ١٤١ .

و امتدت اهتماماته بالميدان الاجتماعي و السياسي ، و تناول فيها ظروف عصره و ظروف الحياة فيه . مما دفع الناس أن تعيره مسامعها . و نجد أن الفلسفة التي نشأت في أوروبا بعد ذلك كانت تستمد جدورها مـن هـذا الأسـلوب في التفكير، فهي فلسفة تجريبية. و لم يمهله القدر فقد مات في ٢٧ أكتوبر من عام ١٧٠٤ م في هولندا (١)

❖ أهم مؤلفاته:

كانت حياته حافلة بالنشاط العلمي ، مما كان له صداه في كثير من البلاد . كما تعتبر الفترة من عام ١٦٨٣ - ١٧٠٤ م شاهدة علي خصوبة و وفرة إنتاجه و أعماله الفلسفية العظيمة .

ولم تقتصر كتاباته علي المسائل الفلسفية فحسب ، بل تناولت مجالات أخرى كالسياسة - الاقتصاد - التربية و اللاهوت و كذلك العلم الطبيعي .

أ- المسائل الفلسفية :

١- مقالة في الإدراك الإنساني An Essay Concerning human 1677

و ينقسم هذا المؤلف إلي أربعة أقسام تبحث في :

أ - نظرية الأفكار والمبادئ الفطرية .

ب - مصـــادر الفكــر الإنساني .

جـ - العـلاقة بين الفكــر واللغـــة .

د - نظـــريـــة المعـــرفة . (٢)

و جـاء فـي مقالة الإدراك الإنساني . أن لوك تناول الرد علي نظرية المعاني الغريزية . كما قسم المعاني إلي بسيطة و مركبة و بيان أصلها التجريبي .

أمـا من ناحية اللغة و وجود دلالة الألفاظ علي المعاني و تأثير اللغة علي الفكر و معارضة الفلسفة المدرسية باعتبارها فلسفة لفظية أي جسد بلا روح .

و عـن المعرفة (أي اليقين الميسور لنا) فهي تبحث في قيمة المبادئ الأخلاقية و الروحية . و أن معيار الحق عنده في المعرفة الإنسانية قوله : لكي نحصل علي معرفة صادقة . يجب أن نسوق الفكر إلي الطبيعة الثابتة للأشياء و علاقتها الدائمة ، لا أن تأتي بالأشياء إلي أفكارنا. (٣)

١- محمد فتحي الشنيطي : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، من ص : ٩ - ١١ .

- موسوعة العلوم السياسية : الكويت ، ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص: ٣٤٧ .

٢- علي عبد المعطي ، راوية عبد المنعم : رواد الفلسفة الحديثة ،

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩] من ص . ٣٤٩ ٣٥٣

٣- يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، الطبعة السادسة ، مرجع سابق ، من ص: ١٤٣ - ١٥٣

و قـد ذكـر لاسليت Laslett الفيلسوف الإنجليزي. أن لوك الذي وقع مقدمة كتاب [البحث حول الإدراك الإنسـاني] أصـبح بهـذا التوقيع جون لوك التاريخي الفكري . (١) و قيل عن هذا المؤلف أنه اسـتغرق قـرابة العشرين عاما في تأليفه . وسبب تأليفه مناقشة جرت بينه وأحد الأصدقاء حول إشكالات تتصل بالدين والأخلاق . (٢)

٢- خواطر في التربية Some Thought Concerning Education

تناول أساليب تعليم الصغار، حيث يوصي بالحنان المعتدل بين الطفل ووالديه ، و ليس بالخضوع الأعمى .

كما ناشد المربين من تشجيع الفهم دون الاستظهار . وقد ظهر ذلك من خلال طبعتين الأولى ١٦٩٣ و الثانية ١٦٩٥ بالإضافة إلي تعليم الصغار ، أن الطفل ابن البيت و المدرسة . كما أشار إلي المعلم بالإضافة إلي ما سبق إرساء قواعد الأخلاق و مبادئ الدين عند النشئ ، و بث روح الطمأنينة عندهم ، والعمل علي الإيفاء باحتياجاتهم الجسدية و النفسية كلما أمكن ذلك.(٣)

٣- وعن معقولية المسيحية Le Christianisme Raisonmable 1695

يوصـي بأنـه يجب أن نستخلص المبادئ المسيحية النقية من الكتاب المقدس . و قد بين أن العقيدة تصفو إذا تحررت من شوائب الطقوس المعقدة و نأت عن المناقشات اللفظية العقيمة .

وقد استنكر بشدة لألوان التعذيب والاضطهاد التي كان يعاقـب بها الناس أحيانا من رجـال الكنيسة . (٤)

وقد صنف كتبا كثيرة منها: رسالة الأكليروس – خواطر الجمهورية الرومانية -خواطر إيمانية واعتبارات في نتائج تخفيض الفائدة و زيادة قيمة النقد . (٥)

١- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، طبعة أولى ، مرجع سابق ، ص : ٣٦٨.

٢- **محمد فتحي الشنيطي** : في الفلسفة الحديثة و المعاصرة ، مرجع سابق ، ص : ٤ .

3- **Locke J.**: Some Thoughts Concerning Education [London, 1965] P 53

٤- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص: ٣٦٢ .

٥- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة . الطبعة السادسة ، مرجع سابق ، ص :١٤٢.

بالإضافة إلي مجموعة كتب نشرت بعد وفاته منها :

١- كيف يعمل العقل Of The Conduct Of The Understanding

٢- بحث في المعجزات A Discourse On Miracles (١)

ومما دفع الباحث لتناول بعض مؤلفاته التي تناول فيها جوانب فكرية مختلفة. لكي يتبين مدى العلاقة بين أفكاره السياسية و القانون الطبيعي .

ب - المجال السياسي In The Political Field

١- مبحث في الحكومة الأهلية Of Civil Government

ضمن لوك هذا المبحث ما يجب أن يكون عليه النظام في الحكم فنذكر :

أ- يقــول لــوك: ليس من الزعم القائل بأن آدم لا من خلال حق طبيعي أو هبة من الله Donation For God لـــه سلطان على أولاده أو هيمنة على العالم Domination Over The world [أي أن نظام الحكم الصالح يتنافي مع الحكم الوراثي]

ب- حتى إذا كان له هذا السلطان. فليس لورثته أن يطالبوا بميراث هذا السلطان .

جــ- وان كان لورثته هذا السلطان . فما من قانون في الطبيعـــة ، ولا قانــون خاص من الله يعطى الحق لأي من الورثة في أية حال أن يرثوا بالخلافة حكما أو سلطانا .

د- وإن قررت الوراثة ذلك ووضعوا لها قواعد وقوانين. فإن ما نعرفه منذ أقدم العصور مـــن نسل آدم من عهود قديمة. الأمر الذي لا يعطى لأي كائن من كان أن يكون فوق الآخرين، حتى وإن ادعـــى أنه ينحدر من أقدم البيوتات. فلا حق لأحد أن يزعم أن له الحق في ميراث السلطة . To Have The Right Of Inheritance

واختــتم مؤلفه قائلا: إن الناس يعيشون جميعا معا لا بروابط وقواعد تحكم البشر. بل تحكم البهائم والوحــوش، حيث يسود قانون الغاب ويصرع القوى الضعيف وتعم الفوضى وتنتشر خيبات الأمل والتمرد والاضطراب .

وهــذه هـــي الأمور التي نئن منها جميعا بل ويصرخ منها دعاة هذا الفكر أنفسهم . ومن هنا كانت الضرورة لقيام حكومة بشكل آخر وبسلطة سياسية أصيلة وبشكل من التصميم والمعرفة بين الأشخاص. (٢)

١- على عبد المعطى ، راوية عبد المنعم : رواد الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص: ٣٥٦.

2- **Jhon Locke** : Of The State Of Nature . Book II . chapter I , sec., 1-3.
[Chambridge , 1980] P. P. . 3-7.

٢- مقالتان في الحكم Two Treatises Of Government 1690 - 1694

يتضمن هذا المبحث جزأين :

أ- نظريـــته السياســية : تنطوى هذه النظرية في صميمها على شخصية الحاكم ومؤشرها أن يكون مؤمنا بكرامة الإنسان، وبحرية الفكر والصحافة ، ويدعو إلي التسامح في مجال العقائد الدينية .

كمـا ضـمنه الاهـتمام ببحـث الموضـوعات السياسـية ودوافع الثورات التي كانت مسار بحث وتسـاؤل. وقد دفعه إلي كتابة الرسالتين ما آل إليه فكره السياسي من شهرة ، وما اكتسبه من خبرة بالعمل السياسـي وخاصوصا إبان ثورة المحافظين ١٦٨٨م التي أطلق عليها الإنجليز الثورة المجيدة Glorious Revolution والتـي اعتـبرها الوثـيقة الثانية في الدستور الإنجليزي ، وتنص على حرمان الملك من إعداد جيش خاص به وفرض ضرائب لمصلحته الخاصة ، وكذلك حرمانه من إعفاء بعض المواطنين من التبعـية للقانون. وقد سميت هذه الوثيقة بوثيقة إقرار الحقوق Bill Of Rights . وقد تبعتها وثيقة ثالثة عـام ١٨٣٢م. والتـي نـال بهـا الشعب كامل الحق الديمقراطي. بل إنها نصت عل كل عبد يطأ أرضا بريطانـية [أيـام أن قيل عنها إن الشمس لا تغرب عن الأرض البريطانية أينما ذهبت] فأنه يتمتع بالحق الديمقراطي. وقد سميت هذه الوثيقة بوثيقة الحقوق النيابية Representative Of Govrnment .

وقـد كانـت الوثـيقة الأولى سنة ١٢١٥م وقد أطلق عليها [الماجناكارتا "Magna Charta "] بمعـنى وثـيقة العهـد الأعظم. والتي نالـت بها الطبقة الراقية [رجال الأعمال – الفرسـان – رجـال البلاط – رجال الكنيسة ثم النبلاء] الحق الديمقراطي. (١)

ب- مسـئولية الحكومـة : أن يكون للدولة التوجيه والإشراف في المجالات المختلفة من أجل النهوض بالمجتمع. وكذلك تعزيز استقلال القضاء والأخذ بمسئولية الوزراء .

وأشـار لكي تنهض الحـكومة بمـسئوليتها أن تسـتمد سلطتها من الله ، وتكون معبرة عن إرادة الله ، أو تـنهض علـى أساس عقد من المواطنين بنوده تهدف إلي الخير ونبذ الشر. قائم على الرضا لأن الحاكم لا يمكن أن يكون مشرعا. (٢)

كمـا أشـار بـأن عـدم وضوح القوانين وعدم وضع حدود للسلطة. قد يؤدى إلي فوضى وشقاء وعصيان وتمرد لا نهاية له .

وقـد ربط المبحث الأول بالثاني بقوله : إن الضعيف عندما يشعر لا ملجأ له ضد القوى فإنه يتوجه بالدعاء إلي الله . (٣)

١- عبـد الكـريم أحمـد : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص: ١٨٥ – ١٨٨ .
- محمـد فتحـي الشنـيطي : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجـع سابـق ، ص : ٧ .
٢- ــــــــــ : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، من ص: ٩ – ١٠ .
٣- جان جـاك شوفـالبية : تاريخ الفكر السياسي ، طبعة أولي ، مرجع سابق ، من ص : ٣٧٨ – ٣٨٠.

٣- رسالة في التسامح : A Letter Concerning Tolerations

كتبها باللاتينية في اثناء وجوده في هولندا في شتاء (١٦٨٥ – ١٦٨٦) ثم نشرت عام ١٦٨٩. وترجمت بعد وفاته الي اللغة الإنجليزية. واعيد نشرها عام ١٧٠٦م . وتهتم بالموضوعات السياسية والثورية التي كانت مثار بحث وتساؤل وثورة في عهد لوك. (١)

كما جاء في رسالته أيضا أنه يستنكر على كل شخص ينصّب من ذاته وصياً على الآخرين يفرض عليهم عقيدته عنوة وقسرا. (٢)

ونادت كتابات لوك بالمساواة و سيادة الشعب ، كما تحمل في طياتها إقرار كرامة الإنسان و سيادة مبدأ التسامح. (٣)

و أفكار لوك السياسية التي لم تقتصر علي إنجلترا فحسب ، بل إنها دخلت فرنسا و انطلقت عن طريق روسو إلي الثورة الفرنسية ، كما دخلت مستعمرات أمريكا الشمالية ، و انتقلت عن بعض المفكرين أمثال توماس جيفرسون Tomas Geferson (١٧٤٣) الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية [واضع صيغة إعلان الاستقلال ، و هو من أعظم الساسة الأمريكان]. (٤)

و بذلك تزعم لوك حركة المطالبة بحقوق الإنسان . فهاجم الحق الإلهي للملوك و استبدادهم و دافع عن الحرية . فهو القائل بسيادة القانون الطبيعي ، و إنه متأصل الجذور في طبيعة الإنسان العاقلة . و أن هناك حقوقا طبيعية وجدت بفضل هذا القانون و من بينها حق الملكية في الأشياء ، و أن هناك خطة طبيعية للحاكم تعد بمقتضاها أن السلطة السياسية أمانة لصالح الناس و الناس أنفسهم منشئوا هذه الأمانة و المنتفعون بها في نفس الوقت. (٥)

١- على عبد المعطى. راوية عبد المنعم : رواد الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص :٣٥٠ .

٢- محمد فتحي الشنيطى : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، ص : ٤ .

٣- عبد الكريم أحمد : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص: ١٨٨-١٩٠ .

٤- لوك – هيوم– روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص:١٨-٢٠.

٥- محمد علي أبو ريان : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحديثة ، الجزء الرابع [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦ م] من ص: ١٦٤ – ١٦٦ .

❖ دوافع نظرية العقد الاجتماعي عند لوك

ذكــر لوك أن حالة الفطرة حقيقة تاريخية ، وليست حالة توحش يسود فيها قانون الأقوى ، بل إنها حالة صالحة تجري علي أصول القانون الطبيعي .

فهــذه الحالــة وإن لــم تكــن مــنظمة بالقوانيــن المدنــية ، فهي ليست خلواً من القوانين علي الإطــلاق . لأن للإنســان حقوقــاً لا يخلقهــا المجــتمع ، و هــي الحقوق الطبيعيه التي تحكم الرغبات الفردية ، و تقيم العلاقات الطبيعية بين الأفراد علي أساس الحرية و المساواة .

و إن حالة الفطرة الجميع فيها متساوون و أحرار . و علاقة الفرد بأخيه علاقة كائن حر بكائن حر حــريص كــل طرف علي حرية أخيه . و هي حالة يسودها المساواة و الحرية. بما يسود فيها من حقوق مقررة فهي مجتمع سياسي بالفعل . (١)

ولما كانت هذه الحالة تتميز بعدم الاستقرار السياسي لعدم وجود شخص يحمى ويدافع عن الحقوق . لذلك فإنه لا ينقصها إلا التنظيم الذي يكفل قيام الحكام ، ووضع القواعد اللازمة لتقدير الجزاء ضد المعتدين. (٢)

لذلك تعاقد الأفراد فيما بينهم وكونوا مجتمعاً سياسياً يتنازل الأفراد فيه عن بعض حقوقهم الطبيعية في سبيل إقامة مجتمع يحمى ويصون الحقوق والحريات ، على أن يقوم الحاكم بتأدية واجبه تجاه من يحكمهم. (٣)

والنــاس كما يتفقون فيما بينهم لاختيار الحاكــم ، يتنازلــون فقط عن القدر اللازم لإقامــة السلطة ، والمحافظة على حقوق الجميع من أنفسهم لأنفسهم وليس للحاكم . ولكنه يريد بذلك أن تكون السلطة في يد الشعب ، رافضاً فكرة السيادة المطلقة ، لأن مرجعها إلي الشعب وإلي الشعب وحده . (٤)

١- **عبــد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجــع سابق ، ص: ١٨٨ .

- **E. Barker** : Social Contarct [New Yourk , 1962] P.63

2- **G.Sabine** : A History Of Political Theary [London , 1973] P.445

٣- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٧٧

4- **J. Plamentaz**: Man And Society Vol. I [London ,1963] P.P.: 221-223.

وبصفة عامه فإن اساس العقد عند لوك ، توافر عنصر الرضا الضمني في إضفاء ذلك الوضع المميز على الحاكم . (١)

وقد أرجع لوك فكرة العقد إلي التوسعات وشعور الفرد بذاته . فجاءت فكرة التعاقد للتنظيم وتحديد العلاقة بين الأفراد بعضهم ببعض ، والحاكم ما هو إلا شخص أو هيئة تعمل على استقرار المجتمع ، وهو طرف في العقد إلا أنه قيد حرية الحاكم وألزمه باتباع تعاليم القانون. (٢)

كما أن العقد قد بنى في مخيلة لوك وعايشه على الواقع بالآتي :

- **المجتمع مصدر السلطات.** ومن ثم لابد من خضوع الأقلية لرأى الأغلبية.
- **الحاكم فرد من الشعب يحكم بالقانون ويمارس مهامه طبقاً للقانون ، مراعياً في ذلك الحقوق المتضمنة في قانون الطبيعة .**
- **في حالة إخلال الحاكم بمسئوليته وجب عزله ، لأنه طرف في العقد وإحلال من يحل محله.** لأن الإرادة الحقة عنده هي الإرادة العامة " يتفق مع روسو في ذلك " وهذه الإرادة يجب أن يطيعها الجميع شعباً وحكومة ، لأنها تكـوّن جوهر ووحدة المجتمع. (٣)

كما كان يؤمن بأن الناس بطبيعتهم أخيار وليسوا أشراراً ، وأن نظام الطبيعة كان قائماً على السعادة. وكان مرجـع هذا عنده هو أن الإنسان محكوم بقانـون الطبيعة الذي عرفـه من خلال العقل ، والذي هو مشيئة الله .(٤)

١ – تصور لوك للعقد الاجتماعي

تصور لوك أن العقد القائم بين الشعب والحاكم ، يتنازل فيه الشعب عن القدر اللازم لكفالة الصالح العام كحق تنفيذ قانون الطبيعة. إلا أن الغاية من هذا التعاقد هو تنظيم وحماية و حفظ كل ما يملكه الفرد من حقوق طبيعية تتعلق بحياته و حريته و ملكيته ضد الأخطار الداخلية والخارجية. (٥)

١- **فؤاد شبل** : الفكر السياسي ، دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، من ص: ٥٦-٥٧

- Wright . A History Of Modern Philosophy, Ibid : P:.166

٢- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص:١٤٣

Maxy. Political Philosophies , Ibid : P.256 .

٣- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق، ص:١٤٩

4- Locke Two Treatises Of Government . (London . N,Y, 1965) P.169.

[illegible] A History Of Modern Philosophy. Ibid P: 255

٥- **علي عبد المعطي** : السياسة أصولها و تطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق . ص ٢٦١

وإن الشعب عندما قرر التنازل لإجراء العقد مع الحاكم. لم يتنازل عن حقوقه للحاكم. إنما يتنازل عنه للمجتمع بأثره. فيصبح المجتمع صاحب الكلمة العليا.

وفي حالة إخلال الحاكم بواجبه. وجب على المحكومين عزله و تولية من يحل محله على نفس الدرب. أما في حالة إخلال الشعب بواجبه تجاه السلطة الحاكمة أوجب على الحاكم خلع نفسه (١)

وقد بنى لوك آراءه السياسية على فكرة العقد الاجتماعي التي تقوم على التراضي وأحقية الشعب في مواجهة الحاكم .

كما حدد للسلطة السياسية حدودها بحيث يحتاج أكبر قدر ممكن من الحرية لأفراد المجتمع .

وبذلك يقرر معظم علماء السياسة أن الفكر الليبرالي بدأ بمفهوم لوك من الجانب السياسي. الذي يعنى أن السلطة السياسية حدودها يجب ألا تتجاوزها . و إلا اعتبرت تصرفاتها غير شرعية، كما يحق للناس أن يطيعوها أو يتمردوا عليها. (٢)

كما أشار فيلمر الفيلسوف الفرنسي (١٦٨٩ - ١٧٥٥ م) أن علماء اللاهوت البروتستانت و الكاثوليك اتفق معهم لوك في أحقية الشعب في مقاومة الحاكم في حالة عجزه عن المحافظة على شعبه و حمايته من الأمراء و الحكام المستبدين .أمر تفرضه الطبيعة. (٣)

وكان لوك يؤمن بأن هناك قوة من وراء الحكومة تقف لمحاسبتها. ألا وهى الشعب، كما كان يعارض الحق الإلهي المطلق ويؤمن بالملكية المقيدة . (٤)

ولقد أشار لوك قائلا: إن المجتمع السياسي قد تأسس على غرار العقد الذي انتقل به الأفراد من حالة الطبيعة الأولى إلي حالة المجتمع المدني .

حيث كان الناس في حالة الطبيعة الأولى يعيشون أحراراً متساوين، وليست الحرية التي كانوا يعيشونها حرية منحلة ومطلقة .

1- **Wright** : A History Of Modern Philosophy, Ibid : P:170.

٢- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق، ص : ١٤٤

٣- **برتراند راسل** تاريخ الفلسفة الغربية ، ترجمة د/ فتحي الشنيطي

[القاهرة :دار المعارف ، ١٩٧٧] من ص : ١٩٠-١٩١

٤- **جون لوك** الحكومة المدنية و صلتها بالعقد الاجتماعي ، ترجمة د / شوقي الكيال

[القاهرة : مطابع شركة الاعلانات ، بدون سنة طبع] من ص : ٥ - ٧

لكن قانون الطبيعة يمنعهم من ذلك و إلا قضوا على الحرية الطبيعية لكل منهم (١)

وآمن لوك بالحواس كمصدر أول لمعارفنا مما دفعه إلي رفض الأفكار الفطرية لكن الخبرة والتجربة هما اللتان أكسبا الفرد المعرفة .

ومن هذا المنطلق هاجم الحق الإلهي المقدس للملوك. إذ أنه رأى أن أفراد الأسرة المالكة لا يولدون وفي دمهم حق إلهي أو فطرى لحكم الناس.

ومن ثم فإن المساواة بين البشر ضرورة واقعية ما دامت الطبيعة أكدت أن الجنس البشرى من معدن واحد ومن أصل مشترك ، لذلك فالجميع يخضعون لقانون واحد هو قانون الطبيعة (٢)

ومن آراء لوك التي لقيت آذانا مصغية في زمانه. موقفه من مشكلة الصراع بين الكنيسة والدولة. فهذه مشكلة ورثناها من العصور الوسطى منذ عصر النهضة [بسقوط مدينة القسطنطينية في نهاية القرن الخامس عشر] على حد قوله.

ونظرا لما كان سائداً في هذه الآونة في عصر النهضة من شيوع روح التسامح الديني ونبذ التعصب على اختلاف صوره وتحكم العقل في كل شئ .

فكأن حكمة لوك تظهر في تحليله قائلا : [الأفـــراد الذين يولدون أحـــرارا ليسوا ملكا للكنيسة، بل ملكا للوطن ،وهم ينضمون إلي الكنيسة في شئونهم الدينية]. و لهذا فالدولة ليست ملزمة بمراعاة مطالب العقيدة الدينية في قوانينها [انفصال السياسة عن الدين] فالدولة ترعى شئون عالم الأرض ، والكنيسة هدفها الحياة الأخرة ورعاية حق السماء. من هذا طالب لوك بانفصال الكنيسة عن الدولة لاختلاف هدف كل منهما. (٣)

ولقد أجمعت الآراء بأن آراء لوك كلها آراء تحررية تنشد الاستقرار مع الالتزام ، كما يرفض المطلقية في الأمور المدنية كلها .

وعنده أن الحرية الحقيقية هي الحرية المسئولة المقيدة . مما كان له دوياً في آذان وأفكار الكثير من البشر الذي دفع بهم للقيام بالثورات البيضاء لإقرار الحقوق واحترامها. وبهذا يعتبر لوك من واضعي أسس الديمقراطية في العصر الحديث (٤)

١- فضل الله محمد إسماعيل : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص:١٢٠
٢- علي عبد المعطي : السياسة أصولها و تطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص: ٢٥٥
٣- محمد علي أبو ريان : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحـــديثة ، الجـــزء الرابـــــع ، مرجع سابق ، من ص: ١٠٨- ١٠٣
٤- موسوعة العلوم السياسية : الكويت ، ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، ص: ٩٨

❖ قانون الطبيعة والحقوق الطبيعية عند لوك

أ-حالة الطبيعة :

صور لوك حالة الطبيعة أنها حالة أمان وتعاون وان الناس كانوا يعيشون أحرارا متساوين في الحياة والحرية يحكمهم قواعد القانون الطبيعي (١)

كما أشار إلي أن حالة الطبيعة لم تكن فوضى أو حالة صراع. لأن قانون الطبيعة ينظم العلاقة بين الناس. الأمر الذي دعا أن يكون كل إنسان هو الضابط لأفعاله ومنظمها. كما أن إنسان الطبيعة هو من يمتلك ما يرد به عدوان الآخرين عليه. الأمر الذي أصبح كل إنسان هو المحاسب الوحيد لأفعاله لأنه المنفذ لهذه الأفعال.

ونقطة الضعف في حالة الطبيعة هي الافتقار إلي عنصر السيادة المنفذ والمنظم لقانون الطبيعة بين الناس. (٢)

كما أن حالة الطبيعة ليس بها سلطة موجهة، بل الجميع يعملون على حماية أنفسهم بقدر استطاعتهم ومقاومة المعتدين. (٣)

وقد أجمل لوك القول. بأن للحالة الطبيعية قانونا يحكمها. وهو القانون الذي يعلم البشرية جمعاء. أن الناس سواسية وهم صنعة الله كلى القدرة صانع حكيم بلا حدود. حياتهم بأمره لا بأمر أحد أو لصالح ملذة أحد . لذلك لا يخضع الواحد للآخر. ويفسر ذلك القانون الدنيوي العادل. (٤)

1- **Dunning** : A History Of Political Thearies, Book II , Ibid P 347

2- **Maxy** . Political Philosophies, Ibid P.P 255 - 257

3- **Wright** : A History Of Modern Philosophy, Ibid : P.160

4- **John Lock** · Of Civil Government, Book II. Chapter II. Ibid sect 6 p 37

يقـول لوك : العقل الطبيعي هو الذي يحبر كل الناس أنهم حال ولادتهم لهم الحق في الحفاظ على حـياتهم ، لأنـه إذا كـان المـيلاد حقـا من الله لكل البشر. فإن المحافظة على الحياة هي حق علي كل البشـر. ومـن ثـم من حق الناس أن يتمتعوا بالطبيعة ، وأن الأرض للناس جميعا ، وهى نعمة للإنسان وخـيمة سكان الأرض جميعا Earth Is The Tentant Of All Mankind . وأن أي جزء من الأرض يسـكنه واحد لا يسلبه منه الآخر. ولكن الملكية بما تستصلح وتستثمر ما أودعه الله في الطبيعة ، على أن تكون الملكية قائمة على المنفعة. (١)

ولقـد أشار لوك بأن قانون الطبيعة الذي يجيز لنا الملكية. إنما يحددها بقدر ما يستطيع الإنسان أن يستخدمها فيما يعود عليه بالنفع والآخرين. (٢)

كما بين أنه من الضروري على كل فرد أن يخص نفسه بجزء من هذا الكل. لان الماء الذي يجرى في ينابيع الأرض ملكا للجميع. وإذا امتدت إليه يد الفرد أصبح ملكا خاصا. (٣)

وأن الفـرد فـي حالـة الطبـيعة يمـتلك سـلطتين : سلطة القيام بما يراه ضروريا لبقائه ولبقاء الآخرين. وسلطة معاقبة كل مخالفة لقانون الطبيعة. (٤)

والعمـل هـو المعـيار الوحيد منذ بدء الخليقة Since Utterly . وقد أشار بذلك سان سيمون** الفرنسـي (١٧٦٠ – ١٨٢٥) لأنـه هـو الأساس في التقدم الاجتماعي يعطى الإنسان الحق في الملكية شريطة أن يكون فيما يعود عليه وعلي الآخرين بالخير .(٥)

1- **Locke**: Two Treatises Of Government [Combridge,1980],Chapter V, P.P 25-27

٢- **أمير مطر** : فى فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٠٧

3- **Locke**:Two Treatises Of Government, Ibid , Chapter V .P : 29

٤- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسى ، مرجع سابق ، ص: ٣٨٢

5- **Locke**: Two Treatises Of Government, Ibid , Chapter V P· 30

** سان سيمون الفرنسي (١٧٦٠- ١٨٢٥) من رواد المدرسة الاشتراكية.

كمـــا أشار لوك قائلا : إني أعتقد أن الملكية في حالة الطبيعة ملكية مشتركة ، بمعنى أن كل فرد لـــه الحق في أن يحصل على أسباب عيشه من كل ما تقدمه الطبيعة ،وهذا لا يتأتى إلا إذا مد الإنسان يده إلي الأشياء التي ينتجها بعين الاعتراف والتقدير. (١)

نظام العبودية SLAVE SYSTEM

تعـــنى الحـــرية الطبيعية للإنسان أن يحيا بموجب قانون الطبيعة الذي يحكمه فليست الحرية كما أشـــار فيلمر** أنها تعنى أن لكل فرد أن يفعل ما يريده وأن يحيا بالطريقة التي تسره هو وألا يرتبط بأية قوانين .

لكـــن الحـــرية تحت حكومة أو حكم هي أن يلتزم الجميع بقاعدة يحيون بها. وهى القاعدة الشائعة لكل أفراد المجتمع و التي تسنها السلطة القائمة في المجتمع. (٢)

والحـــرية هـــي السلطة الطبيعية التي تحافظ على حياة الفرد و حقوقه، لأن الإنسان لا يملك سلطة حـــياته الخاصـــة، ولا يمكـــن أن يوافـــق أو يرضـــخ باستعباد نفسه لأخر ، أو يضع بنفسه تحت سلطة الآخـــر ، المطلقة والعرفية، أو أن يتخلص من حياته حينما يريد، فما من إنسان يبذل قدرة أكثر من قدراته ومن لا يستطيع أن يسلب حياته الخاصة ، لا يقدر أن يعطى الأخر السلطان عليه. (٣)

تلـــك هـــي الحالـــة الكاملة للعبودية ، ولا شئ عداها. وتستمر حالة الحرب دائما بين مقيد شرعي وأســـير Between A Law Feul Conqure And A Captive ولا تـــتوقف حالـــة الحـــرب إلا إذا دخـــل بيـــنهما نـــوع مـــن الاخـــتلاف أو الاتفاق على سلطة محددة من جهة أخرى. هنا لا تظهر العـــبودية طالمـــا اســـتمر الاتفـــاق. و يقـــول لـــوك : إننـــي أعـــترف أننا وجدنا بين اليهود وبين الأمم الأخـــرى. أن الـــناس كـــانوا يبيعون أنفسهم بمحض إرادتهم. ولكن كان ذلك تحت مسمى الحاجة وليس العبودية. To Durdgery Not To Slavery

---

١- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي، الكتاب الثالث ، ترجمة د/ رشاد البراوي [القاهرة : دار المعارف ١٩٧١] ، من ص : ٧٠٦ - ٧٠٨

2- **Locke** : Of Civil Government Chapter IV, Ibid . sect 22.P 31

** فيلمر فيلسوف فرنسي (١٦٨٩ - ١٧٥٥ م)

3- **Locke** : Of Civil Government . Chapter IV . Ibid .sect 23 P 33

لأنه من المؤكد أن الشخص المباع لم يكن خاضعا للسلطة. لان السيد الذي اشتراه لم يملك سلطة قتله، بل على النقيض يملك سلطة إطلاق سراحه و إعتاقه من الخدمة.

وبحسب شريعة اليهود لا يقدر من اشترى الإنسان الا ان يطلق سراحه إذا ما فقد العبد عينيه أو جزءا من أعضاء جسمه. (١)

في المجال الأخلاقي OF ETHICS FIELD

أشار لوك قائلا: إنه يجب على الإنسان أن يمارس سلوكه الأخلاقي على أكمل وجه، من حيث إن لديه قدرات تمكنه من بلوغ ذلك وألا يتعدى على سلوك الآخرين (٢)

ويرى أن المسئولية الأخلاقية لها دورها في المجال التعليمي ، وللمعلم الدور الأكبر فيما يلي:

١- رفض استخدام وسائل الإرهاب والتخويف في عملية التعليم حتى يشب الطفل متمتعا بالمقومات الكاملة للشخصية .

٢- أن تعليم المبادئ القومية لا يتم إلا عن طريق القدوة الحسنة والمثال الطيب ، وليس بسرد المواعظ و الإرشاد. (٣)

٣- الأخلاق ليست السلوك الظاهري بل السلوك المترجم عن الإحساس بالمسئولية ، كما للأخلاق دورها الفعال في التربية وقد ضمنها كتاب (اراء في التربية) Concerning Education

٤- محاولة إمداد التلاميذ في المدارس باخر تطورات العلم في عصره.

٥- الحرص على تزويد التلاميذ بالقيم والفضائل الأخلاقية.

٦- الاهتمام بالصحة الجسمية و الإيمان بأن العقل السليم في الجسم السليم. (٤)

٧- يحمّل القدوة الجانب الأكبر في التوسع في الخير ولفظ الشر. (٥)

٨- طالما أن الفرد له القدرة على أن يحفظ نفسه، وألا يتخلى عن حالته إلا بإرادته. فإنه من المنطق استمرار حقه في حفظ حياته وممتلكاته دون أن يزاحمه أحد

٩- على الإنسان بقدر المستطاع أن يحافظ على باقي البشر، ما لم يكن في الأمر ظلما وقع عليه مما يفسد حياته، أو يهدد أمنها، وكذلك حريته وصحته وأعضاءه وتجارته. فعليه أن يلتزم بمراعاة حرية الآخرين. (٦)

1- **Locke :** Of Civil Government , Chapter IV , Ibid .sect 24.P. 35

٢- **علي عبد المعطي، راوية عبد المنعم** : رواد الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، ص :٣٤٦

3- **Locke** The Sound mind In The Sound Body, [Cambridge 1980]: P.P 147- 148

4- ———————————— Ibid: P.P 150-153

٥- **محمد فتحي الشنيطي**: في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، سابق، ص ١٢٠

6- **Locke** Of Civil Government Book II Chapter 2 sect, 6 , Ibid .p. 13

وفي ضوء التمسك بالقواعد الأخلاقية التي مصدرها احترام شعور الآخرين ، يجب على الإنسان عدم أخذ أو سلب حقوق الآخرين أو إيذائهم. ويرجع كل ذلك إلي قانون الطبيعة الذي يتضمن سلامة وأمن الجميع. (١)

وللوك نظرة مطلقة في أن الحقوق والواجبات الأخلاقية حقيقة في حد ذاتها سابقة على القانون. فهي كحرية الاعتقاد وحرية الدفاع والتقاضي وغيرها من الحريات .

وأن على الحكومة الالتزام بحكم قانونها وأن تطبق ما هو حق من الناحيتين الطبيعية والأخلاقية. (٢)

وقد ذكر لوك أنه ما دامت القواعد الأخلاقية قد أرساها الله. فهي تملك القدرة على التمييز بين الأفعال الحسنة والسيئة. وعلينا الرجوع إلي الإنجيل . وحين ينحى جانباً هذا الأساس اللاهوتي عن القواعد الطبيعية يكون الأمر أصعب .

وحيث إن القانون الطبيعي يقرر أن الأفعال الخاطئة التي تحدث في جماعة مرجعها عدم وجود حكومة. لذا ينبغي للقانون الوضعي أن يكون قدر المستطاع موجهه بالقانون الطبيعي ومستلهم منه. (٣)

بذلك فإن لوك قد نظر للطبيعة البشرية نظرة محلل. أشار إلي ذلك " باركر" فقد تناولها على ضوء الفضائل الاجتماعية للإنسان. وتبين أن حالة الفطرة كانت تتسم بالسلام والصفاء والإرادة الخيرية والمساواة والحرية. حيث إن الفطرة لا تحركها نزعات الأنانية ولا المصلحة الذاتية، ولكن يحكمها القانون الطبيعي. (٤)

لوك وعلاقته بالقانون الطبيعي

إن القانون الطبيعي قانون سماوي يحمل في طياته قواعد التشريع ويتسم بالعدل والمساواة. جئ به من أجل تنظيم العلاقة بين البشر، والكائنات الأخرى. فهو السنة الطبيعية التي تهيمن على البشر مشرعين وغير مشرعين، ولكي يثبت القانون الطبيعي جذوره في أرض الواقع. لابد من قانون وضعي من صنع البشر يحدد العلاقة بين الإنسان والإنسان ، والإنسان والجماعة، يقوم على أسس القانون الطبيعي الأزلي. (٥)

1- **Locke** : Of Civil Government ,Book II Chapter 2 sect ,7 , Ibid . p. 17

٢- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي، الكتاب الثالث، مرجع سابق، ص :٧٠٦ .

3- **Abott, F,**: Society And Politics [New York, 1961] p.74

4- **Barker** : Social Contract , Ibid : P. 61

- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق، ص : ١٨٧

٥- **جان توشار مع آخرين** : تاريخ الفكر السياسي، ترجمة د/ علي مقلد [بيروت : الدار العالمية للطباعة ، ١٩٨١] من ص : ٥٤ – ٥٦

وقد بين لوك ما للقانون الطبيعي من دور في فكره بقوله : قد يكون إنسان صاحب سلطة على آخر، ولكن ليست تلك السلطة المطلقة أو العرفية التي تعطيه ولو بعض الحق في أن يطلق مجرماً على من هم تحت سلطته. (١)

وأشار قائلا : إن الإنسان الخارج عن القانون الطبيعي ، يحاكم لأنه مخالف لقواعد القانون. والقصاص أمر واجب . وأوضح قائلا : لقد كان قابيل على قناعة تامة بأن النيل من المجرم أمر واجب لأنه بعد أن قتل أخاه صرخ بأعلى صوته. لو وجدني أحد لذبحني لأن هذا مكتوب في قلوب البشر. (٢)

وذكر لوك أن معارفنا غاية في الضيق، لأن الذهن لا يسعه اكتساب المعرفة إلا إذا عمد الربط بين الأفكار بعضها ببعض. ويقضى الارتباط معرفة حدسية ندرك بها العلاقة إدراكا فورياً مثلما تدرك العين الضوء. فهي معرفة تفرض ذاتها علينا، فلا يستشعر تجاهلاً ولا ترددا ولا يخامرنا فيها شك .

وعلى هذا فهي معرفة يقينية واضحة تمدنا بقبس من النور، يعمل على تهدئة الخلافات والمنازعات وعلى تنمية المعرفة النافعة لأن مردها إلى الإرادة الإلهية. (٣)

❖ أشكال الحكومات وعلاقاتها بالقانون الطبيعي

لا تقبل البشرية قيام فرد بإنزال العقوبة بنفسه على المعتدى، فإن حدث فهو أمر شاذ وغريب. إذ من غير المعقول والمنطق أن يتحول الناس إلي قضاة يصدرون أحكامهم في قضاياهم. فإن محبة الإنسان لنفسه تجعل الناس منحازين إلي أنفسهم وإلى معارفهم وإلى أصدقائهم. ومن جهة أخرى فإن النفس الأمارة بالسوء والهوى الشخصي ونزعة الانتقام، سوف تسوقهم إلي التطرف في الأحكام ومجاملة الآخرين. وتنتشر في الدنيا الفوضى والأحقاد والمكائد. من هنا يقول لوك : إن الحكومة المدنية هي العلاج الأمثل للتقصير عند منفذي القانون الطبيعي ، وهى الحكمة التي تمنع الناس أن يكونوا قضاة أنفسهم. لأنه من السهل علينا الظن أن من كان ظالماً بالقدر الذي دفعه أن يؤذى أخاه. لن يألوا جهداً أن يكون ظالما أيضا في الحكم على الآخرين. (٤)

1- **Locke**, Of Civil Government. Chapter II sect, 8 , Ibid. p. 19

2- **Locke**, ________________ ,Chapter II sect, 12 , Ibid . p. 25

٣- **محمد فتحي الشنيطي** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق، من ص: ٢٠ – ٢٦

4- **Locke** : Of Civil Government. Chapter II , Ibid sect ,13 .p. 29

– **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية [الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥] ص : ١٧١

لذا يرى لوك أن الحكومة المدنية ما شرعت إلا من أجل إحقاق المعرفة لأهل المدينة جميعا .

وذلــك هو القانون المدني الذي عرفه أوليبانوس **Ulpanus بأنه الحق الطبيعي الذي فطر الناس علــيه. فقد علمته الطبيعة للأحياء جميعا لم يختص به الإنسان دون الأنعام والطير. فقد جعلت الطبيعة بين الإنسان وأخيه الإنسان قرابة الأرحام، فمن الظلم أن يضار إنسان بأخيه الإنسان. (١)

ووجود الحكومات عند لوك هو الذي يجلب للإنسان مزايا عديدة بنظامها القائم على المحافظة على الحرية والملكية والحياة. لأن توجيهاتها من الله الأعظم إلى أمة يحكمها قانون الطبيعة. (٢)

أ- أشكال الحكومات

لمــا كــان الشــعب هــو صاحب الكلمة العليــا في البلاد. فإن شرعية النظام تقوم على الاختيار الجماعي (الأغلبية) . أما إذا لم يعتمد على موافقة الشعب فإنه مفقود الشرعية. (٣)

ولمــا كــان الشــعب يحتفظ بوظيفة وضع القوانين، وشكل الحكومة ، فإنه يرجع ذلك إلى السلطة التشريعية. ويعين الهيئة الحاكمة لتنفيذ القوانين ، وتكون الحكومة ديمقراطية إذا وافقت أغلبية المجتمع عن طــريق الانــتخاب علــى اختيارها هيئة حاكمة ، وتكون الحكومة أورستقراطية. إذا وافقت الأغلبية على تعيين حاكم واحد أو ملك فإن شكل الحكومة يكون ملكيا .

وأصــلح أشــكال الحكومــات هــي الحكومــة التي تتلمس مصالح الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعــية. (٤) والهيئة الحاكمة ما هي إلا تعبير عن ترابط الأفراد ببعضهم للعمل على استقرارهم في الداخل والخارج .

١- **على حافظ** : أسس العدالة في القانون الروماني، مرجع سابق، من ص: ١١- ١٣

** **اوليبانوس** فيلسوف روماني ولد سنة ٥٠م. تولى تدريس مادة القانون. له مؤلفات منها روح القانون الروماني وقــد ضــمنه مسائل فقهية اشتملت على حق المصاهرة وحق الاشتراك في سياسة المدنية وحق الامتلاك مما جعل الناس تعيه مسامعهم. د / على حافظ ، من ص: ١٣-٢٨ من المرجع السابق .

2- **A.NNE.M.Caheler** : The Spirit Of Laws [N.Y.1989] p.p :112-115

3-**Locke** : Of Civil Government, Chapter11, Ibid., p.36

٤- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق، ص : ٢٧٢

- **على عبد المعطى** : الفكر السياسي الغربي، مرجع سابق، من ص : ٢٦٦ - ٢٦٨

ولذا يرى لوك أن الحاكم طرف في العقد ، ويجب ألا ينحرف عن تحقيق الغاية التي أتى به الشعب من أجلها ، مؤكداً أن من حق الشعب إبعاده وإحلال من يحل مكانه ، وهكذا ترسى قواعد الديمقراطية في الحكم عند لوك .(١)

وقد أرجع فساد الحكومة إلى فساد مبدئها وعدم تحقيق المساواة يذهب بالديمقراطية، والمغالاة في المساواة تنقلب الأرستقراطية إلى حكومة فردية. وتذهب الملكية حينما يتحول الملك من العدالة إلى القسوة. فيعمل على محو الهيئات التنفيذية ليستأثر بالحكم ، أما حكومة الطغيان فإنها فاسدة بالطبع. (٢)

ب- المعنى الصحيح للسلطة (الحكومة)

يرى لوك أن المعنى الصحيح للسلطة. يتجلى في تحديد سلطة الحاكم على الرعية. كما يجب أن نميز بين سلطة الأب على أولاده وزوجته، أو سلطة السيد على خدمه. وكل سلطة من تلك السلطات متميزة ومحددة. ولكن قد تختلط الأمور ويصيب الرؤيا ضباباً. فالسلطة السياسية يعطيها القانون الحق فى أن تصدر أحكاماً بإعدام أحد الرعايا حفاظاً على الأمن العام. ولا يقدر الأب أن يفعل ذلك بأسرته. فالسلطة لا تعطيه هذا الحق في تطبيق أحكام الإعدام. ومن حقه أحكام عرفية أخرى من أجل تنظيم حياة الأسرة واستقرارها وبالخدم الذين يعملون عنده مهما كان جرم أحدهم.

ولقد أشار لوك إلي مفهومه للسلطة السياسية قائلا : لكي نفهم السلطة السياسية فهما صحيحاً ونستمدها من أصلها. يجب أن نرى حالة يكون فيها الناس بالطبيعة فهي حالة حرية كاملة، الناس فيها سواسية يتصرفون في ممتلكاتهم بما يرونه سليما في حدود قانون الطبيعة، دون أن يطلبوا إذناً، ودون الاعتماد على إرادة أي شخص آخر. فالحرية ليست حرية مطلقة ولكنها مقيدة بالقانون الذي يترتب عليه تحديد سلطة الحاكم والرعية طبقاً للقانون المرسل. (٣)

كما أوضح لوك أن المعنى الصحيح للسلطة هو مراعاة تطبيق الأسس التي تضمن الاستقرار والاطمئنان للمحكومين تجاه الحاكم ، وأن الشخص الحر يتمتع بالحرية طالما يحترم القانون ، وإذا فعل ما تحرمه القوانين فقد افتقد حريته، لأن الحرية تعنى حكم القانون والعقل والسلامة والاعتدال. (٤)

١- **علي عبد المعطي** : تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة، الجزء الثاني ، بوزانكيت

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦] ص:١١٢

٢- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الأوربية فى العصر الوسيط ، مرجع سابق . ص: ٢٠٩

٣- **محمد فتحي الشنيطي** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق . ص: ٢٥

- **W.T.James** Master Of Political Thought (London, 1941) P.176.

٤- **إبراهيم أباظة، عبد العزيز الغنام** : تاريخ الفكر السياسي [بيروت : دار النجاح ، ١٩٧٣] ص: ٢٣٠

❖ نظام فصل السلطات

أرجع لوك نظام الفصل بين السلطات إلى ما كان قائماً من خلاف بين البرلمان والملك. الملك يرى أن السلطة مطلقة والبرلمان يرى أنها مرهونة بما يقدمه الملك من مزايا لشعبه. وقد ذكر لوك أن الأساس الجوهري لنظرية الفصل بين السلطات هو المحافظة على الحريات وصيانتها.

لذلك كان من أهم قواعد النظام الديمقراطي الفصل بين السلطات ، التي تقوم عليها السلطة التشريعية التي يزاولها البرلمان المكون من ممثلي الأمة ، والسلطة التنفيذية التي تزاولها الحكومة ، وكذلك السلطة القضائية. (١)

وأرجع لوك مذهب الفصل بين السلطات إلى تبلور فكرة الحكومة كأعلى مؤسسات النظام السياسي. وأن الفصل بين السلطات هو أحد الضوابط لحدود السلطات المكونة للحكومة في النظام السياسي ، ويستلزم عدم تركيز السلطات في يد عضو حتى لا يستبد ويطغى .وبعبارة أخرى فإن الحرية السياسية هي الأساس العقائدي التي يرتكز عليها مبدأ الفصل بين السلطات. (٢) ونوه لوك بأنه إذا كان الفرد يمتلك سلطات معينة منها حق المحاسبة للغير في حالة الاعتداء ، وكذلك حق الاستيلاء على ناتج ما يبذله من جهد وخصوصاً في ممتلكات الأرض. (٣)

وأضاف لوك بأن الفرد في حياة الفطرة يمتلك معاقبة كل من اقترف جرما للقوانين الطبيعية. فهناك من السلطات ما تحميه في الداخل والخارج وتنفيذ القوانين والعمل على احترامها. (٤)

ومن أجل المحافظة على الحياة السياسية. أشار لوك لابد من سلطة تعاهدية تختص بإبرام المعاهدات وإعلان الحرب وتقرير السلام. لذلك فهي محور السياسة وعمودها الفقري. (٥)

وقد أشار لوك إلي أن الإنسان يميل إلى أن الاستئثار بسلطة مطلقة إلى أن يسئ استخدامها. ومن ثم فلا توقف السلطة إلا سلطة مثلها. لذلك وجب فصل السلطات الثلاث حتى تتوفر للأمة الحرية. (٦)

١- **محمد عبد الله عنان** : المذاهب الاجتماعية الحديثة [بيروت : دار الشروق ، ١٩٧٣] من ص: ٣١-٣٣

2- **Aiburey**. **Castell** : An introduction To modern Philosophy [U.S.A., 1963] p.19

٣- **فضل الله محمد إسماعيل** : الإدارة العامة في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص: ٢٥

٤- **ثروت بدوي** : النظم السياسية [القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦١] من ص: ٣٢-٣٤

٥- **عبد المنعم محفوظ** : النظم السياسية [بدون جهة ودار نشر ، ١٩٨٢] ص:٩٣

٦- **أحمد صبحي** : في فلسفة التاريخ [الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٥] ص: ٨٦

أ- أنواع السلطات

اصــطلح تقلــيدا علــى تحديــد السلطات، حتى يمكن التقليل من إساءة استعمالها وفى ذلك ضمان للحريات السياسية. (١)

وقــد أرجــع لــوك ضمان الاستقرار للحياة السياسية في ظل الدولة المدنية أن تقوم ثلاث سلطات منفصلة. تشريعية- تنفيذية وفيدرالية ، وتخضع السلطتان الأخيرتان للحكومة وعلى رأسها الملك.

وإذا كان من حق الملك أن يتدخل في الشئون القضائية ، فالنظم لا تتيح له ذلك إلا في حدود ضيقة(٢)

وحدد لوك السلطات بثلاث

١- السلطة التشريعــية : مهمتها وضع القوانين المناسبة للشعب، الوقتية والدائمــة، بعد التصديق على تلك القوانين التي تم تشريعها فعلا .على أن تكون معبرة عن الآراء العامــة لحاجات الشعب .

٢- الســلطة التنــفيذية : وظيفتـــها تنفيذ القوانين التي يضعها الشــعب للشعــب ، وتتضمن النواحي الإدارية والقضائية. وكذلك مكلفة برعاية السياسة الداخلية والخارجية للبلاد.

٣- الســلطة القضــائية : الغرض منها إصدار الأحكام التي تحمى المجتمع، وذلك فيما يختص بمعــاقبة المجرمين، وتحديد المنازعات التي قد تنشأ بين الأفــراد والــدولة و سرعة البت فيها .(٣)

وكــان للــوك رأي في الســلطات منها. الســلطة التشريعية. قيل فيها إنها ســلطة ســامية وروح الجسم السياسي نفسه فهي سلطة مقدسة .

وعــن طبيعــتها أشار لوك أنها ليست بالقطع استمرارية الحضور، وليست بالضرورة سن القوانين دوما. والأمر بالفصل بين باقي السلطات وإلا ستوجه الضعف البشرى أن يميل لإساءة استعمال القوة .

و ينبغي أن نعترف للسلطة التنفيذية بهدف تحقيق الخير العام، كما أنها ليست مطلقة التصرف .

والسلطة القضائية مرجعيتها تحقيق الخير العام والاستقرار التشريعي ، وحماية المجتمع والمحافظة عليه.(٤)

١- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص: ٣٠٨

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٨٩

3- **William Ebnestien**: Great Political Thinkers, plato to the present[U.S.A, 1969]P.436

٤- **جان جاك شوفالييه** :تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٣٨٤

ولضـمان الحـرية وثـبات الشـعور بالاسـتقرار. أضـاف لـوك سـلطة رابعة أسماها السلطة الـتعاهدية Confederative. وهـي السـلطة التي تقرر الحرب أو السلم. وتشرف على عقد المعاهدات الدولية وتسمى أحيانا السلطة الفيدرالية وتشكيلها من مجلس اللوردات كما في إنجلترا. (١)

ونظـراً لأهمية السلطة التشريعية. فقد زعمها السلطات واحتلت المقام الأول. لأنها تختص بوضع القوانيـن ، والقوانيـن تـنفذ علـى يـد السلطة التنفيذية، وتفسيرها وتطبيقها ومراجعتها على يد السلطة القضائية. (٢)

والسـلطة التشـريعية عـنده. أنهـا حلت محل سلطة الفرد في حياته، متمثلة فيما يتخذه الفرد من الإجراءات الكفيلة لحماية نفسه والمحافظة على ممتلكاته من اعتداء الغير.

بيـنما السـلطة القضـائية قد اعتبرها لوك أنها ليست سلطة قائمة بذاتها، بل اعتبرها جزءا من السلطة التشريعية، ولم يعتبرها من السلطة التنفيذية. (٣)

ولقـد أوضـح لـوك قـائلا : إن السـلطة التشـريعية مـرادها إلـى البرلمان. والسلطة التنفيذية مـردها إلـى الملـك. وقد نشأت في إنجلترا إبان مقاومة أسرة (استيوارت). وصاغها لوك قائلاً : يجب فصل التشريع عن التنفيذ لمنع إساءة استعمال السلطة.

فالسـلطة التشريعية فاضلة، بينما السلطة التنفيذية أحيانا تكون راذلة. ولذلك أشار بأن جميع الدول التي أحسن تكوينها تنفصل السلطة التشريعية فيها عن السلطة التنفيذية .

ولكـن إذا حدث واستدعت السلطة التشريعية السلطة التنفيذية ولم تستجب وتصارعا. يرى لوك أنه يمكـن إزالـتها بالقوة. وهذا الرأي أوحى به ما حدث في عهد (شارل الأول من سنة ١٦٢٨ – ١٦٤٠) حيث حاول أن يحكم بدون برلمان .

ونكـر لـوك أنـه لا توجه القوة إلى شئ إلا القوة الظالمة والمنافية للقانون. وأن النصر دائما من السماء للقضية الأفضل. فالطريقة الوحيدة لتجنب حرب أهلية هي ممارسة التراضي والإدراك السليم، فهي من عادات العقل ولا يمكن أن تبرمج في دستور مكتوب. (٤)

١- **أميرة مطر** : في فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١١٠

٢- **محمد عبد الله عنان** : المذاهب الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، ص: ٣٦

٣- **محمد بكر حسين** : النظم السياسية (الدولة والحكومة) [القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٨١] ص: ٢١٧

4- **G. Lowell field** : Government In modern Society [London,1959] p.71

ب- طبيعة الفصل بين السلطات

توضـــح التجارب السياسية أن كل فرد في يده سلطة. معرض لإساءة استعمالها حين ممارستها. إلى أن تقـــوم حـــدود معينة. لذلك فالسلطة يجب أن تراقب، وينص الدستور على أنه لا يجبر أحد على عمل مخالف للقانون .

مـــن هـــذا خلـــص لوك إلى بناء نظرية الفصل بين السلطات، ففي كل حكومة توجد ثلاثة أنواع من الســـلطات. فالفصل بين السلطات لحماية وتأكيد الحرية السياسية. والفصل الذي نادى به لوك ، المقصود مـــنه منع أي عضو أو سلطة من أن تسود وتسيطر على غيرها من السلطات الأخرى. كما يجب أن يكون هناك نوع من التكافؤ والتوازن بين السلطات، كي تستطيع أن تقف السلطة المبغي عليها في وجه السلطات الباغية. (١)

وكـــان لـــنظرية الفصـــل بين السلطات التي نادى بها لوك من أهم الأعمدة التي قامت عليها الحرية الفـــردية. أي أنـــه لـــو تركز مثلاً التشريع مع القضاء أو القضاء مع التنفيذ. لكان ذلك مؤديا إلى انحراف الإنسان ناحية الاستبداد والطغيان. (٢)

وقـــد أرجـــع لوك ضرورة الفصل بين السلطات على ألا تحاول إحدى السلطات التدخل في شئون الأخرى وإلا انعدمت المساواة وغشيت الحرية وشاعت الفوضى وعم الظلم.

وهكـــذا كان نظام الفصل بين السلطات مكانه في الدساتير الأمريكية واستهوت طبيعتها آراء رجال الـــثورة الأمريكـــية سنة ١٦٨٨م. فأقامـــوا دستورهـــم على مبدأ الفصل بين السلطات ، كما لعبت الفكرة ذاتهـــا دوراً هامـــا فـــي حـــياة فرنســـا. فطالبت بحقوق الإنسان وحريته. وكان من مؤيدي هـــذه الفكرة مونتسيكيو **والتي شرحها في كتابه روح القوانين spirit of laws (٣)

لقد استتب الصراع في بعض الأقطار نتيجة عدم الفصل بين السلطات. وكانت إنجلترا من أولى الدول التي وصلت إلى حل دستوري بوقف الصراع بينهما (الملك والبرلمان) ، وبتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وإقرار حرية المواطن الإنجليزي آنذاك (٤)

ويـــرجع الســـبب الجوهـــري في عدم حماية حقوق الإنسان. تركيز السلطات الثلاث في يد الملك. علـــى هذا الأساس نادى لوك بنظرية الفصل بين السلطات حتى يستمتع المواطن بحريته. لأن الحرية هي هدوء العقل الناشئ من رأى كل شخص عن أمته. (٥)

1- **Taylor Cole**: European Political Systems, 2 nd ed [Knop, London,1959] p.p.: 23-25.

٢- **محمود اسماعيل** : دراسات في العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص: ١٨٤

٣- **محمد عبد الله عنان** : المذاهب الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، من ص: ٣٥- ٣٧

** **شارل مونتسيكيو** . ولد في ١٨ من يناير ١٦٨٩ بمدينة لابرد la brede الفرنسية من أسرة تعتنق البروتستانتية . عشق الفكر الروماني الذي يقوم على سيادة القانون الطبيعي الذي ينبثق من واقع حكم العناية الإلهية للعالم كله توفى عام ١٧٥٥م

٥- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ١٠٤

٦- **محمد عبد المعز نصر** : في النظريات و النظم السياسية [بيروت : دار القلم ، ١٩٨١] ص : ٥٠٣

جـ- الاعتراض على نظرية الفصل بين السلطات

لا يسلم أي عمل من النقد وإبداء الرأي فيه إما مؤيدا أو مفندا أو موضحاً ، ومن أوجه الاعتراض على نظام الفصل بين السلطات ما قدمه إيزمان Izman الفيلسوف الإنجليزي قائلا :

- إن الملك الذي يملك السلطة التنفيذية يمكنه أن يتعدى على السلطة التشريعية كما يمكن للسلطة التشريعية بما لها من حق النظر في تنفيذ القوانين. أن تتدخل في التنفيذ بتعديل ما تراه في حالة تنفيذ القوانين حيث إنها تحاسب الوزراء التنفيذيين .

فمثلا صدور قانون السلطة التشريعية، تتدخل في تنفيذه لدى السلطة التنفيذية ، وتتدخل أيضا السلطة القضائية بتعديل الحكم وفقا لتشريع معين. لذلك يقول أيزمان : أنه يصعب الفصل بين السلطات كما يدعى المفكرون. (١)

كم أوضح الفيلسوف الإنجليزي والتر باخوت **Wallter Bahout** في كتابة (الدستور الإنجليزي) خطأ نظرية الفصل بين السلطات في تفسير عمل الدستور الإنجليزي.

كما أشار إلى أن مذهب الفصل بين السلطات يؤدى إلى تعدد الهيئات وتفتيت المسئولية وصياغتها. كما بين أن الاندماج وليس الانفصال هو السمة المميزة لنظام الحكومات في إنجلترا. كما أشار الأستاذ الدكتور عبد المعز نصر بقوله : لو افترضنا أن هناك مساواة في المكانة بين السلطات الثلاث وأنهم جميعا متناظرين في السلطة. لكن التطبيق غير ما تذهب إليه هذه النظرية. (٢)

د- تقييم نظرية الفصل بين السلطات

ويذكر الأستاذ الدكتور إبراهيم درويش في كتابه الدولة : أنه يلاحظ أن مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ وجوبي- لأن ما وجه إليها من انتقادات إنما هذه الانتقادات كغثاء السيل تذهب مع الرياح في ظل الفهم السليم. والذي بمقتضاه أن يقضى بتحقيق نوع من الفصل وفي ذات اللحظة تحقيق نوع من التعاون والتوازن بينهم. ولما كانت أية سلطة تستطيع أن توقف غيرها عند حدودها من أجل الحفاظ على الحريات. أدى ذلك إلى أن يتولد الأمن والاستقرار. (٣)

١- **لوي التوسير:** مونتسيكيو، السياسة والتاريخ ، الطبعة الأولى ، ترجمة نادر ذكري [بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ١٩٨١] من ص : ٨٨-٨٩

٢- **محمد عبد المعز نصر:** في النظريات والنظم السياسية [بيروت : دار القلم ، ١٩٨١] من ص : ٥١٥-٥٢٠

٢- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص : ٣١٥

❖ لوك بين الأخذ والعطاء في مجال فكره السياسي

لما كان الباحث قد تناول فكر لوك السياسي في المجالات التالية :

حالة الطبيعة – نظام الملكية – نظام العبودية– المجال الأخلاقي – نظام وأشكال الحكومات ونظرية الفصل بين السلطات.

وكان من سعة أفق لوك ومجالات فكره صداه في محيطه وخارجه ، فالباحث يرى أنها أمور يظهر فيها الأخذ و العطاء. فتناول أشكال الحكومات ونظام الفصل بين السلطات تحديداً. لأن الحاكم غالباً ما يشغله تجاه رعيته سوى ما يقرر لهم الأمن والرخاء والاستقرار.

أ- ممن تأثر بهم لوك :

١- في مجال تقسيم الحكومات

أخذ عن أرسطو (٣٨٤ – ٣٢٢ ق.م) بأن الغاية التي توجد الحكومة من أجلها هي التي تحدد شكلها.

كما أشار أرسطو بأن الحكومة ستة أشكال. ثلاثة أشكال صالحة هي (الملكية – الأرستقراطية ثم الدستورية) وثلاثة أشكال فاسدة (القلة ، الاستبدادية ، ثم الديمقراطية)

وقد أرجع الدكتور درويش وجه نظر أرسطو في تقسيم الحكومات على أساس القاعدة العددية. وهذا إثبات ما هو كائن وليس ما يجب أن يكون.

إلا أن أرسطو لم يحصر نفسه في تقسيمه السداسي للحكومات، ولكنه يعتقد وجود أشكال أخرى. فلقد أقر احتمال حكومة مختلطة تنشأ فيها النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وقد تأثر لوك بذلك وأقر بأن الشعب هو الذي يحدد شكل الحكومة فيما يتفق ومصالحه. (١)

كما كانت نقطة الانطلاق عند بوليبوس** الروماني Polybius فقد أنكر أشكال الحكومات الثلاث. وأن أفضل شكل للحكومة في نظره الحكومة المختلطة والتي نادى بها من قبل أرسطو وأخذ بها لوك. (٢)

١- إبراهيم درويش : الدولة ، مرجع سابق ، من ص : ٢٦٦- ٢٦٩

2- Polybius , Reading In Political Philosophy [N.Y.,1949] P. 111

** بوليبوس فيلسوف روماني عاش ما بين (٢٠٤- ١٢٢ ق.م) اتسم بالقدرة علي خلق جو من العلاقات . فكان لعلاقته الوطيدة بالقائمين علي شئون الحكم .ما مكنه من الدخول في الشئون السياسية الرومانية . أول من أعلن جدارة و عظمة الدستور المختلط لاحتوائه علي كل ما هو موجود في كل نظام . كما أرجع السياسات الرومانية إلى الدستور المختلط Mixed Constitution و كذلك توازن السلطات .

كما نادى شيشيرون** Cicron بفكرة الحكومة المختلطة والتي دافع عنها في كتابه (الجمهورية والقوانين). فقد ذهب إلى أن أحسن دستور للدولة هو الذي يجمع الأشكال الثلاثة للحكومات (الملكية الأرستقراطية والديمقراطية) دون أن يتضمن أية مظاهر للغبن والاستبداد. (١)

كما جاء عن جان بودان ** J.Bodin. أنه اتخذ السيادة معيارا أقام عليها تقسيمه للحكومات . فإذا انحصرت السيادة في شخص سميت ملكية ، و إذا كانت في قلة سميت أرستقراطية ، و إذا كانت السيادة في الأغلبية كانت الحكومة ديموقراطية . إلا أنه أقر بإمكانية قيام حكومة مختلطة . (٢)

٢- في مجال الفصل بين السلطات

أشار الدكتور غنيمة أن مبدأ نظام الفصل بين السلطات يرجع إلى سنة ١٢٠٠ ق.م إذا تقاسمت السلطة في البلدان الشرق الأوسط إلى إمبراطوريتين أولهما مصر القديمة و الثانية فارس و العراق القديم . فهو ليس بمبدأ مستحدث. (٣)

كما جاء في النظم الاجتماعية و السياسية عند اليونان . أنه بالرغم من أن المدن اليونانية كانت محافظة علي استقلالها . إلا أن كل مدينة كانت وحدة سياسية مستقلة . سواء هذه المدينة صغيرة كانت أو كبيرة ، كان لها نظامها السياسي التي تؤمن به و تشرعه . مما أدى إلى ازدهار الفكر و تطوره . (٤)

كما جاء عن باركر الفيلسوف الإنجليزي . أن نظام الفصل بين السلطات يرجع إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) مشيرا أنه يحقق مبدأ الحرية للفرد ، فهو المذهب الأسمى الذي يقوم علي إقرار الفضيلة و نبذ الرذيلة ، و يقرر الحقوق القائمة علي العدل و المساواة .(٥)

1- **Ibrahim Darwish :** Government Forms and Problem Of Classification [Cairo, 1966] P.5 .

** شيشرون الفيلسوف الروماني الذي عاش بين (١٠٠- ٤٣ ق.م) لم يكن صاحب أكاديمية أو مدرسة ، و لكنه كان يمتهن المحاماة و يهتم بالتأملات السياسية تأثر بفلسفة أفلاطون و أرسطو و بفلسفة الرواقين علي وجه الخصوص في المجال السياسي .

درس القانون في روما و الفلسفة في أثينا . تدرج في المناصب السياسية في روما و في غيرها حتى وصل إلى أرقاها . كما نادى بنظرية الدساتير المختلطة لما فيها من تحقيق و تعادل و توازن السلطات .

٢- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص : ٢٧٠-٢٧١

** **جان بودان** فيلسوف فرنسي عاش ما بين سنة (١٥٣٠- ١٥٩٦) جاء عنه بالفصل الأول .

٣- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٣٠

٤- ———— : مرجع سابق ، ص: ٤١

5- **Ernesr Barker** : The Political Of Aristole [Oxford . N.Y.. 1970] P.173.

واتبع " **كوكر**" الإنجليزي نظام الفصل بين السلطات الذي أشار إليه (**بوليبوس الروماني**) واعتبره أمرا مسلما به من أجل الحفاظ على الحريات والدفاع عنها ، والتي حملت معنى الثورة على الحكم المطلق المستبد المهدد للحريات. (١)

ب- من تأثروا بجون لوك في مجال الفكر السياسي

تكلم **ليبنز**** **Leibnitz** في أشكال الحكومات فقال : إن الغرض من الحكم الملكي هو إرساء زمام الحكم في يد رجل شجاع يمتاز بالحكمة و الفضيلة ، والغرض من الحكم الديموقراطي هو العمل علي تحقيق المنفعة العامة ، و إتاحة الفرصة لظهور الكفاءات الممتازة من بينهم.

و الغرض من الحكم الأرستقراطي هو الانتفاع بخبرة أعيان القوم و مفكريهم و الباحثين ذوى التجارب و الدراية .

ولا يفضل ليبنز واحداً من هذه الأشكال الثلاثة . ويرى أن نظام الحكم الأمثل إنما يقوم علي مزج هذه الأشكال الثلاثة . وهو النظام الذي يجمع بين رئيس فاضل شجاع ، و حكماء و شيوخ مجربين ، و مواطنين أحرار عقلاء. أي أنه يناشد الحكومة المختلطة . (٢)

و أشار **مونتسيكيو**** **Montesquieu** أن هناك أشكالا ثلاثة للحكومات متأثرا بفكر لوك . فحكومة الجمهورية يتولى فيها الشعب السلطة و حكومة الملكية يتولى فيها الحكم شخص واحد . أما الحكومة المطلقة فهي التي يتولى سلطة الحكم فيها شخص واحد . يدير هذه السلطة وفق مشيئته (حكومة الطغيان) . (٣)

1- **Coker** , Reading in Political Of Philosophy [New Yourk ,1947] P.119

** ليبنز: فيلسوف ألماني (١٦٤٦ - ١٧١٦) تعرض لكثير من المسائل السياسية . حصل علي درجة الدكتوراه في القانون بعنوان (مشكلات في القانون) درس القانون الطبيعي من نواح ثلاث : موضوعه و غايته و علته الفاعلية . عن موضوعه كل ما يصدر عنا من أفعال لا سيما الخبرة ، و غايته تحقيق الخير والمنفعة و علته أنه صادر من ذات الله .

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ١٩٧-١٩٨

3- **Montesquieu** : The Spirit Of Laws [London, 1914] p.9

** **مونتسيكيو**: فرنسي المولد (١٦٨٩ - ١٧٥٥م) رائد من رواد السياسة في عصره . أهم مؤلفاته روح القوانين (١٧٤٨ م) وقد اعتبره مقياسا لمعرفة الحقائق عن الشعوب.

و أيضـــا أوضـــح مونتســـيكيو: ان فساد اي حكومة يبدا عادة بفساد مبادئها التي تقوم عليها . متأثرا بـــرأي لوك القائل : إن دوام أي شكل من أشكال الحكومات يعتمد علي دوام و بقاء الروح الخاصة المميزة لهذا الشكل أو ذاك. (١)

و قـــد أشـــار **وليم ايبنشتين** فيما ذكره الفيلسوف الفرنسي مونتسيكيو أن الحكومة عبارة عن خليط معقـــد مـــن العوامل المادية و البيئية و السياسية ، و كذلك الدوافع النفسية متأثرا بقول لوك : بأن أصلح أنـــواع الحكومات الحكومة المختلطة . الذي قال عنها لقد وجدت ضالتي فيها ، حيث تتجمع فيها مزايا الحكومـــات المخـــتلفة من ديموقراطية و أرستقراطية و ملكية . فتوفق بينهم في حكومة تتجمع فيها القوى لـــتقف بالمرصاد تجاه أي تهديد خارجي . فهي القادرة علي مدى التوافق بين القوانين الطبيعية و السلوك الاجتماعي الذي يضمن الاستقرار و الرفاهية. (٢)

و يرى بـــاروخ اسبينوزا الهولندي (١٦٣٢) **Spinoza** بأن تركيز السلطات في يد واحدة ، من شـــأنه أن يـــؤدي إلى العبودية و الاسترقاق فيبطل الغرض الأسمى من التنظيم السياسي . و هو توفير الحرية و نشر السلام .(٣)

كمـــا نادى **أولفر كرمويل** (١٦٥٣) **Oliver Cramwell** و جيمس هارنجتون (١٦٥٦) **James Harrington** مـــن فلاســـفة العصـــر الحديـــث . بأن السلطات لابد و أن تكون محددة وفق ضوابط معينة من أجل الحفاظ علي الأمن و تثبيت دعائم النظام . (٤)

وذكر **جيمس مادسون** (١٦٦٨) **James Madson** من رواد فلاسفة العصر الحديث . أن الفصـــل بيـــن السلطات للحفاظ علي الحريات. و أن الفصل التام بين أقسام السلطات المختلفة غير متحقق واقعيا . و لكنه ينشد التعاون مع احتفاظ كل سلطة بكيانها . (٥)

و يقـــول مونتسيكيو : ينبغي ألا تعهد بالسلطات مجتمعة إلى يد واحدة أو هيئة واحدة ، حيث يؤدي ذلـــك بـــالقطع إلى نوع من الشمولية و الدكتاتورية . متأثراً بقول لوك . إن عدم الفصل يؤدي إلى عدم الاستقرار. (٦)

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٢٠٧

2- **William Ebnestien** : Ibid : p.425

3- **Rusell B.**: philosophy and Politics[London 1959] p.53

٤- **إبراهيم درويش** الدولة ، مرجع سابق ، من ص . ٣٠٩ – ٣١٠

5- **Alck Sandrow** . A History Western European Philosophy [London 1949] p.p.:13-15.

٦- **عبد الرحمن خليفة** مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص. ٩٥

و يــرى مونتســيكيو أيضــا ضـــرورة إجــراء الفصل الفني بين السلطات كأساس للحكم الصالح وكضــمان للحكــم المســتقر. لأنها من أهم الأعمدة التي قامت عليها مبدأ الحرية الفردية . و يرى أن الضمان الوحيد للحرية لا بد من الفصل بين السلطات . (١)

و الحقــيقــة أن نــظرية **مونتسيكيو** عن فصل السلطات مأخوذة بروحها من الفيلسوف الإنجليزي لــوك ، مــع اختلاف في التسميات و الترتيب . فلقد قال لوك أن السلطات و هي علي التوالي ، السلطة التشريعية و الفدرالية ثم السلطة التنفيذية . إلا أن مونتسيكيو أبدل السلطة الفدرالية بالسلطة القضائية .

كمــا أشــار بالفصـــل في العمل مع الارتباط بالهدف قائلا : إن أعضاء كل سلطة يجب أن يكونوا مختلفيــن عــن أعضــاء الســلطات . لأنـــه يمتــنع أن يكون عضوا مشرعا و منفذا و قاضيا في نفس الوقت . كما يمتنع أي عضو أن يجمع في يديه سلطتين اثنتين. (٢)

❖ مجمل أفكار لوك

يجــب أن تخــول للســلطة التنفيذية ما يسمي بالصلاحية الخاصة. وقد ذكر أن المقياس المميز بين الصلاحية الأصيلة وبين الصلاحية المزيفة هو نفع الشعب. (٣)

والصـــلاحية التـــي أشار بها لوك هي حق للقابض علي زمام الحكم (السلطة التنفيذية) لأنه يشير بأنها حق منبثق من سنة الطبيعة. ولاشك أن أفكار لوك ماثلة بالوضوح في المواقف التالية :

١- في حالة إخلال الحاكم بمهام ما وكل إليه في العقد أوجب عليه الثورة من الشعب.

٢- الحريات التي يتنازل عنها الأفراد للمجتمع وليس للحاكم.

٣- السلطة التشريعية سلطة مقيدة وهدف التشريع منع الأعمال الضارة بالمجتمع .

٤- القــانون نظام يحافظ علي الاستمرارية الحياتية للشعب والحكومة .وأن كل إنسان لا قيود علي تطلعاته طالما لا يضر بالآخرين.

٥- الدفاع عن حق الملكية وتقديسه أمر حتمي لإقرار كرامة الفرد. (٤)

١- **محمود إسماعيل** : دراسات في العلوم السياسية ، الطبعة الثانية [القاهرة : الأهرام ، ١٩٨٣] ص:١٨٤

2- **Leon Homo**, political Institutions , 2nd ed. [Barnes and Noble, London 1962] p.49

3- **Lock**, the Second trotises of Government . chapter 14, Ibid:p91

٤- **فضل الله محمد إسماعيل** : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث بين الحرية والجبرية مرجع سابق ، ص: ٣٢١

بذلك يكون الإنسان عند لوك أساس الاستقرار للحياة السياسية السليمة. فهو مكون المجتمع ومحدد شكل الحكومة واختيار وعزل الحاكم.

وقد ميز لوك بين القيم الأخلاقية والقيم الغاشمة. وأرجع القيم الغاشمة للحاكم الذي يخرج عن الشرعية، وكذلك جمع السلطتين التشريعية والتنفيذية تحت رياسته ، وذلك من موجبات الثورة عليه. (١)

كما أن عجز السلطة التشريعية عن حماية حقوق الشعب الطبيعية وتحقيق الخير العام يوجب الثورة دون تباطئ . (٢)

ومن موجبات الثورة على الحاكم أيضاً . فرض سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، وإعلان إلزامها بأمور غير شرعية ، كتغيير نظام الانتخابات أو منعها من الاجتماع ، وكذلك التدخل فى حياة الناس وممتلكاتهم . (٣)

وللتأكيد على قدسية الشعب وتقديره يذكر لوك أن الثورة فى إنجلترا قامت عندما فرض الملك شارل الأول ضرائب جديدة دون الحصول على موافقة البرلمان . وأيضاً فى أمريكا لهذا السبب نفسه(٤)

وكان لعبارات لوك أثر فيما أخذ به جيفرسون الرئيس الثالث للولايات المتحدة والبريطاني المولد سنة ١٧٤٣ . ولهـا وقع ورنين يسمع فى آذان قادة الثورة الأمريكية حينما كانت تردد عباراته " من أن شجرة الحرية لابد وأن تروى من وقت لآخر بدماء المواطنين والحكام الطغاة " (٥)

والثورة التى نادى بها لوك تجاه الحاكم الظالم . ما هى إلا ثورة بيضاء فيها الشعب يعمل على رفعة بلاده والحاكم يوصف بأنه الحاضر الغائب .

والتساؤل ماذا يصنع الشعب تجاه الحاكم في حالة الكوارث الطبيعية أو الكوارث المفتعلة كما حدث

مثلا فى ٢٠٠١/٩/١١ بالولايات المتحدة الأمريكية } واتخذ الحاكم قراراً بالإصلاح ، وأشار على السلطة التشريعية إصدار تشريع بذلك ، وعلى السلطة التنفيذية القيام بواجبها .

1- **Locke** : Essay Concerning The True Origin ,Extent And End Of Civil Government [London 1965] :p149

2- **B . Russell** : History of western philosophy [London, 1973] p. 265

٣- **ابراهيم الدسوقى ، عبد العزيز الغنام** : تاريخ الفكر السياسي ، ص: ٢٢٥

٤- **ثروت بدوى :** النظم السياسية ، الجزء الرابع ، مرجع سابق ، ص ص : ١٣٥- ١٣٦

٥- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٢٢٣

كمـــا أن التســـاؤل الذى يتردد هل من حق الشعب الرفض وإعلان الثورة ؟ الإجابة عند لوك : من حـــق الشـــعب الـــتمرد فـــى حالة تهميشه وغموض القرار. ويمكن للحاكم أن يتدخل فى التشريع لتوجيهه لإصدار ما يصلح للأمة واستقرارها ، كما يحدث فى دول العالم والولايات المتحدة .

ولمـــا كـــان مـــن الفلاســـفة من أشار إلي رفض مشروعية الثورة ضد الحاكم حتى ولو كان ظالماً . أوضـــح أرسطو فى كتابه " السياسة " إطاعة الحاكم أمر واجب ، ويرفض الثورة عليه حتى لا يتعطل نمط الحياة .

كمـــا أشـــار فيلمر أن الحاكم ظل الله على الأرض وله حقه المقدس ، دون أن يكون لرعاياه حق فى معارضته أو الثورة عليه لأنه مفوض من قبل الله . (١)

❖ تعقيب

إن الأفكار التى أتى بها لوك . لعبت دوراً هاماً فى ضرورة الإعلاء من أجل الإرادة العامة . ولما كان لـــوك قـــد دعا إلى الحرية والمساواة . وأخذت أفكاره دورها فى فكر بعض من فلاسفة السياسة الذين أتوا من بعده .

ففـــي كتاب " روح القوانين " لمونتسيكيو (أشكال الحكومات ونظام الفصل بين السلطات) ، والرسائل الفلسفية لفولتير (١٦٩٤) { تحقيق الحرية المدنية والسياسية } والعقد الاجتماعى لروسو (١٧١٢) حملت فى ثناياها كثيراً من أرائه (لوك) السياسية والدينية والأخلاقية والتربوية . (٢)

كمـــا أشـــار كوكس cox الفيلسوف الإنجليزي والمفكر السياسي بقوله : لقد كان لأفكار لوك صدى في إعلان الاستقلال الأمريكي ، والقوانين التي أقرت الحقوق الفرنسية والأمريكية. (٣)

ولقـــد كان لفكره في القوانين السياسية أنها نسبية وتختلف من دولة إلي أخرى. أخذ بها مونتسيكيو وأشار بأن القوانين الأرضية تنتج من تفاعل العقل الإنساني مع الظروف الخاصة بكل دولة علي حده (٤)

١- علي عبد المعطى : تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة ، مرجع سابق ، من ص: ١١٧ - ١١٩

٢- إبراهيم مدكور ، يوسف كرم : دروس في تاريخ الفلسفة [القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٣] من ص : ١٨٥ - ١٨٧

- Collios, J., : Montesquieu and Rousseau in England [London, 1959]p.p:118-123

- Rene Pomeau: Politique de Voltaire [Paris, 1994] p.74

3- Richard Cox : locke and peace [Oxford, 1960] P. 75

٤- علي عبد المعطي : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، من ص: ٢٧٨-٢٧٩

وعندما تحدث لوك عن قيام المجتمع السياسي . أرجعه إلي العقد الاجتماعي . كما أن تأسيس الحكومة أقامه علي موافقة جميع المواطنين شرطا ملزما . (١) وأن الاستقرار في أي بلد ، وبناء الحياة من تعامل وتزاوج وخلافه طبقاً للقوانين المعمول بها فيه. دليلاً علي الموافقة الضمنية علي نظامه السياسي (٢)

وعليه فإن مبدأ الموافقة كما دعا إليها لوك يلزم الأقلية بالخضوع إلي رأي الأغلبية بلا تحفظات أو شروط . إلا أنه من حق الأقلية أن تقاوم الأكثرية إذا تسرب إلي أنفسهم الشك في نواياهم التي تتجه لغير صالح الشعب.

وإذا أقر بحق الأغلبية المطلق في الحكم . لا ينهي الأمر إلي إقرار الحق المقدس للملوك. فالطغيان هو الطغيان سواء من جماعة أو من فرد أو أغلبية حاكمة . لأن الحقوق الطبيعية ثابتة لا يمكن نزعها أو تعديلها. فإن خضوع الفرد لقرارات الأغلبية غير الواضحة تجعل هذه الحقوق عرضة للضياع.

ثم لماذا يتنازل الفرد ويقبل قرار الأغلبية ؟ هل لأنه أكثر منه عدداً ؟ الإجابة بالنفي. لأن الواقع طالما يفرض نفسه للصالح وتحقيق ما هو خير . لا جدال في قبول القرار ليس لأنه صادر من موافقة الأكثرية . ولكن لأنه يري بعقله دليل مصداقية هذا القرار ويوافق عليه .

لقد ألزم لوك الحكومة بنصوص العقد أكثر من إلزام الأفراد. كما أكد الشعب أن يعمل لإسناد الحكومة فيما يعود عليه بالأمن والرخاء.

وهذا مما جعله قد خطي خطوات واسعة الانتشار نحو تحقيق نظرية الإرادة العامة.(٣)
كما أنه أرجع نشأة المجتمع إلى حماية الحقوق الطبيعية للفرد . و هي حقوق لم يخلقها المجتمع . بل إن المصلحة الذاتية للشخص هي التي برزت وجود المجتمع . فالنظرية علي هذا الوضع نظرت إلى الفرد و أهملت المجتمع . (٤)

١- عبد الفتاح العدوي : الديمقراطية و فكرة الدولة [القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦] ص: ٢٦٤

٢- ———— : الديمقراطية و فكرة الدولة ، مرجع سابق ، ص: ٢٦٦ .

٣- بطرس غالي ، محمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق، من ص: ٩٧-٩٨

٤- مهدي محفوظ : اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص:٣٠٨

كمــا أن لــوك جعــل مهمة القانون حماية مصلحة الفرد ، و جعله أداة للدفاع عن حقوق الملكية الخاصة و الحريات . (١)

و الحكومة عنده ما هي إلا تعبيراً عن ترابط الأفراد ببعضهم دون التدخل للحد من هذه الحقوق (٢) وقــد نــادى لـــوك بنظام الفصل بين السلطات الثلاثة . و أن الســلطة التنفيــذية و الفيــدرالية يخضعان للملك. (٣)

و لمــا كانت السلطة التشريعية هي الأم الواعية للتنظيم . فقد وضع شروطاً تؤكد أهميتها و دورها بالنسبة للسلطات الأخرى منها :

أ- أنها ليست مطلقة أو نهائية ، لأن الأفراد الذين أقاموها لا يملكون السلطة المطلقة أو النهائية .

ب- أن قوانينها و تشريعاتها لا يمكن أن تكون بناءً علي أوامر . لأن الأفراد لا يضمنون تطبيق القوانين عن طريق قضاة العدل و الحق.

جـ - سلطتها قائمة بذاتها . و لا يمكن أن توكل سلطة أخرى للقيام بمهامها . لأن المجتمع هو الذي يملك ذلك.

د - المجتمع له القدرة علي سحب الثقة إذا أخلت بواجباتها . (٤)

ولمــا كانــت الســلطة التشــريعية هي واجهة الدولة ورائدة التشريع فيها . وهي الهيئة الأمينة في تشــريعاتها محافظة علي واجباتها فإن الشعب يدخل في حالة من الاستقرار ، وبالتالي يحد من التمادي في حق الثورة .

والســيادة التي أوضحها لوك ليست للمشرع ولا حتى للمجتمع . ولكن لنظام القانون الطبيعي الذي يدعم الحقوق الطبيعية .

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٨٨

٢- **علي عبد المعطي** : تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة ، مرجع سابق ، من ص : ١١٥

٣- **محمد علي أبو ريان** : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحديثة ، طبعة أولى ، مرجع سابق ،ص: ١٣٨

٤- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ١٣٤– ١٣٦

❖لوك بين فلاسفة السياسة

إن فلسفة لوك السياسية تنطوي علي أفكار هامة تتمثل في عمق اعتقاده الأخلاقي و إيمانه الصادق بالحرية و حقوق الطبيعة البشرية . مما جعله أن يكون المتحدث المثالي باسم ثورة تقدمت بها الطبقة الوسطى في العالم الغربي في كل من إنجلترا أمريكا و فرنسا (١)

و لذا حازت منزلته السياسية المرموقة في تاريخ الفكر السياسي . فقد ناصر الحرية الفردية و دافع عنها .

إن هدف السياسة عند لوك هو حدوث نوع من التوافق بين الفرد و المجتمع . يخضع فيه هؤلاء للحاكم الذي يحقق لهم أمنهم و استقرارهم . و إن الناس متساوون من حيث إقدامهم علي إشباع رغباتهم [مع اختلاف السلوك في الطلب] . إن هوبز Hoobs يرى أن الأقوياء بدناً و الأذكياء عقلاً يستأثرون بالأغلبية القصوى من الثروات و الامتيازات . بذلك فهو ينتقد العقيدة القديمة القائلة : بأن الناس في حالة الطبيعة يمتازون بالمساواة المطلقة في الحقوق . (٢)

كما أنه نظر إلى الحياة نظرة معقولة ، و أشار بأن كل ما علي الأرض و ما فيها لخدمة الإنسان ، و لم يعد هو الذي خلق من أجل الأرض . (٣)

و كان لمؤلفاته أثرها العلمي إلى حد أن قال : باتجتون أحد الكتاب السياسيين . لقد تضمن دستور الثورة الأمريكية مؤلفه (مقالتان في الحكومة المدنية) و الذي يحتوي علي حق الفرد في الحياة ،وسلامة شخصه ، و حق التقاضي ، و حرية التنقل ، و حرية التفكير و الدين و التعبير ، و تقليد الوظائف العامة . مما كان له الأثر في تشكيل حكومة مدنية سليمة (٤)

و عن أهمية فكره في إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٧٦ م (فحينما رفضت الحكومة البريطانية الاستجابة لمتطلبات الشعب الأمريكي في ممارسة حقوقه الطبيعية في الحياة و الحرية و الملكية) . قام الشعب بثورة مسلحة أطاحت بتلك الحكومة و أقامت حكومة أمريكية تقرّ حق الشعب و تؤمن به .

١- محمد علي محمد ، علي عبد المعطي : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص: ٢٩٤

٢- علي عبد المعطي : السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق من ص : ٢٢٦ -٢٢٧

٣- ———— : السياسة أصولها و تطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق من ص: ٢٧٠-٢٧٢

4- **Pranington** : The Colinal Mind [London , 1927] P. 189

وفي فرنسا كان لآرائه الأثر البالغ في تفجير الثورة ضد أى ظلم يعوق ملكية الأفراد الفكرية و المادية أو حرياتهم علي يد مفكرين فرنسيين أمثال فولتيير و روسو . (١)

و مـــن مطالعـــة أفكـــار لوك يقول ماكسي **Maxey** كان يبحث عن الحرية لكل إنسان ، بغض الـــنظر عـــن موقعه في الحياة أو ظروفه ، و البحث عن حكومة ممثلة بصدق الأغلبية ، مهمتها تأمين ممتلكات و حريات و حياة أفرادها .

لذلـــك فـــالقول :إنـــنا نعـــيش في عالم لا يتحقق فيه هذه المثاليات التي نادى بها لوك . لكننا نتمنى بلوغها و إلا فقدنا أعظم ثمار الحضارة . (٢)

و لا ننســـى أن لـــوك رفـــض الأفكـــار الفطـــرية و الحـــق الإلهي المقدس للملوك* . فالمعرفة مكتســـبة. و ليست فطرية و يتم تحصيلها بالخبرة و التجربة . و أن أطفال الملوك لا يولدون و في دمهم حق إلهي أو فطري لحكم الناس . لذلك فالحكم لا بد أن يكون بتفويض من الشعب (٣)

و مكانـــة لـــوك لها ركائزها . فقد قدم للعالم فلسفة عقلية عميقة ذات نسق متكامل . بينّ أن حقوق الـــناس الطبيعـــية القائمة علي الطبيعة حقوقاً أبدية تقوم علي المساواة و العدالة .و الحكومة ما هي إلا راعـــية لهـــذه الحقوق و مراقبة تنفيذها .و علي الدولة أن تجيز جميع العبادات دون تحيز و لا تتدخل في تنظيم العقائد . (٤)

و لقـــد لعبـــت فلســـفة لـــوك دوراً ملحوظـــاً فـــي مواجهة المشكلات الدينية [فصل الدين عن السياســـية . الكنيســـة لها وظيفتها السماوية و الحكومة لها وظيفتها الأرضية . و الأخلاقية والسياسية] . ولا ريب في أن نظراته في الأخلاق و الدين و السياسية و التربية قد تأثرت بنظريته في المعرفة .

لذلـــك فـــإن فكر لوك قد أحدث تجاوباً أصيلاً بين هذه الجوانب المختلفة . و من هنا جاء إنتاجه متنوعاً و مفيداً. (٥)

إن أفكـــاره كانـــت معظمهـــا أفكـــاراً مســـتقبلية الأمـــر الذي يساهم في تفسير التأثير غير العادي لكتاباته . فكان لمؤلفه [مقالتان في الحكم] بمثابة الإنجيل السياسي للقرن الجديد . الذي تأثر به الأمريكان عن طريق الإنجليز القاطنين فيما وراء البحار . (٦)

1- **Wright** : A History of 'odern Philosophy Ibid: P.186.
2- **Maxey** : Political Philosophy, Ibid : P.P: 200-202.
٣- **محمد علي أبو ريان** : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، من ص : ١٣٨-١٣٩
٤- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٩٠ .
٥- **محمد فتحي الشنيطي** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، ص: ٨
٦- **جان جاك شوفالية** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٣٩٠

الفصل الثالث

القانون الطبيعي
في فكر روسو السياسي

القانون الطبيعي في فكر روسو السياسي

➢ **أهم مؤلفاته**

أ- في المجال الاجتماعي

١. مقال عن الآثار الأخلاقية للعلوم و الفنون (١٧٥٤)
٢. عدم المساواة و التفاوت بين الناس (١٧٥٤)
٣. أحلام عابر سبيل
٤. رواية هلويزا
٥. كتاب الاعترافات
٦. رواية أميل

ب- في المجال السياسي

١- مبادئ القانون الطبيعي (١٧٤٧)

- مبادئ القانون السياسي (١٧٥١)
- الخطابات الأربعة (١٧٦٤)
- آراء حول حكومة بولندا (١٧٨٢)

٢- كتاب العقد الاجتماعي (١٧٦٢)

➢ **القانون الطبيعي و علاقته بفكر روسو السياسي**

١- ما وجه إلى نظرية القانون الطبيعي من آراء نقدية

٢- قيمة القانون الطبيعي

➢ **مفهوم روسو السياسي عن :**

١- حالة الطبيعية

- حالة الطبيعية بين المعارضة و التأييد

٢- العقد الاجتماعي

- نتائج نظرية العقد الاجتماعي

٣- الإرادة العامة

- الإرادة العامة بين الاعتراض و التأييد

أ- الاعتراض

ب- الرد علي ما وجه من اعتراض للإرادة العامة و دورها في الوثائق و الدساتير

١- الوثائق الأمريكية

٢- الوثائق الفرنسية

- **مقومات العقد الاجتماعي و علاقته بالإرادة العامة**

- **روسو و الأخلاق و القانون الطبيعي**

أ – عن الحرية الإنسانية

ب- عن المساواة بين الناس بالطبيعة

ج – الملكية

- **روسو بين الأخذ و العطاء**

١- من تأثر بهم في مجاله الفكري

أ – نشأة الدولة

ب- تقسيم الحكومات

٢- من تأثروا بروسو و أخذوا عنه

أ- نشأة الدولة

ب- عن الحكومات و تقسيماتها

ج- عن نظام الفصل بين السلطات

د- عن الإرادة العامة

- **الحكومة وأشكالها و نظرية الفصل بين السلطات عند روسو**

أ- الحكومة و أشكالها

ب- الفصل بين السلطات

- **ملامح فلسفة روسو**

القانون الطبيعي في فكر روسو السياسي

أولا : حياته وشخصيته

ولـــد روسو بجنيف بسويسرا من أسرة فرنسية الأصل تدين بالبروتستانتية سنة ١٧١٢م .(١) ماتت أمـــه أثـــر مولده ، وكان أبوه عصبي المزاج فأثر ذلك في نشأته ، فشرد في صباه . كما عهد به أبوه إلي أحد الصناع ليعلمه حرفة ، لكنه هرب تاركاً الصنعة لسوء قسوة المعلم .

وكـــان يحترف كل ما يصادفه ، فقد تردد بين أشرف المهن وأحقرها . فمن حفار إلي موسيقار إلي سكرتير إلي مدلل نساء .(٢)

وكـــان من مظاهر كفاحه هروبه من حياته الجرداء في جنيف، وهو ابن السادسة عشر، وتنقل بين دول أوربية كثيرة . واستقر أخيراً في باريس. حيث تعرف على سيدة لمنت له أسباب المعيشة الطيبة.(٣)

ورغـــم ذلك كان من أعظم الأغنياء في الفكر ، ومن أكثرهم حظاً في التعاسة والألم والشقاء ، ومن أقربهم نفسا إلي الإنسانية الحالمة المخلصة . (٤)

ولقـــد قـــيل عنه إنه كان يستمد أفكاره من الهواء المحيط به . لدرجة أنه جعل من نفسه داعية لا يقارن به أحد . (٥)

وقـــد ذكـــر أنـــه أول مـــن وضـــع مشكلة الحكم الشعبي موضع التحليل [أي مناقشة القوانين قبل صـــدورها] . كمـــا كـــان له دوره فـــي إعـــلان مبدأ السيادة ، وقد أرجعه بالضرورة إلي الإرادة العامة للمواطنين .

كمـــا جاهد وناضل حتى انصهرت آماله مع آلامه من تصورات وخواطر في مؤلفاته التي أصبحت على الدوام مصدر إلهام خصب للفكر البشرى .(٦)

١- يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص:٢٠٠
- موسوعة العلوم السياسية : مرجع سابق ، ص: ٣٣٦
٢- محمد طه بدوى : رواد الفكر السياسي الحديث ، مرجع سابق ، ص:١٢٣
٣- عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص:٢١٦
٤- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص :٣٠
٥- محمد فتحي الشنيطى : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة، الطبعة الأولي، مرجع سابق ، من ص: ٣٣-٣٥
٦- نظام بركات : مقدمة في الفكر السياسي [السعودية : عالم الكتاب، ١٩٨٦] ، ص :١٦٣

وفـي سنة ١٧٤٣م عمل سكرتيراً للسفير الفرنسي في البندقية ، وكان يؤدى عمله خير أداء ، وجاء نجاحــه الأدبي في عرض أكاديمية [ديجون] الذي نال فيها جائزة لأحسن بحث في موضوع " هل حققت الآداب والعلــوم نفعــاً للبشرية ؟ " وكانت الإجابة بالسلب ، وفاز روسو بالجائزة سنة ١٧٥٠م ، كما أشار قائلاً : إن العلوم والآداب والفنون هي أسوء أعداء الأخلاق لأنها تخلق الحاجات فهي مصدر للرق .

وقـد أشـارت بعـض أفكاره في أن الإنسان خيّر بالطبيعة ، وأن ما يدفعه للتمرد شعوره بانعدام المساواة الناجم عن الامتيازات التي يخولها العرف المنافي لقانون الطبيعة .

إلا أن حـياته كانـت عامـرة بالمؤلفـات مـن بعضـها " أميل " . بحث في التربية طبقاً للمبادئ الطبيعية ، وكتاب العقد الاجتماعي الذي ينادى بالديمقراطية حيث ينكر الحق الإلهي على الملوك .

ورغم التعاسة وشظف العيش . إلا أنه عاش بحاسة الأديب الفيلسوف وحياته مجّدها التاريخ . حتى وافاه القدر في أرمنوفيل بفرنسا سنة ١٧٧٨م. (١)

ثانياً : أهم مؤلفاته

ونظـراً لمـا اتصـفت بـه حياته فإنه كان يحمل الضددين في آن واحد ، ونظراً لثراء فكره وتعدد مؤلفاته . يمكن تصنيف مؤلفاته إلي جانبين الجانب الاجتماعي والجانب السياسي .

أ- في المجال الاجتماعي

١- مقال عن الآثار الأخلاقية للعلوم والفنون ١٧٥٤م

يقـول روسو إن حالة الطبيعة الأولى كان يسودها الخير والسعادة والفضيلة . وأن الشرور والآثام والكـذب ما هي إلا سمات المجتمع المتحضر. وأن الآداب الظاهرة في المجتمع مثل الرقة والأدب . إنما تخفي وراءها عادات قاسية وأخلاقاً وحشية .

كما زعم أن العلوم والفنون هي المسئولة تاريخياً عن ازدهار الكذب والرياء والقلق والخداع . وأن الانحطـاط الخلقـي يـنمو ويزداد ، كما نمت المدنية وارتقت الحضارات . بشرط ابتعاد الناس عن حالة الطبيعة.

ويسـتدل علـى آرائـه بما حدث في الإمبراطورية القديمة [الإمبراطورية الرومانية و الحضارة الفرعونية] ، والمملكة الفارسية وفي الصين وغيرها. (٢)

١- **برتراند راسل** : تاريخ الفلسفة الغربية ، الكتاب الثالث ، مرجع سابق ، من ص : ٢٨٧-٢٩٤
- **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ، ص: ٣٣٦.

٢-**عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص:٢١٧

ففـــي الإمـــبراطورية القديمة . كانت المبادئ الديمقراطية في أثينا قائمة على المساواة أمام القانون والحقيقة عكس ذلك فهي ديمقراطية زائفة في عدم المساواة الاجتماعية .

وكانـــت جمعـــية الشعب تناقش القوانين قبل إصدارها . ومن حق الجمعية نفي أي مواطن خارج البلاد ، دون جرم أو ذنب لمدة عشر سنوات .(١)

وفـــي الهـــند : الكهـــنة اســـتأثروا بالـــثروة والنفوذ السياسي دون غيرهم. مما أوجد التفرقة بين المخلوقات . (٢)

وفـــي اسبرطه : كان عمل أهلها الزراعة . والحرف انقسمت إلي ثلاث طبقات . طبقة الاسبرطيين الحـــياة السياســـية بيدها . كان شغلها الشاغل الشئون السياسية والعسكرية ، ساد بين أفراد الطبقة الشعور بعـــدم المســـاواة .حيـــث أفســـدت الفـــنون والعلـــوم والثراء الناس ونتجت اللامساواة ، وتقييد الحريات حياتهم . فأدى بهم إلي المفاسد . (٣)

يـــرى روســـو أن الـــترف يزداد بارتقاء العلوم وازدهار الفنون . مما يعّود رجال العلم والفن على الـــبطالة والكســـل . وخـــير وسيلة للقضاء على مساوئ الفنون . هي العودة إلي أحضان الطبيعة وتلمس الفضيلة في ثناياها . لأنها تميز حالة الطبيعة الأولى وهي مطبوعة في كل القلوب .(٤)

والفـــن الـــزائف هـــو الـــذي يفسد ذوق الناس ، وأن حياة الفطرة يجب أن تكون قاعدة لأنها تتسم بالمســـاواة والتسامح والرحمة . ولذا ترجع مظاهر الفساد في الإمبراطوريات القديمة إلي البعد عن قانون الطبيعة . (٥)

٢- عدم المساواة والتفاوت بين الناس ١٧٥٤م

أرجـــع روســـو منشـــأ التفاوت إلي امتهان الفضائل التي مردها إلي عدم التمييز بين حالة الطبيعة والحالات الاجتماعية . (٦)

ولكـــي نفهـــم طبـــيعة الإنسان حتى نتبين أصل التفاوت أو عدم المساواة. فلنفحصه خلال مراحل النشأة . نجده في صفاء خلقته ونقاء سريرته وإبداع تكوينه كما أراد الله لخليفته على الأرض. يروى ظمأه عند أول منبع ماء ، ويشبع جوعه عند أول شجرة فاكهة ، ويجد راحته عند أول جزع شجرة تمنحه ظلا.

لذلـــك أرجع روسو فساد الحياة الاجتماعية إلي انحراف الإنسان عن طبيعته الحقيقية بانسياقه وراء أهوائه ونزواته . (٧)

1- **Foster, M.,**: Master of political Thought [London ,1969] P.36

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ٣٧ - ٣٨

٣- **على عبد المعطى** : السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص : ٢٩٦

٤- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص:٥٠

5- **Hearnshaw** : The social and political ideas [London ,1963] P.71

٦- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحدية ، مرجع سابق ، ص : ٢٠١

7- **Rousseau** : Adissertation on the origin and foundation of the Inequality of mankind , Ibid sect I . p .13

٣-أحلام عابر سبيل

أوضــح روســو أن الإنسان الذي يسترسل مع أحلامه ، ويتصور في تأملاته . وهو حائر قلق في خضم مجتمع تتلاطم فيه أمواج الرغبات المتنافرة مضيعة للوقت ودافع للانحراف . (١)

٤- رواية هلويزا

عبارة عن رواية مجّدت العاطفة وشجعت على الأفعال غير المحسوبة . فكان لانتشارها أثر مباشر ضد ما شاع في عصره من تحييذ للعقل وضبط للنفس .(٢)

٥- كتاب الاعترافات

نشر بعد وفاته . أوضح فيه صورة النفس البشرية من جوانبها المشرقة والمعتمة. وقد أشار إلي أن الإنسان خير بطبيعته . نظرته باللوم على كل إنسان فاسد في المجتمع . ثم تضمن شرحه عن كيفية علاج فساد المجتمع الذي يحكمه قانون الطبيعة .(٣)

٦- رواية أميل

اخــتص هــذا المبحــث عن التربية وجاء فيه. أنه لا يمكن على الإطلاق أن يكبح أو يطوّع ميول الطفــل الطبيعــية. بــل يجب أن نشجعها حتى تنمو وتزدهر، كما أن التعليم لا يجب أن تكون المدرســة وحدهــا . بــل الأسرة والخبرة المباشرة هي الميدان الحقيقي للتعليم . وأدواته الحب والتعاطف لا القواعد والعقوبــات ، ولا أن يكــون الدين مسألة عقائد ومعتقداتٍ ونصوصا وشكليات .وإنما أن يتغلغل في القلب للشعور بالهيبة والعبادة. ذلك الشعور الذي يوحي لنا بالله الذي هو وراء عقولنا .(٤)

إن روســو يدعو للعودة إلي الطبيعة في كتابه [أميل أو في التربية]** حيث الرجوع إلي الطبيعة هــي الحاكمــة ذاتهــا . لأنها هي أساس الإصلاح سواء كان سياسيا أو اجتماعيا أو أخلاقيا أو صحيا أو تعليميا .

أراد روســو أن يجــد أســلوبا تــربويا يحفــظ علــى (أميل) خصال البراءة والطهارة وفضائل الطبيعة . فأشار إلى أن الإنسان ارتبط بالأشياء في الطبيعة لا بالناس .

١- **محمد فتحي الشنيطي** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، ص : ٣٦

٢- **عبدالله عنان** : المذاهب الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، ص: ١٦٩

٣- ....: المذاهب الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، ص :١٧١

4- **Erich fromm** : The Sane society [University of Chicago press, 1959] p.p ; 53-59

[أميل في التربية]

*** تســاءل الــنقاد من خصوم روسو . كيف يكتب كتابا في التربية وهو لم ينل حظه من التربية الخلقية والعملــية . والإجابــة : قــد يفشل الفيلسوف في حياته العملية ، ولكن فشله لا يمنعه أن يكون أوسع انتصارا في كــتاباته النظرية ، فقد أفادته تجارب فشله القاسية وأراد أن يجنب غيره مواطن الزلل التي عرفها بعد تفكير . ولقد أراد أن يــنقذ عصره ويجنبه المفاسد . ورأي أن لا سبيل إلي إصلاحه إلا بالتربية ، والتربية لا تكون إلا حين نبدأ بالطفل وبعدها ننتظر أن يكون رجلا حقا ومواطنا صالحا . **دكتور / غنيمة** ، مرجع سابق ، ص : ٢٢٠

ومـن ثـم علـى المشـرعين ان يضعوا في قوانيهم التي تحكم النـاس موضع الأشياء في حـالة الطبيعة ، من غير أن يضعوا الإنسان موضع الأشياء .

كمـا اوضـح أن طـرق التربـية التـي تقـوم علـى محوريـن. أولهما : ما يتلقاه الإنسان من الطبـيعة . والثانـي : من الناس . فيجب أن نختار بين ان نجعل من الطفل** إنسانا أو مواطنا أو كليهما معاً . حتى ننزع من نفسه الشعور [بالأنا] ويخرج إلي ممارسة[النحن] .(١)

كمـا تناول مؤلفات أخرى شملت : حديث المساواة (١٧٥٥) رسالة إلي فولتير ومسرحية عراف القرية ، كتاب عن النبات (١٧٦٣). (٢)

ثانيا: في المجال السياسي

أ- مبادئ القانون الطبيعي (١٧٤٧)

تـناول بالشـرح والتحلـيل المبادئ الأساسية للقانون الطبيعي في كتابه [قانون السلم والحرب] واستخلص من هذه المبادئ الأسس العلمية للقانون الدولي . (٣)

- مبادئ القانون السياسي (١٧٥١)

ضرورة اعتماده على القانون الطبيعي في تنسيق العلاقات الدولية . (٤)

- الخطابات الأربعة (١٧٦٤)

تـناول فيها ما وجه من نقد إلي العقد الاجتماعي ومعظمها ينصب على المشاكل الدستورية التي أثارتها تصرف حكومة جنيف ضده وضد كتاباته .

- أراء حول حكومة بولندا (١٧٨٢) نشر بعد وفاته

تـناول فـيـه الإنسـان خير أم شريراً . الملكية الخاصة ، علاقة العقل بالحواس ، القيم ثم الإرادة العـامة .

كمـا ناشـد المشرعين أن تكون قوانينهم الوضعية تحمل صفة التطابق بقوانين الطبيعة حتى تتوج بصدق التعبير .(٥)

ب- كتاب العقد الاجتماعي (١٧٦٢)

تضـمنه آراءه السياسية في أربعة كتب حتى أطلق عليه إنجيل أوربا Crospal uropian مما كان لـه الأثر في معظم دساتير العالم والثورة الفرنسية خاصوصاً .فقد ضمنه عدة فصول متنوعة ، يتعرض الباحث بإيجاز لهذه الفصول من الكتب الأربعة .

١- **عبد الفتاح غنيمة** ، نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٢٢٠

٢- **موسوعة العلوم السياسية** ، الكويت : ١٩٩١، مرجع سابق ، ص: ٣٣٦

*** **الفرق بين الإنسان والمواطن** : كلاهمـا يتمـتع بالحقوق الطبيعية على السواء . ويخضع لقوانين الدولة على السواء أيضاً .ولكن الإنسان : الذي يمتلك من القدرات والممتلكات ما تؤهله للمشاركة في بناء وطنه. ولكنه يحجم عـن ذلك ويعيش لنفسه . أما المواطن : هو الذي يشارك بكل ما يملك ويتفاعل مع محيطه في سبيل المساهمة في رفعة الوطن . دكتورة / أميرة مطر ، في فلسفة السياسة ، ص: ٤٩

٣- **عبد الفتاح غنيمة** ، نحو فلسفة السياسة ،مرجع سابق ، ص : ١٧٥

4- **Rousseau** , Du Contract Social [Paris, 1981] Ibid : p.157

٥- **لوك - هيوم** - روسو ، العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ٣١-٣٣

١ – الكتـــــاب الأول

– الفصل الأول

تســاءل فيه إذا كان في النظام المدني قاعدة أكيدة شرعية للإدارة يلتزم بها الناس كما هم والقوانين كمــا هـــي . وأشار أنه سوف يسعى إلي الربط بين ما هو صحيح وما هو متصور ، لكي لا يحدث انقسام بين العدالة والمنفعة . (١)

– الفصل الثاني [في المجتمعات الأولي]

أنهــا أقدم المجتمعات جميعا ، وأن الأسرة هي النواة الأولى لكل الجماعات السياسية . فالحاكم هو ممــثل الأب ، والشعب قياساً هم أبناؤه ، والجميع لما كانوا متساويين وأحراراً – لا يتنازلون عن حريتهم إلا لمصلحتهم فقط .

فالأب لما يبذله من عناية في سبيل أبنائه، مكافأة كافية في حبه لهم . لذلك فالحاكم لم تكن به حاجة لأن يخشى الثورات أو التآمر أو الحرب.(٢)

– الفصل لثالث : حق الأقوى

مهمــا بلــغ الإنسان من قوة ، فإنه لا يبلغ منها حداً يبقيه سيداً باستمرار.إلا إذا حول القوة إلي حق والطاعة إلي واجب . وأن الخضوع للقوي عملاً من أعمال الضرورة وليس من أعمال الإرادة. (٣)

ويقــول روســو إننــي أعــترف بأن القوة لا تخلق حقاً ، والخضوع للقوي من جانب الحاجة بينما الالتزام بالطاعة للسلطة الشرعية .(٤)

– الفصل الرابع : في العبودية

يــري أن القناعةَ Conventions تشكل أساس كل سلطة شرعية بين الناس . وأنه لا يوجد إنسان له سلطة شرعية علي جاره . لأن العبودية عدم وباطل Null and Void .

– الفصل الخامس : الرجوع دائماً إلي اتفاق

أشــار روســو قائلاً : لقد أوضح ** جروتيوس رفضه العبودية قائلاً : إن الشعب الذي يهب نفسه لملــك . لابــد أن يكــون شــعباً قــبل هذه الخطوة ، لأن الهبة نفسها عمل سياسي . فالشعب الذي يختار ملكــه. يســبق الملك في التكوين . فمن الأفضل أن نبحث في التصرف الذي تكوّن الشعب بمقتضاه. وهو الأساس الصحيح الذي تقوم عليه جميع المجتمعات .(٥)

1- **Rousseau** : The social contract , book 1 , chapter 1 [cambridg , 1980] p.69

٢– **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ٧٧ – ٧٩

٣– **لوك – هيوم – روسو** : المرجع السابق ، ص : ٨١

4- **Rousseau** : The Social Contract , chapter 3 , Ibip . P 89

٥– **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، ص : ٨٨

** **جروتيوس** (١٥٨٣ – ١٦٤٥) فيلسوف فرنسي . من مشاهير فلاسفة القانون الدولي تناول بالشرح والتحليل المبادئ الأساسية للقانون الطبيعي . د/ **غنيمة** ، ص ١٧٥.

- **الفصل السادس : في الميثاق الاجتماعي**

نـــاقش فــيه أن الناس قد وصلوا إلي حد تغلبت فيه العقبات ، التي تحول دون الاستمرار في حالة الطبــيعة . ولـــم تعـــد حالـــة الطبــيعة الأصلية ممكنة ، وأن الحالة البدائية للإنسان لا يمكن استمرارها طويلاً . وكان يمكن للجنس البشري أن يُقضي عليه .

اشـــار في هذه الحالة لابد من الاتحاد من أجل جمع القوي البشرية كلها في حماية ممتلكات وإقرار حريات وحياة الأفراد . هذه هي الإشكالية الأساسية التي يوفر العقد الاجتماعي حلها. (١)

- **الفصل السابع : السلطة أو السيادة**

أشــار روســو بـــأن الناس ملزمون بواجب الطاعة نحو صاحب السيادة . بدافع الالتزام بالنسبة لكل منهما. كما يجب الانتباه إلي حقيقة هامة . أن القصد العام انسجام الرعايا مع السيادة . كما أشار إلى ضرورة إضفاء الحجة القانونية علي كل التعهدات المدنية . وإلا اعتبرت لغو وطغيان وعرضة لإساءة الاستعمال .(٢)

- **الفصل الثامن : في الحالة المدنية**

ذكــر روســو أن الحــرية المدنـــية هـــي مـــا يجعـــل الإنسان سيد نفسه ، وأنها أساس لكل نظام اجتماعي ، وأن الناس جميعاً متساوون قانوناً وإن كان بينهم تفاوت في الذكاء . (٣)

٢- الكتــــــاب الثاني

- **الفصل الأول : في أن السيادة غير قابلة للتنازل**

يــناقش فــيه روســو . أن الإرادة العامـــة دائمـــاً تنحو نحو المساواة . بينما الإرادة الخاصة نحو المحابـــاة . والإرادة العامة هي التي تستطيع وحدها توجيه قوي الدولة نحو تحقيق الهدف من إنشائها وهو الخير العام.

- **الفصل الثاني : في أن السيادة لا تتجزأ**

إن الســـيادة لا تتجزأ لنفس الأسباب التي تجعلها غير قابلة للتنازل . لأن الإرادة إما أن تكون عامة وإمـــا ألا تكـــون كذلك : فهي إما إرادة الشعب في مجموعه ، وإما إرادة جزء منه (أي أن الإرادة ليست بالضـــرورة أن تكـــون إرادة الجموع بل يمكن أن تكون إرادة جزء من المجتمع) وفي الحالة الأولي فهي عمل من أعمال السيادة ولها أن تسن القوانين . بينما الثانية لا تتعدى إلا أن تكون مرسوما علي أكثر تقدير.

- **الفصل الثالث : بعنوان هل يمكن أن تخطئ الإرادة العامة ؟**

يشـــير روسو متحدثاً . أنه من ظاهر القول أن الإرادة العامة دائماً علي صواب . وتهدف إلي النفع العام باستمرار . والإرادة العامة إما إرادة الجميع أو إرادة الأغلبية .

وهـــناك فـــرق بيـــنهما . والأولـــي لا ترعي إلا سوي الصالح المشترك . والثانية ترعي الإرادات الخاصـــة التـــي تنصـــهر في بوتقة الإرادة العامة ، المعبرة عن إرادة المجموع . فالدولة القوية هي التي تؤسس علي الإرادة العامة. (٤)

1- **Rousseau** :The Social Contract , chapter 6 , Ibip . P 115
2- **Rousseau** :The Social Contract , chapter 7 , Ibip . P 120
٣- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ٩٨ - ١٠٠
٤- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، مر ص : ١٠٣ - ١٠٥

- الفصل الرابع : حدود السلطة السياسية

الدولـــة تقـــوم حـــياتها علـــي اتحـــاد الأعضـــاء . وإذا كـــان أهم واجباتها المحافظة علي سلامة أعضـــائها. فإنـــه يجب أن تكون لديها قوة إكراه عامة تستطيع بوساطتها توجيه كل جزء من أجزائها بما يتفق وأكثر فائدة للمجموع.

بـــيد أن معقد السيادة ليس له أن يفرض علي رعاياه ما لا يتطلبه بالضرورة خير المجتمع . بل إنه لا يستطيع حتى أن يرغب في ذلك ، إذ أن من مقتضيات العقل والطبيعة ألا يتم شئ أبداً بلا سبب . (١)

- الفصل الخامس : في حق الحياة والموت

إن الهـــدف من المعاهدة الاجتماعية هو المحافظة علي المتعاقدين. ومن يريد المحافظة علي حياته علي حساب الآخرين يجب عليه أيضاً أن يبذلها في سبيلهم عندما يتطلب الأمر.(٢)

- الفصل السادس : في القانون

إن مـــا يلائـــم الـــنظام ومـــا هـــو حسن إنما يكون كذلك بطبيعة الأشياء بصرف النظر عن اتفاق الـــناس . وكل عدالة مصدرها الله ، فهو وحده منبعها ، ولو أننا كنا نعرف كيف نتلقاها من السماء مباشرة لمـــا كانـــت بـــنا حاجـــة إلـــي حكومـــة أو قـــانون . وأن قواعد العدالة لا أثر لها بين الناس دون جزاء طبيعي. ومن ثم يجب أن تكون هناك اتفاقات وقوانين لربط الحقوق بالواجبات وتحقيق أهداف العدالة. (٣)

- الفصل السابع : في المشرع

شخص يتطلب منه اكتشاف أفضل قواعد المجتمع ، التي تتلائم مع طبيعة الأمم ، عقلاً ممتازاً يري كـــل أهـــواء الناس علي ألا يتعرض هو نفسه لأى منها. سعادته مستقلة عن سعادتنا، ولكنه مع ذلك يهتم بســـعادتنا . يتطلـــب الأمر منه النظرة المستقبلية وينظر لما هو آت. أي يزرع في قرن ويحصد الثمار في قرن آخر . وبعبارة أخري إن الأمر يتطلب إلها تمنح البشر قوانينها .

- وجاء في الفصل الثامن والتاسع والعاشر . الشعب .

أشار بأنه يجب علي المشرع الحكيم ألا يبدأ بوضع القوانين الصالحة في ذاتها، ولكنه يبحث أولا ما إذا كان الشعب الذي يصنعها من أجله يستطيع أن يتحملها.

- الفصل الحادي عشر : النظم المختلفة للتشريع

هـــدف النظام التشريعي تحقق قدراً من الخير للمجتمع . وهذا لا يتحقق إلا بالحرية والمساواة. كما لا يتأتـــي إلا بوضع نظام يلائم الأوضاع المحلية وطبائع السكان . أي أنه يجب أن يحدد لكل شعب النظام الخاص به . (٤)

١- **لوك - هيوم - روسو** ، العقد الاجتماعي : المرجع السابق ، من ص : ١٠٩ - ١١٣
٢- ــــــــــــ ، العقد الاجتماعي : المرجع السابق ، من ص : ١١٤ - ٢١٦
٣- ــــــــــــ ، العقد الاجتماعي : المرجع السابق ، من ص : ١١٧ - ١٢٠
٤- ــــــــــــ ، العقد الاجتماعي : المرجع السابق ، من ص : ١٢١ - ١٣٥

- **الفصل الثاني عشر : تقسيم القوانين**

أشـــار إلـــى أن القوانيـــن التي تنظم العلاقة يطلق عليها القوانين السياسية ، وتسمي أيضاً القوانين الأساسية فهي التي تحكم العلاقة بين الأفراد بعضهم ببعض وبينهم والدولة . وللشعب دائماً الحكم في تغير القوانيـــن المـــنظمة للعلاقة ، طالما تتسم بالحكمة ، وهي مدونة يطلع عليها ويعرفها الجميع . إلا أن هناك قانونـــاً آخـــر وأهمها جميعاً وهو قانون لا ينقش علي ألواح ولكنه في قلوب المواطنين ، وهو الذي يحدد النظام الحقيقي للدولة . قانون يزداد قوة يوماً بعد يوم يصون للشعب روح نظامه ، ويجعل قوة العادة تحل بالـــتدريج محل السلطة وأعني به العرف والعادة . فهو قانون أبدي يأخذ به المشرع الحكيم ويتوقف عليه نجاح كل القوانين الأخرى. (١)

٣- الكتـــــاب الثالث

- **الفصل الأول : في الحكم بصفة عامة**

أشـــار إلـــى أن لكل فعل حر سببين يحركانه : الأول : سبب معنوي وهو الإرادة. والثاني : سبب مادي وهو القدرة علي التنفيذ . وأن السلطة التشريعية تخص الشعب، والسلطة التنفيذية لا تخص المجموع بوصفه مشرعاً بل تخص الحكومة التي تعتبر الوسيط بين الرعايا ومعقد السيادة ويعهد إليها بتنفيذ القوانين وصيانة الحريات السياسية والمدنية . وأنها لا توجد إلا بواسطة معقد السيادة ، أي أنها هي مجرد خادمته.

كمـــا أشار إلى أن هناك سلطة ثالثة. هي السلطة القضائية الراعية للسلطة التشريعية والحارسة علي السلطة التنفيذية حتى لا تقع الدولة في مهاوي الاستبداد أو الفوضى . (٢)

- **الفصل الثاني : في المبدأ الذي تقوم عليه الصور المختلف للحكم**

إن أفضل التشريعات يجب أن تكون الإرادة الخاصة أو الإرادة الفردية ليست كل شئ. بينما الإرادة العامـــة أو السيادة لها صفة الغلبة . وأن أنشط الحكومات هي حكومة الشخص الواحد . لأنه يجمع شتات الإرادة الخاصـــة وتنصـــهر فـــي بوتقة الإرادة العامة ، وتصبح فيها قوة إرادة الحكومة في أفضل وضع بالنسبة لمصلحة الدولة . (٣)

- **الفصل الثالث : تقسيم الحكومات**

يســـتطيع معقد السيادة أن يعهد بمهمة الحكم إلي الشعب كله أو إلي الجزء الأكبر منه . ويطلق علي هـــذه الصـــورة مـــن صـــور الحكم اسم (ديمقراطية) بحيث يكون عدد المواطنين الحكام أكثر من عدد المواطنين الأفراد.

أو يســـتطيع أن يحصر الحكومة في يد عدد صغير ، بحيث يكون هناك عدد من المواطنين الأفراد أكثر من عدد المواطنين الحكام ، وتسمي صورة الحكم هذه (أرستقراطية).

وشكل ثالث يستمد الآخرون كلهم قوتهم منه وهو أكثر الصور شيوعاً ويسمي حكماً ملكياً . (٤)

١- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٣٩ – ١٤٠
٢- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٤٢ – ١٤٣
٣- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٤٨ – ١٤٩
٤- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٥١ – ١٥٢

- **الفصل الرابع : الديمقراطية**

الديمقراطية بمعناها الحقيقي لم توجد أبداً ولن توجد . فمما يتعارض مع النظام الطبيعي أن يحكم الكثيرون ويحكم القليلون . ولا يستطيع الإنسان أن يتصور الشعب منعقداً باستمرار للانقطاع للشئون العامة ، ونستطيع أن نري بسهولة أنه إذا ترك الأمر للجان لابد أن يؤدي إلي تغير في صور الإدارة.

كما أن النظام الديمقراطي يتطلب أشياء يصعب جمعها . فهو يتطلب أولاً : دولة صغيرة جداً يعرف فيها مواطنيها بعضهم البعض . ثانياً : بساطة كبيرة في الأوضاع تحول دون تشعب الأمور والخوض في المسائل الشائكة، ثم يتطلب الأمر قدراً كبيراً من المساواة في المراتب والثراء. وأخيراً : ألا يوجد ترف كثيراً أو لا يوجد ترف بالمرة . لأنه يفسد الأغنياء والفقراء علي السواء ، يفسد الأولين لحيازتهم له والآخرين برغبتهم فيه . وهذا النوع من الحكم الذي يبلغ حد الكمال لا يصلح للبشر . (١)

- **الفصل الخامس : الأرستقراطية**

أشار إلى أن هناك ثلاثة أنواع من الأرستقراطية

أ- طبيعية : لا تصلح إلا لشعوب بدائية.

ب- انتخابية : وهي الأرستقراطية بالمعني الحقيقي.

ج- وراثية : وهي أسوء الحكومات جميعاً.

وأن خير النظم وأكثرها انطباقاً علي الطبيعة هو أن يحكم أرشد الناس الجماهير ، عندما يكون من المؤكد أنهم سيحكمونها لمصلحتها وليس لمصلحتهم . (٢)

- **الفصل السادس : في الملكية**

يمثل فيها كائناً جماعياً فرداً . فجميع محركات الآلة في يد واحدة ، والجميع يتجهون نحو هدف واحد ، فلا يوجد مطلقاً حركات مضادة هدامة من الداخل .

إلا أن هناك عيباً جوهرياً لا محيص عنه في الحكم الملكي يجعله أقل من الجمهورية . وهو أن صوت الشعب لا يرفع في الغالب إلي المراتب الأولي سوي الإمعات الدساسين التافهين . (٣)

- **الفصل السابع : في الحكومة المختلطة**

تساءل عن أي الحكمين أصلح ، البسيط (أنواع الحكومات) أم المختلط ؟ أجاب أن الحكم البسيط أفضل لأنه بسيط ، ولكن عندما تكون السلطة التنفيذية غير معتمدة إلي الحد الكافي علي السلطة التشريعية ، أي عندما تكون العلاقة بين الأمير والحكومة أقوي منها بينه وبين الشعب ، يجب العمل علي علاج هذا النقص . بإنشاء أجهزة متوسطة لا تدخل في عملية الحكم بأكملها وتقتصر عملها علي إيجاد التوازن بين السلطتين والمحافظة علي حقوق كل منهما . وهنا لا يكون الحكم مختلطاً ولكن حكماً معدلاً. (٤)

١- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٥٣ – ١٥٤

٢- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٥٦ – ١٥٧

٣- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٥٩ – ١٦١

٤- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٦٤ – ١٦٥

- **الفصل الثامن : في أن جميع صور الحكم لا تلائم جميع البلدان**

أشـار روسـو بعـدم مطلقية القوانين الوضعية . فهي نسبية حتى تكتسب صلاحيتها . لكن القانون الطبيعي قوانينه مطلقة والعقاب عام لأن الإنسان يعرف تفصيلاته وإن لم تكن مكتوبة . (١)

- **الفصل التاسع : علامات الحكم الصالح**

يـنظر الناس إلي نظام الحكم نظرة ذاتية . أحدهم يفضل سلامة الممتلكات ، ويفضل الآخر سلامة الأشـخاص ، ويريد الواحد منهم أن تكون أفضل الحكومات أكثرها شدة ، والآخر أكثرها تهاوناً ، وواحد يريد معاقبة الجرائم ، والآخر يريد منعها قبل وقوعها .... وهكذا .

يـرى روسـو أن هدف الاتحاد السياسي هو المحافظة علي أعضائه ورضاؤهم . وما العلامة علي أنهـم مصونون ومزدهرون ؟ هي حجم السكان وتزايد عددهم هي أفضل الحكومات ، والحكومة التي يقّل أهلها ويهلكون هي أسوأها . فيا أيها الحاسبون إن الأمر بين أيديكم ، احسبوا وقيسوا وقارنوا . (٢)

- **الفصل العاشر : سوء استعمال الحكم وجنوحه إلي الفساد**

إن مـا يفسد الحكومات . تقلص الحكومة وانحلال الدولة وتقلصها أي عندما تنتقل من عدد كبير إلي عدد صغير ، أي من الديمقراطية إلي الأرستقراطية إلي الملكية ، وهذا هو اتجاهها الطبيعي . وتغيير الشكل دليل علي ضعف قوتها ، وكذلك ضعف آمالها في البقاء. وقد أرجع انحلال الدولة إلي سببين .

الأول : عندما يكف الأمير عن حكم الدولة طبقاً للقانون .

الثانـي : عـندما يغتصـب أعضـاء الحكومة متفرقي السلطة التي يجب عليهم ألا يستعملوها إلا بوصفهم هيئة.

وعندما تنحل الدولة يطلق علي سوء استعمال الحكم (الفوضى) . (٣)

- **الفصل الحادي عشر : موت الجسد السياسي**

الجسـد السياسـي يـراه كجسـد الإنسـان . يبدأ يموت منذ لحظة مولده ، ويحمل في ذاته أسباب هلاكـه . فلـيس فـي استطاعة البشر أن يطيل عمره . ولكن في وسعهم إطالة حياة الدولة إلي أطول حد ممكن . بأن يبتكروا لها أفضل شكل يتصوره العقل .

إن مـبدأ الحياة السياسية في السلطة السيادية هي السلطة التشريعية لأنها قلب الدولة ، بينما السلطة التنفيذية هي عقلها الذي يسيّر جميع الأجزاء .

وقـد يصـاب الإنسان بأمراض تقعده عن الحركة والتفاعل ويظل حياً . ولكن عندما يتوقف القلب انتهي أمر الحياة. فغياب قوة السلطة التشريعية علي أساس القانون الإلهي . تصبح الدولة ميتة . (٤)

١- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٦٧ – ١٦٨
٢- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٧٣ – ١٧٤
٣- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٧٦ – ١٧٧
٤- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، المرجع السابق ، من ص : ١٧٩ – ١٨٠

- الفصل الثاني عشر – الثالث عشر – الرابع عشر : عن كيف تدوم السلطة السيادية

يــرى روسو أن جوهر الجسد السياسي هو في التوفيق بين الطاعة والحرية وتحقيق الرخاء والحياة فــي كل ركن من أركان الدولة . واعتبار الفرد مقدساً وذى حرمة مثل أكبر الحكام . وأشار إلى أن معقد السيادة ليس سوى السلطة التشريعية التي تقوم عليها التصرفات الحقيقية لإرادة العامة وتدوم الدولة .

وقــد أشــار إلى أن كل ما يخالف القانون تغيب عنه الصفة الشرعية . وأشار إلى أن الاجتماعات التــي تــناقش الأســاليب المختلفة في إرثاء قواعد الحياة البرلمانية . إن لم تكن تحت مظلة القانون . التي يضفي علي الاجتماع جدية القرار وقوة المتابعة . تصبح دوام السلطة السيادية أمراً مشكوكاً في بقائه.

وأن عدم دوام السلطة السيادية . يرجع إلي ضعف المواطن وعدم القدرة على مواجهة الحاكم فيما يحــس بــه مــن غبــن ، وكذا ركون المواطن إلي الراحة والكسل ، لا يقاوم الجهود الشريرة التي تبذلها الحكومــة طويــلاً . وهكذا تزداد قوة الحكومة باستمرار ، وينتهي الأمر بزوال السلطة السياسية ، وتنهار معظم المدن وتفنى قبل الأوان . (١)

- الفصل الخامس عشر : نواب أم ممثلون

أشار إلى أنه طالما المدينة التي يكون حكمها صالحاً يسارع كل واحد إلي المجالس ، ولكن لا يحب أحد أن ينقل قدمه خطوة واحدة للاشتراك فيها عندما يكون الحكم سيئاً .

كمــا بيــن أن فــتور حــب الوطن ، ونشاط المصالح الخاصة ، وضخامة الدول والغزو ، وسوء اســتعمال الحكــم ، جميعها أدت إلي ظهور فكرة نواب الشعب أو ممثليه في مجالس الأمة . ومن ثم فإن نواب الشعب ليسوا ممثليه ولا يستطيعون أن يكونوا ممثليه ، إنهم ليسوا سوى وكلاء مكلفين . (٢)

- الفصل السادس عشر : في أن تكوين الحكم ليس عقداً

لمــا كانت الدولة لا تضم سوى عقد واحد . هو عقد الاتحاد ، وهذا العقد يُجب كل عقد آخر وأن ما يحــدث بين الطرفين المتعاقدين يكونان فيما بينهما تحت السلطة قانون واحد هو قانون الطبيعة . ودون أي ضمان لتنفيذ التزاماتها المتقابلة لذلك فمن الواضح أن هذا العقد ليس عملاً من أعمال السيادة وبالتالي غير شرعي. (٣)

١- لوك ،هيوم ، روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٨١- ١٨٥

٢- لوك ،هيوم ، روسو ،:العقد الاجتماعي ، مرجع سابق من ص:١٨٧-١٨٨

٣- لوك ،هيوم ، روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق من ص : ١٩٠-١٩١

- **الفصل السابع عشر : تكوين الحكومة**

يـــرجع تكوين الحكومة إلي تصرف مركب مكون من تصرفين : وضع القانون وتنفيذه . وأن معقد السـيادة هــو الــذي يضع القانون بتكوين هيئة حكم . أما تنفيذ القانون فقد أرجعه إلي الشعب الذي يعين الزعماء الذين سيعهد لهم بإدارة الحكومة التي تكونت . ولا يمكن إنشاء حكومة بأية طريقة شرعية أخرى ودون العدول عن المبادئ المذكورة .(١)

- **الفصل الثامن عشر : وسائل منع اغتصاب الحكم**

إن الحكــم القائم إذا صار متعارضاً مع الخير العام . وإذا كان صدور القوانين الحكومية مغالياً في الشكليات وغاب التمييز بين الشغب الضار والواجب . أدى إلي ضعف الحكومة واغتصاب الحكم .(٢)

٤- الكتاب الرابع

- **الفصل الأول : في أن الإرادة العامة لا يمكن إتلافها**

الإرادة العامـــة هي إرادة الناس . لا تكون لهم سوى المحافظة عليهم وعلى رفاهيتهم . فهي صوت الكـــل لصـــالح الكـــل . فهي لا تتحاز لان مصدرها الجميع ، مرنه قادرة على استيعاب رأي كل الأفراد الداخليـــن فـــي تكوين الدولة . وإذا ما حدث تراخ للروابط الاجتماعية وتبدأ الدولة في الضعف والمصالح الخاصــــة تفـــرض نفســـها . يبقى سؤالا . هل يتبع ذلك أن الإرادة العامة قد تلفت أو انعدمت ؟ لأنها تظل دائماً كما هي نقية لا تنحرف .(٣)

- **الفصل الثاني : في التصويت**

الإرادة العامة تمثل الخير الاجتماعي . فهي دائماً على صواب . وحق التعبير عن الرأي أمر يكفله القانون . والأخذ بمبدأ الاستفتاء علي المشروع أمر يؤدي إلي الاستقرار . إلا أن الخطورة تكمن في فرق التصـــويت . ففـــرق صـــوت واحـــد يقضـــي علي التساوي في الأصوات ، ومعارض واحد يقضي علي الإجمـــاع . ولكـــن بين التساوي والإجماع عدة تقسيمات مختلفة ، يمكن للإنسان أن يحدد بأي واحد منها العدد المطلوب تبعاً لحالة الجسد السياسي واحتياجاته . (٤)

الثالث : في الانتخابات

إن التصويت بالقرعة من طبيعة الديمقراطية . وهناك أمر الاختيار وكلاهما تدعو لكل مواطن أملا معقـــولا فـــي خدمة بلاده لاختيار الحاكم . والقانون وحده هو الذي يفرض هذا التكليف علي من تقع عليه القرعة . (٥)

١- **لوك ، هيوم ، روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص : ١٩٣

٢- **لوك ، هيوم ، روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص : ١٩٥

٣- **لوك ، هيوم ، روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص : ١٩٧

- **علي عبد المعطي** : أعلام الفلاسفة الحديثة ، الجزء الأول [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩] ص:١٨٠

٤- **لوك ، هيوم ، روسو** : مرجع سابق ، ص : ٢٠٠ – ٢٠٢

٥- **لوك ، هيوم ، روسو** : مرجع سابق ، ص : ٢٠٤

- **الفصل الرابع : في المجالس الشعبية الرومانية**

ليست لدينا أي آثار مؤكدة عن العهود الأولى في روما . إلا أن ما سيرد ما هو إلا تخمين . فالمجالس الشعبية كان يمثلها القبائل ، وقسم كل من هذه القبائل إلي عشائر وكل عشيرة إلي فصائل . بذلك أصبح للشعب دور المشاركة في المجالس الشعبية الرومانية .

وقد كانت مجالس القبائل هي مجالس الشعب الروماني حقيقة . وكانت هذه المجالس هي التي تنتخب محامى الشعب وتنظر فيما يعرضون من استفتاءات .(١)

- **الفصل الخامس : نظام محامى الشعب**

هذه الهيئة التي تشكل (محاماة الشعب) هي الحارس على القوانين وعلى السلطة التشريعية . وهي تعمل أحياناً على حماية معقد السيادة ضد الحكومة – كما كان محامو الشعب يفعلون في روما ، وأحياناً تؤيد الحكومة ضد الشعب وقد يصيبها الضعف كما يصيب الحكومات ، إذا زاد عدد أعضائها . ففي روما عندما سمح لهم مجلس الشيوخ بزيادة عددهم من إثنين إلي خمسة حتى يضرب بعضهم البعض وهذا ما وقع فعلاً وقد أشار إلى أن أفضل وسيلة لمنع هذا الاغتصاب ألا تكون دائمة لأنها ليست من مكونات النظام ويمكن التخلص منها دون ضرر .(٢)

- **الفصل السادس : في الدكتاتورية**

إن صلابة القوانين ، التي تمنعها من التكيف مع الأحداث ، قد تؤدى إلي جعلها مضرة في بعض الحالات ، وتسبب ضياع الدولة في أزماتها وفساد حكامها .

ومن ثم يجب ألا تكون النظم السياسية من الجمود بحيث يتعذر إيقافها عن عملها . إلا أن القوانين المقدسة التي لا يتعرض لها أحد إلا إذا كان الأمر يتعلق بسلامة الوطن ، وفي هذه الأحوال النادرة الواضحة يجب العمل على السلامة العامة بوساطة قرار يعهد بهذه المهمة إلي أكثر الناس جدارة بها .

وفي النظام الدكتاتوري معناه إساءة استعمال السلطة ، وليس لديه من الوقت ما يفكر في خطط ومصالح ، فقوانينه صلبة لا تتكيف مع الواقع . فهو نظام طاغية .(٣)

- **الفصل السابع : في الرقابة**

إعلان الإرادة العامة يتم بواسطة القانون ، ويتم إعلان الحكم العام بواسطة الرقابة . ومن ثم فإن فكرة الرقابة ليست تحكماً في رأي الشعب ، بل هي وسيله إعلانه ، وبمجرد أن تتعرف على ذلك صارت قراراتها ملغاة بلا أثر .

والرقابة تحافظ على المعايير الأخلاقية بالحيلولة دون فساد الرأي ، وبالمحافظة على استقامته بواسطة التطبيقات الحكيمة .(٤)

١- لوك – هيوم روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص ٢٠٧ – ٢٠٩

٢- لوك – هيوم روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص ٢١٨ – ٢٢٠

٣- لوك – هيوم روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص ٢٢٢ – ٢٢٣

٤- لوك – هيوم روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص ٢٢٦ – ٢٢٧

- الفصل الثامن : في الدين المدني

لـــم يكـــن للناس في أول الأمر ملوك سوى الآلهة . ولا نظام حكم سوى الحكم الديني . وكان لا بد مـــن تغيير طويل في المشاعر والأفكار حتى يستطيع الناس أن يتخذوا من آدميين مثلهم سادة ، ويفخرون بأن ذلك سيكون خيراً لهم .

ومن هذا وحده وضع إله على رأس كل مجتمع سياسي ، وترتب على ذلك تعدد الآلهة . فأدى تعدد الآلهـــة إلي عداء دائم تقريباً . لا يمكن أن يعترف بسيد واحد أمداً طويلاً . مما أدى إلي اشتعال الحروب بين الآلهة. فالحروب السياسية كانت أيضاً دينية . (١)

أشـــار روسو في خاتمة كتابه أنه اشتمل على المبادئ الحقيقة للقانون السياسي ، وكذا جوانب الحياة الإنسانية .

فهو بذلك يعد من أهم ممثلي نظرية العقد الاجتماعي في القرن الثامن عشر.

تعقيب :

إن هـــذا المؤلـــف الجـــامع أحصى ما يعن به الشعب ، وما يشغل الحاكم . كما أرسى قواعد الحكم الذي يجمع ولا يبدد ويصون ولا يهدد . وانه بحق عندما أطلق عليه إنجيل الغرب نسب في موضعه .

ثالثاً : القانون الطبيعي وعلاقته بفكر روسو

أشـــار روســـو بـــأن القانون الطبيعي مصدر داخلي يعبر عن اقتناع جدي عند الإنسان . يظهر في غـــرس القـــيم ومقومات الواقع الحياتي . ولذلك فهو لا يفرض فرضاً من الخارج إلا بقدر ما للاعتبارات الموضوعية من تأثير على الملتزم .(٢) وكل ما هو حسن وخير وملائم للنظام بطبيعة الأمور وبالاستقلال عـــن العهود البشرية الزائفة وكل عدل يأتي من الله . فالله وحده هو مصدره . وإذا عرفنا كيف نتلقى من هذا المقام الأعلى لما احتجنا لا إلي حكومة ولا إلي قانون .

كمـــا ذكـــر إن لم تستطع أن تتلقى العدل على ما هو عليه ويرعاه المخلصون . فانه يخدم مصالح الخبـــثاء ويهـــدم أعمـــال الصـــالحين المخلصين . فيجب إذن أن توجد قوانين وعهود تربط بين الحقوق والواجبات وتنشد العدل إلي غايته ، وإلا ظل القانون الطبيعي مبدأ غير ذي فوائد تطبيقية مضمونة .

وهـــذا مـــا يتفق ورأي هوبز . ما لم يجعل للقانون الطبيعي جذوراً في القانون الوضعي في تطبيق ومتابعة تنفيذ مبادئه ، يظل مطلباً هوائياً غير ذي أصول واقعية ثابتة يخدم الأشرار ويضر بالأبرار .(٣)

١- لوك – هيوم روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص ٢٢٩ – ٢٣١

2- **Edwords P** ., : The Encyelopedia of Philosophy [Macmillan London , 1976] p.34

3- **Fuller J** . , : History of Philosophy [Oxford , 1964] p . 73

كمـــا أوضـــح روســـو قائلا : أن القانون الطبيعي نسق من المبادئ يقدمها العقل . لكي يجعل حياة الإنسان آمنة مطمئنة، وطالما يهدف إلي الحياة الآمنة فإنه ينبذ الحرب ويدعو للسلم والتعاون والإخاء.(١)

وتأكـــيد لـــدور القـــانون الطبيعي كتب روسو إلي سيده أرستقراطية قائلا : سيدتي أجلس أحيانا في عزلتـــي بمكتبـــي ويداي تضغطان بشدة على عيناي . أو في حلكة الليل أناصر الرأي القائل بأنه ليس ثمة إلـــه . ولكـــن أنظر هنالك : شروق الشمس وهي تبدد الغيوم التي تغطى الأرض ، وتكشف منظر الطبيعة اللامـــع الـــرائع . تتـــبدد في عين اللحظة كل سحابة من نفسي . أجد إيماني من جديد ، وإلهي واعتقادي فيه . أنا أعجب به وأعشقه ، وآخر ساجداً في حضرته.

وفي مناسبة دعاني أحد الأمراء في حفل العشاء ، ومن جراء مناقشة ، أعلن أحد الأمراء انه ليس لديه ما يؤكد أن الله له وجود . فصاح روسو وهدد بمقاطعة حفل العشاء قائلا : أما أنا يا سيدي أؤمن بالله وأن معجزاته نحاط بها .(٢)

ولكـــن لا أستنبط هذه القواعد من مبادئ فلسفية عالية ، وإنما أجدها في أعماق قلبي كتبتها الطبيعية بحروف لا تمحى .

كمـــا عـــرض قـــائلا : إن انحـــلال الأخلاق ، وضعف الشجاعة وانعدام الثقة . يرجع إلي التربية الحمقـــاء . التـــي تدفعـــنا إلـــي تعلـــيم الشـــباب كل شئ باستثناء واجباتهم . إنهم لا يسمعون مطلقا كلمة وطـــن ، ولا اســـم الله إلا مـــن أجـــل الخـــوف منه . إننا لا نريهم صور المدافعين عن الوطن ورجاله العظام ، وإنما المناظر المفسدة لقصص الأساطير .

ثـــم ذكر قائلا : رغم ما أقوله مخالفا لرأي الجميع . ولكنني أناشد الفضيلة قائلا : أيتها الفضيلة العلم الأســـمى للـــنفوس البســـيطة . هـــل يجـــب بذل العناء من أجل معرفتك ؟ أليست مبادئك منقوشة في كل القلـــوب ، وألا يكفـــي تعلم قوانينك أن يعود المرء إلي ذاته ، وأن يصغي لصوت ضميره في أثناء صمت الشهوات .

لـــم يكـــتف روسو بذلك بل صرخ في وجوه البشر . أيها الحمقى ... تعلموا إن كل شروركم تأتى منكم . (٣)

كمـــا أشـــار قـــائلا : إن الدين دين التوحيد بدون هياكل ولا مذابح ولا طقوس . وإن الدين لابد أن تكـــون تعليماته واضحة بسيطة . فمن عقائده . وجود إله قوى ، مدبر، سعادة للعادلين ، وعقاب للأشرار وقدسية العقد والقوانين .(٤)

١- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، ص : ١٣٠

٢- **برتراند راسل** : تاريخ الفلسفة الغربية ، الكتاب الثالث ، مرجع سابق ، من ص : ٢٩٧ –٣٠٠

R...seu : A Dissertation on the Origin and Faundation of Inequality of mankind , first part , chap .3.p . 35

– **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص : ٤٧٧ – ٤٧٥

٤- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص : ٥١٢ – ٥١٤

إن مـــا يراه روسو بالقول عن الاعتبارات الموضوعية من التأثير على الملتزم . إنما يقصد بالتأثير الــذي يتطلــبه العقل (فمثلاً القانون الطبيعي يحرم الإجهاض Contraception لأن هذا العمل يتنافي مع الأخـــلاق إلا أن حدوثـــه لاعتبارات موضوعية يتطلبها التعقل ، ويقرره جوانية المخلوق) فهو من إنتاج غرس الواقع في الحقل الحياتي . لان الضمير لا يخطأ في اختياره للفعل الصواب .

- ما يوجه إلي نظرية القانون الطبيعي من آراء نقدية

اســتنكر ميكيافــيللى الإيطالي (١٤٦٩ - ١٥٢٧) فكرة القانون الطبيعي في مطلع القرن السادس عشــر قــائلا : إن إرادة الحاكم وحدها هي مصدر القانون ، والحاكم الذي يملك القوة يستطيع أن يفرض إرادتــه على من يحكمهم . لأن القوانين التي تأتي من الخارج والخارجة عن إرادته يمكنه بسلطانه منعها أو تعديلها حسب هواه . فالحاكم هو المتصرف فيمن يحكمهم . (١)

كمــا رفــض هيوم الإنجليزي (١٧١١- ١٧٧٦) نظرية القانون الطبيعي بقوله : نرى أن القانون الطبيعــي مــا هو إلا انعكاس للتجربة الإنسانية . والمعرفة ما هي إلا انعكاسات لوجود الإنسان ، والعقل الإنساني جزء من العقل الكلي . يتعرض لاحتمالات الخطأ والشك والجلد .

كمــا أن أي تصــور عقلــي ليس معصوماً من الخطأ وهذا مشترك بين الناس جميعاً . كما رفض أي قــانون الهــي ثابــت ودلــيله : إن المجتمع الإنساني مبنى على روابط وعلاقات مستمدة من المشاعر والعواطف المصقولة بعوامل التجربة والعرف وبدون هذه الروابط لا يمكن أن يقاوم أي مجتمع إنساني .(٢)

- قيمة القانون الطبيعي

رغــم مــا وجــه إلــي القــانون الطبيعي من نقد . إلا أن الآراء تشير إلي قيمة القانون الطبيعي بالآتــي : يــبدو أن ما أشار به ميكيافللى . فأن الإنسان الذي تملكته القوة أمام المؤثرات الطبيعية . أعطته الطبيعة وأرسلت إليه ما يفيد محدوديته . رغم شعوره بقدرته على السيطرة واستغلالها لمصلحته .

أمــا عــن هيوم الذي أشار إلى أن للقانون الطبيعي انعكاسات للتجربة الإنسانية . وبما أن الطبيعة يــنظمها قانون له السلطة العليا في تدبير هذا الكون . فأنه قد غفل منظم الطبيعة والمناخ والبيئة .(٣) أي انه قانون خير . فالحاكم الذي يقتاد به في حكمه ، فهو منظم للطبيعة ويقوم على العدالة .(٤)

ولمــا كان القانون الطبيعي فكرة كونية . فهو حجر الزاوية للنظام الطبيعي للأخلاق ، كما انه يعبر عن كرامة الإنسان وسلطته بين جميع المخلوقات ، حيث يشارك فعلياً وفكرياً في نظام الكون . فهو همزة الوصل بين الإنسان والرب .(٥)

١- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ١٠٨

٢- **مهدى محفوظ** : اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، مرجع سابق ، من ص : ١٨٢ - ١٨٤

- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، ترجمة د/ علي إبراهيم (القاهرة: دار المعارف ١٩٧١) ، من ص : ٨٠٨ - ٨١٠

3- **Marcel paliot et Gorrge Lesuyer** : Historic des Ideas Politiques [paris ,1973] p.323

4- **Ferderick P.**,: The History of Natural Law [London, 1947] p. 385

٤- **حسن الظاهر** : دراسات في تطور الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٩٣

وقــد نكــر أن للقــانون الطبيعــي عنصــرا معــياريا في القانون والسياسة . لان القانون المدني الحــاكم يقــوم علــى أســاس عدل القانون الطبيعي . فانه قد يعرف من علاقة الحاكم بالرعايا مصداقية القانون الطبيعي .(١)

وفــي النهاية فان القانون الطبيعي صادر من منظم الحياة على أساس العدل والمساواة . فبدون عدل ومساواة . لا يمكن للكون أن يستقيم من حاكم أو رعية .

مفهوم روسو السياسي

أقــام روســو أفكــاره علي أن الإنسان نفسه وجميع حقوقه الطبيعية تنبع من الإرادة العامة ، التي تهتدي دائماً وأبداً إلي خير. حيث يقدم روسو المصلحة العامة علي مبدأ الحريات الفردية . ويخول للشعب صاحب السلطة التشريعية الحفاظ علي المصلحة العامة وإقرار احترام الإنسان وتقديره . ولذا شاركت هذه الآراء وأثرت تأثيراً فعالاً علي الثورتين الأمريكية والفرنسية التي كرستا وأقرتا مبدأ حقوق الإنسان .(٢)

ويــري روســو إن الإنسان الذي يبرم عقداً مع الحاكم لمراعاة ظروفه والحفاظ عليه يكون ذلك في مقــابل التــنازل عن حقوقه. ولكنه في الحقيقة لا يعطي نفسه لأحد إنما التنازل من نفسه لنفسه ويظل كل واحد سيد نفسه .

كمــا أن العقــد عــند روســو عقــد واحــد هــو مــا أســماه عقد الاتحاد الذي يجمع كل العقود الأخرى (مثل عقد التعامل – عقد تمثيل هيئة عن جماعة – عقد تعليم). (٣)

إلا أنــه أشــار إلى أن الشعب هو السيد . وأن إرادته لا تباع ولا يمكن التصرف فيها In Alien Able لأنها لا ترتبط بالوعود ولا تتجزأ أو غير قابلة للتقسيم .

والإرادة العامــة تعبــير عــن الإحساس للجماعة وأساسها تحقيق المنفعة . وإن لم تنصهر الإرادة الفردية [الأنا] في بوتقة [النحن] في الإرادة العامة استحال قيام المجتمع . (٤)

وقــد أوضــح روسو أن أصحاب النظريات السياسية في القرن الثامن عشر أمثال بلاكستون المفكر الفرنسي Blackstone يفترضون وجود قانون طبيعي يقر أن للناس حقوقا طبيعية كالحياة والحرية ، دون اعتــبار للمركــز الاجتماعــي أو الامتيازات الموروثة ولا يستطيع أي تشريع وضعي أن ينقص منها أو يقضي عليها . (٥)

١- جورج سباين : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثالث ، مرجع سابق ، ص : ٥٨٣

٢- بطرس غالي ، محمود خيري عيسي : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٢٤.

٣- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ٣٩ – ٤١

4- Dunning : A History Of Political Theories , Ibid , P.24

- Rousseau : The Social Contract , Ibid . P 93

٥- دليل بيرنز :المثل السياسية ، ترجمة د / لويس اسكندر ، مرجع سابق ، من ص : ١٨٢ – ١٨٥

كما أشار روسو أن الإرادة العامة هي إرادة المجموع ، وأن تملك السلطة لا يتم إلا بالقوانين المعبرة عنها بالقانون المدني والسياسي والديني . المدني باعتباره انصهار الفردية في الجماعة باعتباره مواطناً . أما الجانب السياسي فخلاصته أن الحاكم الذي يستمد سيادته من إرادة الشعب لا حاجة به أن يعطي مواطنيه ضمانات لأنها سيادة قائمة علي الرضا . وجوهر البيئة السياسية في توافق وانسجام الطاعة والحرية . والجانب الديني بوصفه الإنسان مفكراً . أي أن الإنسان مملوك للجميع بجسده ووعيه وروحه وقوانينه لا معقب عليها لأنها هي المعبرة عن الإرادة العامة . (١)

وعليه نخلص أن الإرادة العامة عند روسو هي أساس التنظيم والتعبير الصادق عن شعور الجميع.

فقد يبدو تساؤل عن أن روسو يرفض نظام تقسيم السلطات ويجعل الحياة كلها الإرادة العامة .

والقول بأن الإرادة العامة هي مجموع الإرادات الفردية ، التي تشرع وتحكم وتنفذ ، ليس ذلك مخالفاً لما جاء به لوك (١٦٣٢) في نظام السلطات وأشار إليه مونتسيكيو (١٦٨٩) .

ولما كانت الإرادة العامة هي مجمّع السلطات ، ولها حدودها والقدرة علي المحاسبة والعزل . بذلك فإن روسو يتفق مع من يطالب بالفصل بين السلطات .

وأشار روسو بأن السيادة للناس جميعاً ، في حين أن المجتمع وأى مجتمع فيه السادة والعبيد .

وما يقصده روسو في قوله الناس جميعا. أي المواطنون ذوو الإرادة العامة والقدرة علي المحاسبة . في حين القول بأن للكل حقوقا بلا حدود . فكل ما هو علي الأرض ، إنما يحكم بسلطان له مشروعية محدودة .

1- **Peter Eckler** :Introduction to Rousseau's Social Contract [New Yourk, 1957]p.p.22-25

- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١١٩

- **برتراند راسل** : تاريخ الفلسفة الغربية ، ترجمة د / فتحي الشنيطي ، مرجع سابق ، ص : ٣٠٤

فكر روسو وعلاقته بالقانون الطبيعي

تـناول روسـو ثلاثـة محـاور رئيسـية ، اعتـبرها محـور التفكـير العام الذي يشمل الإنسان ومحيطه ، وحياته للآخرين ثم نفسه .

١- حالة الطبيعة Natural Cause

مفهـوم روسو عن حالة الطبيعة الأولي . أنها حياة هناء لم تعرف القيود ولم تصطنع الرياء . حيث كـان ابـن الغابـة لـم يملـك مسـكنا يأويـه ولا لغة يتخاطب بها . بل كانت صرخاته الغريزية تغنيه عـن الألفاظ . كان إرضاء حاجاته سهلاً لقلة طلباته . كانت الشفقة في قلبه مما انعكس في تصرفاته علي أبناء جنسه ، يتألم و يتعذب للآخرين . (١)

كـان يري العنف عنفاً إذا ما تعرض إليه صده ، وإذا ما لحق به الأذى سارع لإصلاحه ، لا يفكر حتى في أن ما يفعله انتقام . تماماً مثلما يفعل الكلب أحياناً حين يعض حجراً القي عليه

As a dog bite the ston which is thrown at him .

ومـن هـنا كـان صراع الإنسان البدائي صراعاً غير دموي . لأن الغاية منه ليست إلحاق الأذى بالآخرين بقدر ما يسعي إلي صدّ الأذى والدفاع عن نفسه . فهو بسيط متعاطف بطبعه . (٢)

كـان إيمـان روسو بحالة الطبيعة وحقيقة وجودها أكثر من سابقيه [هوبز علي أنها حالة يسودها الأنانية والفردية] فهي حالة يسودها العدل والمساواة . (٣)

كمـا أشـار روسـو أن إنسان الغابة تعوّد منذ طفولته وحتى شيخوخته علي تقلبات الطقس والتعب والقهـر والعـري . إلا أنه استطاع أن يقهر ظروفه بنفسه . رغم أننا عاجزون تماماً الآن عن ممارسة ما كان يفعله جدنا المتوحش رغم أنه كان في أمس الحاجة إلي المأكل والمشرب والملبس .

ذلك لأن الصناعة الآن حرمتنا من استعمال أجسادنا وقوتنا ونشاطنا الذي كان الإنسان الأول مجبر علـي ممارسـته . ويؤكـد روسو أنه إذا أردنا مناقشة شريفة عادلة ، سرعان ما نري قوتنا وقدرتنا التي منحتها لنا الطبيعة .

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٢١٨

- **فضل الله محمد إسماعيل** : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص : ١٦٩

2- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind , Ibid chapter 5 , p. 25

- **Dunning** : A History Of Political Theories , Ibid : vol 3 , P.15 .

٣- **نظام بركات** : مقدمه في الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ١٦٣

- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٨٨

والطبيعة لم تكن يوما عدوة للإنسان تخدعه مثلما يخدعه اخوه الإنسان . أضف إلي ذلك أن حيوان الغابـــة لـــم يكـــن بالطبـــيعة يشن حربا ضد الإنسان مهما بلغ جوعه . هذه هي الطبيعة التي تمنح الجنس البشري أرق القلوب ، والتي تمنح البشر الدموع

Nature avows , it gave the human race the softes , when gave them tears .

والعاطفـــة هـــي الأقـــوى في الإنسان عن الحيوان وإن تألم الاثنان ، وهو أكثر وضوحا في حالة العقل . والعقل هو الذي يضمن احترام الإنسان لنفسه ويفصله عن كل ما يزعجه أو يؤذيه .

وتلـــك العاطفـــة هـــي التي تمنع الإنسان الوحش في داخله من سرقة طفل ضعيف أو شنق هزيل Feeble Old Man . إنها تلك العاطفة التي تقول للنفس افعل بالآخرين ما تريده أن يفعلوه بك

Do to other as you, would have them un to you .

ويقول روسو . لا يرجع الفضل فيما تبين عن حالة الطبيعة إلي سقراط أو غيره من فلاسفة عصره أو مـــا قـــبل عصـــره . لأن البشـــرية ما كان لها أن تدوم محفوظة من كل أذى ما لم يتمتع الإنسان بهذه العاطفة فيه . (١)

ويخلـــص روسو عن حالة الطبيعة وعلاقتها بالقانون الطبيعي قائلاً : فلا الحكماء ولا الفلاسفة ولا حتى الرسل والأنبياء هم الذين ضمنوا استقرار الكون والعالم آمنا من شر ومحفوظا من أذى .

لكـــن الله هو الذي أودع في كل إنسان عاطفته الطبيعية التي تميل إلي الخير ولا تطلب الشر . وقد يكون الناس مدفوعين بالطبع الشرير ويتنازعون للحماية لا للأذى .

كما حلل روسو حالة الفطرة الأولي وأوجب كونها قاعدة للإنسان في المجتمع المتحضر .

1- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind , Ibid : First part sect : 5 - 6 . P.P 25 - 29

حالة الطبيعة بين المعارضة والتأييد

يقــول روســو : بــأن إنســان الغابة كان نشيطا يقضي متطلباته حيثما كانت . لكن عندما دخلت الحضارة إلي إنسان الغاب حرمته من استعمال أعضائه في حياته اليومية فعلمته الكسل والتراخي .

كمــا كان إنسان الغاب يتسم بالهدوء . لكن الطبيعة صنعت منه طاغية يستبد بنفسه وبالطبيعة . لأن الطبــيعة تركــته وغرائــزه ، بقــي كالحــيوان فســقط وتدني إلي رتبة البهائم محروماً من أعمال الفكر والعقــل . ولا نغالــي إذا قلنا إننا جميعا هوينا إلي حضيض الغريزة وسقطنا في مستنقع التعاسة ، وابتعد الإنسان وانحرف عن كرامته وحالته الأصلية .

كــان إنســان الطبيعة آمنا علي عيشه يحيط به كل ما يحتاجه . بينما كان علي عكس ذلك . يخوفه الألــم والجــوع لا المــوت . لأن الحيوان لا يعرف شيئاً بالمرة عن الموت . فإن أول علامة علي انتقال الإنسان من حالة الحيوان إلي حالة الإنسان كانت في إدراكه لقضية الموت . (١)

بيــنما ذكــر هوبــز عن إنسان الغاب لم تتوفر لديه فكرة عن الصلاح والخير . كما كان بطبيعته شريرا Naturally Wicked وإذا فعل الرذيلة ذلك لأنه لا يعرف الفضيلة . (٢)

إن إنسان الغاب لم يكن يغفل عقله ولا يهمله . لدرجة حتى الطفل لم يكن يعتدي علي أمه بالضرب إذا تأخــرت في إعطائه ثديها ليرضع . أو يخنق أحد أخوته إذا ما سبب له ضيقا ، أو يعض ذراع شخص آخر إذا لم يلب طلبه في الحال . (٣)

ومــن أقوال روسو في الرد علي آراء هوبز : إن البدائيين ليسوا متفتحين be justly لأنهم يفقدون قدرة التمييز بين ما هو صالح وغيره . والذي يعوقهم عن فعل الشر جهلهم بالرذيلة .

1- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind , Ibid : First part , chapter 3 - 4 p . p. 21 - 23

٢- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٤٨١

3- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind , Ibid : Second part chapter 3 . p. 43

ويشــير روســو بقوله : إن الله قد وهب البشرية ما يلطف بين الرغبات الرديئة والحسنه ، ويوجه الإنسان إلي رغبته الفطرية في الحفاظ علي نفسه، ويلطف جسده بالسعي نحو رفاهيته في حدود المعقول .

ويمجـد روســو العاطفة بقولــه : إنها من المؤكد شعور طبيعي Compassion is a Natural Feeling . إنها العاطفة التي تجعلنا نسرع دوما في التخفيف عن آلام الآخرين .

إن هــذه العاطفــة التي في حالتها الطبيعية توفر لساحات القضاء Place of Laws الأخلاقيات و الفضائل . (١)

إن الطبـيعة تعتنــي بمخلوقاتهــا حــتى الحــيوانات . فالحصــان والقــط والــثور The Bull والجحــش The Ass . هم أكثر قوة وشجاعة ونشاط . إذا ما تركناهم يغدوا ويلعبوا في الطبيعة . وأكثر ضعفا وهزالا وخوفا وهي حبيسة حظائرنا وبيوتنا . (٢)

إنــه رغــم ما كان عليه الإنسان من حرمانه من متعة قوانين السماء ، تعذبه أهواءه وتحيره أسرار الطبـيعة التــي حــل ألغازها العلم . (٣) إلا أنه لم يكن كسولا ولا خاملا . فسرعان ما واجهته الصعاب وفرضــت نفســها عليه . فهناك الأشجار العالية التي منعته من جمع الثمار . كل ذلك ألزمته أن يخوض التماريــن الرياضــية . وســرعان مــا حصــل علي الحجارة والعصي . فتعلم كيف يتغلب علي صعاب الطبــيعة . وتوصــل إلــي شــبكة الصــيد والمخطاف علي ضفاف النهر وشواطئ البحار . فأصبح من الصــيادين الذيــن يأكلون السمك . من الغابة صنع النبال والأقواس Made bows and arrows . وفي الأمطار الباردة ابتكر الثياب الثقيلة من جلود الحيوانات التي كان يذبحها .

أمــا الــبرق والــرعد فقــد ســاعداه في اكتشاف النار كمصدر يحميه من مخاطر البرد . ويقول روســو : إن الغاية من إنهاء الصراع هي بلوغ الناس إلي شعور لا يتصف بالهمجية خاصوصا إذا كانت بيــنهم صــراعات ، وحتى لا نري سادة وعبيدا يمشون من خلفهم والأغلال في أيديهم ، لا شيء إلا لأن سادتهم يملكون المال والأرض والنفوذ السياسي .

وباختصــار علينــا بــدلا من أن نوجه قوتنا ضد أنفسنا . أن نحشدها في قوة عليا تحكمنا بالقوانين الحكيمة ، تحمي كل أعضاء المجتمع وترد عنه عدوه المشترك وتوفر بينهما انسجاما أبديا

Maintain eternal harmony among us .

1- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind ,
Ibid : Second part chapter 4 . p. 49

2- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind ,
Ibid : First part chapter 5 p. 26

3- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind .
Ibid : First part chapter 6 . p. 30

4- **Rousseau** : A Dissertation on the Origin and Foundation of Inequality of man kind
Ibid : Second part chapter 2 p. 38

العقد الاجتماعي

فيما يتعلق بنظرية العقد الاجتماعي وعلاقته بنظرية القانون الطبيعي يتضح ذلك بالآتي :

لمـــا كانـــت المجـــتمعات البدائـــية يسودها روح الفردية وتفتقد روح الجماعة ، نتيجة لتقدم العلوم والمدنية وظهور الملكية الخاصة .

كان لابد من البحث عن شكل للاجتماع من شأنه أن يحمى كل عضو وأمواله. شكل يكون فيه كل عضو وقد اتحد مع الأخرين . على أن يظل متمتعا بالحرية التي كان يتمتع بها من قبل . تلك هي المشكلة الحقيقة الرئيسية التي يبحث العقد الاجتماعي عن الحل الصحيح لها .

فكـــأن العقـــد الاجتماعـــي هو الذي ينهي عهد الفطرة ، ويعمل على إنشاء المجتمع ، حيث تصبح الســـيادة والســـلطان مـــن حق المجموع ككل ، لا من حق فرد واحد . إذ يتنازل كل فرد برضا نفسه عن حقوقـــه للمجـــتمع كلـــه لا لشخص بعينه . بمعنى أن الإنسان يتنازل من نفسه لنفسه حينما ينطق بالصيغة التالـــية : (يضـــع كـــل مـــنا شخصـــه ، وجمـــيع قوتـــه ، وضعا مشتركا تحت السلطة العليا للإرادة العامة ، ونستقبل بصفتنا الجماعية كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل). (١)

فكـــان الاعتقاد السائد هو أن المجتمع السياسي عقد حقيقي بين الشعب والحاكم ، يلزم كلا الطرفين بالخضوع للقوانين التي نص عليها والتي تشكل رباط اتحادهم .(٢)

وإن طبـــيعة العقـــد ليست مجرد صيغة جوفاء ، وإنما تنطوي ضمنا على التعهد الوحيد الذي يدعم سائر التوحدات . وهي أن كل من يرفض إطاعة الإرادة العامة . فإن المجتمع كله يضطره إلي الطاعة .

ولا يعـــنى ذلك أن الإنسان يفقد في العقد حريته الطبيعية ، ولكنه يحصل لقاء ذلك على حرية مدنية أو حرية اجتماعية أو سياسية مرجعها إلي العدل والمساواة .(٣)

ولمـــا كـــان العقـــد الاجتماعي يحافظ على الحريات والممتلكات فهو عقد منفعة . إذ يضع الإنسان جميع سلطاته بين يدي التوجيه الأسمى للإرادة العامة. وأي إجراء يتخذ فهو ينتمي إلي مملكة السماء .(٤)

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ٢٢١ – ٢٢٥

-**Maxey** : Political Philosophy , Ibid : p.p. : 351 – 353

٢- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص : ١٣٩ – ١٤١

- **Rousseau** : The Social Contract , Ibid : p.86.

٣- **أحمد سويلم العمرى** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، من ص : ١٥٩ – ١٦١

٤- **لويس هل** : الناس والأمم ، بحث في أصول الفلسفة السياسية ، مرجع سابق ، ص : ١١٩ ، ص: ١٧٢

-**Stephen Ellenburg** : Rousseaus Political Philosophy (London , 1970) p.159

- **محمد فتحي الشنيطى** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، ص : ٣٦

شـــعر روســـو بضـــرورة العقد عندما تلمس زيادة السكان التي أدت إلي تنوع الحاجات واختلاف المتطلبات وزيادة الصراعات Quarrials التي أدت إلي حدة التوتر في مجتمع الفطرة ، وعمل ذلك على تحطيم التكامل الاقتصادي الذي يؤدى إلي ظهور الفوارق بين الطبقات، وما ترتب عليه من ظهور الملكية الفردية .***

وكان لنتيجة ذلك أن الطبيعة البشرية أخذت تتخلى عن طابع البساطة وتتجه نحو التعقيد . مما نشأ عـــن ذلك أن الصـراع أصبح السمة الغالبة في المجتمع ، واستشعر الناس فقدان الأمن . وأصبح العقد في نظرهم ضرورة ملحة .(١)

ويـــرى فلاســـفة العقـــد الاجتماعـــي أن ضـــرورة العقد هي حماية الحقوق الطبيعية والمحافظة علـــيها . كمـــا أن كـــتاب العقد الاجتماعي له دوره في التاريخ الأوربي خاصوصا في الثورة الفرنسية (١٧٩٨) والدفاع عن الديمقراطية .

وإن كـــان كل إنسان يعتدي على من اعتدى عليه ، وله الحق في تنفيذ الإعدام بالآخر لتحولت الدنيا إلي ساحة إعدام . فمن غير المعقول أن ينصّب الناس أنفسهم قضاة في قضاياهم الخاصة .

ولهـــذا فـــإن مشيئة الله وإرادته أن تكوّن حكومة تكبح العنف والانتـــقام عند الناس ، وإني لأزعم (روســـو) أن الحكومة المدنية علاج لتقصيرات قواعد القانون الطبيعي في التنفيذ . أي ما هي إلا حماية للقانون الطبيعي .(٢)

والعقـــد لا يستمد قوته من رضا الأفراد فقط ، بل تتوقف صحته على طريقة استخدامه والغاية التي يهـــدف إلي تحقيقها . فلن يكون صحيحاً إلا إذا حقق ما جاء من اجله لا سيما إحلال الفضيلة محل الغرائز والشهوات ، وحماية الناس من أنفسهم ومنع اندلاع الشرور والميول والنزوات (٣)

لذلك فالعقد ما هو إلا تنظيم للمجتمع يُلزم به الحاكم والمحكوم في حدود الشرائع الإلهية . والعقد ما جاء إلا ليحافظ على أسس القانون الطبيعي وتعليماته على الأرض .

١- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص: ٣١٥
- **فضل الله محمد إسماعيل** : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص: ١٧١
- **الموسوعة الفلسفية المختصرة** : مرجع سابق ، من ص: ١٦٩-١٧١

** تأثـــر بذلك كارل ماركس الألماني (١٨١٨ -١٨٨٣) ونادى بمجتمع تحصل فيه الطبقة العاملة على حقوقها الطبيعية التي حرمتها منها الرأسمالية .

- **W.T.Jone** : Masters of Political Thought (Oxford Univ.,1973) p.267
- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٨٠

2- **Rousseau** : The Social Contract ,Ibid : p. 103 , p.129
- **Heand Shaw** : The Social and Political Ideas (N.Y .,1956) p.179.

٣- **فضل الله محمد إسماعيل** : الدولة المثالية بين الفكر الإغريقي والفكر الإسلامي ، مرجع سابق ، ص:٦٨
- **السيد صبري**: مبادئ القانون الدستوري ، (القاهرة : مكتبة وهبة ١٩٤٩) ، ص: ١٦
- **محمد بكر** : النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص: ٩٨

نتائج نظرية العقد الاجتماعي

إن نظـرية العقـد الاجتماعـي التي نادى بها روسو . لعبت دوراً هاماً في حياة المجتمعات ومن نتائجها ما يلي :

١- أن الفرد بمقتضى العقد لا يفقد شيئا .

٢- كلما كانت الإرادة العامة تسعى إلي صالح المجموع وتعبر عن العدالة بعيداً عن الأنانية . أصبح كل فرد ملتزماً بطاعة الإرادة العامة .

٣- القانون (نصوص العقد) يعبر عن الإرادة العامة ، والسيادة تنتمي إلي الشعب ، على حين أن الحكومة ما هي إلا هيئة تفوّض إليها السلطة

٤- حرية الفرد تتسم في سلوكه الذي يتسق مع الإرادة العامة .(١)

وقد أرجع روسو اختيار الحاكم إلي شروط ونصوص العقد وإلي الإرادة العامة التي أعطت الحرية والحماية وتحقيق كل خير ونبذ كل ما هو شر للشعب .

فـالعقد وما يترتب عليه من نتائج . يتبين انه الروح المرسلة من الله لتنفيذ تعليمات القانون المقدس على الأرض .

أمـا فـيما يخـتص بمـا وجـه إلي نظرية العقد الاجتماعي من نقد وما جاء به الفلاسفة من تأييد وضرورة هذه النظرية. فقد ذكر في الفصل الخاص بنظرية العقد الاجتماعي وعلاقتها بالقانون الطبيعي .

المقصود بالإدارة العامة عند روسو The General Will

يقصـد بالإدارة العامة . إرادة الشعب المعبرة عن إحساسه الذي لا يخطئ .أو أنها صوت الحق في الشـعب علـى الأرض. وقـد أشار روسو إلى أن الإرادة العامة حقيقة فريدة من نوعها تعبر عن مجتمع مـا ، وهي تنشد الخير الجماعي وتحارب الأنانية . فهي معيار الصواب ، وما ليس بصواب يكون مجرد شـئ آخر غير الإرادة العامة . كما تهوّن الإرادة العامة الكثير عن الحكومة . لأن الحكومة مجرد وسيط لها سلطات مفوضة يمكن سحبها أو تعديلها وفقاً لما تمليه إرادة الشعب .(٢)

ولمـا كانت الإرادة العامة صاحبة التشريع ومقررة القوانين التي تهم الشعب وتعمل على المحافظة علـيه . فمكانـة القانون لا تقل أهمية عن مشروعيته . فالعمل السياسي في جوهره أخلاقي قبل أن يكون مسألة قانون وسلطة .(٣)

١- **محمد على محمد ، على عبد المعطى** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص : ٢٩٥

٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٨٨

- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي – الكتاب الرابع ، مرجع سابق ، من ص : ٧٩٧ – ٨٠١

٣- **مصطفي أبو زيد فهمي** : النظرية العامة للدولة ، مرجع سابق ، ص : ٧٣

وأن القـــانون يســتمد قوتــه واسمه مما يسلكه تجاه الرعايا في مجموعهم . ولا ينظر إلي شخص بوصــفه فرداً ولا إلي تصرف معين بذاته ، وإلا فقد قوته ولم يعد له صفة الاحترام والتقدير .لأن مصدر القانون المواطنين وله العمومية . لأنه ينطبق على الكافة دون تمييز أو مفاضلة .

ولكـــي يـــأخذ القـــانون طريقه وينال احترامه . لابد من حكومة ، كل ما يصدر عنها يحمل العدل والمســاواة . ذلــك يساعدها على أن تفرض إرادتها على المحكومين لأن القانون ما هو إلا وسيله للإكراه (معاقبة كل مخالف لقانون الطبيعة) ومظهراً لهيمنة الحكومة على المحكومين .(١)

ونظــراً لأن الشــعب خلــيط من القادر الذي يستطيع أن يعبر عن رأيه وغير القادر الذي لا يقدّر مصــلحته . فقــد أشــار روسو إلى أن الشعب العنصر الأساسي في التشريع ، ولا يحل لأحد من خارج الشــعب أن يشرّع له لأن القوانين هي نبض الشعب . وبذلك رأى روسو أن الهدف من التشريع المصلحة العامة ، ولما كانت الفائدة تصيب القادر وغير القادر لأنها على أسس العدل والمساواة .

ومــن هنا كانت الحاجة إلي مشرّع يلتزم بإقرار الحق والعمل على رفاهية وإسعاد المحكومين أمر جــدّ و مطلوب .(٢) كما أشار روسو أن المسألة ليست في التشريع وإخراج القوانين المعبرة عن الإرادة العامــة للشــعب . لكن الأهم من هذا أن يكون الشعب جديراً بتحمل العمل على تنفيذ القوانين ، وأن يعمل الحاكم والشعب على طاعة من يولى عليهم .

وأضـــاف بأن نجاح الحكم يظهر في المزيد من الحرية لأنها نقطة الانطلاق لحياة المجتمع وغايته فلا يحجم فرد عن التضحية بكل غال ورخيص بغية تحقيقها . فهي مقياس يحكم به على الحاكم بصلاحيته وفساده .

وعلـــى الدولـــة أن تنشر المساواة . والمساواة عند روسو هي مساواة أخلاقية معنوية ، وكذلك في الممتلكات . بذلك تخفف جشع الغنى وتتحاشى حقد وحسد الفقير .(٣)

كمـــا أشـــار بإعطـــاء الحكومـــة سلطات أوسع طالما الشعب يفرض الرقابة عليها . إذا ما أساءت اســتعمال السلطة ، يجد الشعب نفسه غير ملتزم . لان السيادة تكمن في الشعب والحكومة هي التي تحافظ على هذه السيادة .

وأن هـــذه الســيادة غير قابلة للتحول أو التصرف فيها . لأنها لا ترتبط بالوعود ، وليس في وسع الشــعب أن يتــنازل عــنها لأنهــا كــل لا يــتجزأ . وهـــي المعبرة عن الإرادة العامة التي يتكون عنها القانون ، والعقد الاجتماعي هو صاحب الإرادة العامة .(٤)

١- نجيب المستكاوى : روسو (حياته –مؤلفاته –غرامياته)(القاهرة : دار الشروق ، ١٩٨٩) ص:٣٠٦
- فضل الله محمد إسماعيل : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص:١٩٢
- **Pene Capitant** : Ecrits Constitutionels (Paris ,1973) p.216
2- **Rousseau** : The Social Contract , Ibid : p.453
٣- جان جاك شوفالييه : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص:٤٨٧
- حسن الظاهر : دراسات في الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص:٣٦٣
٤- بطرس غالي ، محمود خيري عيسى : المدخل إلي علم السياسة ، مرجع سابق ، ص:١٠٦

ما يوجه إلي الإرادة العامة من اعتراض

رغـم أن الإرادة العامــة عند روسو هي صوت الله على الأرض ، وأنها أساس قيام الدولة ، وانها مرآة العدل فلا تخطئ أبداً . إلا أن النقد لم يغفلها :

١- بفــرض وجــود إرادة عامة للأمة . فإن أحدا لم يستطع أن يجزم أن هذه الإرادة هي صاحبة الســيادة . بمعــنى أن لهــا الحــق فــي إصــدار أوامر إلي الأفراد . لذلك ليس هناك ما يسمى بالإرادة العامة . وإنما إرادة الأغلبية .(١)

لأن اتفــاق الأمــة بجمــيع طــبقاتها وطوائفها علي هدف معين أمر بعيد المنال لتنوع الاتجاهات والمصالح والرغبات. (٢)

٢- بفرض وجود إرادة عامة ، فليس من سلطانها وضع قيود أو حدود على سلطان السلطة التنفيذية لذلــك فهــي تشــرع ولا تــتابع . فقــد يحدث فجوة بين التشريع والتنفيذ فهي إرادة أغلبية وليست سلطة رقابة أو تنفيذ.

٣- ينحصــر صــراع الإرادات دائماً بين الساسة والمذاهب السياسية ، وتحدد المناقشات التي تقوم علــى غــرض واحــد هــو الحصــول علــى التأييد من الأغلبية ، فالحصول هنا ليس معبراً عن رأى الأغلبية ، وبالتالي لا يعبر عن إرادة حقيقية ، بل هي إرادة مصطنعة لا تمثل حقيقية ما تريده الأمة .(٣)

لقــد أغفــل روســو أن هــناك إرادة تعبر عن نفسها . هي التي تفرض إرادتها وهذا ما لم يفسره روسو .(٤)

ولعــل مــا يوجّه إلي الإرادة العامة من نقد. وهو ذلك النقد الذي يوجه إلي الديمقراطية التي تأخذ بالكم قبل الكيف . فهي دائماً لا تدعو إلي وزن الصوت بل إلي الكم .

وتبعاً لذلك فإن صوت أي مواطن عادى يحتل نفس المكانة من حيث الثقل السياسي مثل صوت أي مفكر عبقري . لذلك فإن روسو لا يؤمن بالفرد إلا كأساس لتكوين المجتمع .(٥)

١- فتحي عبد الكريم : الدولة والسيادة في الفكر الإسلامي – دراسة مقارنة
(القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٦) من ص : ٢٨٢ – ٢٨٤

٢- عبد الفتاح العدوى : الديمقراطية وفكرة الدولة ، مرجع سابق ، ص:٢٥٦

٣- أحمد سويلم العمرى : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص: ٢٢٣

4- **Duguit** Souverainte Et Liberte (Paris 1964) · p.96.

٥- بطرس غالي ، محمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٢٢٧

- فضل الله محمد إسماعيل : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، من ص:٢٤٥- ٢:

الرد على ما وجه من اعتراض للإرادة العامة ودورها في الوثائق والدساتير

رغم ما وجه إلي مؤيدي فكرة الإرادة العامة من انتقادات فإنها تبرئ نفسها بالآراء التالية :

- إن الإرادة العامة صاحبة السيادة ، والفرد في خضوعه لهذه الإرادة يظل حراً . لان الفرد حينما يطيعها ، إنما يطيع نفسه وما دام يطيع نفسه يظل حراً .
- فلا مصلحة لإرادة المجموع من معارضة مصالح مكونيها من الأفراد ، فهي ليست إلا ضمانات لمواجهة الرعايا ، لأنه من المستحيل أن يقصد الجسم الواحد الإساءة إلي أعضائه . وعليه فالإرادة العامة إرادة أخلاقية منبعثة من الحب والإخلاص وروح الكرامة . وعلى هذا الاعتبار فهي ليست سيفاً على رقاب الأقلية بل الكل سواء .

فقد لعبت دوراً في الدساتير والوثائق بوصفها هدفاً ينبغي على كل نظام سياسي أن يعمل على تحقيقها .(١)

وعن دور الإرادة العامة وأهميتها في الوثائق والدساتير يتبين الآتي :

أ- ففي أمريكا : ساءت العلاقة بين إنجلترا ومستعمراتها في أواخر القرن الثامن عشر ، وكان عزيزاً على تلك المستعمرات أن تتمتع بالحريات التي يتمتع بها الإنجليز . ولقد تنبه المفكرون من هؤلاء المستعمرين من الولايات المتحدة إلي كتابات لوك الإنجليزي وروسو الفرنسي . فأمنوا بأن للإنسان حقوقاً طبيعية خالدة لا تنتزع .

فلما أعلنت المستعمرات الأمريكية استقلالها في يوليو ١٧٧٦ . تضمنت إعلان الاستقلال أفكار لوك وروسو منها ما يلي :

١- أن الناس جميعاً سواسية في الحقوق والواجبات ، وأن منشأ الحكومة في المحافظة على هذه الحقوق . لأنها نشأة بإرادة الشعب ، وللشعب الحق في تغيير الحكومة إذا أخلت بما وكلت من أجله .

كما حدث في ثورة ١٦٨٨ في إنجلترا . ليس فقط لتغيير الأسرة المالكة . وإنما لإنشاء شخص دولي جديد بكل ما يتطلبه ذلك من سلطات .

٢- بعد استقلال المستعمرات في ١٧٧٧/١١/١٥ واتحدت في دولة واحدة ووضع الدستور الاتحادي عام ١٧٧٨ الذي يحكم الولايات المتحدة ، متضمناً ما يسمى بقانون الحقوق Bill of Rights . وهو عبارة عن الحقوق الطبيعية اللصيقة بكل شخص ، وهي تعلو في القيمة الدستورية على القانون الوضعي .(٢)

1- **Duguit** : Souverainte Et Libete , Ibid : p.101

- فضل الله محمد إسماعيل : الإرادة العامة في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص:٢٥٣
- طه بدوي : رواد الفكر السياسي الحديث وأثارهم في عالم السياسة ، مرجع سابق ، ص:١٣٥

٢- مصطفي أبو زيد فهمي : النظرية العامة للدولة ، مرجع سابق ، من ص: ٨٧-٨٩

ب- وعن دور الإرادة العامة في الوثائق الفرنسية

- نـادت الـثورة الفرنسية (١٧٩٨) بإعلان وثيقة حقوق الإنسان والمواطن وقد امتدت إلي أنحاء القـارة الأوربية La Declaration des les droits de l' homme et du cityen. صدر هذا الإعلان فـي الجمعـية الوطنـية فـي ٢٧ / ٨ / ١٧٨٩ فأصـبح فـيما بعـد جزءا من أمن الدستور الصادر في ١٧٩١/٩/٣ . وقد جاء من بعض مواده الآتي :

- المادة الأولى : الناس أحرار ومتساوون في الحقوق .
- المادة الثانية : هدف كل مجتمع سياسي المحافظة على الحقوق الطبيعية، التي لا يمكن أن تسقط بالتقادم. وهذه الحقوق. حق الحياة - حق الحرية وحق الملكية، والحق في الأمن وفي مقاومة الظلم.
- المادة الثالثة : إن كل سيادة تتركز أساسا في الأمة ، فلا تستطيع أية هيئة أو أي فرد أن يزاول أي سلطة لا تصدر عنها صراحة
- المادة الرابعة : إن الحرية هي القدرة على تحمل المسئولية . وأنها محددة بالقانون
- المادة الخامسة : القانون لا يجبر أحد على عمل ينافي الشريعة ويخالف قواعد القانون الطبيعي .
- المادة السادسة : القانون تعبير عن الإرادة العامة والكل أمامه سواء والتمييز على أساس الفضائل والمواهب الخاصة .
- المادة السابعة : احترام القانون أمر واجب طالما يقر حقاً ويبطل ظلماً .
- المادة العاشرة : حرية الفرد مقدسة . فلا يمكن أن يضر إنسان بسبب آرائه ما دامت لا تعكر النظام العام الذي أقامه القانون .

ثـم جـاء بعـد ذلـك مواد الدستور التي تقر صيانة حقوق الإنسان وحريته ، وكذلك عدالة فرض الضرائب حسب قدرة الأفراد .

وإن من حق كل فرد أن يبيع ويصنع طالما في حدود القانون الذي حددته الإرادة العامة .(١)
وقد أرجع الدكتور مصطفي أبو زيد . أن السبب الوحيد للبؤس العام وفساد الحكومات في الشعب الفرنسي . يرجع إلي الجهل بحقوق الإنسان الطبيعية ونسيانها واحتقارها .(٢)

١- **مصطفي أبو زيد فهمي** : النظرية العامة للدولة ، مرجع سابق ، من ص: ٩٠-٩٢

- **محمد طه بدوي** : رواد الفكر السياسي الحديث أثارهم في عالم السياسة ، مرجع سابق ، من ص:١٣٩-١٤١

٢- **مصطفي أبو زيد فهمي** : النظرية العامة للدولة ، مرجع سابق ، ص: ٩٥

يقــوم العقــد الاجتماعــي علــى الطاعــة ، وهــي الـنقطة الجوهــرية التــي تخلع على العقد رجاهته . والطاعة في مقابل المنافع التي يتوقع الحصول عليها ، من الاشتراك في عضوية المجتمع . وقد فسره روسو بفكرة الوعد .

ولمــا كانــت الإرادة العامــة ، تــنحو نحو تحقيق وصيانة الرفاهية للمجتمع . فهي منزهة عن أى أخطاء كانت . ولذلك هي صوت الله على الأرض .(١)

وصوت الله على الأرض ثابت ودائم ، ينشد تحقيق الخير والسلام والوحدة والمساواة .(٢)

ولمــا كانــت مــنفعة المجتمع لكي تتحقق لابد من انصهار كل الإرادات الفردية في بوتقة الإرادة العامــة . وإذا اســتحال ذلــك اســتحال قيام الدولة .(٣) فالإرادة العامة متفقة مع المبادئ الخلقية والمثل العليا ، كما يجب أن تكون ناصعة في مرآة الأمانة الوطنية .(٤)

وقــد أوضــح روســو علاقة الإرادة العامة بالعقد الاجتماعي . بأن هناك قانوناً واحداً يحتاج إلى الاتفــاق العام . وهذا القانون هو التماسك الاجتماعي Social Compact ، والتماسك الاجتماعي عبارة عــن الإرادة العامــة للشــعب . لأنه لا يمكن لبشر مهما أوتى من قوة أن يشترى قلب بشر ، إلا بإرادته وموافقته .

ولكــي يقــرر الــبعض أن ابــن العــبد يولــد عــبداً . أي أنــه لــم يولد إنساناً . فإن كان هناك معارضــون ، عــندما يتم التماسك الاجتماعي . فإن معارضتهم لا تبطل العقد . ولكن تمنع فقط اندماجهم تحت بنوده . فهم غرباء وسط المواطنين .

فــإذا خــرج قــانون مــا على مجموعة من الناس . فإن الناس لا يطلب منهم أن يوافقوا عليه أو يرفضوه . لكنهم يتساءلون هل يتفق هذا القانون مع الإرادة العامة التي هي إرادتهم .

وكل إنسان حينما يدلى بصوته ، إنما يعبر عن رأيه في هذه النقطة بالذات ، وتتشكل الإرادة العامة بإحصاء الأصوات ، وحينما يسود الرأي الذي يناقض رأى الشخص فإن هذا يثبت أنه كان مخطئاً لا أكثر ولا أقل .

بذلك فإن خصائص الإرادة العامة تكمن في الأغلبية، ويكون العقد الاجتماعي عقد إرادة عامة .(٥)

مــن هــذا يتبيــن منطقــياً أن الإرادة العامــة هــي التــي أوجدت العقد ، الذي قامت علية إنشاء الدولة ، على قواعد ومبادئ قانون ثابت أزلي

1- **Harmon M.,Judd** : Political Thought (N.Y.,1959) p.308
-**Runkle Gerold** : A History of Wistern political theory (N.Y.,1968) p.329
٢- **فضل الله محمد إسماعيل** : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص:١٧٣
3-**G.D.H Cole** : Essays in Social Theory (London , 1962) p.p:115 –117
٤- **عبد الفتاح العدوى** : الديمقراطية وفكرة الدولة ، مرجع سابق ، ص:٦٥
5- **Rousseau** : The Social Centact , book I (New Yourk , 1996) p.20

يقــول روسو لقد وهبت الطبيعة الحيوان حواسا مدربة تدريبا فطريا على الحركة وحماية نفسه ضد أي خطر قد يداهمه . ونفس الشيء يحدث في الإنسان أو مع آلته البشرية ، وإن كان الإنسان منذ البدء أن يعــدل من عملياته الجسدية . فبدأ يكتشف بالغريزة ملكة الإرادة أن يقبل شيئا أو يرفضه . وهو ما نسميه حــرية الإرادة . ويــتحدث روسو عن العاطفة التي هي الميل الطبيعي لدى المخلوقات من حيث ضعفهم وخضــوعهم للعديــد مــن سلوكيات الشرور مثلما نكون نحن دائما . فترى الأمهات يبذلن الرقة الطبيعية Natural Virture نحو أبنائهن وذويهم وما يواجهونه من مخاطر لإنقاذهم من الخطر .

ومعــروف أن الخــير نفســه يظهــر بطبيعــته . فالحصــان ما إن يتلامس حافره مع جسد حتى يقفــز مــن فوقــه دون أن يدهســه ، والحــيوان أي حــيوان لا يمكــن أن يــدوس جــثة حــيوان من نوعــه. One Animal Never Passes By The Dead Of Another Of Its Species . جــثمان رفــيقه ويعــرف الجــزارون جــيدا نحيــب وعويــل وصــراخ قطــيع الغــنم عند دخولــه السلخانة The Tyrant's Place . الأمــر الــذي يكشــف عن ما يعتمد فيه من أحاسيس الرعب من رهبة المكان وفزع المشهد .

هــذه هــي المشــاعر النقية للطبيعة التي تعطينا الإحساس بالعاطفة لتثير عقولنا . ونرى الخير في الــناس وفــي الصداقة وكل ما هو طيب ووجوب أن يكون اهتمام الإنسان بالتعامل مع الآخرين دون أن يسبب ألما وهي المشاعر التي تطورت ونقلت الإنسان من وحشيته البدائية إلي إنسانيته الحالية .

لذلــك فالإنسان التي تأصلت مشاعر الطبيعة في قلبه تلك المشاعر هي التي تبعده عن الأفكار التي تغيبه عن أمور دينه .(١)

أ- **عــن الحــرية الإنســانية** : ما يكون عليه الإنسان بالطبيعة ، وهي حالة الحرية الكاملة لتنظيم أعمالهم والتصرف في ممتلكاتهم كما يناسبهم في حدود قانون الطبيعة . ومن ثم فهم متساوون في الحقوق ولهــم نفس مزايا الطبيعة المخلوقين عليها دون خضوع أو هيمنة ما لم يعين رب وسيد الجميع واحدا فوق أخر فيهبهم من خلال علامات واضحة أكيدة حقا لا ريب فيه ليسود ويهيمن .(٢)

1- **Rousseau** : Adissertation Of The Origin And Foundation Of Mankind , The First Part Chapter 6 –8 , Ibid p.p: 32-37

2- **Locke**: Of the State of Nature , Book IV, chapter 11 , p.63

ب- عن المساواة بين الناس بالطبيعة :

أوضح روسو أن المساواة بين الناس بالطبيعة واضحة بذاتها ولا يحتاج منا دليل فتجعله أساس كل لتزام لما بين الناس من حب متبادل يبنى عليها الإنسان الواجبات المنوط بها تجاه الآخرين .

ومن الحب تنبثق مقومات العدل والرحمة Justice and Eharity فلكل إنسان قدرته على إبداء رغبته التي تختلف عن الآخر . ولكننا جميعاً تحكمنا نفس القوانين الطبيعية التي تحدد مسار حياتنا ولا جهلها أحد . كما أن حرية الطبيعة تعلمنا ألا يخضع المرء لأي قيد غير قانون الطبيعة .(١)

والحرية أمر ضروري لأن إزالتها من إرادة الإنسان تعنى إزالة كل الأخلاقيات من سلوكه . وإنها قناعة فارغة ومتناقضة ، التي تعطى لشخص ما سلطة مطلقة . ولشخص آخر طاعة بغير حدود أي طاعة عمياء .

ولكي نشرع حكومة شرعية لا بد أن يمتلك الناس في كل جيل حق قبولها أو رفضها ، حيث يخضع كل شئ لسلطة القوانين الطبيعية .(٢)

وقد أشار روسو بقوله : بأن للحرية ثلاثة أنواع

أولها : الحرية الطبيعية البدائية . وهي حرية مطلقة وأن ما يخسره الإنسان بالتعاقد هي الحرية المطلقة

ثانيها : الحرية المدنية . حرية مقيدة بالإرادة العامة ، يكسبها بالتعاقد وتملكه ما يجوز له . وتتأثر بنظام البعد الجغرافي (نسبية)

ثالثها : الحرية الأدبية : تجعل الإنسان سيد نفسه بحدود . له أن يعبر عن رأيه وإحساساته مع الالتزام بإقرار كرامة الغير .(٣)

1- **Richard Hooker** : The Laws Ecclestiastical Polity ,
Second Part (Cambridge, 1980) p.115.

- لوك - هيوم - روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص: ٢٦٠-٢٦٢

٢- الموسوعة الفلسفية المختصرة : مرجع سابق ، ص:٣٦٧

٣- موسوعة العلوم السياسية : مرجع سابق ، ص: ٤١٦

ففي العبودية : ولما كانت القوة لا تنتج حقاً . فإن الاتفاق هو الأساس الوحيد الباقي للسلطة الشرعية ، والقول بان الإنسان يهب نفسه بدون مقابل لا يحدث إلا في أمة بلهاء . والعبودية أمر مرفوض . لأن معنى العبودية أن يُملك الإنسان مفتاح قواه ومتطلباته حتى شهواته لآخر . في حين انه لا يملك ما يُملكه .(١)

وفي الفكر السياسي اليوناني نجد أرسطو وقد أرجع العبودية لحكمة يعلمها الإله . بينما عند روسو أرجعها إلى التفاوت الطبقي . إذ شعر معظم الأقوياء إلى أن البؤساء (العبيد) الذين يعد بؤسهم حقاً لدى الآخرين لامتلاكهم . الأمر الذي تسبب في خلل شديد في المجتمع . إذ قام الأغنياء بانتهاك حقوق الفقراء وسرقتهم .(٢)

هكذا خمدت العاطفة الطبيعة وخفت معها صوت العقل وامتلاء الناس بالجشع والقهر والرذيلة Filled Men With Avarice Ambition And Vice وتمسك الغني بما عنده ، وصاح الفقير متمردا على حاله ، ودام بين الاثنين الصراع المرير . فيقول الغنى كل ما أملك بمجهودي ولن أفرط فيه I Built This Well I Gaind This Post By My Industry . ويقول الفقراء نحن بدورنا ألم نبن معك ما تملك؟ ، أليس لنا فيما تملك؟ ، ألا تعلم أن كثيرا يتضورون جوعا ! ، ألا تدرى أن الآخرين لهم حق الحياة واستمرارها مثلك تماماً ! ، وأن لك الحق في الدفاع عن نفسك وملكيتك دون أن تسحق الآخرين ؟(٣)

ج- الملكية The proprietary

يرجع تأسيس المجتمع المدني . إلى فكرة الرجل البدائي الذي تملك قطعة أرض وصرخ بأعلى صوته وقال هذا ملكي . فوجد البسطاء من القوم يصدقونه فنشأت الصراعات والاغتيالات لكن الأمر على غير ذلك . وكان يمكن للبشرية أن ينجوا منها لو دمرنا أسباب الصراع والحرب ، وصرخ الواحد منا في وجه الآخر . احذر يا صديقي فان ثمار الأرض لنا جميعاً . والأرض ملك لمن خلقها ولا يملكها أحد منا .(٤)

لكن الله قد وهب الطبيعة ومخرجاتها لفائدة الناس الذين لديهم في ذاتهم سلطة المحافظة على الملكية .(٥)

١- بطرس غالي ، محمود خيري عيسى : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص:١٨٩

٢- لوك -هيوم-روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص: ٢٦٥-٢٦٦

3- **Rousseau** : Adissertation of the Origin and Foundation of Inequality of Mankind , The First Part Chapter 9 - 10 Ibid : p.p.35-37

4- **Rousseau**: Civil Society , Second part , book V , (New Yourk 1973) , p.49

٥- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص: ٣٠١

١- من تأثر بهم في مجال فكره (نشأة الدولة - و تقسيم الحكومات)

أ - **نشأة الدولة** : أخذ عن أفلاطون (٤٢٩-٣٤٧ ق.م) إن الخضوع السياسي في جوهره أخلاقياً قبل أن يكون قوانين وسلطة . وأن المجتمع يعتبر هو نفسه الواسطة الرئيسية للتهذيب الأخلاقي ، ومن ثم يمثل القيمة الأخلاقية العليا .(١)

كما تأثر بقول أفلاطون في أن استقرار الأمور في المملكة يتحقق بطاعة الرعايا لأميرهم ، وطاعة الأمير للقوانين ، وإن تستهدف القوانين الصالح العام .(٢)

وقد أخذ عن أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م) قوله : إن انعدام المساواة يؤدى إلى الفوضى ، وأن هناك سلطة عليا تحكمنا بقوانين حكيمة .(٣)

واخذ عنه أيضاً أن القادة في أي نظام سياسي ينادون بالشرعية في حكمهم . وأن أصلح نظم الحكم هو ما يحقق الصالح العام وأشار بالحكومة المختلطة (٤)

وأوصى أرسطو أن الشعب عليه أن يصبر على الحاكم ولا يقف في وجهه لأن الله يبعث الملوك السيئة في غضبه ، وعلى الناس أن يتحملوهم بوصفهم عقاباً من السماء .(٥)

وعن نشأة الدولة قال أرسطو : إنها جماعة من الناس بينهم مصالح مشتركة وأن تهميش دور التربية الدينية يؤدى إلى هلاك الأمة .(٦)

١- جورج سابين : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، مرجع سابق ، ص: ٧٨٤
٢- لوك : الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص: ١٣٩-١٤٣
٣- جان جاك شوفالييه : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ص: ٤٨٢
٤- إبراهيم درويش : الدولة ، مرجع سابق ، من ص: ٢٧٣-٢٧٥
٥- لوك - هيوم - روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص: ١٥٩
٦- أرسطوطاليس : السياسة بين الشرق والغرب ، مرجع سابق ، من ص: ١٨-٢١

ب-عن تقسيم الحكومات :

يذكـــر بوليـــبوس Polybius الرومـــاني (٢٠٤-١٢٢ ق.م) أن أفضل أشكال الحكومـــات لـــيس فـــي الشـــكل الديمقراطـــي أو الأرستقراطي أو المونارکی . ولكن الحكومة المختلطة هي أفضل الأشكال في نظـــره.

وقـــد شاركه الرأي شيشيرون الرومانـــي (١٠٠-٤٣ ق.م) مقتنعا بأن الحكومة المختلطة هـــي التي تضمن عدم حدوث أية مظاهـــر للاستبداد .(١)

إلا أن بـــودان الفرنســـي (١٥٣٠- ١٥٩٦) و هـــوبز الإنجليزي (١٥٨٨ – ١٦٧٩) قد اتخذا السـيادة معياراً فأقاما عليها تقسيم الحكومـــات . فإذا انحسرت السـيادة في شخص واحـــد كان الشـــكل ملكـــي ، وإن كانـــت فـــي عـــدة أشـــخاص كانت الحكـــومة أرستقراطية ، و إن كانت الأغلبية كانت ديمقـــراطـــية . ثـــم أشـــار إلى تفضيل النظام الملكـــي الوراثـــي لقـــدراته على القضاء على المصالـــح الطبقـــية وتضـــاربها ، كما يســـاعد على استقرار النظام السياســـي .

وقد اخـــذ عنهما ميكيافيللى الإيطالي (١٤٦٩ – ١٥٢٧) في أن الحكـــم المطلق يدعـــم الدولة القومية للقضاء على منازعات السلطة الروحية مع السلطة الزمنية (الكنيسة – الدولة). (٢)

أمـــا لـــوك فإنه يعترف بالتقسيم الثلاثي للحكومـــات . ويؤيـــد فكـــرة الحكومـــة المختـــلطة بشرط أن يرغب الشعب فيها .

في حين أن باول J.Bowle المفكـــر الإنجليزي يشير إلى أن شكل الحكومـــات لا تحـــدده السيادة ولكـــن أرجعه إلى تأثير المنـــاخ والبيئة على الأنظمة في شكل الحكومـــات ، كـــما أن لـــيس للدستور المدنـــي صفـــة الثبـــات و الأبـــدية . وهذا ما أشـــار إليه مـــونتسكيو الفرنســـي (١٦٨٩ – ١٧٥٥م) وأخـــذ به روســـو .(٣)

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص:١٢٧

-**Darwish I.** ,: Government Forms and Problem Classification (cairo , 1966) P.9

2- **Wool Bridge F.**,: Hobbes Selection (New Youk ,1930) P.P : 299-301.

- **Locke** : Civil Government , Second Essay (Chicago,1952) P.59

3- **J.Bowle** : Western Political Thought , (London – 1976) : P.P : 452. 453

من تأثـــروا بروســـو وأخـــذوا عنه في

أ - **نشأة الدولة** : تأثر آدم موبلر الألماني (١٧٧٩-١٨٢٩) في أن الدولة قديمة قدم حياة الإنسان وتاريخـــه ، فهي ليست مجرد نظام مصطنع وهي الحياة كلها ، كما أنها ليست نظاماً قانونياً مفروضا على المواطنين . وكذلك لم تقم بعقد من العقود .(١)

و أخـــذ إدموند بيرك الإنجليزي (١٧٢٩-١٧٩٧) بأن الدولة هي المركز الرئيس للمواطن . وبذلك ينادى بضرورة التمثيل الجماعي Copperate Repressentatian .(٢)

إلا أن الفيلســـوف الألماني ترتيشكه Treits Chaka (١٨٣٤-١٨٩٦) متأثرا وأشار إلى أن الدولة وجـــدت مـــنذ وجد التاريخ ، وهي ضرورية لأنها جوهرة للإنسان مثل اللغة . وظيفتها الأولى تقوم على الحـــرب و إدارة العدل و تستوي في تلك الدول البدائية والحديثة . كما أنه يتفق مـــع هيجـــل الألمـــاني (١٧٧٠- ١٨٣١) فـــي أن الدولـــة تنظيم إلهي تقوم على فكرة الروح للتعبير الخارجي للإرادة الإنسانية وحريتها .(٣)

ب- **عن الحكومات و تقسيماتها** : تأثر هارولد لاسكى الإنجليزي (١٨٩٣ - ١٩٥٠) وأشار إلى أن تنظـــيم الحكومـــات لا بـــد وأن يســـتند إلـــى ضـــرورة تواجـــد اتفـــاق على معايير موحدة للعلائق الاجتماعية (النظم الاجتماعية) والقيم الأخلاقية .(٤)

كمـــا أشـــار مونتسيكيو الفرنسي بالأخذ بالتقسيم الثلاثي للحكومات ، متخذ العدد الذي يمارس سلطة الحكـــم في الجماعة معياراً أقام عليه تقسيمه . إما ملكية – أرستقراطية أو ديمقراطية . بدأه ارسطو واخذ به مونتسيكيو ونفذه روسو وتأثر به لاسكى .(٥)

ج- **عـــن نظام الفصل بين السلطات** : أخذ به لاسكى وأشار إلى أنه نظراً لتنوع حاجات المجتمع وضـــرورة اتسام الدستور بالمرونة والمحافظة على استقرار وأمانة المواطن . فمبدأ الفصل بين السلطات يقوم على مبدأ التعاون .(٦)

١- **محمد عبد المعز نصر** : فلسفة السياسة عند الألمان ،
(الإسكندرية ، مطبعة منشأة المعارف ١٩٧١) من ص:١٠٨-١٠٩

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٢٢٨

٣- **على عبد المعطى** : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص: ٣٥٦

٤- **هارولد لاسكى** : مدخل إلى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٤٣

5- **Montesquea** The Spirit Of Laws (London , 1914) p.18

٦- **هارولد لاسُكى** : مدخل الى عند السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ٥٣-٥٤

د- عـن <u>الإرادة العـامة</u>: تمثلت الإرادة العـامة في الثقافة القومية والحياة المشتركة في المجتمع الإنجلـيزي ، نـادى بذلـك بيرك (١٧٢٩ – ١٧٩٧) . إذ تأثرا الفلاسفة الإنجليز بقوة السيادة وقدرتها وظهـر ذلـك في كتابتهم ، وكان لها دورها في التشريع وأيضاً سحب الثقة من الحكومة في حالة الإخلال بواجبها .(١)

كمـا كان لإقرار الحقوق الطبيعية أثر كبير في قيام الثورات .إذ نادى بذلك متأثراً ماوتس تونغ قائد الثورة الصينية .(٢)

وكـان للإرادة العامة دورها في فكر هيجل الألماني (١٧٧٠- ١٨٣١) تعبيراً عن الروح الألمانية في إقرار الحقوق الطبيعية والحماية للممتلكات وقدرة الشعب على محاسبة الحاكم .(٣)

كمـا تأثـرت الدسـاتير الأمريكية التي اقتبست كثيراً من فكر روسو في مواثيقهم وخصوصاً العقد الاجتماعي .(٤)

كمـا تناول بعض فلاسفة و مفكري فرنسا مثل (فولتير ١٦٩٤ – ١٧٧٨) دور الإرادة العامة في رفضـهم لفكرة التمثيل النيابي (الشعب لا يمكن الإنابة عنه ، لعجز نائبه عن تمثيله في أمور تتعلق بذاتية الشـخص نفسـه) و إقرار الحقوق الطبيعية ، التي كان لها بالـغ الأثر في السيادة ومقاومـة الطغـيان آنذاك .(٥)

كما تأثرت الماركسية وأرجعت السيادة للإرادة العامة وجعلها في الطبقة العاملة .(٦)

الحكومة وأشكالها ونظرية الفصل بين السلطات عند روسو

<u>أولاً : الحكومـة وأشـكالها</u> : ميز روسو بين الدولة أو السيادة وبين الحكومة . الدولة تعني المجتمع كله ، الذي اتفق الناس علي إقامته بالعقد الاجتماعي . أما الحكومة فهي هيئة تتولى تنفيذ القوانين الصادرة عن الإرادة العامة وصيانة الحريات المدنية والممتلكات والمحافظة علي سيادة الشعب .

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٦٥
٢- **نظام محمد بركات** : مقدمة في الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص: ١٦٥
٣- **محمد علي ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص: ٢٠٣
٤- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في العلوم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١٤٧
٥- **جان باول** : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص: ٢٠٨
٦- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، الجزء الأول، مرجع سابق ، ص: ٤٥٢

وعــن أشكال الحكومات أشار روسو بثلاث أشكال المونـاركية ، الديمقراطية والأرستقراطية ثم اضــاف شــكلا رابعا يسمي الحكومة المختلطة . وإن اي شكل لا يكون شرعيا إلا إذا استمد سلطاته من الشــعب . كمـا تقاس صلاحية الحكومة طالما تؤدي ما عليها تجاه مواطنيها ، وأن يعمل كل مواطن بقدر طاقته لا بقدر حاجته . (١)

لقد جعل الله بحكمته من هذا المخلوق أنه لا تصلح له الوحدة أو الانفراد بنفسه في حياته ، فالإنسان يعجــز عــن الإيفـاء بكــل متطلــباته . وكذلــك العجز كل العجز أن يحافظ أمنيا وتشريعيا علي نفسه ومحيطه . بل هو في حاجة إلي من يرعاه ويحافظ عليه .

والحكومة هي راعية لحقوق وأمن وحياة مواطنيها. ولها السلطة العامة فوق من يضمهم المجتمع . تحكــم بقانون الطبيعة وتلزم الأخذ به لأنه ينادي بالشرعية وكل من ينكر ذلك من أفراد المجتمع ، فإنه يميل ناحية إنكار الواقع . (٢)

وأشـــار روســـو بعدم فرض نظام معين ، بل يترك للشعب اختيار الحكومة لظروفها . فمثلا البلاد التـــي يـــتراوح عددهـــا بيـــن ٣٠ ثلاثـــون ألـــف مواطن يناسبها النظام الديمقراطي لسهولة الاتصال و المعرفة. كما أشاد بالنظام الديمقراطي بقوله : ولو قدر لله أن ينزل لحكم الأرض لحكمها ديمقراطيا . (٣)

واستعرض روسو أشكال الحكومات وبين تقسيماتها بالآتي :

١- شكل الحكومة الأرستقراطية :

أ- الأرستقراطية الطبيعية : وهي لا تناسب إلا الشعوب البدائية .

ب-الأرستقراطية الوراثية : وهي أسوأ أنواع الحكومات جميعاً .

ج-الأرستقراطية الانتخابية : وهي الأرستقراطية الحقة وأفضل أنواعها . (٤)

ولمـــا كـــان الانتخاب الحر . يهدف إلي الاختيار المعبر عن واقع الجماعة صاحبة السيادة . حتى يدرك الن[illegible] أن هناك عوامل في التفضيل أكثر من الثراء . (٥)

١- **محمد علي محم[illegible] علي عبد المعطي**: السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق، من ص: ١٦٨ - ١٧٠

- **عبد الفتاح غنيمة** . [illegible] فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٢٢٤

٢- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ٢٩٣ - ٣٠٨

- **Rousseau**, The Social Contract , Book II , Chapter 12 , Ibid . P 165

٣- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ١١٦ ، ص ٧٢ - ٧٣

- **أرسطو طاليس** : السياسة بين الشرق والغرب ، مرجع سابق ، من ص ٨٢ - ٨٣

٤- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ١٥٧

5- **Andraw Hooker** : Political Theary , Ideology , Sciences Ibid P 298

٢- **الشكل المونارك للحكومة :**

هي حكومة تحركها يد واحدة تتسم بالقوة والعنفوان ، تنعدم حركات المعارضة ، لأن كل شئ يسير وفق هدف واحد محدد يحدده من بيده الحكم . (١)

لكــن روسو لا يوافق علي الحكم المونارك ، لأنه يري أنه سينقلب إلي طاغية ، وفيه تعلو صوت السـلطة التنفيذية علي السلطة التشريعية ، التي بالتالي تسيطر علي سيادة الشعب ويصبح الشعب كم مهمل ومـن مسـاوئه أيضاً أن الحكام لا يكترثون بحقوق الشعب ولا يسعون إلا إلي تنمية ثرواتهم . (٢) ولكن من الذي دفع المونارك إلي هذه القسوة ؟ يقول روسو : عدم التكيف مع القوانين و الأحداث والوقوف في وجه القوانين المقدسة . أدي ذلك إلي أن تلبس لباس القسوة والشدة والعنفوان والرأي الواحد . (٣)

٣- **الشكل الديمقراطي :**

يفضل روسو النظام الديمقراطي . وهو نظام يقوم علي الانتخاب الحر يمثله الشعب لإبداء رأيه في مسـألة مـن المسـائل . ثم تقرير التدابير اللازمة من أجل التنفيذ . مما يؤدي إلي ارتباط السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية . (٤)

ومـن مفاسد الديمقراطية عند روسو الشعور بتساوي الرؤوس ، و إذا حدث تلاشت الفروق وأصبح الكل سواسية أمام أنفسهم. ثم أصبحوا مشرعين يشرعون ويتقاضون ويقاضوه .

٤- **الحكومة المختلطة :**

يقصـد بالحكومـة المخـتلطة التي تشتمل على عناصر الحكم مجتمعه من الملكية والديمقراطية والأرستقراطية وحكومة الطاغية .

وتتشـكل هـذه الحكومة من أفضل العناصر كلها . والغلبة دائماً لما يحقق الصالح بدرجة بعيدة عـن التعقـيد . وللجـوء إلى البساطة في تقرير القانون و تطبيقه . لأن الحكم البسيط في وضوح قوانينه أفضل من حكم قوانين معقدة وهدفها معتم .(٥)

فـي هـذه الفـترة من تاريخ أوربا حصل الكثير من الجدل حول أفضل أشكال الحكم . والنتيجة ليس هناك أفضل وأسوأ . ولكن الأفضل في بلد لو طبق على أخرى كان الأسوأ فيها .

١- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٥١٠

٢- **مارسيل بريلو** : جورج ليسيكيه ، تاريخ الأفكار السياسية ، مرجع سابق ، ص : ٢٤٩

- **أبو اليزيد المتيت** : مبادئ العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ٨١

٣- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص : ٢٢٢

٤- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٥٠٨

- **محمد طه بدوي** : رواد الفكر السياسي الحديث ، مرجع سابق ، من ص : ١٣١ - ١٣٢

5- **W.T .Jones :** Masters Of Political Thought , Ibid : P.308

وأشـــــــار روسو أن هناك بلاداً يناسبها أشكال معينة . فمثلاً الشكل الديمقراطي يناسب البلاد قليلة العدد . والشكل الأرستقراطي الدول المتوسطة ، بينما الشكل الملكي الدول كثيرة العدد .

إلا أن روســو لا يعــترف إلا بالــنظام الديمقراطي . ودليله أن أشكال الحكم الأخرى يناقض الكتب الســماوية ، وما أعطتنا من مفاهيم ومؤلفات فلسفية حول قوة الملك في الحكومة الملكية ، وقوة كبار الآمة في الأرستقراطية .(١)

إلا أن روســو يعــود للقول . ليس هناك شكل بذاته يشار إليه على أنه أفضل أشكال الحكم . إلا أن أفضـــل أشـــكال الحكـــم هو الذي تُعبر الإرادة العامة عنه ، ويستمع إلى صوت الشعب . وأسمى أنواع الحكومات تلك التي تُعرف الفرد قدرُه وللحرية مكانها وتتفانى في خدمته و إرشاده ونصحه .(٢)

ولقد أفاد روسو ليس هناك علامات تؤكد صلاح الحكم من عدمه . لأن لكل فرد شعوره مما ينعكس على تصرفاته في إبداء رأيه .(٣)

ثانياً : الفصل بين السلطات :

الغــرض من إقامة أي تشريع هو تحديد الحدود التنظيمية اللازمة لحماية كلا من الفرد والمجتمع من نفسه والمحافظة عليها.

ولمـــا كانـــت الســـلطات التي تطرق إليها الفلاسفة هي : السلطة التشريعية – السلطة التنفيذية ثم السلطة القضائية .

فقــد أشـــار روسو إلى أن السلطة التشريعية هي الدائمة والوحيدة في الدولة . لذلك لا يحق لها أن تقــوم بمهام الهيئة التنفيذية . بينما السلطة التنفيذية هي التي تقوم بتنفيذ مهام ما تشرعه السلطة التشريعية تحقــيقاً لغايـــة عامة .(٤) وتحقيقاً للعدالة فقد دعى روسو إلى ضرورة فصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشــريعية لاختلاف طبائعها . فالسلطة التشريعية تتمثّل في الإرادة العامة ، وهي لا تجتمع بصورة دائمة لآداء مهماتها و إنما عند الحاجة.

أمـــا الســـلطة التنفيذية فهي وكيله أو مندوبه عن الشعب لتنفيذ رغباته في حدود المعقول ، ويمكن حلها ومراقبتها عن طريق الشعب .

بيــنما الســـلطة القضائية تلعب دوراً هاماً في إصدار الأحكام الخاصة بالمتعلقات الحياتية ومراقبتها القرارات في التنفيذ . وتمتلك محاسبة السلطة التنفيذية في حالة الجور وتهميش الأحكام .(٥)

١- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص: ٥٠٩-٥١٢

٢- **أحمد سويلم العمرى** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص: ٢٧٣

3- **Rousseau** : The Social Contract , Ibid : p.219

٤- **أحمد سويلم العمرى** : أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص: ٢٨٣

٥- **نظام محمد بركات** : مقدمة في الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص: ١٦٤-١٦٦

إلا أن روســو أشــار بثلاثة سلطات أخرى ليس من باب المخالفة ولا من وجه التطابق ، ولكن من مفتاح الإضافة إلى الفكر .

أ - السلطة الأبوية Paternal Authority

إحدى السلطات الحاكمة . الفرد فيها تحت ظل حكومة أو سلطة يولد على يديها . فالسلطة الأبوية أو القبليــة أو العشيرة كلها ســلطات تتكفل بالوليد وتضمن له الاستقــرار ، على أن يلــتزم بما يســعده و الآخريــن . ومن ثم يرتبط ارتباطاً أبدياً بالخضوع والولاء وهذا الولاء كما يقول روسو : خضوع نسبى أي أنه يكون تحت وصاية أبيه وسلطته حتى يصير رجلا حراً مكلفاً .(١)

ومــن البدهـــي أنــه ما من حــدث يحدث ولا نشاط يقــام إلا وله أصل تاريخــي في نشــأته ونشاطه . فيرجع الأصل التاريخي إلى الأسرة بكونها النواة الحقيقية للحياة الاجتماعية .

وكانــت ســلطة الأب هي السلطة العليا في المجتمع العبري ، ويطلق عليه لقب (روش) Rouch أي رئيساً . ويتمتع بسلطات قضائية مطلقة ويختار وريثه في حرية تامة ، ويستطيع أن يتصرف في أبنائه كما يشاء ، يملك عليهم حق الحياة والموت . فله أن يحرق زوجة الابن المتوفى إذا زنت .

إلا أن ســرعان مــا انتشرت الملكية الخاصة وظهر الإقطاع والتنظيمات السياسية . أصبح النظام السياسي يأخذ شكلاً من سلطة الأب المفرطة في العشيرة والقبيلة ، ثم شيوخ المدينة وهي السلطة العليا .

فلــم يعد الأب يملك حق الحياة والموت على أولاده . وأصبح ملزما بأن يعرض الأمر على شيوخ المدينة . يشكو لهم ابنه المتمرد فيصدرون القرار الذي يناسب الجريمة .(٢)

والعبرانييــن كــانوا قــبائل بــدو رحل ، يتسمون بصفات منها حسن وكرم ضيافة الغريب والتزام المضــيف بحمايــة الضــيف ، باعتبــاره أن الضيف قد صــار بصفــة مؤقتة عضوا في العـــائلة أو العشــيرة . يتمــتع بكافــة حقــوق العضوية ، بل يتمتع أيضاً بنفس قوانين العــدل وحمايتهم من الانتقام الدمــوي .(٣)

فأعضـــاء هذه القبيلة أو العشيرة أو الأسرة لكي يحافظوا على النظام ويعملوا على استمراره عليهم أن يستشعروا التبادل والتراحم بينهم . لان الروابط الاجتماعية إنما هي الرخاء .

لأن القــانون نفســه مهمــا كانــت سيادته قبل أن يأمر ويقضى يوضح أسباب صدوره ، وهو يبتدأ بالإقناع قبل الإكراه ، حتى العقوبة ذاتها أيان كان تحرجها ، لا تطبق أبداً دون أن تبرر نفسها .(٤)

1- **Richard Hooker** : The Laws Of Ecclestiastical Polity Ibid : P.P : 169-171

٢- **محمد بيومي مهران** : دراســات في تاريخ الشرق الأدنى القديم
(الإسكندرية : مطبعة بولكى ، ١٩٧٣) من ص ٢٣٩ - ٢٤٣

3- **George Fohrer** : History Of Israile Religin , Translated by David E. Green (London , 1972) p.p : 30-32

٤- **ارسطو طاليس** : السياسة بين الشرق والغرب ، مرجع سابق ، من ص: ١٠-١٦

فـيذكر روسـو أن انقطاع المساواة يؤدى إلى الفوضى . و يتساءل هل من الأفضل أن يتجه جمع الضعفاء إلى سيد يحميهم من قهر القوى .

لكـنه يـتفحص الموقف قائلا : الحكومة التي تبدأ بالسلطة التعسفية هي سلطة غير شرعية بطبيعتها وكذلـك هي حكومة فاسدة . ويؤكد روسو أن السلطة الأبوية هي المسئولة عن حماية الضعفاء كما تراعى حماية الأقوياء من أنفسهم وتربى الفرد على الولاء وانعدام الصراعات .(١)

ويـتطرق روسـو للحديـث عن السلطة الأبوية بقوله : إن السلطة الأبوية هي التي يمارسها الأبوان على أولادهم من أجل ترشيدهم للفهم لقانون الطبيعة والقانون الوضعي لوطنهم ، ويصبحون قادرين على ضبط أنفسهم وضبط الآخرين معهم .

إن رحمـة الله ورأفته The Affection and Tenderness God Hath زرعت في صدور الآباء عدم الميل إلى القسوة نحو أبنائهم . الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن أية سلطة لا تُشكل لكي تستعمل القوة ، بل تكون من أجل العون والإرشاد. لذلك فالسلطة الأبوية عند روسو هي في الحقيقة حكومة طبيعية ، لكنها لا تمـتد أبداً إلى أهداف وتشريعات الحكومة السياسية . فإن سلطة الأب لا تصل إلى ملكية الابن ، التي هي من سلطة الابن وحده .(٢)

لا شـك في القول بأن السلطة الأبوية شكل من أشكال الحكومة . يتكون من مجلس منتخب من كبار العائلات والعشائر الذين يتسمون بالسمعة الطيبة والقدرة على التمثيل من أجل الناس .

فالسـلطة تمـارس فـي مجالات مختلفة منهـا العـدالة في رقـابة الأفـراد والأمـوال ، مزاولة العـبادة . وتمارس القضاء وتقضى في الجرائم التي ترتكب فيما بين أعضاء الأسر المختلفة التي تضمها الجماعة ، كما تقوم بتنفيذ ومتابعة القرارات الصادرة .(٣)

بذلـك يقـول روسو يمكن أن يطلق عليها حكومة مختلطة ، أو أنها جمعت بين السلطات من تشريع وتنفيذ ومتابعة .

ب- السلطة السياسية : The Political Authority

تلـك السلطة التي يسلم المواطن حقوقه الطبيعية إلى الحكام الذين اختارهم المجتمع . الأمر الذي يعـبر عـن الـثقة فـي الحاكم وكل ما يصدره . وتنازل الفرد مساهمة منه في بناء وتقوية الحاكم والمجتمع .

١- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٤٨٢

2- **Richard Hooker** : The Laws Of Ecclestiastical Polity Ibid : P.P : 173-175

٣- **عبد المجيد الحفناوي** : تاريخ النظم الاجتماعية و القانونية ، مرجع سابق ، من ص : ١١٣- ١١٧

جـ- السلطة الاستبدادية The Dispolitical Authority

سلطة لم تمنحها الطبيعة للبشر . تصل أحكامها إلى انتزاع حياة الفرد لإرضاء نفس الحاكم فهي لا تميز بين إنسان وآخر . يستخدم القوة فقط لكي يضبط بها غايته الظالمة Unjust ، والتي قد يستخدمها ضد الآخر بغير وجه حق . وإن كان الإنسان سيد نفسه ويملك حياته . فان من حقه أيضاً أن يحفظ حياته ، وتتوقف حالات الاستبداد وتنتهي حالات العبودية .(١)

ملامح فلسفة روسو :

ذكر ** ديدور أن كل ما كتبه روسو في الفلسفة السياسية نشأ بطريقة ملتوية وذلك من شخصيته المعقدة والتعسة .

فقد أعطى كتابه (الاعترافات) صورة واضحة عن شخصيته المتعددة الأوجه ، لعبت في شخصيته أمراض الجنس والدين ، مواقف النبل و الوضاعه ، كما توضح علاقاته النسائية الحقيقة منها والخيالية ، انغماساً عنيفاً في الشهوات .

إلا أن روسو كان دائماً يشعر بالخطيئة و يخاف من اللعنة الإلهية و لعل هذا لم يؤثر إلا قليلا فيما فعله .ولكن نتج عنه على سبيل التعويض محصول طيب من العواطف الخلقية فيقول (إنني أنسى مصائبي بسهوله ، ولكنى لا أستطيع نسيان أخطائي ، وأقل من هذا لا أنسى عواطفي الفاضلة).(٢)

لكن الفضل يرجع إلى روسو في أنه نادى بهدم العقائد التدينية غير الملائمة بدرجة كبيرة ، مثل معتقدات ونظام الكنيسة (الحق الإلهي المقدس للملوك) .(٣)

كما ذكر كانط (١٧٢٤-١٨٠٤) أن روسو أول من أوحى إليه بالقيمة للإرادة العقلية .(٤)

1- **Richard Hooker** : The Laws Of Ecclestiastical Polity Ibid : P.P : 177-179

٢- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، مرجع سابق ، ص : ٧٧٧

** ديدور كاتب فرنسي متميز (١٧١٣ -١٧٨٤) ولد في لانجوز و تعلم علي يد الجزويت (جماعة دينية أسست سنة ١٥٤٠ م . بهدف تخليص الكنيسة من المغالطات السائدة و تعليم الناس الفكر الديني الصحيح . د/غنيمة ص : ١٥٩ . كتب رسائل عن العميان (١٧٤٩) هاجم فيها النظام القديم و كان كثير الترحال . كانت حياته مليئة بالقحط و التعاسة . كان له مؤلفات مثل قاموس للعلوم المبنية علي العقل و الفنون و المواد . نشر بموافقة و امتياز من الملك (جون باول ، الفكر السياسي الغربي ، ترجمة محمد رشاد خميس) (القاهرة: الهيئة العامة لكتاب ، ١٩٥٨) ص٤٣٢

٤- **جورج سباين**: تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، مرجع سابق ، ص : ٧٨٠

٥- **محمد علي أبو ريان** : الفلسفة الحديثة مرجع سابق ، ص : ٢١٩

ومـــن الملائـــم أن نميز بين فترتين لكتابات روسو السياسية . فترة تشكيلية يرجع تاريخها إلى سنة (١٧٥٤ – ١٧٥٥) وفـــيها أعطـــى لكتاباته شكلا متعارضا مع ديدور الفرنسي Diedour الفترة الثانية . التي أعيد فيها الصورة الأخيرة من كتاب العقد الاجتماعي للنشر سنة ١٧٦٢ .

إلا أن الكثـــير من النقاد قد شعروا بتناقض منطقي أساسي بين مؤلفات هاتين الفترتين ، مما كان له الأثر الواضح في مدى عظمة روسو الفكرية .(١)

فلقد لعبت فلسفة روسو دورا مرموقا في مدى انتشار قواعد العقد الاجتماعي انتشارا منقطع النظير .

فهـــو الـــذي مهـــد للثورة الفرنسية حيث كان خطباء هذه الثورة وقادتها يستشهدون بفقرات من فلسفته بوصـــفها إنجـــيلها . وأثـــره كـــان فـــي إعـــلان وثائق حقوق الإنسان والمواطن التي صدرت إبان هذه الـــثورة . لدرجة أن البعض استند إلى سياسة روسو واعتبرها هدفا ينبغي على كل نظام سياسي أن يعمل على تحقيقه .

كما تضمنت هذه الوثائق عبارات نقلتها بعينها من ذلك الكتاب (مثل . إن الناس أحرار متساوون في الحقوق .... إن السيادة كامنة في الأمة ، وأن القانون هو المعبر عن الإرادة العامة .... وهكذا)

كما أشار بقوله : حفاظا على الحريات لا بد من سلطة واسعة للدولة . و الذي يمنح هذه السلطة السيادة أو الإرادة العامة .(٢)

---

١ --جورج سباين : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، مرجع سابق ، ص : ٧٨٢

٢ – محمد طه بدوي : رواد الفكر السياسي الحديث ، مرجع سابق ، من ص : ١٣٦ – ١٤٢

الفصل الرابع

القانون الطبيعي
في نظرية العقد الاجتماعي

القانون الطبيعي في نظرية العقد الاجتماعي

- مقدمة
- دوافع نشأة العقد الاجتماعي و أهميته
- أهمية العقد الاجتماعي
- العقد الاجتماعي و علاقته بالقانون الطبيعي
- الفرق بين عقد البيع و العقد الاجتماعي
- عند فلاسفة العقد الاجتماعي
- نقد نظرية العقد الاجتماعي
- ضرورة العقد الاجتماعي في تأسيس الكيان السياسي
- العقد الاجتماعي كقاعدة للسياسية

دور القانون الطبيعى فى نظرية العقد الاجتماعي

يـــتعرض الباحث فى هذا الفصل للكشف عن الدور الذى يساهم به القانون الطبيعى فى نظرية العقد الاجتماعـــي كقاعدة للحكم ، مع الإشارة إلي أهمية العقد الاجتماعي فى الفكر السياسي . بداية من المراحل التاريخية .

فقـــد ذكـــر عـــن نظرية العقد الاجتماعي إنها ترجع إلي إنسان الفطرة . الذى قام بتدبير احتياجاته نفســه بنفســـه ، كمـــا دفعه تفكيره إلي استخدام أدوات من صنع يديه للصيد بغرض الحصول على الغذاء والكساء لستر عورته .

واستمر به الحال معتمداً على ناتج يديه فترة من الزمن ، أحس بعدها تحت ضغط عوامل وظواهر مختلفة بميل غريزي نحو الائتلاف مع أقرانه فى نوع من التجمع حفاظاً على النفس وطلباً للأمن والأمان.

وقـــد أدرك بفطـــرته أن احتياجاته لن تتوفر وهو يعيش فى عزله عن الآخرين . ومع الوقت أحس بضـــرورة الـــتجمع ولابد له من شخص يتولى مسئولية أمره ليتفرغ كل منهم إلي ما أهلته له الطبيعة من عمل يستطيع القيام به ، فارتضوا من بينهم من يقوم بهذه المهمة .(١)

وعـــن التدرج التاريخي لنظرية العقد الاجتماعي فى الحضارات . فقد قيل إنها ترجع إلي الحضارة الهـــندية (٥٠٠ ق.م) فقـــد أشار بوذا وهو من المفكرين اللاهوتيين الهنود . بأن الناس فى بقاع الأرض ســـواء كانوا فقراء – ضعفاء – أغنياء أو من علية القوم كلهم سواء أمام القانون . لذلك لم ينادوا بالمساواة فـــى الحقـــوق السياســـية والاجتماعية لاعتقادهم فى الحاكم الذى اختاره الإله من بينهم لتنفيذ قانونه على الأرض ، كما أشاروا بأن مخالفة الحاكم فى أمر الإله فى محكوميه يؤدى إلي دمار ما تجود به الطبيعة . لذلك فاختيارهم و تعاونهم مع من يقوم برعايتهم أمر يؤدى إلي الاستقرار ومبعث على الخير .(٢)

فى حين أن فلاسفة اليونان ومنهم سقراط (٤٦٩ - ٣٩٩ ق.م) قد عالج مشكلة حية إلي يومنا هذا ، تلك هى علاقة السياسة بالأخلاق . فالأخلاق ذات مصدر سماوي . كما أشار بأن الشرائع مكتوبة محددة ومحكومـــة التطبيق بين الحاكم والمحكوم . وشرائع غير مكتوبة هى الشرائع الإلهية . وإذا خلفت الشرائع المكـــتوبة الشـــرائع الإلهـــية أدى إلـــي غياب المبدأ الأخلاقي فى الشرائع المكتوبة (القوانين الحاكمة أي القوانين المنظمة للعلاقة بين الحاكم والرعية)

١- عبد الرحمن خليفة : أيدلوجية الصراع السياسي - دراسة في نظرية القوة (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩) من ص: ٦٨ – ٦٩

2. **Coker Francis W.**, : Reading In Political Philosophy (U.S .A , Macmilan Co., 1959) p.91

كمـــا أشـــار أرســـطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق.م) بأن الحاكم الذى يطبق قوانين تخالف قواعد القانون العام . يصبح الحاكم فى نظر شعبه مخالفا وخائنا لمسئوليته .(١)

وممـــا يذكـــر أن نظـــرية العقـــد الاجتماعـــي نظـــرية قديمـــة . فقـــد كان أبيقور الأثينى المولد (٣٤١ - ٢٧٠ ق.م) هـــو أول مـــن تـــرجم عنها بقوله : أبرم الحاكم عقداً بينه وبين الرعية على أساس الحمايـــة وإقـــرار الحـــرية والمحافظـــة على حقوق الأفراد وملكيتهم وهو طرف فى العقد . ثم نادى بها فلاسفة الرومان وتناقلتها الفلسفات اللاحقة عليها .(٢)

وقـــد أشـــار المفكـــر الروماني شيشيرون (١٠٠- ٤٣ ق.م) بأن نظرية العقد الاجتماعي قوامها رضـــا الشعب أساس فى تشكيل سلطته السياسية . كما أن للشعب الموافقة على تعيين الملك حاكماً وراعياً لمصـــالح شعبة من الطغيان والفساد . فإذا أغفل الملك مسئوليته تجاه شعبه . أوجب عليهم ودفعهم إهماله أن يتحرروا من حكمه بالوقوف فى وجهه واختيار خلفاً له .(٣)

وفـــى الحضـــارة الـــيهودية فقد أشار فليون اليهودي المتوفى (٤٠م) أن نظرية العقد الاجتماعي نظـــرية قديمـــة فقـــد ظهرت فى التوراة بأن جاء فيها أن الله هو الذى يعين ملوك الدولة اليهودية على أن يتعاونوا على إقامة العدل بين الناس ويحافظوا على حياتهم.

كمـــا أوضح بأن القوة الإلهية تقوم على الخير والقدرة . فقوة الخير هى القوة الخالقة والتى يتم بها الإيجـــاد . أمـــا قـــوة القدرة فهي قوة الملك الحاكم الذى هو ظل الله على الأرض ، ومسئول عن الشعب بصورة عقد وكذلك الحفاظ على العقيدة فى صورة الحكم .(٤)

وقـــد قدمـــت المســـيحية نظـــرية العقد الاجتماعي لأوربا خلال العصور الوسطى على أنها طاعة اقتناع وليست طاعة ضغط أو إجبار .

وأشـــار القديس أوغسطين (٣٥٤ - ٤٤٠ م) أن مهمة العقد بين الحكومة والشعب المحافظة على إقامـــة الـــنظام وحمايـــة الملكية الفردية . كما أوجب استخدام الدولة للعنف فى مواجهة المنشقين . وكذلك الوقوف فى وجه الحاكم فى حالة إخلاله بنصوص العقد المبرم .

1- **Foster M.,:** Masters of political Thought [London , 1943] p. 37

٢- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٧٧

٣- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٧٦

- **لويس هل** : الناس والأمم ، بحث في أصول الفلسفة السياسية ، ترجمة د/ الشنيطي [القاهرة : مؤسسة سجل العرب ١٩٦١] ، من ص : ١٧٦ - ١٧٨

٤- **عبد الرحمن بدوي** : الموسوعة الفلسفية المختصرة ، مرجع سابق ، ص: ٣٢٥

- **نظام محمد بركات** : مقدمة في الفكر السياسي [السعودية ، عالم الكتاب ، ١٩٨٦] ص: ١٠٦

كما اوضح سالسبرى المفكر الإنجليزي (١١١٠ ١١٨٠) قائلا : بما ان العقد سلطة سياسية تقوم علـى الرضـا والالتزام . يجب أن تُشرع قواعده على غرار القانون الأبدي العام . وقد عزز هذا القول القديـس تومـا الاكويـنى (١٢٢٥-١٢٧٤) بقولـه : بـرغم ان نظـرية العقـد الاجتماعي سلطة سياسـية ، وأن الحـاكم يختار بإرادة الشعب ، وأنها قبل ان تكون سلطة سياسية فهي سلطة أخلاقية ولها حدود تقوم على ثلاثة مصادر هي :

١- تعاليم الكتاب المقدس

٢- السلطات القائمة تقوم على أوامر الله

٣- أوحى الله إلي نبيه موسى عقد اتفاق مع شعبه على ان يحكم عن طريق مجلس يختار طبقاً لمعايير محددة .

وقـد ظهـرت فكـرة العقـد فى صور متعددة منها العقد بين الله والشعب ، وبين الأفراد وبعضهم لتكوين المجتمع .(١)

وهكـذا نشـأ مـا يسميه علماء السياسة والاجتماع بالعقد الاجتماعي ، وعليه فإن هذه الفكرة فكرة قديمـة . فـلا يدعى العصر الحديث أنه مبتدع الفكرة . إلا أنه لا يغفل فضله . فقد سلط فلاسفته ومفكريه الأضواء على فكرة العقد الاجتماعي كنظرية مفسرة لنشأة الدولة

حيـث إن الدولـة قامـت نتيجة اتفاق مقصود قائم على الرضا ، عقده البدائيون الذين خرجوا من حالة الطبيعة الأولى إلي حالة المجتمع المدني .(٢)

كمـا عاشت هذه النظرية عصرها الذهبي فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وكان من أشهر مـن نـادوا بهـا فـي القـرن السـابع عشر الفيلسوفان الإنجليزيان توماس هوبز(١٥٨٨ - ١٦٧٩) وجون لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) .

أمـا فـى القـرن الثامـن عشر فقد بلغت هذه النظرية عظمتها وذاعت شهرتها على يد الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) .(٣)

١- **حسن حنفي** : نماذج من الفلسفة المسيحية في العصر الوسيط [لبنان : دار التنوير ، ١٩٨٤] من ص: ٢٠٧ - ٢١٠

- **مصطفي الخشاب** : النظريات والمذاهب السياسية ، مرجع سابق ، ص : ١١٩

٢- **عبد الحمن خليفة** : أيدلوجية الصراع السياسي - دراسة في نظرية القوة ، مرجع سابق . ص: ٧٢

- **Mohamed Towfik R.**,: Studies in Political and Applid Government [Cairo , 1952]p. 19

٣- **فضل الله محمد إسماعيل** : الدولة المثالية بين الفكر الإغريقي والفكر الإسلامي [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦] ، ص:٦٣

دوافع نشأة العقد الاجتماعي وأهميته

تــرجع نشــأة العقــد الاجتماعــي إلي الصراع الذى نشأ بين الأفراد فى حالة الطبيعة . عند ما تم تحديــد الملكــيات الخاصــة بهم (الذين قاموا بتحديد الملكية هم الأشخاص أنفسهم عندما شعر البعض أن غــيره يمــتلك ما يريد نظراً لقدرته وقوته ، والآخر يمتلك القليل من الأرض ، قيدته ضعف قوته وأحياناً قلــة عــزوته) . مما جعل حق الملكية الطبيعى يتحول إلي رأس حربة فى صدر كل فرد متوسع يحاول المحافظــة علــى مــا يملكــه . والحائز البسيط يتطلع بعين الحقد على الآخر . كما يبدو أنها عبارة عن توسعات أفقية فى الأرض والممتلكات .

فمــن هــنا لابد من وقفة تحمى القوى من نفسه والضعيف من القوى . فيقول لوك . لابد أن تتفق الناس طواعية حتى تكفل لهم الحياة الآمنة .(١)

إلا أن دافع الطلب على العقد كانت ملحة للأسباب منها

١- شعور الناس بالاضطهاد وهدم الاستقرار .

٢ - فرض القيود على آراء الأفراد وتقييد حريتهم ، مع عدم الإقرار بالحقوق الطبيعية والإنسانية .

٣- علاقة الحاكم بالرعية علاقة فوقية لا يحكمها قانون .(٢)

وقــد أشــار الفيلســوف الفرنسي بوسيه وهو رجل قانون (١٦٢٧ - ١٧٠٤) أن من دوافع نشأة العقــد الحــد من الشهوات التى تفشت فى حالة الطبيعة . وشاركه بوفندوف الفرنسي (١٦٣٢-١٦٩٤) فــى أن نشــأة العقد ترجع إلي الحد من الأشرار الذين يعمدون إلي تعكير صفو السلام والهدوء السائدين فى حالة الفطرة .(٣)

كما كانت الحاسة الفكرية عند لوك إحدى دوافع نشأة العقد الاجتماعي بالآتي :

١- ضرورة قيام العقد على الحرية الكاملة للإنسان .

٢- ليس هناك قيد أو إجبار على آراء الأفراد طالما يتفق وعدالة السماء.

٣- تنازل الفرد عن بعض حقوقه الطبيعية . إنما يتنازل من نفسه لنفسه .

٤- ضــرورة التزام السلطة بوظائفها ، ولا يحق فى أي أمر من الأمور إصداره وخصوصاً الأمور المالية . إلا بعد موافقة الشعب .(٤)

مــن أجــل الــتجمع والاتحــاد فى جماعة تقوم على روح التعاون وتبادل المنافع . دفعت الأفراد أن يتنازلوا عن جزء من حرياتهم الطبيعية ويتحملوا التزامات المجتمع المدني عن رضا واقتناع .

١- **إبراهيم مصطفي إبراهيم** : الفلسفة الحديثة من ديكارت إلي هيوم
[الإسكندرية : دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر ٢٠٠٠] من ص: ٢٨١ - ٢٨٣

2- Skinner , Maciavallism [Oxford , 1981] p.51

٣- **جان جاك شوفلييه** : تاريخ الفكر السياسي ، طبعة أولي ، ترجمة د/ محمد عرب صاصيلا
مرجع سابق ، من ص: ٣٨٠ - ٣٨٢

٤- **محمد توفيق الضوي** : الفلسفة الحديثة في القرن السابع والثامن عشر
[شبين الكوم : دار الكتب الجامعية ، ١٩٩٨] ص : ١٥٨

لقـد كـان للعقد الاجتماعي اهمية كبرى ، حيث وصف لوك حالة الطبيعة بأنها حياة قلق ، ولا بد مـن إقامـة العـدل بيـن الـناس ومقاومـة المعتديـن على حقوق الغير. فاجتمع الناس لحماية الحرية وتنظـيمها ، فانضم الناس بعضهم إلي بعض من أجل إقامة حكومة لها المسئولية المباشرة فى إقامة العدل بيـن الـناس ومحاربة الاستغلال . فاختار الناس الحاكم لكي يتحمل عنهم مسئوليتهم فى مقابل أن للحاكم حـق الطاعـة علـيهم . كما أن للشعب حق المطالبة بتنحيته عن الحكم فى حالة عدم القدرة على تنفيذ ما اتفق عليه لتحقيق الرخاء ونبذ الشر .(١)

ولمـا كـان الـناس يهدفون من اختيارهم القائد أن يحافظ ويرعى مصالحهم فى مقابل التنازل عن بعض حقوقهم الطبيعية حتى تقوى سلطته .

فـإن ما يقدمه الإنسان من أجل الجميع لا يبذل نفسه لأحد ، لأن كلا منا يضع شخصه وكل قدرته تحت تصرف التوجيه الأعظم للمشيئة العامة .

ونحـن بقدرتـنا المشتركة بين الجميع نستقل كل عضو كجزء لا يتجزأ أولا ينقسم من الكل . لأن الاشـتراك والترابط يخلق مجموعة متماسكة تتسم بالأخلاق والتعاون . الذين يشاركون فى تكوين السلطة الحاكمة القائمة على العقد بين الشعب والحاكم . وبذلك أصبح أمرا ضروريا لا غنى عنه .(٢)

ولمـا كـان الإنسـان اجتماعـي بطبعه أو سياسي بطبعه (أرسطو) فإنه يشعر بعدم القدرة على إيفـاء ملـتزماته لافـتقاده روح الجماعـة . فاخـتار حـاكم عهـد إليه بحريتهم ويتعهدون إليه بالسلطة علـيهم . السلطة القائمة على العدل ، فكل فرد داخل المجتمع أي عضو فى تشكيله ، إنما قبوله جزء من تكويـنه . ومـن أجـل ذلك أخضعوا أنفسهم لحاكم من اختيارهم . وفى حالة إخلال الحاكم بمهام ما جاء من اجله . يضعون الناس فى حالة حرب ويتحللوا من الالتزام تجاه الحاكم بالطاعة .(٣)

ولا يصـدق دفـاعهم إلا إذا كانوا عصبة ، فيقوى بنيانهم وتشحذ عزائمهم . فالوازع عندما يكون من جانبهم وبرضاهم . فهذا ما يطلق عليه عقد البيعة أو العقد الاجتماعي .(٤)

كمـا يـرجع ضـرورة العقـد فـى أنه أصل تكوين الدولة . التى تقوم على الاتفاق والرضا بين الشـعب والحـاكم القائم على أمور شعبه . كما أن الحاكم يلتزم بالحماية من الأخطار الداخلية والخارجية بموجب سلطة يمنحه الشعب إياها . ويلتزم الطرفان فى تحقيق الاستقرار فى الدولة .(٥)

١- **محمد علي أبو ريان** : تاريخ الفكر الفلسفي - الفلسفة الحديثة ، طبعة أولي [الإسكندرية : دار الكتب الجامعية ، ١٩٦٩] ص : ١٣٦

2- **Rousseau** : The Social Contract , Book 1 Chapter 1 [Cambridge 1980] : p,23.

٣- **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص: ٣٩٣

٤- **محمد جلال شرف ، علي عبد المعطي** . الفكر السياسي في الإسلام – شخصيات إسلامية [الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠] من ص: ٥٣٧ – ٥٤١

٥- **ضياء الدين الريس** : النظريات السياسية الاسلامية [القاهرة : دار التراث ، ١٩٦٠] ص : ٧٨

العقد الاجتماعي وعلاقته بالقانون الطبيعى :

إن أيـــة نظـــرية تقــوم علـــى أســـس القـــانون الطبـــيعى . لابـــد مـــن شـــمولها عنصـــرين ضروريين . أولهما : العقد الذى قام عليه مجتمع أو حكومة (أو كلاهما) إلي عالم الوجود . ثانياً : حالة الطبيعة القائمة بصورة مستقلة عن العقد ، وتشتمل على العلاقات بين الأفراد بصفاتهم الخاصة والعلاقات بيـــن الـــدول وكلاهمـــا يخضع للمبادئ العامة التى يقوم عليها قانون الطبيعة . كما أن الدافع الفعال الذى يحمل الناس على الاجتماع هو الخوف من العقاب .(١)

لأن مـــا يدفـــع الناس إلي اختيار قيادة ومجموعة يلتفون حولها ، تنظم لهم حياتهم بما يتفق وقوانين العدالة . أمر احتياجهم إلي الاستقرار والرفاهية .(٢)

ومـــن التفســـيرات الـــتى جـــاءت بمـــيلاد العقد الاجتماعي . أنه جئ به للحد من الشهوات وقمع المخالفـــات الـــلا إنســـانية وكذلك اللا اجتماعية . مما جعل الإنسان يتدارك الخطأ والصواب نتيجة تأثره بالقـــانون الطبـــيعى . كمـــا أن تثبيـــت الحقوق الطبيعية للإنسان والمدافعة عنها هو الذى أعطى للقانون الطبيعى قوته وحيويته .(٣)

وقـــد أشار فلاسفة العصر الوسيط ومفكريه مثل القديس أوغسطين (٣٥٤ - ٤٤٠ م) وغيره أن القـــانون العـــادل الـــذى يتسم بالشرعية يسمى قانونا . لذلك يلتزم الإنسان بطاعته وتنفيذ أوامره بمقدار ما تتطلب العدالة .

وفـــى حالة انحراف حكامه أو الأمر بفعل أشياء غير عادلة ، فإن المواطنين ليسوا بملزمين على إطاعـــتهم ، إلا فـــى حـــالات خاصة كتجنب فضيحة أو خطر معين . ففي هذه الحالة تصبح عدم الطاعة ممكناً وحتى واجباً . ومن هنا تنشأ المقاومة .(٤)

كمـــا أفـــاد مونتســـيكيو الفرنســـي (١٦٨٩ - ١٧٥٥) بأن الطبيعة توفر للأفراد مستوى العدالة المجـــردة . ولذا يجب أن يتبع الناس الطبيعة ويستخدمون ما تقدمه لهم بذكاء . فإنهم سوف يرون الحقائق فـــيجدون الطـــريق الملائم لتأسيس النظام الاجتماعي الأحسن . ولكي نعرف أصل شعب ما عليك إلا أن تتوصل لروح القوانين المؤسسة لجوهره ، لا أن تتوقف عند أوامر الصفوة والمشرعين .(٥)

١- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي – الكتاب الثالث ، مرجع سابق ، من ص: ٥٨٥ – ٥٨٦
٢- **لوك – هيوم – روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص: ٢٦٠– ٢٦١
٣- **علي حافظ** : أسس العدالة في القانون الروماني [الإسكندرية : لجنة البيان العربي ، ١٩٥١] ص : ٢٠
٤- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ٦٧ – ٦٩
٥- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص : ٢٠٣ – ٢٠٤
– **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ، ص : ٤١٥ – ٤١٩

ولما كان العقد الاجتماعي يعتبر المذكرة التفسيرية للقانون الطبيعى . فإنه نظراً لاشتباك المصالح وتداخلها فإنه يحتاج لمفسر لقواعد القانون الطبيعى يطبقه بدقة ليحد من شر الأقوياء ويحمى الضعفاء ، لإقامة العدل وتنظيم الحرية لجميع المواطنين .

ومن ثم اصطلحوا على التعاقد بمقتضى عقد اجتماعي يحصر السلطة فى شخص معين أو مجموعة أشخاص يمثلون الأمة .

وينص الميثاق على أن الأفراد لا يتنازلون عن كل حقوقهم ، بل عن قدر يتيح للسلطة أن تقوم بواجباتها ، على أن يكون الملك طرفاً فى العقد ، لكي يتعهد بالمحافظة على حقوق الأفراد وحرياتهم وفى المقابل يلتزم له الأفراد بالطاعة فى حدود القانون .

كما أن العقد لا يدوم إلا بدوام محافظة كل من الطرفين على تنفيذ تعهداته والوفاء بالتزاماته ، وإلا أصبح الطرفان فى حل من التعاقد ، لأن الغرض من العقد المحافظة على الحقوق . وللشعب الحق في طلب التغيير إذا حاد الحاكم عن الطريق المكلف من أجله ، كما للملك التنحي فى حالة عدم مساندة الشعب له والإحجام عن التعاون وتنفيذ نصوص العقد المبرم .

لذا ذهب لوك إلي اعتبار الحاكم طرفاً فى العقد حتى لا يجنح إلي فساد . فى حين أن هوبز اعتبر العقد دائماً وله الصفة المطلقة . بينما ذهب لوك أن العقد لا يدوم إلا بدوام المحافظة من الطرفين ولذلك فهو مؤقت .(١)

الفرق بين عقد البيعة والعقد الاجتماعي

ما من دولة إلا وتقوم على اتفاق يجمع شتات الأفراد فى جماعات يرعى مصالحهم ويعمل على المحافظة عليهم .

فعقد البيعة قامت عليه الدولة الإسلامية بين الشعب والخليفة على مبدأ التعاون على البر والتقوى وتجنب الإثم والعدوان .(٢) باختيار الأتقياء من صفوة الشعب له. يضمن للمسلمين عدم التنازل عن حقوقهم وحرياتهم لأنها ثابتة لهم من قبل الشارع الحكيم ، وأي تنازل من قبل الأفراد يبطل عقد البيعة ويعد الأخذ به باطلاً .(٣)

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص : ١٨٨ - ١٨٩
- **راوية عبد المنعم** : جون لوك إمام الفلسفة التجريبية [الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧] ص: ٣٩
٢- **محمود حلمي** : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٦] ص : ١٢٣
٣- **أحمد أمين** : فجر الإسلام [القاهرة : مكتبة النهضة ، ١٩٥٩] ص : ٢٨٠

بينما العقد الاجتماعي المشتركين فيه أفراد وليسوا جماعات . وان هؤلاء الأفراد متمتعون ومتساوون في الحقوق الطبيعية . يتفقون ويتعاقدون على التنازل عن هذه الحقوق للحاكم في مقابل رعايتهم والمحافظة عليهم وبدون تنازل يبطل العقد ولا يؤخذ به .

كما أن الحاكم يكون مزوداً بالقوة الدستورية التي تؤهله لممارسة سلطاته التي تجبر المشتركين في العقد على تحقيق نصوصه .(١)

وعلى المحكومين الطاعة بدون تردد ما لم يأمرهم بقتل أنفسهم أو إيقاع الضرر بها . كما أنه يتولى سلطة الإشراف على السلطة التشريعية ، وله أن يسن القوانين التي يراها ضرورية لتنظيم المجتمع ، وله القوة القضائية فيعين القضاة والوزراء وحق النظر في شئونهم في حالة الإخلال بواجباتهم كما أنه أيضاً له سلطة التنفيذ في الأوامر التشريعية .(٢)

ويمكن إجمال المقارنة بين عقد البيعة والعقد الاجتماعي بالآتي :

١- كلاهما يهدف إلي المنفعة .

٢- التنازل عن الحقوق في عقد البيعة يبطله ، بينما العقد الاجتماعي يقره .

٣- الخليفة يعينه صفوة المجتمع .

٤- الحاكم يعينه أفراد الشعب ويتطلب الكلية .

٥- يمكن للشعب أن يقف في وجه الحاكم في حالة إخلاله بواجبه ، كما يمكن للشعب اختيار من يحل مكانه .

٦- الخليفة يمتنع الوقوف في وجهه لأنه يحكم بما أنزل الله .

٧- الفرق في العقد بالاعتراض على الحاكم . وعدم الوقوف في وجه الخليفة ،لأنه الحاكم يتطلب صحة اختياره الأفراد جميعاً منهم من يعي ما يطلب من أجله ، ومنهم يعتبر ذلك تأدية موقف . بينما الخليفة والحاكم يقوم حكمهما على أساس القانون السماوي . إلا أن الصفوة تتدارك ما تقوم به وتعي المسئولية تماما .

٨- نوعية الحكم في عقد البيعة نظام الحكومة المختلطة ، بينما العقد الاجتماعي يصدق عليه الحكم الملكي .

1- **Rousseau** : The Social Contract , Ibid : p,63

- **Maxey** : Political Philosophies [London , 1979] . p.220.

٢- **أميرة مطر** : في فلسفة السياسة . مرجع سابق ، ص ص : ٩٣ - ٩٥

ولقد أشار ميكيافيللى الإيطالي (١٤٦٩ - ١٥٢٧) قائلا : إن الرضا وقبول القوانين ، كأساس ضروري للسلطة السياسية العادلة وضمان لاستقرارها .

كما أن على الحاكم إرضاء الشعب قبل النبلاء ، لأن النبلاء يعتبرون أنفسهم أندادا للحاكم ، وأي نظام يتعرض للانهيار إذا كان غير مقبولا من الشعب .(١)

كما شاركه الرأي توماس هوبز الإنجليزي (١٥٨٨ - ١٦٧٩) بأن الحاجة الفردية والمصلحة الذاتية هى التى تدفع صاحبها وتحفزه على الاتفاق مع الآخرين للانتقال إلي المجتمع المدني المنظم . وأن العقد عنده عقد حكومي ليس الحاكم طرفا فيه ، وأساس هذه السلطة الطاعة وإلا تعرض الشعب للضغط ، لأن رفضهم الدخول فى الطاعة ، يؤدى بالحاكم استباحة حياة الغير فى حالة خروجه عن القواعد المألوفة .(٢)

وقد أوصى بوسيه الفرنسي (١٦٢٧ - ١٧٠٤) الحكومات بأن تؤدى وظائفها وفق مبادئ الشرف والفضيلة ، وفى حدود الشعور بالواجبات المترتبة على التكليف الأسمى المستمد من ذات الله .(٣)

كما ذكر اسبينوزا (١٦٣٢ - ١٦٧٧) أن الإنسان فى حالة الطبيعة بقوته يحصل على ما يريد ، ولكن سرعان ما يتدارك بعقله خطر الصراع وفوز الأقوى . فسارعوا إلي الدخول فى عقد كمنظم سياسي ، تحكمه سلطة تعمل على تنظيم ما تنازل عنه الأفراد من حقوق . وهذا التنازل طواعية رغبة فى أن يعيشوا فى مجتمع منظم يسوده قانون عقلاني يخضع له الجميع ، هو أفضل السبل لتنمية الشخصية الإنسانية ورعاية مواهبها وقدراتها .(٤)

أما بوفندوف الفرنسي المولد (١٦٣٢ - ١٦٩٤) فقد نادى بوجود الاعتماد على قواعد القانون الطبيعى فى وضع القوانين المدنية التى تنظم أحوال المجتمع السياسي . لأنه يحتوى على العناصر اللازمة لإنشاء نظام عالمي يقوم على الاعتراف بالمصالح المشتركة والخدمات المتبادلة .(٥)

1- **Skinner** : Mchiavellism , Ibid : p. 73

2- **Gold Smith ,M.M.**, Hobbes's Science of Politics [New Yourk , 1966] p.p : 107 - 110

٣- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٩٥

4- **Block Ernest** : A Philosophy of Nature , Translate by John Cumming [N.Y., 1970] p.p.: 63 - 69

- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص : ١١٦

٥- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص : ١١٦

فــي حين أن جون لوك الإنجليزي (١٦٣٢ - ١٧٠٤) يقول : إن حالة الطبيعة الأولى حالة حرية كاملــة فــي تنظيم أفعالهم والتصرف فى ممتلكاتهم فى حدود قانون الطبيعة دون الاعتماد على إرادة أي شخص آخر من أنفسهم .

وقــد هــيأت لهــم الطبيعة حياة المساواة لا خضوع ولا تبعية . إلا إذا كان ربهم وسيدهم قد جعل بــإعلان صــريح لإرادتــه واحــد مــنهم ومنحه بصورة محددة وواضحة حقاً ليس من أجل السيطرة و الاســتغلال . ولكــن من أجل إقرار المساواة وجعل الحب متبادلاً بين الناس . كما لا ينبغي أن يضار أي واحــد مــنهم فى حياته أو صحته أو ماله ، لأننا جميعاً نشترك فى مجتمع طبيعي واحد ، كما لو كنا خلقنا لخدمة بعضنا البعض .(١)

ووجــه ليبــنز الفيلسوف الألماني (١٦٤٦ -١٧١٦) عنايته إلي دراسة القانون الطبيعى من ثلاثة نواح . موضوعه . غايته وعلته الفاعلة .

فموضــوعه : كذلك هو المبادئ التى تحكم العلاقات الخيرة بين الأفراد (مبدأ التعاقد) وموضوعه كذلــك هــو مــا يصدر عنا من أفعال لاسيما الأفعال الأخلاقية . وغايته : تحقيق الخير والمنفعة لكل من يسير بمقتضاه ويتصرف فى ضوء مبادئه وأحكامه (أسس التعاقد مسئولية الحاكم والمحكوم)
وعلته الفاعلية : هى أنه صادر من ذات الله وهو فيض منه .(٢)

واعتــبر ديفــيد هــيوم الإنجليزي (١٧١١-١٧٧٦) نظرية العقد الاجتماعي تكليفاً إلهيا ، وليست أمانــة يعهــد بهــا الناس إلي الملك ، فهي مقدسة ولا يجوز نقضها . كما أنها تنبع من الإحساس بالالتزام الــذى يفرضــه الشعور بالولاء والإخلاص Lolarty for Lolarty للحكومة ، فيدفع الناس إلي التعاقد للمحافظة على حياتهم ولتحقيق الصالح العام .(٣)

فــي حيــن يرى روسو (١٧١٢-١٧٧٨) أن العقد أو العهد وما يتضمنه من رضا ، وكذلك حكم القانون هو الأساس الذى تستند إليه شرعية السلطة حيث إن القوة لا تخول حقاً بأية صورة .

١- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص: ٢٤٦ – ٢٤٨
- **Locke** : Of Civil Government Book II [N.Y ., 1963] p. 131
2- **Bloch Ernest** . A Philosophy of Nature , Ibid : p. 75
- **Locke** . The State of Nature , Ibid : p. 113
- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص: ٢٥٣
٣- جورج سباين : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، مرجع سابق ، من ص: ٨١٠ – ٨١٢
- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص: ٦٤ – ٦٦

فـــإن العهود تظل أساساً لكل سلطة شرعية بين الناس . وكما أن تكوين الأسرة فى العصر الطبيعي (عصـــر الفطـــرة) واجتماع أفرادها للعيش معاً هو حصيلة اتفاق ضمني ، فإن رغبة الناس فى الارتقاء تدفعهم إلي الانتقال للحياة فى مجتمع مدني منظم .(١)

وقـــد ذكـــر هوكر Hooker أحد فلاسفة العصر الحديث . أن الخالق خلق الخلق ووهب كل منهم ملكـــات . وقـــد اشـــترك الجمـــيع فى نفس الطبيعة ، لا يمكن أن يفترض أي خضوع بينهم يجعل الواحد مـــنهم يدمر الآخر ، لأننا لسنا مخلوقين مثل كائنات أخرى أدنى يفتك القوى فيها الضعيف وعلى الإنسان أن يحفـــظ نفســـه كمـــا يحـــافظ على الآخرين ، وأن يجرى عدلاً حتى مع المسيء إليه . وان يحجم عن اقـــتحام حقـــوق الغـــير أو إلحـــاق الضرر بهم ، وحفظ قانون الطبيعة الذى يقرر السلام . فالعالم يصبح باطلاً ما لم يكن هناك شخص مختار لديه القدرة على تنفيذ القانون وما يحمله من عدل ورحمة . (٢)

كمـــا أشار لورانس ستابلتون Lourance Stapelton . إلي أن نظرية القانون الطبيعي ، كان لها الفضـــل الأسبق فى أن هيأت لنظرية العقد الاجتماعي وجودها كنظام سياسي . فقد كانت الوسيلة الوحيدة لإقرار الحقوق الطبيعية للإنسان فى نطاق الدولة .(٣)

ويمكن تلخيص بعض آراء فقهاء العقد الاجتماعي التى تتعلق بالبعد السياسي بالآتي .:

١- هوبـــز : ينظر للعقد على أنه تبرير للحكم المطلق كما أوجب بعدم الأحقية فى الثورة ضد الحاكم . وعنده أن القوة عامل أساسي فى حفظ النظام . وهو ليس طرفاً فى العقد .

٢- لوك : الحاكم طرف فى العقد ، وأجاز الثورة (أي التعبير عن الإحساس) دون التخريب ضد الحاكم فى حالة الإخلال بنصوص العقد المتفق عليه .

٣- روســـو : لم يكن للقوة نصيب عنده فى إقرار قيام الدولة ، لأن القوة لا تخلق حقاً ولا تقر مـــبدءاً ، لأن صـــاحب القـــوة لـــم يـــأت منها ما تكفل له السيادة . إلا إذا قلب القوة إلي حق ، والطاعة إلي ولاء وواجب .

لذلـــك فـــنظرية العقد الاجتماعي لعبت دوراً هاماً فى نشأة الدولة من بدء الخليقة وأرست قواعدها خلال العصور المختلفة .(٤)

١- **موسوعة العلوم السياسية** : الكويت ، ١٩٦٤ ، مرجع سابق ، من ص : ٣٣٩ - ٣٤١

- **Voughn C.E** :, Political Writing of Jean J. Rousseau [Cambridge Vol . II , 1971] p.p . : 245 - 247

2- **Rousseau** : The Social Contract , Ibid , p.p,: : 27 – 29.

3- **Lurance Stapelton** : Justic and World Society [New York , 1949] p. 73

٤- **فضل الله محمد إسماعيل** : الدولة المثالية بين الفكر الإغريقي والفكر الإسلامي ، مرجع سابق ، ص : ٦٩

- **Alan Rayan** : Ploitical Philosophy [Oxford Uni. , 1998] p.p. 385 - 387 ,

- **عبد الرحمن خليفة** : أيدلوجية الصراع السياسي - دراسات في نظرية القوة ، مرجع سابق ، ص:١٦٧

. يوجــه إلـــى نظرية العقد الاجتماعي بأنها فكرة خيالية لا يسعفها أي دليل من التاريخ . فهي تعنى الانـــتقال مـــن حالـــة المجـــتمع البدائـــي إلـــى حالـــة المجتمع المدني . وهذه الفكرة لا بد لها من سلطة تدعمها . فالعقد نفسه فى حاجة إلى سلطة تحميه .(١)

كمـــا قـــيل عن نظرية العقد الاجتماعي بأنها فكرة تقوم على سلب الحريات لربط الناس بالدولة . فى حين أنّ الفرد حر بطبيعته . لذلك نجد بداية الفكرة لا تستقيم مع نهايتها .(٢)

ولمـــا كـــان إنسان الطبيعة لا يهتم كثيرا بالأخلاق أو العلاقات الاجتماعية أو المشاعر المدنية أو الثقافـــية وغيرها من الاهتمامات الإنسانية .فإنه لا يعنيه الانتقال من حياة الفطرة إلى حياة المدنية . ولكي يصـــبح إنساناً مدنياً قادراً على أداء وظائفه فى المجتمع المدني . فكان لا بد من مرحلة تحضيرية لتهيأته للحياة الجديدة. ولما كان الإنسان أناني بطبعة فهي نظرية جوفاء لا قلب لها .(٣)

وأســـاس مصـــداقية العقـــد . الرضـــا لأنـــه شـــرط ضروري . ولما كان يتعذر أخذ رضا جميع الأفراد . وأشار المفكرون بأنه يوجد اتفاق ضمني لصحته شروط العقد . إنما هو استبداد مستتر .

ويـــرى الكاتـــب السياسي بلنتشلى الإنجليزي (١٧٣٣ - ١٨٠٤) بقوله : إن نظرية العقد تنطوي علـــى آراء خطـــيرة علـــى الدولـــة . إذ أن المؤمنيـــن بهـــذه النظرية يؤمنون بأن للشعب حقاً مطلقاً فى الثورة . وهذه الأفكار هدامة تؤدى إلى القضاء على الجميع بأسره .(٤)

ويشـــير الدكـــتور عـــبد الكـــريم أحمد قائلا لقد أشار روسو إلى أن على الشعب أن يلتزم بطاعة السـيد ، فـــإن ذلك يعنى أنه يعود إلي السيادة المطلقة . والعقد الاجتماعي عمل خاص بين الشعب ومعقل السيادة . وأن الطرفين المتعاقدين يكونان فيما بينهما عقداً تحت سلطة قانون واحد هو قانون الطبيعة .

وأن الدولـــة لا تضـــم ســـوى عقـــد واحد . هو عقد الاتحاد . وهذا العقد يجُب كل عقد آخر ، ولا يمكن أن نتصور عقداً عاماً أيا كان ينقض العقد الأول (عقد الطبيعة).

وإذا كـــان الإنســـان لا يملـــك الســـلطة علـــى حـــياته فمـــن يملكهـــا ؟ يجيـــب علـــى ذلك لوك بقوله : هو الله . فإذا تعاقد فهذا التعاقد غير شرعي .(٥)

١- **محمود إسماعيل محمد** : دراسات في العلوم السياسية ، الطبعة الثانية ، [القاهرة : مكتبة الأهرام ، ١٩٨٣] ، من ص: ٧٣ - ٧٤

٢ - **نظام بركات** : مقدمة في الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص : ٢٣٦ - ٢٣٨

٣- **إكرام بدر الدين** : دراسات في نظم الحكم ، الكتاب الأول [بيروت : دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦] من ص: ١١٣ - ١١٥.

- **عثمان خليل عثمان** : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة مكتبة وهبة ، ١٩٥٣] ص: ٢٨

٤- **محمود حلمي** : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة : دار الفكر العربى ١٩٦٦] ص.١٢٨

٥- **لوك - هيوم - روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص: ١٩٠ - ١٩١

ولمـا كـان الحـاكم الصـالح يسـتند علـى الإرادة الحاضرة للناس ، لا استناد على عقد مورث تتحـتم طاعته ، ويصبح الناس جزءاً من ميراث هذا الحاكم (أي أن من يولد من بعد ما وافقوا وارتضوا علـى العقـد وتولية الحاكم ، حتى لو أضر العقد بهم ، فيصبح بالنسبة لهم غير مناسب لظروفهم ، ولكنهم يقبلونه بدون رضا).(١)

والدلـيل علـى أن العقـد وهـم وخداع . فقد قيل إن هناك عدة حالات من الاندماج بين قبائل من وسـط الجزيـرة العربية منها قبيلتي ضهاجة وكتامة من حمير فإن ما أشيع ما هو إلا من الأسطورة أكثر ممـا هـو فـى الـتاريخ ، لأن هـذا الأمر مبنى على الكر والفر ، لا يبلغ أي تفسير تاريخي ، أيا كان مـبلغه ، وطالمـا أن هـذا الكر والفر لا يستثنى بالفعل عرفاً ولا حدوداً ولا غلباً ولا مغلوباً . بل يخضع لـتواتر الصـدمات العابـرة للقوى المتخاصمة ، بين الصحراء التى يفر دوماً من شضبها ويكر إليها فى حالة الانغلاب ، وبين السهول المشتهى خصبها للمكوث فيها أو لغزوها .(٢)

القـول بـأن إنساناً يهب نفسه عن طواعية هو قول سخيف لا يقنع أحد . فإن هذا الفعل يعد جائراً وغير شرعي . من حقيقة واحدة بديهية . إن الذى يفعل ذلك فقد عقله .

كمـا أشار الفيلسوف الإنجليزي ريباليس Rabalais . بأن نفسي الشيء يحدث مع شعب كامل . يجعلنا نفترض أن الشعب كله من المجانين والجنون لا يخلق حقاً Madness greats no right

إن ملكـاً مـا يـبعد كـل الـبعد عـن مـنح رعاياه ضمان الاستقرار والبقاء . بل إن العكس هو الصحيح . فهو يستمد بقاءه واستقراره منهم .

قـد يقـال إن الحاكم يضمن لرعاياه نوعاً من الرفاهية المدنية . فنسلم بذلك ، ولكن ما الذى ينالونه إذا تسـبب طموحـه فى اندلاع الحروب التى ينخرطون فيها ويرون أنفسهم وقد أمسكت بتلابيبهم قيادات رعـناء تضغط عليهم أشد ما يكون الضغط ؟ ما الذى يحصدونه إذا كانت نفس الرفاهية التى ينعمون بها هـى واحدة من أسباب تعاستهم ؟ قد نجد الرفاهية فى المستنقعات Disirable أيضاً . فهل يكفى هذا أن نجعل المستنقعات أماكن نرغب العيش فيها ؟ .

١- محمد توفيق رمزي : علم السياسة أو مقدمة في أصول الحكم ، الطبعة الثالثة
[القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧] من ص : ١١٥ - ١١٧

- هارولد لاسكي : مدخل علم السياسة ، ترجمة د / عز الدين محمد حسين
[القاهرة : مؤسسة سجل العرب ١٩٨٥] ، من ص: ٣٢ - ٣٤

- **Rousseau** : The social contract , Ibid : p. 165

- جورج لابيكا : السياسة والدين عند ابن خلدون ، طبعة أولي ، ترجمة د/ موسي وهبة ، د/ شوقي دويهي
[بيروت : دار الفارابي ، ١٩٨٠] من ص : ١٥٧ - ١٥٨

وحـــتى لو استطاع كل إنسان أن يسلم نفسه ويبيعها ، فإنه لا يملك الحق فى بيع أبنائه . فهم ولدوا بشرا أحرارا وحرياتهم ملكا لهم .

ومــا مــن أحــد ســواهم له الحــق في أن يتصرف في حرياتهم . أي أنهم وقبل مجيئهم بسنوات عــدة . يمكن للأب أن يوفر لهم أحوالا تعينهم على أمنهم وأمانهم . لكن هذا الحق الأبوي هو حق ضد ما تملــيه الطبــيعة (حــق العمــل والجهــاد . وهــذا مــا يــتفق مــع رأى شــال فوريــه الاشــتراكي الفرنسي ١٧٧٢ – ١٨٣٧) .(١)

وفــي نهاية ما تقدم من اعتراض . فإن نظرية العقد الاجتماعي قد تؤدى إلى نظام حكم على جانب مــن التســلط والتحكم ، ولما كان العقد ملزما للأفراد بالطاعة ، وليس لهم حق الاعتراض أو الثورة ضد الحاكم . لذلك فهي انتكاسة محققة للأفراد .(٢)

ضرورة العقد الاجتماعي في تأسس الكيان السياسي

يــتكون المجــتمع السياســي من اتفاق الأفراد وبعضهم لتكوين كيان سياسي واحد في ظل حكومة واحدة . دستورها لا تشوبه شائبة تتعلق به ، يقضي علي كل أرباب الوهن والانحلال .

لذلــك فقــيام المجــتمعات السياســية يعتمد علي رغبة الأفراد في الانخراط فيه ، مكونين مجتمعاً واحــداً . كما أن التراضي بين الحاكم والمحكوم دعامة الالتزام السياسي ، الذي يعتبر بمثابة عقد تعاقدت علــيه الــناس مع الحاكم . لذلك لا يستطيع شخص ولا يملك أن يسخر نفسه لشخص آخر طالما لا يملك الحرية لنفسه ، فالحاكم لا بد أن يتسم بالقدرة علي الحماية وألا يثقل الرعايا بأية قيود غير نافعة لشعبه . وعلي الجماعة أن تؤدي ما عليها طالما وجدت من يعمل لراحتها . (٣)

ولمــا كــان إنســان الطبــيعة الــذى عــاش غير خاضع لقانون أو عرف . يعيش حياته لأهوائه وشهواته ، ولما كان ينشد الاستقرار والمحافظة علي ملكيته وخُياته. فهو في حاجة لمن يحميه ويؤمنه .

فكــأن العقــد والدولة لابد من منظم يختار بالرضا والاتفاق ، له قوة السلطة التي تدعمه وتساعده في المحافظة علي شعبه . كما أعطي لهم الحق في عزله في حالة ثبوت عجزه عن أداء مهمته . (٤)

1- **Rousseau** : Dissertation on the Origin and Foundation of inequality of mankind , [Cambridge 1980] : p.p : 20 –25.

- **Encyelopeadia of Social Sciences** : Social contract No14 [London 1982] p. 409

٢- **موسوعة العلوم السياسية**: جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ، مرجع سابق ، ص : ٢٩٨

3- **John Yoiltm** : Locke on the Low of Nature [London , vol 23 , 1959] p.40

- **إبراهيم أباظة، عبد العزيز الغنام**: تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص: ٢١٨

٤-**محمد عبد المعز نصر**: في النظريات والنظم السياسية[بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥] من ص:٧١-٧٢

- **محمد أحمد رضا**: الالتزام السياسي عند فلاسفة العقد الاجتماعي [القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٧] ص : ٢٦

والقــول بــأن الإنســان فــي إقرار العقد يتنازل عن حريته الطبيعية ويُملك نفسه للحاكم في سبيل المحافظة علي كيانه الحياتي ومتطلباته .

إنما التنازل الذي يتنازله الفرد ما هو إلا تنازل عن سيئاته الطبيعية [كالأنانية والغيرة والخيانة لمن يــبدي رأيــا أو اختيارا لموقف ما - تعبيرا عن الشخص أو المفاوضة في كل ما يهمه -] لكي يحصل علي حرية مدنية أو حرية سياسية أو حرية اجتماعية ، كما يستعيد حق تمَــلك ما يملك ويفقد الأنانية لكي يحصل علي الحرية المعنوية العاقلة " حرية المجتمع بأسره " . وما المجتمع سوي هيئة معنوية أو شخص عام يبدأ في نطاق وجود الحياة الأخلاقية كلها ، وتظهر في مجال فكرة الحق الواضح الجلي . (١)

ولمــا كــان التعاون يبعث علي الراحة وتحقيق المنفعة إذا ما سعوا إلي التوحيد في نظام واحد قائم علــي تحقــيق الخــير ونبذ الشر . وكان من نتيجة ذلك أن ينشأ عقد بين الطرفين . الجمهور يفضي حقه السياســي بمحــض اختــياره والشــخص الــذي يملــك هذا الحق بناء علي هذا التفويض ، أي السلطة العليا . والذي يتم إعلانه بالقسم Serment

لذلــك فالرغــبة مــنهم فــي الإبقاء علي الخير الأسمى ، والمحافظة علي كيان الدولة نشأت فكرة العقد الاجتماعي . (٢)

ولمــا كانــت فكرة العقد تقوم علي العهد والاتفاق ، يتضمن الولاء والوفاء . وهي قديمة قدم الخليقة . إلا أنهــا قــد أخــذ بها في الحركات التحررية . فجاءت فكرة العقد في الثورة الإنجليزية (١٦٨٨) وكذلك الثورة الأمريكية (١٧٧٦) تنادي بإقرار الحريات والحقوق الاجتماعية .

وقــد أشــار الفيلســوف الإنجليزي (بيرك ١٧٢٩ - ١٧٩٧) إلى المؤتمر البرلماني سنة ١٧٩٠ الــذي عقــد بإنجلترا وكان شعاره " ألا أيها البرلمان عش إلي الأبد " . وقد أشار أيضا بأن النمو السياسي لــيس مجــرد نمــو آلــي ، وأنــه ينبــثق من هذه القوة الخلاقة نفسها (الشعب) ويسير مسرعا بفضل تأثيرها . وأن من يتمسكون بفكرة العقد إنما يشجعون الإصلاح والتقدم .(٣)

وتقــوم نظرية دارون (١٨٠٩ - ١٨٨٢) علي مبدأ البقاء للأقوى . فالكائنات التي لديها الصفات والمقومات القوية هي التي تتلائم مع البيئة ويكتب لها البقاء .

ولمــا كــان الــناس يختارون أنماط سلوكهم التي تسمح لهم بتحقيق أهدافهم . فاتجهوا إلي اختيار من يكفل لهم هذا الحق عن طريق عقد مدعم بجزاءات تحقق الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي . (٤)

١- **علي عبد المعطي** : السياسة أصولها وتطورها في الفكر العربي ، مرجع سابق ، ص : ٣١٠

٢- **اسبينوزا** : رسالة في اللاهوت والسياسة ، ترجمة د/ حسن حنفي
[القاهرة : الهيئة العامة للنشر والتوزيع ، ١٩٧١] ، ص: ٣٠٨

٣- **لوك ، هيوم ، روسو** : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ٥٠ - ٥٢

٤- **اسماعيل علي سعد ، حسن علي حسن** : نصوص اجتماعية وفلسفية ،
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦] ص : ١٢٣

-**W. Van Layden** : J. Locke, : Essays on the Law of Nature [Oxford . 1949] p.p: 33 – 34

ومــن ملامــح نظرية العقد الاجتماعي أنها حققت فوائد جمة للمجتمع الأوروبي فقد وقفت في وجه الطغيان ، وأيدت حقوق الشعوب وحققت المساواة .

وتحققــت سـيادة الشــعب وتم إعلان كلمتها ، ولذلك قيل بحق إنها أكذوبة ناجحة (١) كما كان لها الفضــل الأكـبر (نظــرية العقد الاجتماعي) في ترويج المبادئ الديمقراطية وأنها ليست ضوءاً يميز به بيــن الصــالح والطــالح فــي الطبيعة البشرية ، لكن هذه النظرية تضع الناس في حالة التزام متبادل في علاقة عقد بين كل منهم والآخر .

إذن فــنظرية العقــد الاجتماعــي لها شأن في الثورات التي قامت في هذه الأمم ، وكذلك في تطور الــنظام الديمقراطــي والحــريات الفــردية . (٢) فهــذه الــنظرية جاءت لتفسير نشأة الدولة ، وتصوير العلاقات السياسية علي أسس تعاقدية .

كمــا كــان لفقهــاء العقــد الاجتماعــي أثــر في بعض النظريات . فقد تأثرت النظرية الماركسية [كــارل مــاركس الألمانــي ١٨١٨ - ١٨٨٣] بأفكــار هوبــز عن طبيعة الإنسان والصراع الدائم بين الأفــراد ، وعــن لوك عن أهمية عنصر العمل كأساس للملكية ، وروسو بأن السيادة للإرادة العامة . وقد اعتبرت الماركسية السيادة للطبقة العاملة . (٣)

والعقــد لمــا كــان أساسه شريعة للتعاون . فلكي ينجز الإنسان ما يقدر عليه ، يجب أن يمكث في حالــة جــوار مع الآخرين وأن يرتبط بالعمل معهم . كما أنها هي النظرية الأم في تفسير نشأة الدولة وفي قيام السلطة السياسية فيها . (٤)

ولمــا كانــت الملكــية الخاصة توفر القوة ، وتدفع صاحبها إلي الاعتداء ، والإنسان المحروم إلي الــتمرد والعدوانــية . فإذا ما تم إبطال الملكية الخاصة غير السوية ، ساد المجتمع القيم الفاضلة واختفت الشــرور . فكانــت أصحاب القوة يهلعون إلي من يحمي ممتلكاتهم والمعدمين بتوفير الحياة لهم. وهذا عن طــريق من ينظم المجتمع عن طواعية . فاتفقوا فيما بينهم علي اختيار من يقوم بحمايتهم وممارسة العمل عن طواعية . لأن الفوضى دون حاكم يدفع بعضهم البعض إلي التنازع والهرج وسفك الدماء . (٥)

١- **فؤاد النادي** : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة : دار الكتاب الجامعي ، ١٩٨٣] من ص: ٣٤٤ – ٣٤٥

٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق : من ص: ١٠٣ – ١٠٥

- **عثمان خليل عثمان** : المبادئ الدستورية العامة ، مرجع سابق من ص: ٢٩ – ٣٠

٣- **نظلم محمد بركات** : مقدمة في الفكر السياسي ، مرجع سابق ، من ص: ١٦٦ – ١٦٨

4- **Encyelopaedia of Islam** : Vol 2 . Ibid : p. 60

- **أرسطو طاليس** : السياسة بين الشرق والغرب ، ترجمة لطفي السيد [القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٧] ، من ص: ٧ – ٩

5- **William Ebnestien**: Great political Thinkeres from plato to the present .Ibid : 645

- **محمد عبد الله عنان** : المذاهب الاجتماعية الحديثة [بيروت : دار الشرق ، ١٩٧٣] ص : ١٧

ولقد أشار الدكتور خليفة وجاء في قول الدكتور غالي والدكتور عيسي . رغم ما وجه إلي نظرية العقد الاجتماعي من انتقادات وما قيل عنها . إلا أن فضلها يرجع في قيام السلطة بناء علي رضا واقتناع.

كما أعطت للشعب حق ممارسة حقوقه وحرياته . كما كان لها الدور الفعال في مواجهة الطغيان وخصوصا الطبقة الحاكمة الطاغية . (١) كما كان لها تأثيراتها علي الحياة السياسية في كل بلاد العالم خاصوصا أوروبا وأمريكا فهي ليست من الخيال ولا هامشية في حياة المجتمع . (٢)

ويمكن القول بأن القانون الطبيعي هو الأم الحالمة للبحث عن الحقيقة للعقد الاجتماعي. كما أن القانون الطبيعي هو المبعث الميلادي للعقد الاجتماعي . الذي يعتبر المؤسس الأول لكل كيان سياسي . ينشد الاستقرار ويعمل علي المحافظة علي الحقوق الطبيعية وعدالة الحقوق المدنية.

العقد الاجتماعي كقاعدة للسياسة

يري روسو أن الأوضاع الاجتماعية هي المرآة العاكسة لأسس الحياة السليمة . لأنه لا يستطيع أحد أن يحدد طبيعة المجتمع إلا إذا تفهمنا نظمه السياسية ، أي أنه يستشف طبيعة الشعب من طبيعة نظم الحكم الذي ارتضاه . بعيداً عن القوة والجبروت ، في حين لو قام مجتمع علي أساس من القوة .فإن القوة لا يمكن أن تكون مصدر للحق ، وإذا حدث أن انبثق الحق من القوة ، فهو منعدم في عين اللحظة التي ينبثق منها . فثمة تنافر بين الحق والقوة .

والناس في حالة الطبيعة الأولي يستقل كل منهم بذاته . فنهضة المجتمع وتطوره أمر مرهون بإنكار الذات والعمل بروح الفريق . (٣)

ولما كان المجتمع خليط من الرغبات والميول وتعدد الاهتمامات ، بحيث يجمعهم إطار واحد تتوالى عليهم واجبات والتزامات لم يألفوها من قبل ، وحتى تتوافق هذه الواجبات والالتزامات مع الحق الطبيعي لكل فرد في أن يعيش حراً .

١- عبد الرحمن خليفة : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ٤٨

- بطرس غالي ، محمود خيري عيسي : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق : ص: ١٧٩

٢- محمد طه بدوي : رواد الفكر السياسي الحديث وأثرهم في عالم السياسة ،

[الإسكندرية : المكتب المصري للطباعة والنشر ، ١٩٦٧] ، ص: ١٤٧

٣- محمد فتحي الشنيطي : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ،

[القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨] ، من ص: ٤١ - ٤٣

فالمشـــكلة الرئيســـية فـــي المجـــتمع السياسي هي مشكلة المواءمة بين الرغبات الفردية من جانب والـــتطلعات الاجتماعية من جانب آخر ، لأن هناك ارتباطاً بين السلطة الحاكمة وبين حرية الفرد . فالفرد فـــي صـــورته الفـــردية ينشد الأنانية ويعمل علي إحيائها ، بينما قدرة المجتمع تحت مظلة التعاقد تنهض بالفـــرد مـــن الفـــردية إلـــي الحـــياة الجماعية المتعاونة ، بحيث يحس الفرد بأن حقوقه مصونة وحريته مكفولة . (١)

ولكـــي يـــنهض المجـــتمع ويتقدم يقوم علي العقد الذي يستبدل بالغريزة العدالة وبالفردية الجماعية ويشكل الإطار الأخلاقي . ويرسم الأهداف المثالية التي ينبغي للناس التشبث بها بغية التقدم والتطور.

وفكـــرة العقـــد تـــبرز بهـــذا دعامـــة المجـــتمع السياســـي ، إذ نفـــترض مساهمة الناس في حكم أنفســـهم ، فتأتـــي القوانين العامة التي يلتزمون بطاعتها وليدة إرادتهم وثمرة اختيارهم . لأن القانون القائم علـــي هـــذا الاعتبار هو صوت الإرادة العامة . بذلك يكون روسو قد أرسى الأساس الصحيح للديمقراطية السليمة . (٢)

ولمـــا كـــان المجـــتمع السياســـي كما يقره روسو لا يقوم علي القوة بل علي الاتفاق ، لأن الإرادة العامة حق مقدس تصلح قاعدة للحقوق جميعاً .

ولكـــن هذا الحق لا يصدر عن الطبيعة ، ولكن يستند إلي اتفاقات عقدت بين الناس ، ليس من أجل أن يهب إنسان نفسه للغير دون مقابل ، ولا حتى أبناءه لأنهم يولدون أحراراً وحريتهم ملكهم .

ولكـــي يكـــون العقـــد ذو فاعلـــية . فإنـــه يـــنطوي ضـــمناً علي التعهد الوحيد الذي يدعم سائر الـــتعهدات ، ألا وهـــو كـــل من يرفض إطاعة الإرادة العامة . فإن المجتمع يضطره إلي الطاعة . طالما أنها لا تحق باطلاً ولا تبطل حقا . (٣)

مـــن هـــذا يتضـــح أن العقـــد القائم علي الاتفاق والرضا بعيداً عن التحيز والجبروت . أساس في تكويـــن الدولـــة أي الـــدور الأساســـي فـــي نشـــأة الكيان السياسي القائم علي حماية الأفراد أنفسهم ومن أنفسهم . وكذلك المحافظة علي الحقوق الطبيعية وتنميتها.

١- بطرس غالي ، محمود خيري عيسي : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق : من ص: ٨٣ – ٨٥

2- **Rousseau** : The Social Contract , [London , 1949] p.p.: 49 - 53

٣- علي عبد المعطي : السياسة أصولها في الفكر الغربي ، مرجع سابق ، ص : ٣٠٧

- **Rousseau** : Du Contract Social , [Paris , 1981] p. 57

الفصل الخامس

القانون الطبيعي في الفكر السياسي
عند بعض الفلاسفة
اللاحقين علي لوك و روسو

الفصل الخامس

القانون الطبيعي في الفكر السياسي

عند بعض الفلاسفة اللاحقين علي لوك و روسو

- **المدرسة القومية**

١ - جرمي بنتام

- دعائم فلسفته و علاقتها بالقانون الطبيعي
- تقييم الحكومة في فكره
- الفصل بين السلطات

٢- جون أوستن

- مبدأ السيادة و علاقته بالقانون الطبيعي

- **المدرسة الاشتراكية**

١- سان سيمون

٢- روبرت أوين

٣- شارل فوريه

- **المدرسة البراجماتية**

١- وليم جيمس

- أهم مؤلفاته
- اتجاهاته و أرائه السياسية

٢ - جون ديــوي

- أهم مؤلفاته
- فكره السياسي و علاقته بالتنظيم الاجتماعي
- المنهج البراجماتي و علاقته بتنظيم الكون

القانون الطبيعي فى الفكر السياسى
عند بعض الفلاسفة
اللاحقين على لوك وروسو

مقدمة

تـــناول الباحث فيما سبق من فصول في جذور القانون الطبيعي فى الفكر السياسى قبل لوك وروسو عـــند بعـــض فلاســـفة القـــرن الخـــامس عشر ، لكى يدخل إلي بيان وإيضاح دور القانون الطبيعي فى فلسفاتهما .

ولمـــا كانـــت العلاقـــة بيـــن الفكـــر السياسى والقانون الطبيعي موضوع الدراسة فى هذه الرسالة المتواضعة ، فإن الباحث فى هذا الفصل يحاول البحث عن مدى استمرارية هذه العلاقة عند بعض فلاسفة العصر الحديث والمعاصر . وقد لزم أن يستعرض بعض المدارس مثل :

أولاً المدرسة القومية

يقـــوم الفكـــر السياسي فى المدرسة القومية على مبدأ المنفعة . التى هى مقياس صلاحية الحكومة ومهمـــتها العمل على إسعاد البشر بتحقيق اللذة والبعد عن كل ما يسبب الألم فى حدود ما تتيح به ظروف الدولة على أساس من العدل والمساواة .

ومن رواد هذه المدرسة ومفكريها :

١- **جرمى بنتام**

أ- **حـــياته ونشـــاطه الفكـــرى** : فيلسوف إنجليزي ولد سنة (١٧٤٨ - ١٨٣٢) صاحب مذهب المـــنفعة فى الفلسفة الأخلاقية والاجتماعية . نشأ نشأة قانونية كان والده يعمل وكيل دعاوى ، ورث مهنة أبـــية ، درس القـــانون وتعمـــق فـــى تحلـــيله ، ممـــا دفعـــه إلـــي البحث والتعديل فى ثغرات الدستور الإنجليزي . وقد عالجها بعين الفاحص المتمكن بالآتي :

١- إباحة حق التصويت العام للرجال والنساء . وعلق حق النساء بوصولها إلي إمكانية القدرة على تقدير قيمته وخطره (من الرجال لا يقدر قيمة التصويت . فكان القول بأن كل من يدرك قيمة التصويت عليه ممارسة حقه الشرعي ولا يعلق حق النساء)

٢- تحديد دورات سنوية للبرلمان ، حتى يتاح للنواب الاتصال بالناخبين والوقوف على رغباتهم وأفكارهم واتجاهاتهم .

٣- سرية التصويت وهى دعامة ضرورية للقضاء على الرشوة والمحسوبية .(١)

١- **الموسوعة الفلسفية المختصرة** : مرجع سابق ، ص: ٩٦
- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٢٤٨

دعائم فلسفته وعلاقتها بالقانون الطبيعي :

قـدم بنتام نظريته الأساسية فى المنفعة فى كتابه (مقدمة لأصول الأخلاق والتشريع ١٧٨٩) تناول فـيه ما يحفز الإنسان إلي العمل دائماً لتحصيل لذته الخاصة ، وتجنب ما يعرض له من ألم . كما قدم بحثاً فـي الحكمـة . وكذلك دفاع عن الربا . ثم نظرية التشريع وتعليقات أخرى إلا أنه اعتبر أن أساس فلسفته بوجه عام تقوم على الآتي :

١- **السـرور حسـن والألم باطل** : اعتبر أن وظيفة الدولة معقودة على تحقيق اللذة والبعد عن الألـم . كمـا أنه أوكل إليها مهمة تحليل أسباب الألم ومحاولة تلاشيه واعتبر الوصول إلي السبب وامكانية تلاشيه يؤدى إلي السرور . الذى بدوره يؤدى إلي الاستقرار .

٢- **غـايـة الإنسـان البحـث عن السرور والبعد عن الألم** : إذا كانت هذه الغاية التى ينشدها للأفراد كلها . فإنه بالتالي يؤدى إلي مبدأ التعاون ، ويصبح الجميع وراء هدف واحد .

٣- **علـى المشرع أن يكون على دراية بمسببات السرور والألم** : بحيث يكثر من الأول ويقلل من الثانى .(١)

أى أن بنـتام يـرى أن الحكومة من خارج جماعتها عاجزة عن التشريع والتعبير عن القوانين التى تلائمهم . ولذلك فلا يصلح أن تستورد قوانينا أو نظاما واحدا أو حاكما من خارج الجماعة .

وقـد تبيـن مـن دعائم فلسفته . أن أى تشريع يقوم على هذا التقسيم . يؤدى إلي الصالح العام مع وجـود قـوة تنفيذية لمراقبة التشريع ، وإلا أصبح تشريع بلا حماية . وقد ذكر بنتام بأن الإنسان يمارس حريته خشية ضرر يلحق بالجماعة . وهذا يؤدى إلي التأثير المتبادل بين الفرد والجماعة .(٢)

وقـد رحـب المجـتمع الإنجلـيزي بـآراء بنتام مما ساعد على انتشارها فى المجتمعات الأوربية واتخذوهـا أساسا للتشريع . وقد استرشد بها فقهاء القانون والسياسة فى تقنين القوانين وسن الدساتير . كما كـان لهذه المبادئ الترحيب ، حيث وجد الشعب الإنجليزي ضالته فى عدم تقييد حرية الفرد . لأنها مطمع الآمال فى إنجلترا منذ قرون طويلة .(٣)

١- **مارسيل بريلو** : جورج ليسيكية ، تاريخ الأفكار السياسية ، مرجع سابق ، ص: ٣٨٨

٢- **اسكندر غطاس** : أسس التنظيم السياسى ، دراسة تحليلية مقارنة

[القاهرة : دار الهنا للطباعة والنشر ، ١٩٧٢] ص: ٥٨

3- **Laski** : Political Thought in England from Locke to Bentham [London , 1947] p.p.:47-51

تقييم الحكومة فى فكره :

يرى بنتام أن الحكومة الحقة هى التى تستمد سلطتها من المنفعة ، التى يمكن تحقيق تشريعاتها لإسعاد رعاياها ، وليس كما يدعى الكثيرون أنها تستمد السلطة من رضا المحكومين .(١)

ولم يهتم بشكل الحكومة . بل أرجع أن الشكل الصالح هو من له القدرة على تحقيق أوفر قسط من السعادة لأكبر عدد من أفراد المجتمع . وأن الشكل الديمقراطي هو أقدر الأشكال فى نظره قدرة على تحقيق هذا المطلب الذى ينشده للجميع .(٢)

بذلك فقد أرجع مبدأ السيادة إلي الحكومة ، وأشار إلى مهمتها التى تقوم على تحقيق مبدأ الثواب والعقاب . وكلاهما يؤدى إلي نشر السعادة وتخفيف الألم . بحيث لا يعلو صالح الفرد على صالح الجماعة .(٣)

ولما كانت الحكومة عنده صاحبة السيادة ، وصاحب السيادة فى الدولة هو صاحب الإرادة العليا . والمقصود بعلو الإرادة لا سبيل له سوى أن الأوامر التى تصدر عن تلك الإرادة تكون موضع القبول والطاعة . لأنها تهدف للصالح العام وتعمل على تحقيق المنفعة ونبذ الشر .

فلكي تؤهل لهذه المهمة تنحصر أهدافها فى الآتي :

١- **البقاء** : يقصد بهذا عدالة النصوص ووضوحها

٢- **الرخاء** : أن تكون جادة فى تحقيق كل ما يحقق اللذة والبعد عن ما يجلب الألم

٣- **الأمن** : مراعاة أمن وسلامة المواطن حتى يكون دافعاً على الاستقرار والإخاء بينهم

٤- **المساواة** : الكل أمام نصوص القانون الواضحة سواء ، لا يغمض القانون عينه عن قوى ، ولا يدير ظهره لضعيف ويهمشه .

١- الموسوعة الفلسفية المختصرة : مرجع سابق ، ص: ٩٧

٢- محمد جلال شرف، على عبد المعطى:فى الفكر السياسى فى الإسلام- شخصيات إسلامية، مرجع سابق ص: ٣١٤

- **Leslie lipson** : The Democratic Civilization [Oxford Unvi , press, 1967] p.51

٣- بطرس غالي ، محمود خيرى عيسى : المدخل إلي علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ١٠٩ – ١١٠

- **J. Harvey and Bather** : The British Constitution [London, 1969] p.40

ومـن مظاهـر محبـته للمسـاواة . قادتـه إلـي معارضـة القسمة المتساوية ، وكذلك حرية الوصية ، كما عارض الأرستقراطية الوراثية . وأن يدافع عن الديمقراطية بما في ذلك تصويت النساء.

وأن هـذا لا يتأتـي إلا بوضـع حدود للحريات عن طريق التشريع ، ولضمان تحقيق ذلك . علي المشـرّع أن يراعـي العدالـة فيما يتخذه من قوانين . مثل قانون حماية الأفراد من الآلام والتي لا تتفق والكـرامة الإنسـانية. مثل إلغاء جلد النساء وإلغاء تجارة الرقيق ، وعدم إغفال قوانين تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، وكذلك الحرية الدينية .(١)

الفصل بين السلطات

نـادى بعـدم تركـيز السـلطة فـى يـد فـرد بعينه ، ويجب توزيع السلطة حتى تعطى فرصة للمشـاركة . والشـعب هو صاحب السيادة (وأن السلطة تنبع من مصادر أربعة مميزه : سياسية – دينية أخلاقية ثم جسدية) لانه مصدر السلطة .

كمـا أشـار بأن طول مدة السلطة يؤدى إلي جمود القوانين ورتابة النظام (وكذلك إعطاء فرصة للمشـاركة ، والاسـتفادة بالخـبرات وتحسـين الـنظام كمـا يشـير إلي ديمقراطية النظام ولذلك يجب الـتجديد بالانـتخاب المباشـر كـل فـترة . وأن للفـرد حـرية التعبـير عـن رأيه بعيداً عن تجاهل حقوق الآخرين عليه .

ولقـد أشـار أيضا إلى ضرورة احترام حرية الساخطين على السلطة وإعطائهم فرصة التعبير عن آرائهـم ، عـدا اللجوء إلي وسائل التخريب وإحداث الشغب . فإن فى ذلك قد يؤدى إلي كسب مؤيدين من الأغلبـية . لانـه فـى حالـة تجاوزهم إلي المقاومة المسلحة . يصبح من حق السلطة أن تلجأ إلي نفس الأسلوب لقمعهم وإجبارهم على الخط الذى ارتضته الأغلبية .(٢)

وبوجـه عـام يرفض بنتام تماماً الوقوف فى وجه الحاكم بالتخريب والتمرد فى حالة انحرافه . بل طالـب بالتعبـير السـلمي والدعـاء بالصـلاح . كمـا ذكـر ذلك أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ق.م) وأخذ به روسـو (١٧١٢-١٧٧٨) وتأثر بها بنتام . الذى أشار قائلاً إن الأمن والهدوء من الأحسن أن نعيش فى كنفهما ، والثورات والعواطف نقرأ عنهما فقط .(٣)

١- **برتراند راسل** : تاريخ الفلسفة الغربية ، الكتاب الأول ، الفلسفة القديمة ، ترجمة د / الشنيطي [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧] من ص: ٤١٥-٤١٧

٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسى** : المدخل فى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص: ١١٣
– **عبد الفتاح العدوى** :، الديمقراطية وفكرة الدولة ، مرجع سابق ، من ص: ٢٧٧-٢٧٩
– **فضل الله محمد إسماعيل** : الإرادة العامة فى الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص: ٢٤٧

٣- ———— : الإرادة العامة فى الفكر الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص: ٢٧٨

ب – جون أوستن AUSTIN

أ- حياته وشخصيته: من رواد المدرسة القومية وإنجليزي النشأة (١٧٩٠ – ١٨٥٩) بدأ حياته جنديا ثـم اعـتزل الحياة العسكرية وعكف على دراسة القانون والأخلاق ، حتى وصل إلي كرسى الأستاذية فى لندن . تتلمذ على يد بنتام .(١)

مبدأ السيادة وعلاقته بالقانون الطبيعي :

كـان كشأن غيره من الباحثين والنقاد . فقد عارض أوستن نظرية العقد الاجتماعى ، أشار إلى أنها نظـرية وهمـية لا أسـاس لها فى التاريخ . وأنها عبارة عن قيد أعطاه الشعب برضاه ليضعه الحاكم فى عنقه.

كمـا يـرى فـى علاقة الحاكم بالرعية علاقة فوقية لا يحكمها قانون . القانون الصادر من الحاكم للـرعايا مطالبيـن الالتزام به . والحاكم ليس عليه أدنى التزام بالقانون . لانه لو التزم أصبح مجرد تابع للشعب وليس صاحب سيادة . والعلاقة بينهما حاكم بمحكوم ليس إلا .(٢)

وأن مـا دفـع أوسـتن إلـي المـناداة بـأن العلاقة بين الحاكم والرعية ، ليست إلا علاقة حاكم بمحكـوم . يـرجع ذلـك إلـي تأثره بقول ميكيافيللى الإيطالي (١٤٦٩-١٥٢٧) فى كتاباته على الحاكم بالابـتعاد عـن أسـلوب مـا يجـب أن يكـون عليه الحال . والتركيز على ما هو كائن . وترك التقدير للحـاكم . أي أنه يحق له استخدام القوة فى أى وقت يراه ، سواء موافقة المحكومين أو رغماً عنهم ، وإلا لما استطاع حاكم إقامة سلطته وتدعيمها . ولفشلت الحضارات الكبرى فى إرساء دعائمها .

إلا أن ميكيافيللى عندما أشار إلي اللجوء إلي القوة ليس بأسلوب مطلق .لكنه أشار فى أربعة حالات مطلقة السلطة هى .

١- فى حالة إنشاء دولة جديدة . ٢- المحافظة على إبقاء نظام حكم

٣- التبشير بدين جديد . ٤- فى فرض الضرائب . متأثراً بقول الراهب سافونارولا : الأنبياء المسلحون ينتصرون ، بينما يتعرض الأنبياء غير المسلحين للدمار دائماً .

ومـع ذلـك فقـد تراجع ميكيافيللى . وأشار إلى أن الاستبداد واستخدام القوة لا يعمر طويلاً ، وأن رضـا المحكومين عاملاً هاما أيضا فى تأمين الحاكم ضد المؤامرات ، وإلا فعليه أن يخشى من كل إنسان ومن كل شيء ، لأن فساد أية حكومة يبدأ عادة بفساد المبدأ التى تقوم عليه .(٣)

١- **الموسوعة الفلسفية المختصرة** : مرجع سابق ، ص: ١١٧

٢- **على عبد القادر** : تطور الفكر السياسى ، طبعة أولى [القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٤] ص: ٨٣

- **Ogg**.: European Ýovernment and Politics [U.S.A , 1959] p.17

٣- **موسوعة العلوم السياسية** : جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ، مرجع سابق من ص : ٣٦٤ – ٣٦٦

- **Cook J** .: History of Political Philosophy from Plato to Burke [N.Y 1964] p. 63

- **Skinner Q** .: Machiavelli [London , 1964] p. 63

ويؤخـذ علـى أوستن أنه ذكر أن السيادة مبدأ مطلق للحاكم . والعلاقة وظيفية بين قائد وتابع . فقد أغفل العادات والتقاليد والعرف السائد .(١)

إلا أنـه تـدارك القـول متفقا مع ميكيافيللى . نسلم جدلا بأن الحاكم فى حالة أنه لم يزن أحاسيس الشـعب وقـوة إرادته فيكون مالا يرضاه الشعب لا يفرضه عليه المشرع والتشريع مصدر القانون . لأنه ليس من الممكن وجود استبداد مطلق . كما يستحيل وجود شعب يعيش فى معزل عن جيرانه ، فلا بد من التعاون حتى يكتب له الاستقرار والبعد عن القلق .(٢)

ثانيا: المدرسة الاشتراكية

يقـوم الفكـر الاشتراكي على محاربة كل مظاهر الظلم بوجه عام . ومحاربة الطغاة وإقرار حقوق الفقـراء والضـعفاء الأبرياء . ويرجع أصله التاريخى إلي ما قاله أفلاطون (٤٢٩-٣٤٧ق.م) فى كتابه الجمهوريـة مـن إقامـة مجـتمع مثالـي (المديـنة الفاضـلة) يخلـو مـن الآثام التى تشين المجتمع الواقعي . والاشتراكية بمعناها العام ما جاءت إلا لحل المشاكل الاجتماعية .

ولمـا كانـت الاشتراكية بوجه عام وليدة الثورة الصناعية . إذ أنها ما نشأت إلا كمحاولة لإصلاح المفاسـد مـن تكـدس الثروات فى أيدى القلة والأكثرية معدومين تقاسى من شظف العيش والحرمان من ضروريات الحياة .

والـثورة الصـناعية ثـورة فكر قبل أن تكون ثورة مادة . فكر بالمطالبة بإنقاذ العمال من سيطرة الرأسمالية .(٣)

ولمـا كانـت الثورة الصناعية ثورة أخلاقية يرجع الفضل إليها فى ظهور المبدأ الاشتراكي حتى لا يـؤدى اسـتغلال القلة للكثرة . فالغنى يزداد غنا والفقير يزداد فقراً . مما أخضع أعداداً كثيرة من الرجال والنساء لشرور الحياة من الناحية المادية والمعنويه .

وعليه فإن الثورة الصناعية ثورة أخلاقية أولا على قدر ما هى اقتصادية .(٤)

ونظـراً لعدالـة المذهـب الاشـتراكي وشعور الكثيرين بقيمته . فقد طالب المفكرون الاشتراكيون بضـرورة تأمـيم وسـائل الإنـتاج لصـالح جمهرة الأمة ، أى العمال الذين يجب أن يكون خيرهم غاية كل أمة . فبدءوا يعلنون حق العمال فى منتجات العمل على أساس من التعاون لا التنافس .(٥)

١- **موسوعة العلوم السياسية** : جامعة الكويت ١٩٩٤ ، مرجع سابق ، ص : ٣٧٠
2- **Walter lippman** : The Good Society [Oxford Unvi , Press , 1959] p 43
٣- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، من ص: ٤٣٩ - ٤٤٣
٤- **محمد عبد المعز نصر** : في الاشتراكية والديمقراطية
[الإسكندرية : مطبعة دار النشر للثقافة ، بدون سنة طبع] من ص : ٣١ - ٣٣
5- **Kraminck Isac** Essays in the History of Political Thought [N Y , 1969] p. 45

من ذلك يتبين أن الاشتراكية تدعو بصورة عامة إلي تحقيق أخوة إنسانية ، وتكافؤ اجتماعي وملكية جماعية وفردية تلتزم بالعمل لرفاهية المجموع . كما يقول المفكر الإنجليزي كول KOLL ويتسائل متى نصل إلي هذا ؟ الرأى أنه عندما يعمل كل منا بقدر طاقته لا بقدر حاجته .(١)

من تلك المقدمة عن الفكر الاشتراكي . يجدر بالباحث أن يتطرق لبعض مفكرى المدرسة الاشتراكية . لكى يتبين مدى ارتباط هذا الفكر بقواعد القانون الطبيعي من الوجهة السياسية .

ومن المفكرين الذين سوف يتعرض لهم الباحث هم :

١- سان سيمون SAN SIMOON (١٧٦٠ - ١٨٢٥)

فيلسوف فرنسي . ولد بفرنسا (١٧٦٠) يرجع أصله إلي طبقة النبلاء . وكان من أوائل من وضعوا أسس الاشتراكية الحديثة (حل المشكلات الاجتماعية) نسب إليه البعض أنه ليس من رواد المدرسة الاشتراكية نظراً لموقعه الأسرى .

إلا أن الغالبية لا تذهب نفس المذهب ، لأنه تبنى قضية الحرية ودافع عن الأمريكان فى ثورتهم ضد الإنجليز . دعا إلي العمل واعتبره قوام المجتمع ، ويعيب على الكسالى ويلفظ الكسل ، ويعتبرهم طبقة طفيلية يعيشون على عرق الآخرين . ونادى بمبدأ الثواب والعقاب على قدر جهد الإنسان وعمله ومشاركته فى البناء ، كما دعا إلي إلغاء مبدأ التوريث ، لأنه يتيح للإنسان أن يمتلك دون عناء وبذل (٢)

أنه لا يلغى شرعاً ولا يقر باطلاً . بل أنه يحث الفرد من بداية حياته العمل والمشاركة حتى لو حصل على جزء من الثروة المتروكة . يكون قد أصابها عن طريق تعب ومشقة وعناء يتلذذ بقدر حصوله مقابل ما عاناه على قدر طاقته .

إن العمل هو المعيار الأول للتقدم الاجتماعى عند سان سيمون ، وإن اختلاف الأجر على قدر ما يؤديه العامل من عمل وطبيعته .

- نادى بالمحافظة على حقوق الملكية الخاصة . بحيث تكون فى حدود القدرة على استخدامها
- المجتمع يتكون من طبقتين طبقة الصناعيين Les Industricls ، وتضم أصحاب الأعمال والعمال معا . طبقة الطفيليين Les Oisifs من النبلاء وغيرهم من السادة ، ويعيشون على سواعد الطبقة الصناعية .
- أول واجبات المجتمع ممثلاً فى الدولة . هو تنظيم استخدام وسائل الإنتاج طبقا لتخطيط شامل ، بحيث يمكن الاستفادة من آخر الاكتشافات العلمية والتكنولوجيا لمصلحة المنتجين .(٣)

١- **عبد الرحمن خليفة** : دراسات في الفكر السياسي [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦] ص: ٣١٤

٢- ــــــــــ : مقالات سياسية ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، من ص : ٤٤٦ - ٤٤٨

٣- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ٢١٠ - ٢١٢

- واقترح سيمون نظاماً للتأمين الاجتماعى لتزويد العامل بوسائل آمنة متصلة بالمعيشة
- إلغاء عمل الأطفال ، وكذلك عمل النساء فى النوبات الليلية إلا فى أعمال تتطلبها طبيعته
- تحديد ساعات العمل باثني عشرة ساعة فى اليوم
- الحق فى يوم للراحة فى الأسبوع
- للدولة دور كبير فى التنظيم الاجتماعى والاقتصادي من أجل رفعة مستوى رعاياه .(١)

يبدو من هذا أن سيمون مصلحا اجتماعيا . كما يرى أن المجتمع يتدهور ، فيجب إعادة تنظيمه ، وهو لا يتم إلا بسلطة روحية توحد بين العقول . وهذه السلطة عند الواقعين (التجريبيين) ليست الكنيسة . بل العلم الذى يضع حداً لفوضى الأفكار ، ويوفر أسباب التنظيم والتعمير وينهى إلي دين جديد . يتفق ذلك مع مبدأ الجزويت *** .(٢)

والدولة أمر ضروري لرعاياها لصالح المجموع . كما يلزم نشأتها على الأساس العلمى . إذ اعتبر أن التقدم العلمى هو السبيل المثالي لتطوير المجتمع .

فإن العلماء ورجال الصناعة يجب أن يكونوا قادة المجتمعات مالهم من قدرة على التخطيط وتطبيق الفكر . كما أشار بأن الصناعة هى عماد التقدم والرفاهية .(٣)

١- **محمد عبد المعز نصر** : في الاشتراكية والديمقراطية ، مرجع سابق ، ص: ٣٥

- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٩٨

٢- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، الطبعة السادسة ، مرجع سابق ، ص : ٣١٤

*** الجس جنتم (الجزويت) جماعة من الرجال والنساء منطلقها من جنيف بسويسرا (١٥٤٠) بهدف تنقية الكنيسة من الأخطاء والأغاليط وتعليم الناس الفكر الكاثوليكي تعليما صحيحا . وأيضا جاء ليتحدث عن مسئولية الدين تجاه ما يعنه الشعب من قضايا الفقر والجوع وكذلك المطحونين والمحرومين من البشر . وقد حققوا نجاحا ملحوظا في عدد من البلاد الأوروبية مثل بولندا وألمانيا في العودة بالناس إلي جادة الإيمان السالف مما دفع لاهوت التحرير أن يأخذ مكانة أساسية في فكر المجتمع المعاصر." د / غنيمة ص: ١٥٩ ، د / صمويل حبيب ، لاهوت التحرير – دراسة وتقيم ، بدون سنة طبع أو نشر " Concientizatin

٣- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص: ٤٤٦

لقــد كــان لآراء ســيمون السبق المتميز فى مجتمعه . وكأنه قرأ أفكارا وتحسس مشاكل اللاحقين عليه . حين أراد أن تنشر مبادئه خارج وطنه ، لعلاج المواقف الاقتصادية والاجتماعية المتردية .

وفــى المجــال الاقتصادى فقد دعا الشعوب الأوربية إلي البحث عن المصلحة المشتركة لكل قارة لــتفادى الصــراعات والحروب ، ثم محاولة الوصول إلي نوع من التكاملية بين أقطار القارة . ولعله كان يتنبأ بما يسمونه الآن السوق الأوربية المشتركة*** .(١)

ولعــل ما نادى به سيمون أيضا من تخطيط المجتمع والاستفادة بالطاقات ودورها فى تحقيق رفاهية الشــعب ، وتحديد من يعمل ومن يعيش على عرق غيره ، وأن من يملك لا بد من قدرته على استغلال ما يملكه ، والعدالة فى توزيع الأجور ، والدولة ودورها فى حماية الحريات وتحقيق العدالة .
ذلك من أسس ومبادئ القانون الطبيعي . الذى يرمى إلي الحريات والحقوق الطبيعية .

٢- روبرت اوين ROPART OWIN (١٧٧١ - ١٨٥٩)

رائد من رواد المدرسة الاشتراكية التعاونية ، وصاحب فكرة القرى التعاونية . ولد بلندن من أسرة عــريقة ، ومــن أحــد المصــلحين الاجتماعيين . كان كثير التنقل بين البلاد ، مما أكسبه خبرة فى كيفية معالجــة المواقــف المخــتلفة الــتى تــؤدى إلــي الاســتقرار . عمل بصناعة النسيج . وتملك مصانع بإنجلــترا .(٢) ثــم أقــام صــناعته على مبدأ الربح لا يستلزم الاستغلال . مما أداه إلي التوسع الترفيهي المناســب للعمال . طالب بإصدار التشريعات التى تحد من استغلال العمال والتى تقلل من سوء الأوضاع الســيئة السائدة فى مصانع إنجلترا . هاجم كل ما يؤدى إلي الشرور الاجتماعية مثل المنافسة الحرة . لما كانــت طــبائع الناس نسبية ، وأنه بإقامة النظم والمؤسسات . ينتج الصراع الاجتماعى . فلكي يعمل على تقلــيل الفجــوة بين الناس . قدم الغذاء الروحي ، مما جعل الاطمئنان والزهد علاجاً للصراع بينهم ، كما اهتم بالصناعة فجعل لها نصيباً فى القرى التعاونية .(٣)

١- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص: ٤٤٨

*** يقصــد بالســوق الأوربــية المشــتركة : أنها معاهدة دولية تجارية ، أصبحت سارية المفعول منذ أول يناير ١٩٤٨ . وتتضــمن أربعون من حكومات الدول هي الأطراف المتعاقدة في المعاهدة عند بدأ سريانها . وتحوز هذه الــدول علــي حوالــي ٤/٥ التجارة العالمية ، هدفها المساعدة في الارتفاع بمستوي المعيشة ، وتطور موارد العــالم ، ودعم التنمية الاقتصادية والتوسع في الإنتاج وتبادل السلع (موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سابق ، من ص: ٨١٥ - ٥١٦

٢- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص: ٤٤٩

٣- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص: ٢١٣ - ٢١٥

بعد أن قدم الأفكار والاقتراحات قام بتطبيق الفكر فى مجاله أشار بما يلى :

١- طالـب صاحب العمل بتدبير مسكن مناسب للعمال ، وتحمله لنفقات أولاده فى التعليم ، وإتاحة الفرصة للعاملين بشراء ما يلزمهم بأسعار مناسبة .

٢- كما شملته الرأفة بالأطفال ، حيث أشار إلى عدم تشغيل من تقل أعمارهم عن عشر سنوات ، والنوبات الليلية لمن يقل سنه عن ثماني عشرة سنة .

٣- كما حدد ساعات العمل اليومية بعشر ساعات فى اليوم . وأحقية العامل فى يوم راحة خلال أسبوع عمل ، كما آمن بقدرة البيئة على تشكيل الفرد ، وبقدرة التشريع على إحراز الإصلاح المنشود فى المجتمع ، حتى وافته المنية فى ١٨٥٩.(١)

تقييم آراؤه وعلاقتها بالقانون الطبيعي

- إن ما نادى به أوين من أفكار فى الإصلاح الاجتماعى . فقد آتت ثمارها ، حيث انتشرت الأفكار والتنظيمات التعاونية بين العمال . وتكونت أول جمعية تعاونية عام ١٨٢٠ ووصل عددها فى غضون عشر سنوات ٣٠٠ جمعية .
- وكان لآرائه السبق فى أمريكا وإنجلترا ، حيث أقيمت مجتمعات عمالية على أساس المفاهيم التعاونية. لم يقتصر نشاطه على الميدان التعاوني . بل امتدد إلي توطيد خيوط التعاون بين العمال وأرباب العمل فقد كون جمعية أسماها (جمعية البعث الوطني) مفادها الفصل فى المنازعات وتقليل الصراعات بين العمال وأرباب العمل ، لا سيما أن العمال قد حصلوا على حق الإضراب ، وقد مارسه فى ولاية جلاسجو فى الخامس من أكتوبر سنة ١٨٣٣.(٢)
- وإجمالاً فإن أوين أفلح إلي حد بعيد فى إحياء المشاعر الطيبة ناحية العمال ، حيث إن العامل كان قد أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً .

وأصبحت آراؤه فيما بعد مناراً وإلهاماً لمن يرتاد هذا المجال التعاوني الاشتراكي . ولكن التساؤل عن نظام الحكم التنظيمي فى القرى التعاونية التى انتشرت صيتها فى أنحاء الدول الأوربية . والتى لم يتضح فى فكره . أم أنها شعارات كانت تثار فى التجمعات العمالية من أجل موقف يريد تحقيقه ؟

- يبدو أنها واقع والدليل على ما تأسس من الجمعيات التعاونية فى الوسط العمالي . من آرائه وأفكاره يبدو أن فكره قد ارتكز على أساس القانون الطبيعي وقد أخذ به.

١- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، من ص : ٤٥٢ - ٤٥٤

٢- ———— : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص: ٤٥٦

- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص: ٢١٥

٣- شارل فوريه CHARL VOURIEAU (١٧٧٢ - ١٨٣٧)

فيلســوف فرنســي من رواد مدرسة الفكر الاشتراكي . ولد بفرنسا (١٧٧٢) . نادي بالاشتراكية الزراعــية . وقصد بها إقامة مجتمعات بينهم مصالح مشتركة تقوم علي الزراعة وتبادل المنافع. لأنها هي الحل الأوحد لمعالجة المشاكل الاجتماعية .

- كان يعمل تاجر فلمس جشع التجار وتحكمهم في مقدرات الإنسان . فدعي إلي تحرير الفرد من كل سيطرة أو قيود بغض النظر عن نوعيتها .

- ساند إلغاء المنافسة الحرة التي نادي بها (سيمون – أوين) . واعتبر الصراع أقرب إلي الطبيعة الحيوانية منه إلي الطبيعة الآدمية .

- أشار بمنع الزواج . ووضع نظام بديلا اعتقد فيه أنه أكثر حرية . (١)

- كما نادي بتكوين مجتمعات صغيرة متكيفة بذاتها (علي غرار المدينة الفاضلة عند أفلاطون) وتوفر لأعضائها كل ما يتيح لهم من حياة بسيطة ، تقوم علي الزراعة وليست علي الصناعة.

- نادي بوضع نظام للحوافز حتى يفرق بين المجد والمتكاسل ، كما نادي بتخفيف العبء علي الفرد والعمل علي راحته النفسية . لما لها من تأثير علي النمو الطبيعي علي الفرد ، وإتاحة الفرصة أمامه للخلق والابتكار ، كما تنمي فيه الولاء لنفسه ومحيطه .

- كما أشار بضرورة السلطة السياسية لتنظيم العلاقة بين الأفراد . (٢)
- أشار فوريه بأن الزراعة هي الأساس الفعال في حل المشاكل الاجتماعية ، وكذلك تهيئة الظروف المناسبة للحياة الاجتماعية السليمة . وليست الصناعة كما يري سيمون .

ويعلــق أستاذنا الدكتور خليفة قائلا : إن الزراعة هي العلاج لكل المشكلات الاجتماعية . حيث إن الــزراعة فــي رأيه هي مصدر سعادة الإنسان ورفاهيته ، وهي الهبة الإلهية لبني البشر. (٣) والزراعة هــي قوام كل صناعة أي أن أساس الرفاهية هي ما تجود به الأرض مما عندها علي خلقه . وقد يتساءل ساءل هل في العمل الزراعي جدية وتكاسل ، حتى يقدر نظاما حافزا .

القول : ما من عمل إلا وله سلبياته فالزراعة عمل ومبدأ الثواب والعقاب أمر جدّ لا جدال حوله .

١- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص: ٤٥٩

٢- **عبد الكريم أحمد** : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ٢١٢ - ٢١٣

٣- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٤٦٢

ثالثاً : المدرسة البراجماتية

مذهب يقوم على المنفعة أو العمل المنتج ، وليس حكم العقل ، أي أن المنفعة هى المحك الوحيد لصدق الأحكام ، أو صواب الأفكار . لذلك فهو مذهب متسق فى الأخلاق والدين والميتافيزيقا .

وقد قيل ليس ثمة قيمة لفكرة أو نظرية . إلا إذا تيسر لنا تطبيقها على الواقع الذى نلاحظه . فهى مذهب فى الحق . والحق يعنى اتفاق الفكرة وتطبيقها مع الواقع .

وأن الحق وظيفته خدمة البشرية ، ومقياسه فى مدى ما يحققه من نفع للإنسانية .(١)

ولقد تطرق للكلام عن البراجماتية (شارلز بيرس ١٨٣٩ - ١٩١٤) ولـيم جيمس (١٨٤٢ - ١٩١٠) وجورج هربرت ميد (١٨٦٣-١٩٣١) جون ديوى (١٨٩٩- ١٩٥٢) وجميعهم أمريكان ، وقد أشاروا بأن المذهب البرجماتي يعبر عن الثقافة الأمريكية ولا يرجع تاريخه إلى أكثر من قرن من الزمان . وهو ثمرة التفاعل بين الأفكار التى حملها المهاجرون إلى أرض خصبة واسعة ولابد أن يعتمد الناس على سواعدهم وعلى عقولهم فى تذليل الصعاب التى يلقونها ، واستغلال الإمكانات الموجودة تحت أيديهم لتتيسر لهم عيشة رغدة . من أجل العمل والكفاح وحل المشكلات التى يواجهونها بالعقل .

إلا أن ولـيم جـيمس قـام بالدعوة لهذا المذهب ، فأضفي عليه قوة روحية لها تأثير قوى فى الفكر الأمريكي . فهو فعل عملي لا يعرف إلا التقدير العائد من الممارسة العملية .(٢)

١- على عبد المعطى : قضايا الفلسفة العامة [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢] ص: ٥٥

- على عبد الوهاب جعفر : قضايا الفكر السياسى المعاصر
  [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة نشر] ص: ٤٨٠
- محمود زيدان : نوابغ الفكر الغربي ، وليم جيمس ، [القاهرة : دار المعارف ١٩٥٨] ، من ص: ٣٧-٤١
- الموسوعة الفلسفية المختصرة : مرجع سابق ، ص: ١٢٦

- Russell B., : Philosphy In The Twenieth Century [N.Y .,1955] p.59

٢- رودلف متسى : الفلسفة الإنجليزية فى مائة عام ، الجزء الثانى ، ترجمة د/: فؤاد زكريا
[القاهرة مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٧] ، ص: ١١

- إبراهيم مصطفى إبراهيم : نقد المذاهب المعاصرة ، [الإسكندرية دار الوفا للطباعة ، ١٩٧٢] ، ص:٧٠
- أحمد فؤاد الأهوانى : نوابغ الفكر الغربي ، جون ديوى [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٨] ص: ٨٤- ٨٥

ويـرجع الأصـل التاريخـي للبراجماتـية إلـى الفكـر اليوناني ، حيث تشتق من الكلمة اليونانية براجما PRAGMA وتعنى الفعل أو الممارسة العملية .

والمنهج البراجماتى محاولة لتفسير كل مفهوم باقتفاء ما يترتب علية هذا المفهوم عملياً . فهو منهج يقـوم على العمل . وفيه أن الرجل الحكيم هو الرجل العملي ، يعرف كيف يعيش ويعرف كيف يعمل على تحقيق التوازن بين الرغبة من ناحية والظروف المحيطة من ناحية أخرى .(١)

ومما ساعد علـى تعمـق الأخـذ بالبراجماتـية . مـا قام به وليم جيمس بتوظيف علم النفس بالمنطق . وأوضح أن كل قضية تمس المجتمع قوامها الشعور الذاتي والإقناع المنطقي . ولا تقتصر على ميدان العلوم الطبيعية فقط بل تمتد إلي كافة العلوم الإنسانية .(٢)

بعـد مـا تبيـن من جدية المذهب البراجماتى وأصوله التاريخية وما يهدف إليه فسوف يتعرض الباحـث لاثنيـن مـن رواد هـذه المدرسـة . حـتى يتبيـن مـدى علاقـة فكرهما السياسى بالقانون الطبيعي وهما :

١- وليم جيمس (١٨٤٢-١٩١٠)

ولـد جـيمس بنيويورك فى عام ١٨٤٢ لأبوين أمريكيين . وكان أبوه قسيساً بروتستانتي . وتنحدر أسرة وليم جيمس من أجداد عصاميين اتجه بعضهم للزراعة ، وبرع بعضهم فى التجارة . فبميلاده استقل الفكـر الأمريكـي عـن أن يكـون تابعاً للفكر الفلسفى الأوربي . وبدأ الاستقلال بمقوماته ويشق طريقة وحـده ، بحيث ساهمت فلسفة جيمس مساهمة أصيلة فى تطور الفكر الفلسفى الأمريكي . وقد وأفاته المنية فى عام ١٩١٠ ميلادية .(٣)

1- **Willian James** : What Prigmatism Means ? [N.Y.,1907] p.13
- **Acastell Hafner** : Essays in Prigmatism [Landon ,1969] p.71

٢- **أحمد فؤاد الأهواني** : نوابغ الفكر الغربي ، جون ديوى ، مرجع سابق ، ص: ٩٠

- **John childs** : American Prigmatism and Education [N.Y.1957] p.43

٣- **محمد فتحي الشنيطي** : فى الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، من ص : ٨٦-٨٨

- **محمود زيدان** : نوابغ الفكر الغربي ، وليم جيمس [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٨] ص: ٨٥

تظهر أراؤه فى أهم مؤلفاته و منها :

١- مبادئ علم النفس (١٨٩٠) **

٢- إرادة الاعتقاد (١٨٩٧) ***

٣- البراجماتزم (١٩٠٧)

ويمكن إعتبار وليم جيمس من كبار المفكرين وذلك بإجماع الفلاسفة والمفكرين، حيث إستطاع التعبير عن النفعية كمبدأ في كتاباته مثل :

٤ - بعض مشكلات الميتافيزيقا على ضوء النظرية البراجماتية :

إن فى الإنسان ذخائر من الطاقة ، لا يمكن أن تستثمرها حياة هادئة رتيبة ، وإنما يبعث على إيقاظها وخروجها إلى الواقع حياة متدفقة متجددة التيار ، فإننا نحس ذلك لأننا خلقنا للنضال ، ومن أجل غايتنا يشتعل الحماس والنشاط اللذين يؤكدان إننا نعيش حياتنا ونساهم فيها ، فنطبعها بطابعنا ، وبذلك يضحي كل منا لإثبات وجوده .(١)

٥ - البراجماتية والدين :

يهدف إلى استخلاص قيمة الدين ، ومعرفة مغزاه . لأن الدين يثير فينا الشغف والتساؤل ، وعن طريق المعرفة الحقة تزود الإنسان بثروة لا تنفد من الإعزاز والكرامة والجلد والكفاح وتقدير المحبة والسلام والسعى للسعادة .(٢)

وكل هذه الحوافز لتقدم الإنسانية ، وهذا التقدم يدفعنا إلي النهوض بالمجتمع ، وهذا النهوض يعيننا على الحياة على الأرض فى سلام وتعاون .(٣)

١- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، من ص: ٤١٦-٤٢٤

** "مبادئ علم النفس " من بعض ما جاء به أن الدماغ إله نقل تتصل بالجسم ، وإنها عبارة عن قوى وجدانية مباينة للقوى الجسمية . وأنه يجب الاعتراف بأن أعم قانون فى علم النفس هو قانون المنفعة .

*** " إرادة الاعتقاد " أن الإلـه الذى نقبل منه المدد . إله قائم بذاته كاف بفضائله ، لا يدخل فى علاقة مع الناس ، لأن الطبيعة مغايرة . الله حي لا يموت ، بينما الإنسان فان متناه.

٢- **على عبد المعطى** : قضايا فى الفلسفة العامة ،[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٩٨٢] ص:٢٦٤

٣- **أميرة مطر** : فى فلسفة السياسية ، مرجع سابق ، ص: ١٤٢

ب - اتجاهاته وآراؤه السياسية

ولما كانت مؤلفاته تقوم معظمها على الاهتمام بالدين والأخلاق ،فإن نظرته للدين كانت نظرة أخلاقية . فالله في الملأ الأعلى . وهو مهندس الكون ، وكل ما حولنا يزيد من اعتقادنا في الله . وآثار هذه الآيات تقيم في كوكبنا الصغير .

وهو يريد للناس أن يكونوا سعداء (وهذا ما نادى به بنتام ١٧٤٨ - ١٨٣٢) أحد فلاسفة المدرسة القومية قائلاً : إن وظيفة الحاكم إسعاد البشر . بذلك فالحاكم يختاره الله بالطبيعة وليس بذاتيته . بذلك فالحاكم ظل الله على الأرض . فإذا كان الاعتقاد في الله يجعلهم سعداء . فهذا الاعتقاد صادق . بذلك فإن معارف جيمس الدينية معارف قلبية ويصدقها سلوكه ."(١)

إن نظرية جيمس هي محاولة لتشييد بناء فوقي للاعتقاد بآيات الله ، وأن يجعل الناس يفكرون في خلق الله . لأن الناس يعيشون في صورتين مشتركتين .أحدهما قلق من الشر والألم .. والأخرى شعور بالنجاة من القلق بفضل قوة عليا .

كما أشار إلى أن عناية الله كفيلة بتغيير مصير الإنسان . لأن هناك موجوداً أعظم منا نستطيع أن نسميه الله أو الألوهية .

ومن ناحية المسائل الدينية ودورها في الكون الطبيعي ، مما يجعل العقل البشرى قادراً على استيعابها لوضوحها والاقتناع بها (متأثراً بقول بنتام . وضوح النصوص وبساطتها يؤدى إلي الاقتناع وعدم التعارض) .(٢)

ولما كانت فلسفته تقوم على الاهتمام بالدين والأخلاق ، وأن هناك موجوداً أعظم مهندس الكون وراعيه . كما أبرز في بعض مؤلفاته أن العمل أمر مقدس ومفروض وكذا إخلاص النية أمر واجب . يتضح مدى تأثر الفيلسوف الأمريكي في آرائه واتجاهاته الفكرية بقواعد القانون الطبيعي .

١- **برتراند راسل** : تاريخ الفلسفة الغربية ، الكتاب الثالث ، مرجع سابق ، من ص: ٤٧٢-٤٧٥

٢- **يوسف كرم** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص: ٤٢٠

- **أحمد فؤاد الاهواني** : نوابغ الفكر الغربي ، جون ديوى ، مرجع سابق ، ص : ٨٩

- **محمود زيدان** : نوابغ الفكر الغربي ، وليم جيمس ، مرجع سابق ، ص: ٨٩

٢- جون ديوى ١٨٥٩-١٩٥٢

ولـد ديوى فى مدينة برلنجتون Burlington فى أكتوبر ١٨٥٩ بأمريكا . وتلقى تعليمه فى جامعة فرمونـت Vermont ثـم انـتقل إلـى جامعـة جونـزى .Johns Univ حيـث تتلمذ على يد جورج موريس . أول من لقنه الفلسفة الهيجلية (تقوم على تفسير الكون تفسيرا عقليا وتسوده الروح المطلق . أو الله تعالى من خلالها يصل إلى حقيقة شاملة كاملة تصلح فى كل زمان ومكان) .(١)

كمـا حصـل علـى الدكـتوراه عـام ١٨٨٤ فـى موضـوع علـم النفس عند كانط الفيلسوف الألمانـي (١٧٢٤ - ١٨٣١) . ثـم حصـل على درجة الأستاذية بجامعة ميتشجان حتى أصبح زميلا لأستاذه جورج موريس .

ولقـد تشـكل فكر ديوى أساسا عندما تأثر بفلسفة هيجل . خاصوصا فى قوله بالروح المطلق الذى يـتجلى عبر الأنظمة الاجتماعية ، كما اكتشف أن هناك تأثيرا متبادلا بين البيئة والإنسان ، البيئة تؤثر فى سـلوكه وتكسبه العادات والتقاليد والعرف ، والإنسان يخضع البيئة لصالحه ، أى أن هناك اتصالا وتأثيرا وتأثرا .(٢)

وكـان ديـوى من هواة التنقل فقام برحلات عدة الى بلاد كثيرة فى العالم منها أوروبا وخاصوصا إنجلـترا وإيطالـيا واليابان والصين وروسيا وتركيا حتى يكتسب من العادات والتقاليد ما أفاده فى كتاباته وطرح أفكاره . كما كان له الحظ فى التدريس فى عديد من جامعات أمريكا .(٣)

وشـارك فـى السـلطة لقضـايا السياسـة الهامـة ، حيـث دافع عن قضية طرد برتراند راسل الإنجلـيزي (١٨٧٢-١٩٧٠) مـن جامعه مدينة نيويورك بسبب اشتراكه مع عدد من أساتذة الجامعات والمفكرين فى بريطانيا فى توقيع بيان يدعون فيه حكوماتهم إلى الالتزام بالحياد وعدم الدخول فى الحرب التى كانت وشيكة الوقوع .(٤)

١- إبراهيم مصطفى إبراهيم : نقد المذاهب المعاصرة ، مرجع سابق ، ص: ٢٨٣

٢- أميرة مطر : فى فلسفة السياسية ، مرجع سابق ، ص: ١٤٣

3 – **White Head** : In Philosophy of Jhon Dewy [N.Y., 1932] p.53

٤- نصار محمد عبد الله : فلسفة برتراند راسل السياسية
[القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨] ص:٩٥

كمـا كــان مــن نشاطه السياسى . أنه كان من دعائم الحزب الليبرالي لنيويورك (الحزب الليبرالي يقـوم علـى أن السلطة السياسية لها حدود . يجب ألا تتعداها وإلا اعتبرت تصرفاتها غير شرعية، ويحق للناس إما أن يطيعوها أو يتمردوا عليها) وقد وآفاته المنية فى ١٩٥٢.(١)

أهــم مؤلفــاته:

عقيدتي التربوية (١٨٩٧)

اعتــبره جــزءا من فلسفته الاجتماعية العامة. أشار إلى أنه يجب أن تقوم التربيـة علـى أساس المقدمة القائلة . بأن كل تفكير حقيقي ينشأ عن مواقف .ومعنى هذا أن تربيتنا لطفل عـن طـريق إخضاعه لتعليم صارم مقنن فى المهارات الأساسية الثلاث (القراءة-الكتابة والحساب) فهى طريقة فى السير من القمة فنازلا.

إمـا إذا كان للتربية أن تسير من القاع فصاعدا، فعليها أن تكيف نفسها وفقا لما يشعر به الطفل من مشكلات حقيقية.

وأن التربـية: تعلمــه ابتكار الفروض واستخراج نتائجها وتمحيصها بالممارسة الفعلية (متأثرا بقول روسو١٧١٢-١٧٧٨ فى كتابه إميل التربية).(٢)

كتاب فى الديمقراطية والتربية (١٩١٦)

هدفــه الأســمى توضــيح أفكــار الناس لمواجهة صراعاتهم الأخلاقية والاجتماعية فيما يواجهونه من أيام مقبلة حتى يمكنهم التكيف مع الصراعات .

وأهــم مــا أشــار إلــيه أنــه لا خير فى نظرية تعيش فى أذهان أصحابها ولا تنتقل من الفكر إلى الواقــع . كمــا أفــاد بأن التربية هى أساس التقدم والإصلاح ، ولو كان هناك نقص فى التربية لأدى إلى الانحطــاط فــى الأخــلاق ، كمــا يجــب أن نخضــع لقــوة القانون القائم على العدل مما يسعد الحاكم والرعية .(٣)

والتربــية الــتى تــبدأ علــى أسس سليمة ، مبعثا لتحسين العلاقات والحفاظ على السلام ، وتطوير الضــمير الإنساني لما فيه خير البشرية جمعاء .(٤) وكان لأهمية التربية . أنه أرجع استقرار المجتمع إلى أصولها ، حتى يكون هذا المجتمع ديمقراطيا إلى أبعد الحدود .(٥)

١- موسوعة العلوم السياسية : مرجع سابق ، ص: ١١٧
٢- الموسوعة الفلسفية المختصرة : مرجع سابق ، من ص : ١٥١-١٥٣
٣- إبراهيم مصطفى إبراهيم : نقد المذاهب المعاصرة ، مرجع سابق ، من ص: ١٣٥-١٣٩
٤- عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص: ٣٠٩
5- **Fuller B.G.A.**, History Of Modern Philosophy (New Delhi. Oxford , 1955) p. 139

وكـــان من فيــض مؤلفـــــاته الآتـــي :

علم النفس والمنهج الفلسفى (١٨٩٩)	Psychology And Philosophy Method
المدرسة والمجتمع (١٩٠٠)	School And Sciety
كيف تفكر (١٩١٠)	How We Think
تجديد فى الفلسفة (١٩٢٠)	Reconstruction In Philosophy
الفن كخبرة (١٩٣٤)	Art As Experience
الخبرة والتربية (١٩٣٨)	Experience And Education

من هذه المؤلفات وتنوعه الفكري . إنما تدل على سعة فكره وتعايشه مع محيطه .

ومن أهم أقواله ما يلى

- إن علـــى الإنسان أن يعتمد على سلطة الحياة ولا يوكل أمره إلى سلطة غيبية . لان الإنسان هو محور الحياة الذى تدور عليه الحياة بشتى صورها .(١)
- إن المعـــيار الأخلاقـــي لا يمكن النظر إليه على ضوء المشاعر . بل الأخلاق تنبع من داخل الاهتمام الإنساني ، وتتميز بالتواصل وعدم التحيز وبالبقاء والثبات .(٢)
- كمـــا أشـــار علـــى الناس بتطهير النفس وتصفية القلب . وأن الإنسان ينازعه قوتان داخلية وخارجـــية . القـــوى الداخلية تفاعل بين الإنسان والطبيعة ، والقوى الخارجية التى تظهر فى الســـلوك وتفاعله مع عوامل البيئة الاجتماعية من عادات وتقاليد وعرف وخلافة من عوامل طبيعية .(٣)
- كمـــا صرح بأن الخطر كل الخطر .أن يهمش الناس الحقائق الكونية . متصورين أن القدرة الإلهية لا تدركهم فى حالة انحرافهم .(٤)
- إن العقـــل ليس أداة للمعرفة فقط ، بل هو ترفيه للحياة Pramating life وأن صواب الفكرة تكـــيفها مـــع حـــياة الآخرين ومعتقداتهم ، وليس مع حياة الفرد العملية فحسب . وأن كل ما يرشدنا إلي الحق فهو حق .(٥)

١- أحمد فؤاد الاهوانى : جون ديوى ، مرجع سابق ، ص: ٧٣- ٧٥
2- White Head ,In philosophy of John Dewey , Ibid : p. 46
٣- إبراهيم مصطفى إبراهيم : نقد المذاهب المعاصرة ، مرجع سابق ، ص: ١٤٥
٤- برترلندراسل : تاريخ الفلسفة الغربية ، مرجع سابق ، ص: ٤٨٨
٥- على عبد المعطى : قضايا الفلسفة العامة ، مرجع سابق ، ص: ٢٦٣

يـرى ديـوى أن الفـرد بـدون علاقات اجتماعية لا يكون له كيان** . وهذا الكيان لا بد له من منظم . لأن ترك الفرد لشأنه قد ينتهى به إلي التورط فى الضرر والخطأ .(١)

كمـا بيـن أن التربية لا تقتصر على القدرات الفيزيقية ، وأن النمو معيار للأخلاق ، كما يرى أن مهمة الحكومة تهيئة الظروف المواتية لتنمية القدرات الإنسانية ومتابعتها .

وذكـر فليـب ميلانكتون الإنجليزي (١٤٩٧-١٥٦٠) إن الحكومة فى نظره من عمل الله ، مثلها مـثل دوران الشـمس وتعاقـب الفصول ودورة الأرض وخصوبتها . إنه تعالى هو الذى قال للملوك إنكم نوابى ، أى أنكم تحكمون وتستمدون السلطة من سلطتي .

وكمـا أن حـنا كلفـن الإنجلـيزي (١٥٠٩-١٥٦٤) إنه نسب إلى الله سبحانه التنظيم السياسى . فالملوك هم ظل الله على الأرض يمثلون ذاته .(٢)

بذلـك يعـد جون ديوى فيلسوفا أمريكيا بلا منازع فى بداية القرن العشرين . وثالث أقطاب الفلسفة البراجماتية التى أسسها بيرس و وليم جيمس .(٣)

المنهج البراجماتى وعلاقته بتنظيم الكون فى نظره

أشـار ديـوى بـأن الإنسـان نشـأ علـى الاعـتقاد المـألوف . لأن الكون له نظام محكم تسير علـيه الوقائع ، وتتبعه الحوادث والظواهر . وأن بعض الأشياء ملائمة وموافقة لبعضه البعض ، ولا يشذ شيء ما فى العالم عن ذلك الانسجام الملحوظ .(٤)

ونظـراً لاعتناء الفكر السياسى بالجانب الأخلاقي . فأن الحنان الإنساني من أكبر العناصر المؤثرة فـى الأمـور البشـرية . وأن منشأ الخطأ من قسوة القلب. قلب الإنسان على أخيه الإنسان كما حث على العمـل والبذل والعطاء لأنه لا جدوى سوى ثمرة العمل قد تبين من آراء ومجالات الفكر البراجماتى الذى تعـرض له الباحـث عـند وليم جيمس و جون ديوى . أن أفكارهما واتجاهاتهما كانتا ترتبط وتتماثل مع قواعد القانون الطبيعي .

١- أميرة مطر : فى فلسفة السياسية ، مرجع سابق ، ص: ١٤٣

** وقد سبقه في ذلك جرتيوس الفرنسي (١٥٨٣ – ١٦٤٥) قائلا: إن نشأة الحياة الاجتماعية قد أرجعها إلي ما أسماه (بالشوق الاجتماعي Appetitus socialism) وهي غريزية توجه الأفراد علي الاجتماع بمقتضى عقد إداري .

- Clark . G.N. , The Philosophy Of Sevententh Century [Oxford Ibid K 1974] p. 215

٢- عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص: ١٦٣ – ١٦٥

3- **Sidney Hook** : Jhon Dewey , An Intellectual Portrait [N.Y., 1949] p. 23

٤- محمود زيدان . وليم جيمس ، مرجع سابق ، ص : ٥٣

5- **Voltaire** : Zaire Tragedie les letters Française [Paris . 1986] p p 5 - 6

الفصل السادس

العولمة وعلاقتها بقانون الطبيعة

- مقدمـة
- مفهوم العولمة
- مظاهر العولمة

أ- المظاهر الاقتصادية
ب- المظاهر الاعلامية
جـ - المظاهر الاجتماعية و الثقافية
د- المظاهر السياسية
١- نظام الحكم
٢- الأحزاب السياسية
٣- العولمة و حقوق الإنسان

- الأصول التاريخية للعولمة في الحضارات

أ- عند القدماء المصريين
ب- عند اليونان
ج- عند الصين
د- عند الرومان
ه- العصور الوسطى
و - الحضارة الإسلامية

- - العولمة وعلاقتها بالفكر السياسي عند :

أ- جون لوك
ب- روسو

العولمة وعلاقتها بقانون الطبيعة

مـقدمـــة :

لـيس هـناك تعبير أكثر تداولا الآن بين الكتاب والمفكرين والمعلقين على ما يجرى فى العالم من تعبـير" العولمة " Globalization أو " الكونية " Worldly ، وما يتصل بهما من إشارات متكررة إلي (المتغيرات الدولية) أو (العالم المتغير) ، وما شابه ذلك من تعبيرات تحمل كلها معنى معين ، وهو أن العـالم الآن يمـر بمـرحلة مخـتلفة جذريا عما كان ، مما يتطلب منا سلوكا مختلفا اختلافا جذريا يتفق والمؤثرات المحيطة ، وإلا كنا جامدين متحجرين ، ولا بد أن يجرفنا تيار العولمة فى النهاية .

وقضـية العولمـة مـن أهـم وأحدث القضايا التى نالت اتساعا وتداولا بسرعة فائقة فى الأعوام القليلة الماضية .(١)

ويـرجع هـذا الاتسـاع والأهمية بظهور هذا المصطلح عام ١٩٩١م فى أحد المعاجم اللغوية . ثم تعاقبت صياغته في مختلف اللغات وسرعان ما استحوذ على اهتمام الناس فى كل مكان من العالم .

كمـا يرجع هذا الاتساع و الأهمية لارتباطه بالتعبيرات العميقة والسريعة التى يجتازها الفكر فى شتى مناحـي الحـياة ، والتي تمس نواحي ومجالات عدة . منها المجال السياسي . الاقتصادي . الاجتماعي ثم المجال الثقافي أو التكنولوجي.

فبعد أن كانت تقاس ثروة الأمم بقيمة الموارد الطبيعية . أصبحت تقاس الآن بالموارد البشرية المنتجة الـتى تضيف إلي هذه الموارد الطبيعية قيمة ملموسة ومن دواعي هذا المصطلح أيضا أن الغرب بدأ يفكر فى تنظيم علاقاته وتبادل منافعه مع الآخرين .(٢)

١- هانس بيتر مارتن ، هارولد شومان : فخ العولمة ، ترجمة د/ عباس علي عدنان [الكويت : مطابع الرسالة ، ١٩٩٨] ص : ٩

٢- فضل الله محمد إسماعيل : العولمة السياسية ، انعكاساتها وكيفية التعامل معها [الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٩٩] من ص : ١ - ٣

- السيد ياسين وآخرون : العولمة والعرب [بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨] من ص : ٧-٩

أولا : مفهوم العولمة

إن تعــريف العولمـــة تعريفا جامعا أمر يصعب بلوغه ، لأن الناظر إليها قد يتناولها من زاوية ما يبحـــث فــيه . فنظرة الاقتصادي تختلف عن السياسي أو الاجتماعي ، وكذلك يفهمها الثقافي من وجهة ما يخدم ما يقدمه .(١)

فقــد يــرى الاقتصادي بأنها تعنى بشكل عام اندماج أسواق العالم فى حقول التجارة والاستثمارات المباشــرة ، وانــتقال الأمــوال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من الرأسمالية حرية السوق ، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية ، مما يؤدى إلي اختراق الحدود القومية متخطية القوميات .(٢)

بيــنما يــرى السياســيون أن العولمة ترتكز على مفهوم الأحادية (أى أرض بلا حدود) . وتستند العولمـــة الثقافــية إلــي مفهــوم الشــمولية (أى ثقافـــة بـــلا حدود). أى أن العولمة نتاج التقدم العلمي والثقافـــي ، ومحكـــوم علـــى الجميع الانخراط فيها ، ولا تملك أية دولة بمفردها القدرة على التنكر لها أو تجنبها تحت طائلة التهميش أو الزوال .(٣)

وكذلـــك هي الاتجاه المتنامي الذي يصبح به العالم قارة بلا حدود فهي تعنى أيضا الانتقال من بيئة حضارية متقدمة إلي بيئة حضارية أقل درجة . وهذا ما تفرضه العولمة الآن . أى أنها أيديولوجية تعكس إرادة الهيمنة على العالم .(٤)

و يشـــار أحيانا بأن العولمة تعنى نمطا من الأنماط الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية الذي تختص بـــه جماعـــة معيـــنة ، أو نطـــاق محـــدد ، أو دولـــة ما على العالم دون اهتمام بالحدود السياسية للدول ذات السيادة .(٥)

١- فضل الله محمد إسماعيل : العولمة السياسية، وانعكاساتها وكيفية التعامل معها، مرجع سابق، من ص:٩-١٠

٢- السيد ياسين وآخرون : العولمة والعرب ، مرجع سابق ، ص : ٤١٢

٣- ـــــــــــــ : العولمة والعرب ، مرجع سابق ، ص : ٥٧

4- **Jhon Baylissteve Smith** :The Golobalization Of World Politics [London , 1997] p.15

- ——————————: The Golobalization Of World Politics , Ibid P.23

٥. **علي عبد المعطي** : المدخل إلي الفلسفة [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠] ص : ١٩١

وكذلــك فهــي الإحساس بالمسئولية المشتركة إزاء الأخطار التى تواجه كوكب الأرض ، سواء من التلوث أو الفقر والجوع ، أو الشبكات الدولية للجريمة أى أنها ثمرة من ثمرات العلم والثقافة ، فهي عملية مستمرة ذات آثار خطيرة فى مستقبل البشرية .(١)

ولكــي نقــترب مــن صــياغة تعريف شامل . لا بد من الارتكاز على ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها .

١- انتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لكل طبقات البشر كل فى حدوده
٢- تتعلق بتذويب الحدود بين الدول واعتبارها قرية واحدة .
٣- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات فى الاستعداد لتقبل التطور.(٢)

فالعولمــة بنــت الــتطور (أو التقدم) التكنولوجي ، سواء تمثل هذا التطور فى اختراع العجله أو البصلة أو المطبعة أو الآلة البخارية أو التلغراف أو الطائرة أو التلفزيون أو الكمبيوتر ....الخ

والاعــتقاد الشائع بأن العولمة ظاهرة حتمية لا يمكن صدها أو الوقوف فى وجهها ، سببه الاعتقاد بأن التطور (أو التقدم) التكنولوجي هو كذلك ظاهرة حتمية .(٣)

والقــول كذلك بأنها ظاهرة فرضت نفسها على العالم بقوة الحجة والفكر من قبل آخر متقدم . تهدف إلي الهيمنة والسيطرة وفق منطق المتقدم دون المساس بهويتها وخصوصيتها (الدول الأقل تحضراً) فهي تعــنى تطبــيق الجانــب الفكــري المــدروس فــى المجــال العملــي الدائــم . فهي ليست خياراً وإنما حقيقة واقعة .

١- السيد ياسين وآخرون : العولمة والعرب ، مرجع سابق ، ص : ٥٥

٢ السيد ياسين : العولمة والطريق الثالث

[القاهرة : ميريت للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩] من ص : ١٨ - ١٩

٣- جلال امين : العولمة [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٨] ص : ٥٠

مظاهر العولمة

للعولمة دور تاريخي فى مراحل تحول العالم . ومن مظاهر هذا التحول منها :

أ. المظاهر الاقتصادية :

تتمثل هذه المظاهر فى زيادة معدلات التجارة العالمية ، وحركة انتقال التكنولوجيا ورأس المال والخبرات . والاتساع الأفقي فى عدد الشركات متعددة الجنسيات واتساع نطاق أنشطتها .

وقد ظهر ذلك فى طبيعة المنتج الصناعي وتكامل الدول . وبث مبدأ التنافس لإنتاج سلعة على درجة عالية من الجودة بأقل سعر ممكن وبأقل مجهود يبذل .(١)

ومن هذا أمكن القول بأن الدول لا ترث رخاءها ، وإنما تخلقه بأيدي أبنائها من خلال التجديد والابتكار .

وكان للاتفاقات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذان عرّفا العولمة بأنها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم فى تمويل المشروعات الإنتاجية أو الخدمية ، وتسارع عمليات تحرير التجارة العالمية . كان لذلك أثر فى ترسيخ ظاهرة العولمة على الصعيد الاقتصادي .(٢)

ب. مظاهر العولمة الإعلامية :

تتمثل مظاهر العولمة فى زيادة عمليات التدفق الإعلامي عبر الحدود الوطنية للدول . وهذا التدفق الإعلامي يتمثل فى شبكة الاتصالات Communication Net Work . مما ينعكس على الجماعة بالرضا والتماسك ، إنما يرجع إلي سهولة الاتصال والوقوف على أحدث ما يقدم من معلومات فى المجالات المختلفة ، مما يؤدى بالجماعة إلي إنقاذ مهمتها .

والاتصال يحقق الإشباع النفسي وكذلك يكسر الحاجز بين السلطة والشعب . وأما إذا ما كان للشعب الاتصال بالسلطة فإنهم يلجأوون إلي بث اتصالاتهم من خلال قنوات عائدة فى الاتجاه المضاد . دون أن تتاح الفرصة للتفاعل المباشر بين مصدر السلطة وباقي أعضاء الجماعة بشكل مباشر .(٣)

١- فضل الله محمد إسماعيل: العولمة السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ١٦ - ١٨

٢- إسماعيل صبري عبد الله : نحو نظام اقتصادي جديد

[القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧] ص : ٥٣

٣- موسوعة العلوم السياسية : مرجع سابق ، ص : ٤٨٢

وأن هـذه الـثورة المعلوماتـية سـتؤدى إلـي مـريد من الارتباط والتداخل بين مختلف مناطق العالم ، وإلي مزيد من الاعتماد المتبادل بين الأطراف الرئيسية فى المجتمع .

وأن هـذا المصدر المتجدد قوامة العقل الإنساني والقدرة على التطبيق فى المجال العملي لتحصيل الفائدة المرجوة من وراء هذه المعلومات .(١)

ج- المظاهر الاجتماعية والثقافية :

تتمـثل العولمـة علـى الصعيد الاجتماعي والثقافي فى تزايد انتشار بعض الأنماط السلوكية من عادات وتقاليد اجتماعية كالملبس والمأكل مثلاً .

ومـن الناحـية الثقافـية .أنمـاط الفـن بأنواعـه المخـتلفة ، سـواء فن العمارة أو فن المسرح أو خلاقة .

وكـان لدور الإعلام والاتصال أثر فى نشر واتساع هذه المظاهر . فمنهم من ارتاح إليها ومنهم من شعر فى صعوبة الاستجابة لهذه المظاهر .(٢)

ولكن من الطبيعي أن كلاً منا لا يرى إلا هذا الأثر الذي يصدر عن ذلك الجانب من العولمة . الذي يلمسـه بـيده ، ومن ثم كان من الطبيعي أن يختلف المحللون بظاهرة العولمة حول تحديد ذلك الأثر على الهوية الثقافية . لكن مجملاً للقول بأن الهوية الثقافية سوف تستفيد من العولمة بدلاً من أن تضار .(٣)

د- المظاهر السياسية :

يـتعلق المجال السياسي بأسس وقواعد النظام ونوع الحكم ، وكذلك حقوق الإنسان ماله وما عليه تجاه المنظمة التى ينتمي إليها فيتبين الآتي :

١- نظـام الحكـم : من أبرز المظاهر السياسية للعولمة النزوع إلي النظام الديمقراطي الذي لعب دوراً على المستوى العالمي فى الدول المختلفة .

١- **عليّ الدين هلال** : النظام الدولي الجديد ، الواقع الراهن ، ولحتمالات المستقبل ، علم الفكر ، المجلد الثالث والعشرون [القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٥] ص : ٢١

٢- **السيد ياسين** : العولمة والطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص : ٢٣

٣- **جلال أمين** : العولمة ، مرجع سابق ، من ص : ٤٤ - ٤٥

ولعـل هـذا مـا نـراه ملحوظـا فـى درجـة المشـاركة السياسـية للشـعوب فـى تقريـر مصيرها . والاجتماعات العربية ومؤتمرات القمة بين الدول .(١)

وأن الـنظام الدولـي الجديـد يسعى إلي إتاحة الفرصة للشعوب للتعبير عن إرادتها بحرية ، وأن تصدر قراراتها بنفسها دون التدخل فى شئونها من أى دولة ما .(٢)

٢- **الأحـزاب السياسية** : الحزب ما هو إلا تعبير سياسي لطبقة ما . وبالتالي لا وجود لحزب دون أساس طبقي .

ويعـرف درازفيلـي Dirazfily السياسي الغربي . بأن الحزب السياسي عبارة عن مجموعة من الأفراد يجمعهم الإيمان والالتزام بفكر معين .

ويـري هـارولد لاسـويلم Harold LaSwillam السياسي الإنجليزي بأنه تنظيم يقدم مرشحين باسمه في الانتخابات . أي أن الصفة الحزبية تسقط عن الدول التي لا تعترف بالانتخابات الحرة

ويـؤدي الحـزب العديـد مـن الوظائف الاجتماعية ، وصنع السياسة العامة ، وتعميق المشاركة السياسية للأعضاء وغير الأعضاء ، وتحقيق الاندماج الوطني وحل الصراعات وكسب الشرعية .

وليسـت كل الأحزاب تؤدي هذه المهام . فمثلا في السويد ينخرط الحزب في أنشطة الترف ، وفي النمسـا يقضي الناس حياتهم من المهد إلي اللحد في إطار منظمات مرتبطة بالحزب . وفي أمريكا الحزب الديمقراطـي يدعـو إلـي الرفاهية الاجتماعية . والأحزاب غير الديمقراطية (الحزب الجمهوري) فإنها تنشغل بالمسائل الاجتماعية والثقافية والأخلاقية انشغالها بالمسائل السياسية . (٣)

١- **فضل الله محمد إسماعيل**: العولمة السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ٢٥ – ٢٦

- **السيد ياسين** : العولمة والطريق الثالث ، مرجع سابق ، ص : ٣٤

2- **Joyce J** ., : The New Politics Of Human Rights

[London , 1978] p. 41

٣- **موسوعة العلوم السياسية** : مرجع سابق ، من ص : ٥٢٣ – ٥٢٦

- **Merki R.,H.,**: Western European Party Systems [N.Y ., 1980] p.p.: 110 - 113

والحــزب مــا هو إلا تنظيم يعمل على حماية الكيان السياسي ، ولديه الكثير من الآراء الاقتصادية والسياســية والدينــية والاجتماعــية . وله أسلوبه التنظيمي الخاص . كما ينكر التفرقة العنصرية ويطالب بالمساواة بين جميع الناس فى القيم الإنسانية المشتركة .(١)

٣- العولمـــة وحقــوق الإنسان : يرجع الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته تأسيساً إلي تاريخ إنشاء الأمــم المتحدة سنة ١٩٤٥. إلا أنه فى السنوات الأخيرة تعمق هذا المفهوم . وبعد إنشاء المنظمة العالمية لحقــوق الإنســان The Community Of International Human 's Rights فهــذه المنظمات تعمل لأجــل الإنســان وتحريره لتكوّن له القيم الإنسانية التى خلقه الله عليها ، كإنسان يحترم ذاته ، وله مكانته وقيمته فى المجتمع ، وله حقوقه وامتيازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وما حدث من التدخل الدولي ضد العراق لحماية الأكراد والشيعة فى شمال البلاد وجنوبها ، وكذلك فى أعقاب حرب تحرير الكويت فى ٢٦ فبراير ١٩٩١ . والتدخل الدولي فى الصومال وفلسطين .(٢)

ثالثاً : الأصول التاريخية للعولمة فى الحضارات

إن أبرز المظاهر السياسية للعولمة النزوع إلي النظام الديمقراطي ، وإقرار حقوق الإنسان الطبيعية والمحافظة عليها . وأن المجتمع لا يرث رخاءه وإنما يخلقه بأيدي أبنائه .

أ-عــند القدمـــاء المصريين : كان الحاكم يختار من يعاونه فى حكم الأقاليم . ابتكر المصريون القدمــاء مــبدأ الــرقابة علــى القوانيــن . أى متابعة كل ما يصدر من قوانين فى المجال التطبيقي . كما اصــطنعوا (التنظــيم المركــزي) حيث تركزت السلطة السياسية فى الحكومات المركزية التى فرضت السلطة المحلية عن طريق الولاة لتنفيد تعليمات فرعون مصر .(٣)

١- **فاروق عبد السلام** : الأحزاب السياسية والفصل بين الدين والسياسة
[قليوب : مكتبة قليوب للطبع والتوزيع ، ١٩٧٩] من ص : ١٤ - ١٥

2- **Carry J.,**: International Of Human`s Rights [N.Y., 1968] p.79

- **Boff Leonard and Clodovis** : Salvation and Libertation [N.Y ., 1979] p.p.: 53 - 55

٣- **قباري إسماعيل** : علم الاجتماع السياسي ، مرجع سابق ، ص ١٩

ولمـــا كـــان اختـــيار مساعدي الفرعون من المتميزين فى مجتمعه . فقد ابتكروا مما يرعى الحياة الاجتماعية والاستقرار . فقد ابتكروا مبدأ الزراعات التى نشأت على ضفاف الأنهار . مما كان له أثره فى تحقيق الرخاء وانتشار مبدأ التعاون وتبادل المنافع بين الأفراد والجماعات .(١)

وكـــان لتنظيمات المجتمع والمحافظة على كيانه الطبيعي وحقوق الأفراد الطبيعية . ظهرت شريعة حمورابي ملك بابل سنة ١١٧٥ق.م والتي تضمنت ٢٨٢ مادة صيغت من أجل عدم المساس بالحق الإلهي وانتهاك الحقوق الإنسانية .(٢)

ب- وقـــد تبين من الفكر اليوناني أنه يقوم على الأخلاق والتربية من أجل تحقيق الفضيلة وتحصيل السـعادة . فقـــد صور هوميروس المجتمع اليوناني فى أشعاره . بأنه مجتمع يقوم على الحرية واستخدام العقـــل والحـــوار القـــائم على الإقناع ، وليست السيطرة الغاشمة والقوة المفتولة . لأن هذه الأفكار وجدت لتقنع لا لتقهر .(٣)

وقد مجد سقراط العقل الإنساني بقوله : إن الحقائق لا تقوم فى الواقع الخارجي ، ولكن الحقائق فى التصـــورات العقلية . ولذلك تنحى سقراط عن دراسة الطبيعة ودرس الإنسان معتقداً أن القوانين ما هي إلا تصورات فى عقول البشر .(٤)

ويرى أفلاطون أن صلاح الإنسان من سائر نواحيه أمر واجب لأنه إلهي بالعقل المودع فيه ، وقوانين الإله لا تأمر بالحرب أو العدوان إلا فى حالة الاعتداء .(٥)

١- **جان باول** : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص : ١٩

٢- **عبد المجيد الحفناوي** : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية ، مرجع سابق ، من ص : ٢٥٨ - ٢٥٩

٣- **موسوعة العلوم السياسية** ، مرجع سابق ، ص : ٣١٩

5- **T., Asinclair** : Hostire De La Pensee Politique [Paris , 1959] p. 201

- **أفـــلاطـــــــون** : الجمهورية، ترجمة حنا خباز، الطبعة الثالثة [القاهرة: المطبعة المصرية، الفجالة، ١٩٢٩] ص: ١٢٥

٥- **إبراهيم الدسوقي أباظة: عبد العزيز الغنام** ، تاريخ الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص : ٧٣

- **عبد المجيد الحفناوي** : تاريخ النظم الأجتماعية و القانونية ، مرجع سابق ، ص : ٢٦٩

لذلـك فـالحكم عند اليونان لم يكن حكما استبداديا . بل كان حكماً أبويا مقيداً بتوجيهات المجالس الشعبية ممن يختارهم الشعب . فلقد أشار صولون اليوناني (٦٤٠ - ٥٥٨ ق.م) قائلا لقد منحت السلطة فلا ألغى شيئاً من حقوق الشعب ، وإلي الأقوياء الذين كانوا من قبل يسيئون بثرواتهم . لا أتركهم يرتكبون شيئاً شائنا .

فلقـد استهدف إنصاف الطبقات ، وقد استعان بالطبقة الوسطى (الفلاحين والتجار وطبقة الصناع) لمحاربة النبلاء .

وكان ممن صدر عنه لإنصاف الطبقات وإقرار السلام والمحافظة على الحقوق ، ولكي يتقرب إلي الشعب و يقف فى وجه الطاغية فقد أعلن :

- إلغاء حق الدائن على جسد مدينه .
- إلغاء الرهن العقاري ضد الفلاحين ، وشجع الملكيات الصغيرة فى القرى .
- أصدر قانوناً يعفى الابن من مساعدة أبيه . إن لم يكن هذا الأب قد علم ابنه حرفة .
- كما سمح لبعض أفراد الشعب أن يكونوا أعضاء بالمحكمة والجمعية الشرعية .(١)

هذا إن دل على شيء إنما يدل على تأثر صولون فى قوانينه بالديمقراطية اليونانية .

ج- وقـد أدرك الصينيون الحاجة إلي التخطيط والتوجيه والرقابة والاعتراف بمبدأ التخصص ، كما اسـتخدم الملـوك مبدأ الشورى . وأصبح هذا المبدأ من التقاليد المرعية فى حكومة الصين . وأن الجميع كلهم أمام القانون سواء .(٢)

د- وتـرجع عظمة الرومان فيما توسعت فيه من فتوحات وحققت الانتصارات . وقد أرجع ذلك إلي الـنظام القانوني القائم على العقل . فظهر ما يعرف " بقانون الشعوب " الذي أسس قواعده على الإحساس الشعبي .

١- **عبد الفتاح غنيمة** : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، من ص : ٤٠ - ٤٤

- **محمد عزيز نظمي** : الفكر السياسي في الإسلام

[الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٦] من ص : ٤٤ - ٤٥

٢- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٧١

- **Wood Thomas** : Politics Of Morality In North china [New York , 1986] p. ,17

كمـــا أسست روما حكومة حددت اختصاصات السلطات ، بحيث تضمن استقرار الشعب والمحافظة على حقوقه . وقد شغل روما معرفة أخبار الولايات المترامية الأطراف . فكانت وسيلة اتصالهم تتمثل فى الحمام الزاجل والأبراج .(١)

هـــــ- وقـــد اســتهدفت حضـــارة العصور الوسطى فى أوربا فلسفة إنشاء دولة (الكومنولث) أو الجمهوريـــة . وهـــى عبارة عن مجتمع يقوم على وحدة القانون والحقوق ، وتقوم عليه سلطة عامة تعمل للصالح العام ومستمدة شرعيتها من المجتمع نفسه .(٢)

و- كمـــا كـــان للحضـــارة الإسلامية نهضة عالمية . إذ استيقظت أوربا على رؤية هذه النهضة فى القـــرن الحادي عشر . فرحلوا إلي المدن الإسلامية المختلفة (الأندلس) وانكبوا على نفائس علومها ، مما كان له الأثر نحو نهضة علمية حديثة .(٣)

ومن دواعي البحث والتنقيب أن الإنسان لا يبلغ كمالاته طالما كان فى حاجة لأخيه الإنسان لعجزه عن استجابة متطلباته . فالعلاقة علاقة حاجة وليست علاقة تفاضل .(٤)

وقد أوضح الماوردى فيلسوف إسلامي (٩٦٩-١٠٥٥م) أن الاختلاف هو سبب التعاون . وأنه لو أن الـــناس لم يختلفوا لما كان فى الإمكان أن يتعاونوا ، لأنه إذا تساوى الناس كلهم وأصبح ليس فى حاجة أخـــيه ، فيذهـــبوا ضيعة ويهلكوا عجزاً ، وأما إذا تباينوا واختلفوا صاروا مؤتلفين بالمعونة ، متواصلين بالحاجة لأن الاحتياج يؤدى إلي التعاون .(٥)

١- فضل الله محمد إسماعيل: العولمة السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ٤٠- ٤٥

٢- إبراهيم درويش : الدولة ، مرجع سابق ، ص ، ٦٩

٣- شوقي ضيف : عالمية الإسلام [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٦] ص : ٢٢

٤- أميرة مطر : في فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٦٦

- **Shewani H., Khan** : Studies in Muslim Political Thought and Administration [Hydar Abad , 1945] p.53

٥- الماوردي : أدب الدنيا والدين، حققه وعلق عليه مصطفي السقا [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٠] ص:١٣٥

- محمد جلال شرف ، علي عبد المعطي ، الفكر السياسي في الإسلام - شخصيات ومذاهب ، مرجع سابق ، من ص : ٥٢٣ - ٥٢٤

وقـد أشار ابن خلدون (١٣٣٢ - ١٤٠٦ م) أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش منعزلا ، وليس له سـوى الفكـر والـيد . اليد مهيأة للصنائع والآلات . والفكر يخلق الظروف المهيأة للتطبيق العملي . فهو عاجز وحده ومحتاج للتعاون مع أبناء جنسه .(١)

وذكـر الشيخ محمد عبده (١٨٤٩- ١٩٠٥) أن التجديد يتمثل فى تحرير الفكر من التقليد ، باعث على البحث فى أسرار الكون داعياً إلي احترام الحقائق الثابتة .

كمـا أكـد ضرورة النظر إلي العقل باعتباره أفضل القوى الإنسانية . كما أوصى بضرورة الأخذ بـنظام الحضارات الغربية ، بحيث لا يخضع العقل إلا لسلطان البرهان . كما أوصى بإصلاح اللغة حتى نتمكن من مواكبة التقدم والعلوم العصرية أيضا . (٢)

ومـع هـذا فـإن الظاهـرة الـتى نشير إليها ليست حديثة بالدرجة التى قد توحي إليها حداثة هذا اللفـظ . فالعناصر الأساسية فى فكرة العولمة : ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة فى تبادل السلع والخدمات ، أو فى انتقال رؤوس الأموال ، أو فى انتشار المعلومات والأفكار ، أو فى تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم .

فهـي ظاهـرة قديمـة حديـثة . إذ أرجع البعض ظهورها البعض إلي سقوط الاتحاد السوفيتي ، والبعض أرخ لها منذ الكشوف الجغرافية فى أواخر القرن الخامس عشر .

لكن رغم هذا فإن الغلبة لقدم هذه الظاهرة .(٣)

١- أميرة مطر : في فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٧٩

٢- محمد الشافعي أبوراس : مبدأ المساواة في النظام الإسلامي

[القاهرة: دار النهضة للطباعة، ١٩٨٥] ص ٢٠٥

٣- جلال أمين : العولمة ، مرجع سابق ، من ص : ١٣ - ١٥

وفى كتاب الله من الآيات ما يشير إلي ما تدعيه العولمة بمظاهرها المتعددة منها :

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الـــذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء ، وانزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكمَ . فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون . ﴾ (سورة البقرة ، آية ٢٢)

﴿ أولـــم يـــروا أنـــا نســوق المـــاء إلي الأرض الجرز فنخرج به زرعا تأكل منه أنعامهم وأنفسهم أفلا يبصرون . ﴾ (سورة السجدة ، آية ٢٧)

﴿ الله الذي سخر لكم البحر لتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون . ﴾
(سورة الجاثية ، آية ١٢)

﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا . إن أكرمكم عند الله أتقاكم .﴾
(سورة الحجرات ، آية ١٣)

﴿ لقــد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوى عزيز .﴾
(سورة الحديد ، آية ٢٥)

﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض ، وابتغوا من فضل الله ، واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون .﴾
(سورة الجمعة ، آية ١٠)

﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا ، فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور . ﴾
(سورة الملك ، آية ١٥)

من هنا يتبين أن الجهاد والاتصال والتعاون ومراعاة حقوق الآخرين ما ينادى به القران الكريم ومما تقوم عليه العولمة ليس بحديث العهد

العولمة وعلاقتها بالفكر السياسي
عند لوك و روسو

ولمـا كانـت العولمـة ثمـرة من ثمرات العلم والثقافة . فهي تنظيم مستمر لعملية الفكر واكتشاف المبادئ المنظمة للتطبيق العملي فى مناحي الحياة الأرضية والعلوية .

فمثلا العولمة الاقتصادية تعتمد على مفهوم السوق أى سوق بلا حدود ، والعولمة الثقافية تذهب إلي مفهـوم الشـمولية أى ثقافـة بلا حدود . بينما العولمة السياسية تذهب إلي مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة ونظام الحكم الذي يحقق الاستقرار .

لذلك يسعى الباحث لبيان دور العولمة السياسية فى الفكر السياسي عند لوك وروسو

أ - جون لوك

تقـوم شخصية لوك السياسية على غرار شخصية الحاكم الذي يؤمن بكرامة الإنسان وبحرية الفكر والنشـر ، ويدعـوا إلـي التسـامح فـي مجـال العقـائد فـي حـدود . كمـا تأثـر بوثـيقة العهـد الأعظم Magna Charta (١٢١٥) التى نالت بها الطبقة الراقية الحق الديمقراطي .

وجاءت الوثيقة الثانية (١٦٨٨) التى أطلق عليها وثيقة إقرار الحقوق The Bill of Rights

وفى الوثيقة الثالثة (١٨٣٢) التى نشرت بعد وفاته ، والتي نال بها الشعب ككل الحق الديمقراطي والذي أطلق عليها الحقوق النيابية .Representitive of Government. (١)

تبيـن مـن هـذه الوثائق التى عرضها الباحث سلفا والتي تأثر بها لوك فى فكره والتي نشرت بعد وفاته . أن الحق الديمقراطي أساس الاستقرار ومسئولية الشعب والحكومة .

كمـا كـان يؤمـن بـأن الناس بطبيعتهم أخيارا وليسوا أشرار ، وأن نظام الطبيعة كان قائما على السعادة ، وقد أدركه الإنسان من خلال عقله .

١- عبد الكريم أحمد : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ١٨٥ - ١٨٨

- محمد فتحي الشنيطي : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، ص : ٧

وأن هناك قوة من وراء الحكومة تقف لمحاسبتها ألا وهى الشعب . (١)

وقـد أشـار بـأن لحالة الطبيعة قانونا يحكمها . و هو القانون الذي يعلم البشر . جمعاء أن الناس سواسية أمام القانون العام . لذلك لا يخضع الواحد للآخر خضوع إرادة و لكن خضوع حاجة .(٢)

كما أشار لوك بأن العمل هو المعيار الوحيد منذ وجد الإنسان على الأرض . وأنه هو أساس التقدم الاجتماعي . كما يعطى للإنسان الحق فى الملكية شريطة أن ينتفع بها و يعود على الآخرين . (٣)

وأن كل فرد له الحق فى أن يحصل على أسباب عيشه . و هذا لا يحدث إلا إذا مد الإنسان يده إلي الأشياء التى ينتجها بعين الاعتراف و التقدير . (٤)

و نظـرا للإقـرار حقـوق الإنسان و تقدير كرامته ، و أن له حقوقا طبيعية يقرها القانون الإلهي المنقوش بداخله ، و تدعمها القوانين الأرضية السليمة المنقوشة على الألواح .

فقـد أشـار إلى أن الإنسان لا يملك سلطة حياته الخاصة ، و لذلك يستبعد أن يردخ باستعباد نفسه لأخـر ، أو يضـع نفسه تحت سلطة الآخرين المطلقة ، أو يتخلص من حياته حينما يريد. لأن من يسلب حـياته الخاصـة لا يستطيع أن يعبر عن رأيه . و أن الحكومة التى تقوم على عدالة السماء تفتقد سماءها العبودية .

و إذا كـان الـناس يبـيعون أنفسـهم بمحـض اختـيارهم . ذلك كان تحت مسمى الحاجة وليس العبودية To Drudgrey Not to Slavery. (٥)

1- **Locke J.,** : Two Treatises of Government , Ibid , p. 169

- **Wright** : Ahistory Of Modern Phiolosphy . Ibid , p. 166

– **جون لوك** : الحكومة المدنية وصلتها بالعقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ٥ – ٧

2- **Locke** : Of Civil Government Book II chap . II , Ibid , sect 6 , P.23

3- **Locke** : Two Treatises of Government , Ibid , p. 173

٤- **جورج سباين** : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثالث ، مرجع سابق ، من ص : ٧٠٦ – ٧٠٧

5- **Locke** : Of Civil Government Chap . IV , Ibid , sect .7 P.P 45 - 46

لأن ضمان حريات الإنسان هو مصدر الاستقرار الذي تتمتع به الدول المتقدمة ، إن احترام حقوق الإنسان يولد الإحساس بالانتماء و يولد الولاء للوطن كما أن احترام هذه الحقوق و الحريات يدفع بالمواطن نحو الإبداع الفكري و العلمي الذي يساهم في تغذية التطور الاقتصادي و الاجتماعي و التكنولوجي و يعزز بالتالي تفوق الدول . (١)

كما أشار إلى أن مسؤولية الحكومة تقتضي التوجيه و الإشراف في المجالات المختلفة من أجل النهوض بالمجتمع ، و كذلك تعزيز استقلال القضاء و محاربة الخارجين على النظام بالتخريب مهما كانت صفتهم . (٢)

و كتب رسالته " في التسامح " التى نشرت سنة ١٦٨٥ - ١٦٨٦م و التى اهتمت بالمسائل السياسية . جاء فيها أنه يستنكر على كل شخص ينصب من ذاته وصياً على الآخرين ، و يفرض عليهم عقيدته عنوة و قسراً . كما نادى بسيادة الشعب و سيادة مبدأ التسامح . (٣)

و كان لأفكاره التى انتقلت إلي خارج إنجلترا ، بل إنها دخلت فرنسا عن طريق روسو ، و كان لها دوراً في الثورة الفرنسية . كما انتقلت أفكاره أيضاً عن طريق بعض المفكرين أمثال توماس جيفرسون (١٧٤٣) الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية ، و التى تأثرت بها صيغة إعلان الاستقلال . (٤)

و قد أشار بأن للإنسان حقوقاً طبيعية تحكم الرغبات الفردية ، و تقييم العلاقات الطبيعية بين الأفراد على أساس الحرية و المساواة . فهي علاقة كائن حر بين الأفراد على أساس الحرية و المساواة . فهي علاقة كائن حر بكائن حر حريص كل طرف على حرية أخيه . (٥)

١- فضل الله محمد إسماعيل : حقوق الإنسان - الضوابط والضمانات " دراسة نقدية "
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة طبع] ص : ٣

٢- محمد فتحي الشنيطي : الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، مرجع سابق ، من ص : ٩ - ١٠

٣- علي عبد المعطي ، راوية عبد المنعم : رواد الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص : ٣٥٠
- عبد الكريم أحمد : أسس النظم السياسية ، مرجع سابق ، من ص : ١٨٠ - ١٨٢

٤- لوك - هيوم - روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ، من ص : ١٨ - ٢٠

٥- عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٨٨
- بطرس غالي : حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية ،
[بحث منشور بمجلة السياسة الدولية ، عدد ١١٤ أكتوبر ، ١٩٩٣] ص : ١٤٥

لذلك تعاقد الناس فيما بينهم و كونوا مجتمعاً سياسياً يحمى و يصون الحقوق و الحريات . (١)

كما نكر أن اختيار الحاكم قائم على عنصر الرضا . يتنازل الشعب عن القدر اللازم لإقامة السلطة من أنفسهم لأنفسهم . وأن السلطة فى يد الشعب لأن مرجعها إلي الشعب وإلي الشعب وحده . (٢)

كما أشار إلى أنه فى حالة إخلال الحاكم بمسئوليته وجب عزله و إحلال من يحل محله . (٣)

و قد ذكر بأن عدم وضوح القوانين الوضعية و عدم وضع حدود للسلطة قد تؤدى إلي فوضى وعصيان و تمرد و بذلك يؤدى إلي الدمار . (٤)

وأن الحقوق و الواجبات الأخلاقية حقيقة فى حد ذاتها سابقة على القانون الوضعي . فهي كحرية الاعتقاد و الدفاع و التقاضي و غيرها من الحريات . و أن على الحكومة الالتزام بحكم قانونها فى التطبيق ما هو حق من الناحيتين الطبيعية و الأخلاقية . (٥)

و أنه من غير المعقول أن يتحول الناس إلي قضاة يصدرون أحكامهم فى قضاياهم ، و من جهة أخرى فإن النفس أمارة بالسوء Ill Nature فتدفعهم إلي منتهى التطرف فى الأحكام و مجاملة الآخرين . فلا تنتشر فى الدنيا إلا الفوضى .

و من هنا شرعت الحكومة لعلاج التقصيرات المهمشة فى القانون الطبيعي ، و هي التى تمنع الناس أن يكونوا قضاة لأنفسهم . (٦)

١- **بطرس غالي ، محمود خيري عيسي** : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٧٧

2- **John Plamentez** : Man and Society Vol I [London , 1963] p.p. : 221 – 223

٣- **محمد علي محمد ، علي عبد المعطي** : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص : ١٤٩

٤- **جان جاك شوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، طبعة أولي ، مرجع سابق ، ٣٧٨

٥- **برتراند راسل** : تاريخ الفلسفة الحديثة ، ترجمة محمد فتحي الشنيطي ، مرجع سابق ، ص : ٢٠٥

- **Barker** : Social Contract , Ibid : P. 61

٦- **عبد الحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ١٧١

- **Francis W.Coker**: Reading In Political Philosophy [USA., Macmillan Co ,1969] p.161

وقد جعلت الطبيعة بين الإنسان وأخيه الإنسان قرابة الأرحام . فمن الظلم أن يضار إنسان بأخيه الإنسان (١)

ولما كان الشعب هو صاحب السيادة . فإن شرعية النظام تقوم على الاختيار الجماعي . أما إذا لم يعتمد النظام على موافقة الشعب فإنه مفقود الشرعية .

وإن أصلح أشكال الحكومات هي الحكومة التى تتلمس مصالح الشعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .(٢)

وإنه من مؤشرات صدق النظام الديمقراطي تحديد اختصاصات السلطات لأن نظام الفصل بين السلطات كأحد الضوابط لحدود السلطات المكونة للحكومة فى النظام السياسي . وإن صح القول فإن مبدأ الفصل يعنى تنظيم علاقات سلطات الدولة فيما بينها .(٣)

لأنه من دوافع الصراع السياسي تركيز السلطات في يد الملك . فكانت إنجلترا من أولى الدول التى وصلت إلي حل دستوري بوقف الصراع بينهما (الملك والبرلمان) بتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وتقرير حرية المواطن الإنجليزي .(٤)

كما أرجع السبب الجوهري فى عدم حماية حقوق الإنسان . هو تركيز السلطات فى يد الحاكم . لذلك فنظام الفصل بين السلطات يؤدى إلي استمتاع المواطن بحريته الذي يدفعه إلي الإدلاء برأيه عن أمته .(٥)

وليس نظام الفصل بين السلطات بمستحدث . إنما يرجع إلي إنسان الفطرة فى أنه كان يملك محاسبة غيره فى حالة الاعتداء عليه ، كما أن الفرد كان يمتلك معاقبة من ارتكب جرما للقوانين الطبيعية .(٦)

١- **علي حافظ** : أسس العدالة في القانون الروماني ، مرجع سابق ، من ص : ١١ - ١٣

- **محمد فتحي عثمان** : حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الغربي [بيروت : دار الشروق ، ١٩٨٧] ص : ٦٣

٢- **إبراهيم درويش** : الدولة ، مرجع سابق ، ص : ٢٧٢

- **علي عبد المعطي** : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، من ص : ٢٦٦ - ٢٦٨

٣- **محمد عبد الله عنان** ، المذاهب الاجتماعية الحديثة ، مرجع سابق ، من ص : ٣١ - ٣٣

- **محمد طه بدوي** : النظرية السياسية [الإسكندرية : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٦] ص : ١١٨

٤- **عبد الرحمن خليفة** : مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ١٨٤

٥- **محمد عبد المعز نصر** : في النظريات والنظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ٥١٣

٦- بطرس غالي ، محمود خيري عيسي : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٢٥

مــن الاستعراض المقدم لفكر لوك السياسي . فقد تبين من آرائه أنها آراء تحررية تنادى بالاستقرار وبذل المزيد من العطاء . أى يعمل الإنسان على قدر طاقته لا قدر حاجته .

وإن الحــرية هي المسئولية وليست الحرية حرية مطلقة . وأن نظام الحكم الصالح الذي يقوم على إرادة الشعب الواعي الذي يدرك أهمية هذا الاختيار .

مــن هــذا يتبين أن فكر لوك السياسي الملقب بواضعي أسس الديمقراطية فى العصر الحديث . أن العولمــة السياســية الــتى تحدثــت عــن مظاهــر الحرية وحقوق الإنسان ، ومظاهر الحكم الذي يحقق الاستقرار .

وعليه يتبين أن الفكر السياسي عند لوك يتضمن الكثير من الأفكار المعاصرة فى العولمة السياسية.

ب- الفكر الروسوى السياسي

يــرى روســو أنــه لا بد لأي كيان ما من منظم يضع القواعد المنظمة لوجوده وحمايته . فالدولة تتطلب قواعد منظمة لوجودها . فالقانون المدني الذي ينظم العلاقة بين الأفراد والكيان السياسي لكي يكون ناجحاً لا بد أن يكون معبراً عن الإحساس الصادق للشعب .

لذلــك فالشــعب يصــنع قانونــه مــن نفسه لنفسه . لأن القانون الذي يعبر عن الشعب فى صورة الحاكم . فهو قانون أخلاقي على أسس ومبادئ قانون الطبيعة الذي لا يعرف التفرقة بين البشر ، لا يفرق بين ضعيف وقوى ولا بين طفل وصبى .(١)

ولقــد جاء فى كتابه العقد الاجتماعي الذي لعب دوراً فى دساتير العالم وخاصوصاً الثورة الفرنسية الــتى قامــت من أجل الدفاع عن الديمقراطية وحماية الحقوق الفردية والجماعية واحترام الكيان الإنساني وإقرار حقوقه الطبيعية .

١- السيد صبري ، مبادئ القانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص : ١٧

- **Rousseau** : Adissertattion on the Origin and Foundation Of Inequallity of Mankind : Ibid ,Chapter 3 . p. 25

كمـــا أشار على أن العقد عقد منفعة تتوقف صحته على الغاية التى يهدف إلي تحقيقها . فهو يناشد الفضيلة ويمنع الاندلاع وراء الشرور والنزوات .(١)

كمـــا يـــنادى بحـــق الشـــعب فى التشريع حتى لو كان من بين أعضائه من هم غير قادرين على ذلك . فيقول : إن الشعب الذي أوجب عليه أن يخضع للقوانين يجب أن يكون هو مشرعها ، ولا حق لغير هؤلاء الذين يكوّنون المجتمع فى وضع قوانينه .

إن الشعب وحده هو السيد وهو الذي يمتلك الحق التشريعي ، وهو حق لا يمكن نقله للغير . فمكانة القانون لا تقل أهمية عن مشروعيته . فالعمل السياسي أخلاقي قبل أن يكون قانون وسلطة .(٢)

وقـــد أشـــار أن الإرادة العامـــة هي السلطة الفعلية للشعوب لأنها إرادة الكل من أجل الكل . فهي المعبرة عن حرية الدولة التى قامت أصلا من أجل حرية الفرد وإقرار كرامته .(٣)

وأن على الشعب أن يعطى للحكومة سلطات أوسع طالما الشعب يفرض الرقابة عليها ، لأن السيادة تكمـــن فـــى الشعب والحكومة هي التى تحافظ على هذه السيادة . بمحافظتها على الحقوق الطبيعية التى لا يمكـــن أن تســـقط بالتقادم . وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والحق فى الأمن وفى مقاومة الجور .وأن جهل حقوق الإنسان ونسيانها واحتكارها هي الأسباب الوحيدة للبؤس العام وفساد الحكومات .(٤)

١- لويس هل : بحث في أصول الفلسفة السياسية ، مرجع سابق ، ص : ١١٩

- بطرس غالي ، محمود خيري عيسي : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ١٨٠

- السيد صبري : مبادئ القانون الدستوري ، مرجع سابق ، ص : ٢١

- محمد بكر : النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص : ٩٨

٢- مصطفي أبو زيد فهمي : النظريات العامة للدولة ، مرجع سابق ، ص : ٧٣

- فضل الله محمد إسماعيل: حقوق الإنسان- الضوابط والضمانات- دراسة نقدية مقارنة، مرجع سابق، ص:١٣٦

٣- علي عبد المعطي : أعلام الفلسفة الحديثة ، مرجع سابق ، ص : ٢٨٤

٤- بطرس غالي ، محمود خيري عيسي : المدخل في علم السياسة ، مرجع سابق ، من ص : ١٠٦ - ١٠٨

وقد طالب روسو بإقرار مبدأ المساواة بين الناس بالطبيعة . لأن الالتزام بين الناس من حب متبادل يبـــنى عليها الإنسان الواجبات المنوط بها تجاه الآخرين . ومن الحب يشتق مقومات العدل والرحمة . وإن مـــن واجبات الدولة هو المحافظة على الحرية والمساواة لمواطنيها . ويرى أنه يستحيل الأولى فى غياب الثانية .(١)

كمـــا أوضـــح بـــأن صفة العبودية للإنسان أمر مرفوض . لأن معنى عبودية إنسان لبنى جنسه أنه يملكه مفتاح شخصيته حتى عواطفه وشهواته .(٢)

وكـــان مـــن رأيه أن الملكية للأرض سواء فردية أو جماعية يرفضها بقوله : إن الأرض ملك لمن خلقهـــا ولا يملكها أحد . ولكن الله قد وهب الطبيعة ومن عليها لفائدة الناس ، والذين لديهم فى ذاتهم سلطة المحافظة علي الملكية .(٣)

يـــبدو أن روسو يشير إلي نظام الملكية فى المجتمعات البدائية ، حيث كان البدائي يبحث عن ملكية الأرض لـــيس إلا لاعـــتقاده أنـــه كلما توسعت ملكياته منحته قدرة التفوق على بنى جنسه . إلا أن هناك ملكـــيات أخرى فيها الملكية الفكرية والملكية المادية وخلافه فله حق التملك دون الاستغلال فى غير صالح الآخرين .

وقـــد أشار بأن على الحكومة أن تتولى سلطة تنفيذ القوانين الصادرة عن الإرادة العامة والمحافظة على الحريات ، والممتلكات وسيادة الشعب .(٤)

وعـــن أشـــكال الحكومات ونظام الفصل بين السلطات . أشار روسو إلى أهمية النظام الديمقراطي بقولـــه : لو قدر للآلهة أن ينزلوا لحكم أهل الأرض لحكموها ديمقراطيا . لأنه يقوم على الانتخاب الحر المعبر عن واقع الجماعة صاحبة السيادة .

1- **Richard Hooker :** he Laws Ecclestastical Polity [Cambridge , 1980] Chapter 7 p. 45

- **Rousseau** : The Social Contract Book IV , The Second Part Chapter . 15 p. 63

٢- لوك – هيوم – روسو : العقد الاجتماعي ، مرجع سابق ص : ٨٢

3- **Rousseau** : Civil Society , Ibid , second part , Book V. p . 41

٤- محمد علي محمد ، علي عبد المعطي : السياسة بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، من ص:١٦٨ – ١٧٠

وأن نظـــام الفصل بين السلطات يحمى الحاكم والمحكوم ، يبعث على الاستقرار ويأمن الحاكم شر الرعية ، وكذلك تأمن الرعية ظلم الحاكم .(١)

مـــن استعراض بعض مفردات فكر روسو السياسي ، وما تناولته هذه المفردات من حرية الإنسان وإقـــرار كرامـــته وأمنه واستقراره . وتحديد سلطة الحكومة ووضوح القوانين ، ودور الشعب فى اختيار حكامـــه ووعـــيهم بقدسية الاختيار . وأن الحكومة ما وجدت إلا لكي تصلح ، كما أنها ليست عصا إرهاب إلا علـــى الخارجيـــن علـــى طبـــيعة قوانينها . كما أن الطاعة للحاكم أمر واجب بشرط انعدام الظلم على المحكومين.

مـــن هـــذا يتبيـــن أن روســـو نادى بالكثير من المبادئ التى تضمنتها مظاهر العولمة السياسية فى الفكر المعاصر .

١- **أرسطو طاليس** : السياسة بين الشرق والغرب ، مرجع سابق ، من ص : ٨٢ - ٨٣

- **طـــه بدوي** : رواد الفكر السياسي الحديث ، مرجع سابق ، من ص : ١٣١ - ١٣٢

- **Andrau Hooker** · Political Theary Philosophy , Idealogy , Sciences [N.Y ., 1996] p.298.

تساؤل يطرحه الباحث

هـل العولمـة حديثـة المـيلاد بالعالم والعهد به ؟ وهل من مقوماتها إجبار الغير على الاستجابة وضرورية الحتمية ؟

يتبيـن مـن عـرض الأصـول التاريخـية للعولمة . أنه يمكن القول بأن هناك عولمة ولدت عند المصـريين القدمـاء والتـي تمثلت فى مسئولية الحاكم واصطناعهم الأنظمة التى تشير إلي إيجاد الأمن والاسـتقرار فـى نظـام الحكـم . وكسر الحواجز الطبيعية وتطويع الطبيعة لخدمة الإنسان وقدرته على الاستفادة من معطياتها .

كما تقدم بضرورة احترام الرأي والرأي الآخر . وليست السيطرة الغاشمة. وأن قوانينهم كانت تقوم علـى العقل . ومدى استجابة الحاكم لأحاسيس الشعب واحترام وتقدير شعوره المترجم فى وضع القوانين التى يقبلها الشعب دون تبرم أو إجبار فى حدود القوانين العادلة .

كمـا جـاء فى الإسلام ما يؤكد على حب العمل واحترام وهو يقوم على أن (الدين يسر – الأمر شورى، – الخلافة بيعة والحقوق قضاء) الجهد والعطاء فى سبيل الرفعة والازدهار .

مـن هـذا يمكـن القـول : أن هناك عولمة بمقياس كل الحضارات وليس الأمركة وحدها . ولكن التساؤل عن تأخر ظهورها . القول : بأن العامل الاقتصادي دافع من دوافع الظهور والأمر بالميلاد . وإذا كانـت الـثروة فى الرجال فكل الحضارات تشيدت أولا برجالها ثم ظهرت قيمة معطيات الطبيعة . ومما عجـل بظهـور العولمة فى أواخر القرن العشرين اتساع دائرة التكنولوجيا الإلكترونية لا سيما الفضائيات والاستشعار عن بعد والأقمار الصناعية وثورة المعلومات وإمكانية نقل أى حدث على وجه الأرض خلال جزء من الثانية من حدوثه على القنوات الفضائية .

أمـا من ناحية إجبار الغير على الاستجابة و ضرورياتها الحتمية . فإن القول بأن الإجبار أمر غير مرغوب فيه وعن الضرورة الحتمية فيمكن القول بالإيجاب حتى يتفاعل العالم ويصبح قرية متنامية تسهل فيه الاتصال والتفاعل والاستجابة لما يعود بالنفع .

أولاً : المراجع العربية

١. **إبراهيم بيومي مدكور ، يوسف كرم** : دروس في التاريخ الفلسفة

[القاهرة : لجنه التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٣]

٢. **إبراهـيم درويش** : الدولة - دراسة تحليلية [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٦٩]

٣. **إبراهيم الدسوقي أباظة ، عبد العزيز الغنام** : تاريخ الفكر السياسي

[بيروت : دار النجاح ، ١٩٧٣]

٤. **إبراهيم مصطفى إبراهيم**: الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم

[الإسكندرية : دار الوفا للطباعة والنشر ، ٢٠٠٠]

٥. ــــــــــــــــ : نقد المذاهب المعاصرة

[الإسكندرية : دار الوفا للطباعة والنشر ، ١٩٧٢]

٦. **أبو اليزيد على المتيت** : النظم السياسية والحريات العامة [القاهرة : المكتب الجامعي ، ١٩٨٤]

٧. **أحمـد أمـين** : فجر الإسلام [القاهرة : مكتبة النهضة ، ١٩٥٩]

٨. **أحمد سـويلم العمـرى** : أصول النظم السياسية المقارنة

[القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦]

٩. **أحمد صدقي الدجاني** : تفاعلات حضارية و أفكار للنهوض

[القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٧٩

١٠. **أحمد فؤاد الأهواني** : نوابغ الفكر الغربي ، جون ديوى [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٨]

١١. **أحمد محمود صبـحي** : في فلسفة التاريخ [الإسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٧٥]

١٢. **أرسـطو طالـيس** : السياسة بين الشرق والغرب ، ترجمة د/لطفي السيد

[القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٧]

١٣. **أسبينـوزا** : رسالة في اللاهوت و السياسية ، ترجمة د/ حسن حنفي

[القاهرة الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧١]

١٤. **اسـكندر غطاس** : أسس التنظيم السياسي - دراسة تحليلية مقارنة

[القاهرة : دار الهنا للطباعة ، ١٩٧٢]

١٥. **إسماعيل صبري عبد الله** : نحو نظام اقتصادي جديد

[القاهرة : الهينة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧]

١٦. **إسمـاعيل على سعد ، حسن على حسن** : نصوص اجتماعية وفلسفية

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦]

١٧. **أفلاطـــــــــــون** : الجمهورية ، ترجمة / حنا خباز، الطبعة الثالثة

[القاهرة : المطبعة المصرية ، ١٩٢٩]

١٨. **إكـــرام بدر الـــدين** : دراسات في نظم الحكم ، الكتاب الأول

[بيروت : دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦]

١٩. **أميرة حلمي مطر** : في فلسفة السياسة [القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨]

٢٠. **أنـــدريه كـــريسَون** : فولتير ، ترجمة د/ صباح محي الدين

[بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٦١]

٢١. **برتراند راسل** : تاريخ الفلسفة الغربية ، ترجمة د/الشنيطى [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧]

٢٢. **بطـــــرس غـــالى** : حقوق الإنسان بين الديمقراطية والتنمية ،

[بحث منشور بمجلة السياسة الدولية عدد ١١٤ أكتوبر ، ١٩٩٣]

٢٣. **بطـــــرس غـــالى ، محمود خيري عيســـى** : المدخل في علم السياسة ، الطبعة التاسعة

[القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٠]

٢٤. **تومـــــاس هنـــرى** : أعلام الفلاسفة كيف نفهمهم ، ترجمة /متري أمين

[القاهرة : مطابع الاستقلال الكبرى ، ١٩٦٤]

٢٥. **ثـــروت بـــدوي** : النظم السياسية [القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦١]

٢٦. **جان بــــاول** : الفكر السياسي الغربي ، ترجمة / محمد رشاد خميس

[القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥]

٢٧. **جان توشـــار ، مع آخـــرين** : تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة د/على مقلد

[بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥]

٢٨. **جان جاك شـــوفالييه** : تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة د/محمد عرب صاصيلا

[بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥]

٢٩. **جـــلال أمـــين** : العولمة [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٨]

٣٠. **جـــــورج ســـابين** : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثاني ، ترجمة د/ فتح الله الخطيب

[القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩]

٣١. **جـــورج ســـابين** : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الثالث ، ترجمة د/ رشاد البراوى

[القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١]

٣٢. **جـــورج ســـابين** : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع ، ترجمة د/ على إبراهيم

[القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١]

٣٣. جـــورج لابيـكا : السياسة والدين عند ابن خلدون ، طبعة أولى

ترجمة د/ موسى وهبة ، د/ شوقي دويهي [بيروت دار الفارابي ، ١٩٨٠]

٣٤. جـــون لـــوك : الحكومة المدنية وصلتها بالعقد الاجتماعي ، ترجمة / شوقي الكيال

[القاهرة : مطابع شركة الإعلانات ، بدون سنة طبع]

٣٥. حســن الظـــاهر : دراسات في تطور الفكر السياسي

[القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٥]

٣٦. حســن حنفــي : نماذج من الفلسفة المسيحية في العصر الوسيط

[لبنان : دار التنوير ، ١٩٨٤]

٣٧. حسنين توفيق إبراهيم : النظام الدولي الجديد قضايا و تساؤلات

[القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣]

٣٨. دليــل بيــرنز : المثل السياسية ، ترجمة د/ لويس اسكندر

[القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٤]

٣٩. راويـــة عبـد المنعم : جون لوك إمام الفلسفة التجريبية

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧]

٤٠. رودلــف متمـــي : الفلسفة الإنجليزية في مائة عام ، الجزء الثاني ، ترجمة د/ فؤاد زكريا

[القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٧]

٤١. الســـيد صـــبري : مبادئ القانون الدستوري [القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٤٩]

٤٢. الســيد ياســين : العولمة والطريق الثالث [القاهرة : ميربت للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩]

٤٣. السيد ياسين و آخرون : العولمة والغرب [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨]

٤٤. شــوقي ضــيف : عالمية الإسلام [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٦]

٤٥. ضياء الدين الريس : النظرية السياسية الإسلامية [القاهرة : دار التراث ، ١٩٦٠].

٤٦. عاطــف غيث و آخــرون : المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣]

٤٧. عبد الــرحمن خليفــة: أيدلوجية الصراع السياسي - دراسة في نظرية القوة

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩]

٤٨. ـــــــــــــــ : دراسات في الفكر السياسي

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦]

٤٩. ـــــــــــــــ : مـقالات سـياسية ، الجزء الأول

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥]

٥٠. عبد الرحمن خليفة، فضل الله محمد إسماعيل: في الأيدلوجيا و الحضارة و العولمة [كفر الدوار ، مكتبة بستان المعرفة ، ٢٠٠١]

٥١. عبد الفتاح العدوى : الديمقراطية وفكرة الدولة [القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦]

٥٢. عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسة [شبين الكوم ، ١٩٨٨]

٥٣. عبد الكريم أحمد : أسس النظم السياسية [القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧١]

٥٤. عبد المجيد الحفناوى : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية [الإسكندرية : دار الهدى ، بدون سنة طبع]

٥٥. عثمان خليل : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٥٣]

٥٦. على حافظ : أسس العدالة في القانون الروماني [القاهرة : لجنة البيان العربي ، ١٩٥١]

٥٧. علىَ الدين هلال : النظام الدولي الجديد ، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، عالم الفكر المجلد الثالث والعشرون [القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، ١٩٩٥]

٥٨. على عبد القادر : تطور الفكر السياسي ، طبعة أولى[القاهرة :مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٤]

٥٩. على عبد المعطى : الفكر السياسي الغربي [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١]

٦٠. ــــــــــــ : قضايا الفلسفة العامة [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢]

٦١. ــــــــــــ : السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦]

٦٢. ــــــــــــ : تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦]

٦٣. ــــــــــــ : المدخل إلى الفلسفة [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠]

٦٤. على عبد المعطى ، راوية عبد المنعم : رواد الفلسفة الحديثة [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩]

٦٥. على عبد الوهاب جعفر : قضايا الفكر السياسي المعاصر [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة طبع]

٦٦. فاروق عبد السلام : الأحزاب السياسية والفصل بين الدين والسياسة [قليوب : مكتبة قليوب للطبع والنشر ، ١٩٧٩]

٦٧. فتحي عبد الكريم : الدولة والسيادة في الفكر الإسلامي – دراسة مقارنة [القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٦]

٥٠. عبد الرحمن خليفة، فضل الله محمد إسماعيل: في الأيدلوجيا و الحضارة و العولمة
[كفر الدوار ، مكتبة بستان المعرفة ، ٢٠٠١]
٥١. عبد الفتاح العدوى : الديمقراطية وفكرة الدولة [القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦]
٥٢. عبد الفتاح غنيمة : نحو فلسفة السياسة [شبين الكوم ، ١٩٨٨]
٥٣. عبد الكريم أحمد : أسس النظم السياسية [القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧١]
٥٤. عبد المجيد الحفناوى : تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية
[الإسكندرية : دار الهدى ، بدون سنة طبع]
٥٥. عثمان خليل : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٥٣]
٥٦. على حافظ : أسس العدالة في القانون الروماني [القاهرة : لجنة البيان العربي ، ١٩٥١]
٥٧. علىَ الدين هلال : النظام الدولي الجديد ، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، عالم الفكر المجلد الثالث والعشرون [القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية ، ١٩٩٥]
٥٨. على عبد القادر : تطور الفكر السياسي ، طبعة أولى[القاهرة :مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٤]
٥٩. على عبد المعطى : الفكر السياسي الغربي [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨١]
٦٠. ــــــــــ : قضايا الفلسفة العامة [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٢]
٦١. ــــــــــ : السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦]
٦٢. ــــــــــ : تيارات فلسفية حديثة ومعاصرة
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦]
٦٣. ــــــــــ : المدخل إلى الفلسفة [الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠]
٦٤. على عبد المعطى ، راوية عبد المنعم : رواد الفلسفة الحديثة
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩]
٦٥. على عبد الوهاب جعفر : قضايا الفكر السياسي المعاصر
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة طبع]

٦٦. فاروق عبد السلام : الأحزاب السياسية والفصل بين الدين والسياسة
[قليوب : مكتبة قليوب للطبع والنشر ، ١٩٧٩]
٦٧. فتحي عبد الكريم : الدولة والسيادة في الفكر الإسلامي – دراسة مقارنة
[القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٧٦]

٦٨. **فضل الله محمد إسمـــاعيــل** : الدولة المثالية بين الفكر الإغريقي والفكر الإسلامي
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦]
٦٩. ــــــــــــــــــــــ : العولمة السياسية ، انعكاساتها وكيفية التعامل معها
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٩]
٧٠. ــــــــــــــــــــــ : الإرادة العامة في الفكر الغربي الحديث بين الحرية والجبرية
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠]
٧١. **فــؤاد محمد شبل** : الفكر السياسي – دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية
الجزء الأول [القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٤]
٧٢. **فـــؤاد النادي** : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة : دار الكتاب الجامعي ، ١٩٨٣]
٧٣. **قبــارى محمد إسمــاعــيل** : علم الاجتماع السياســـي [الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠]
٧٤. **القـــرآن الكـــــريم**
٧٥. **لـــوى التوســـير** : مونتسيكيو ، السياسة والتاريخ ، الطبعة الأولى ترجمة / نادر ذكرى
[بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٨١]
٧٦. **لـــوك – هيـــوم – روســـو** : العقد الاجتماعي ، ترجمة د/ عبد الكريم أحمد
[القاهرة : الدار القومية للنشر ، بدون سنة طبع]
٧٧. **لـويـس هــــل** : الناس والأمم – بحث في أصول الفلسفة السياسية ، ترجمة د/ فتحي الشنطي
[القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦١]
٧٨. **مارسيـل بريلو ، جـورج ليسيكيه** : تاريخ الأفكار السياسية
[بيروت : مؤسسة النشر والتوزيع ، ١٩٨٦]
٧٩. **مــاهر عبـد القـــادر** : مقالات في فلسفة العصور الوسطى
[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧]
٨٠. **المـــــــاوردى** : أدب الدنيا والدين ، حققه وعلق عليه مصطفى السقا
[القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٠]
٨١. **محمد إبراهيم مبروك** : الإسلام و العولمة ورقة بحثية [القاهرة : الدار القومية ، ١٩٩٩]
٨٢. **محمـــد أحمـــد رضـــا** : الالتزام السياسي عند فلاسفة العقد الاجتماعي
[القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٧]
٨٣. **محمـــد بكـــر حسين** : النظم السياسية " الدولة والحكومة " [القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٩٨١]
٨٤. **محمـــد بيومـــي مـــهران** : دراسات في تاريخ الشرق الأدنى القديم
[الإسكندرية : مطبعة بولكى ، ١٩٧٣]

٨٥. **محمـــد توفيـــق رمـــزي** : علم السياسة أو مقدمة في أصول الحكم ، الطبعة الثالثة

[القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٧]

٨٦. **محمـــد توفيـــق الضوى** : الفلسفة الحديثة في القرن السابع والثامن عشر

[شبين الكوم ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٩٨]

٨٧. **محمد جـــلال شـــرف ، على عبـــد المعطـــى** : الفكر السياسي في الإسلام – شخصيات إسلامية

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠]

٨٨. **محـــمد عبد الله عنـــان** : المذاهب الاجتماعية الحديثة [بيروت : دار الشروق ، ١٩٧٣]

٨٩. **محمد عبد المعز نصر** : فلسفة السياسة عند الألمان [الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٧١]

٩٠. ــــــــــــــــ : في الاشتراكية والديمقراطية

[الإسكندرية : مطبعة دار النشر للثقافة ، بدون سنة طبع]

٩١. ــــــــــــــــ : في النظريات والنظم السياسية [بيروت : دار النهضة العربية ،١٩٨٥]

٩٢. **محمـــد عزيز نظمى** : الفكر السياسي في الإسلام

[الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٩٦]

٩٣. **محمـــد على أبـــو ريان** : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحديثة – الطبعة الأولى س

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٦٩]

٩٤. ــــــــــــــــ : تاريخ الفكر الفلسفي – الفلسفة الحديثة – الطبعة الخامسة

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٣]

٩٥. ــــــــــــــــ : تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٤]

٩٦. **محمـــد على محمـــد ، على عبـــد المعطـــى** : السياسة بين النظرية والتطبيق

[الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧]

٩٧. **محمـــد فتحـــي عثمان** : حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الغربي

[بيروت : دار الشروق ، ١٩٨٧]

٩٨. **محمـــد فتحـــي الشنطيى** : في الفلسفة الحديثة والمعاصرة ، طبعة أولى

[القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨]

٩٩. **محمـــد فتـــحي عبـــد الله ، ميـــلاد ذكـــى** : أرسطو والمدارس المتأخرة

[الإسكندرية : منشأة المعارف ، بدون سنة طبع]

١٠٠. **محمـــد طـــه بـــدوي** : رواد الفكر السياسي الحديث وأثره في عالم السياسة

[الإسكندرية : المكتب المصري للطباعة والنشر ، ١٩٦٧]

١٠١. **محمـــود إسماعيل محمـــد** :دراسات في العلوم السياسية ، الطبعة الثانية

[القاهرة : مكتبة الأهرام ، ١٩٨٨]

١٠٢. **محمـــود حلمـــي** : المبادئ الدستورية العامة [القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٦]

١٠٣. **محمـــود زيـــدان** : نوابغ الفكر الغربي – وليم جيمس [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٨]

١٠٤. **مصطفى أبو زيـــد فهمـــي** : النظرية العامة للدولة [الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٥]

١٠٥. **مصطفى الخشـــاب** : النظريات والمذاهب السياسية [القاهرة : دار البيان العربي ، ١٩٧٧]

١٠٦. **مصطفى الشـــكعة** : الأسس الإسلامية في فكر أبن خلدون ونظرياته – الطبعة الثانية

[بيروت : الدار الإسلامية اللبنانية ، ١٩٨٨]

١٠٧. **مهـــدى محفـــوظ** : اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث [بيروت : دار النجاح ، ١٩٧١]

١٠٨. **نـــجيب المستكاوى** : روسو " حياته – مؤلفاته – غرامياته " [القاهرة :دار الشروق ، ١٩٨٩]

١٠٩. **نصـــار محمـــد عبد الله** : فلسفة برتراندراسل السياسية

[القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨]

١١٠. **نظـــام محمـــد بركـــات** : مقدمة في الفكر السياسي [السعودية :عالم الكتاب ، ١٩٨٦]

١١١. **هـــارولـــد لاســـكى** : مدخل علم السياسة ، ترجمة د/ عز الدين محمد حسين

[القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٨٥]

١١٢. **هـــانس بيترمارتـــن ، هـــارولـــد شـــومـــان** : فخ العولمة ، ترجمة د/ عباس على عدنان

[الكويت : مطابع الرسالة ، ١٩٩٨]

١١٣. **هنـــرى تومـــــاس** : أعلام الفلسفة كيف نفهمهم ، ترجمة / متري أمين

[القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٤]

١١٤. **يوســـف كـــرم** : تاريخ الفلسفة الأوربية في العصر الوسيط [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥]

١١٥. ــــــــــــ : تاريخ الفلسفة الحديثة ، الطبعة الخامسة [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩]

١١٦. ــــــــــــ : تاريخ الفلسفة الحديثة ، الطبعة السادسة [القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٩]

الموسوعات الفلسفية :

١. **مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٥٥ يناير ٢٠٠٤**

٢. **موسوعة العلوم السياسية**

المشـــــاركون : إبراهيم عوض و آخرون

إشـــــراف فني : عبد الكريم عبد العزيز الصفار

مقـــدمـــة : صادق محمد البسام

[جامعة الكويت ، ١٩٦٤]

٣. **الموسوعة الفلسفية المختصرة ، ترجمة د/ فؤاد كامل مع آخرين**

مراجعة د/ زكي نجيب محمود [القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣]

٤. **الموسوعة الفلسفية المختصرة ، الجزء الثاني**

ترجمة د/ عبد الرحمن بدوي [بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٤]

ثانيا: المراجع الأجنبية

1 **A.P.O Enlrve:** Natural Law An Introduction To Legal Philosophy [London, 1969]

2. **A:C.G Rayling:** Philosophy Future Thought The Subject [Oxford Univ., 1998]

3. **Alan Rayn**: Political Philosophy [Oxford Univ., 1998]

4. **A.NNE. M. Caheler** : The Spirit Of Laws [New Yourk ,1989]

5. **A.castell Hafner** : Essays In Pragmatism [London, 1969]

6. **Aristotle** : Politics, Republic , vol 3 [New Yourk , 1996] .

7. **Bysir F.,** : The History Of Natural Law [London, 1937]

8. **Brook Adems** : The Law Of Civilization And decay [N.Y.1965]

9 **Bloch Ernest** : A Philosophy Of Nature [New Yourk, 1970]

10. **B.Russell**: History Of Western Philosophy [London , 1973]

11. **Boff Leonard And Clodvis** : Salvation And Liberation [N.Y.1979]

12. **Cook J., :** History Of Political Philosophy From Plato To Burke [N.Y ,1961]

13. **Coker Francis w.,** : Reading In Political Philosophy [U.S.A.,1957]

14. **Collios J.,** : Voltaire , Montesqueau And Rousseau In England [London, 1959]

15. **Carry J.,** : International Of Human's Rights [New yourk , 1968]

16. **Dave gowen** : Johne Locke's Treatise Of Government [Cambridge , 1980]

17. **David Horace :** nationalism and socialism [New Yourk , 1975]

18. **Dunning** : A History Of Political Theories [London , 1973]

19. **Davidson** : The Stoic [London , 1929]

20. **Duguit** : Souverainte Et Liberte [Paris , 1964]

21. **Dave Gowen :** Jhone Locke's Treatises Of Government [Cambridge ,1980]

22. **Davidson :** The Stoic [London , 1929]

23. **Dunning :** A History Of Political Theories [London , 1973]

24. **E.Barker** : Social Contract [New Yourk , 1962]

25. ________ : The Political Of Aristotle [Oxford N.Y.,1970]

26. **Edward P., :** The Encyclopedia Of Philosophy (London , 1976]

27 **Erich Formm :** The Same Society [Chicago Univ 1959]

28. **Fredric P., :** The History Of Nature Law [London , 1957]

29. **Foster M., :** The Political Philosophers [Oxford , 1955]

30. ________ : Masters Of Political Thought [London , 1943]

31. **Fuller J., :** History Of Philosophy [Oxford , 1964]

32. __________ : History Of Modern Philosophy [New Delhi , 1955]

33. **Garl J., Fredrich :** Man And His Government [London , 1971]

34. **G.D.H.Cole :** Essays In Social Theory [London , 1962]

35. **George Fohers :** History Of Israile Religion [London , 1972]

36. **George Sabine :** A History Of Political Theory [Hong Kong , 1973]

37. **George villed :** Political Theory [Oxford , 1958]

38. **Gold Smith M.M., :** Hobbes's Science Of Politics [London , 1966]

39. **Harman M., Judd :** Political Thought [New Yourk , 1959]

40. **Heand Show :** The Social And Political Ideas [new Yourk 1956]

41. **Ibrahim Darwish :** Government Forms And Problems Of Classification [Cairo, 1966]

42. **J.Bowle :** Western Political Thought [London , 1997]

43. **Johan Baylissteve Smith :** The Globalization Of World Politics [London, 1997]

44. **Joyee J., :** The New Politics Of Human Rights [London, 1978]

45. **John childs :** American Prigmation And Education [New Yuork, 1997]

46. **J. Harvey And Bather :** The British Constitution [London, 1969]

47. **Johan Planmentez:** Man and Society Vol. I [London, 1963]

48. **Jean J .Rousseau :** A Dissertation On The Origin And Foundation Of Inequality Of Man Kind [Cambridge, 1980]

49. ___________ : Du Contract Social [Paris , 1981]

50. ___________ : Civil Society , Second Part [New Yuork ,1973]

51. **John Locke :** Of Civil Government Book II [New Yuork , 1963]

52. ________ : The State of Natural Book II [Cambridg , 1980]

________ : The Sound Mind In The Sound body [cambridg , 1981]

54. . **John Locke**: Essay Concerning The True Origin , Extent And End Of Civil Government [London, 1973]
55. **John Yotin** : Locke On The Law of Nature [London , 1959]
56. **Kraminck Isac** : Essays In The History Of Political Thought [New Yourk 1969]
57. **Laird J.,** : Hobbes [London 1951]
58. **Leslie Lipson** : The Democratic Civilization [Oxford Univ. , 1967]
59. **Leyden W.,** : Essays On The Law Of Nature [Oxford , Univ.,1959]
60. **Lourance Stapelton** : Justice And World Society [New Yourk , 1949]
61. **Maccuan J.,** : The Political Philosophy Of Burke [Oxford , 1939]
62. **Meriam C.F.,**: Systematic Political [Chicago , 1955]
63. **Mohamed Towfik R.,** : Studies Political And Applied Government [Cairo, 1952]
64. **Mure G., R.,** : Aristotle [London , 1947]
65. **Maxey** : Political Philosophies [London , 1979]
66. **Marcel Paliot Et Gorrge Lesuyer** : Historic Des Idea Politique [Paris, 1973]
67. Marget Mead : Cultural Patterns And Technical Change [New Yourk , 1963]
68. **Merki R. H.,** : Western European Party System [New Yourk , 1980]
69. **Montesqueau** : The Spirit Of The Laws [London , 1914]
70. **Ogg** : European Government And Politics [U.S.A., 1959]
71. **Pene Capitant** : Ecrits Constutionels [Paris , 1973]
72. **Peter Eckler** : Interoduction To Rousseau`s Social Contract [New Yourk, 1957]
73. **Polybius** : Reading In Political Philosophy [New Yourk, 1949]
74. **Plato** : Republic [Macqvaire Univ., New Yourk , 1996]
75. **Rene Poneau** : Politque De Voltaire [Paris , 1994]
76. **Ritchard Cox** : Locke And Peace [Oxford , 1960]
77. **R.H. Lowie** : The Origin Of The State [Oxford , 1961]
78. **Runkle Gerold** : A history Of Wisten Political Theory [New yourk , 1968]

79. **Shew Ami H., Khan :** Studies In Muslim Political Thought And Administration [Hydar Abad, 1945]

80. **Sidney Hooker :** Johan Dewey , An Intellect Val Portrait [New Yourk, 1949]

81. **Skinner :** Maciavellism [Oxford , 1981]

82. **Stanles P., :** Edmond Burke and Natural law [London , 1958]

83. **Stephen Ellenburg :** Rousseau's Political philosophy [London , 1970]

84. **T.asinclair :** History De La Pensee Politique [Paris, 1959]

85. **Thomas Gilby :** The Political Thought Of Thomas Aquinas [Chicago, 1958]

86. **Voughn C.E., :** Political Of Jean Jacques Rousseau [Cambridge , 1971]

87. **Voltaire :** L'encylopedia Des Sciences [Paris , 1944]

88. ——— : Zaire Tragediedes Letres [Paris , 1944]

89. **Walter Lippman :** The Good Society [Oxford Univ. , press , 1959]

90. **White Head :** In Philosophy Of John Dewey [New Yourk , 1932]

91. **William Ebnestin:** Great Political Thinker From Plato To The Present [U.S.A, 1907]

92. **William James:** What Pragmatism Mean [New Yourk , 1907]

93. **William W., :** Jhan Calvin [New Yourk , 1906]

94. **Wood Bridge F., :** Hobbes Selections [New Yourk , 1930]

95. **Wood Thomas :** Politics Of Morality In Nourth China [New Yourk , 1986]

96. **W.T. James :** Masters Of Political Thought [London , 1941]

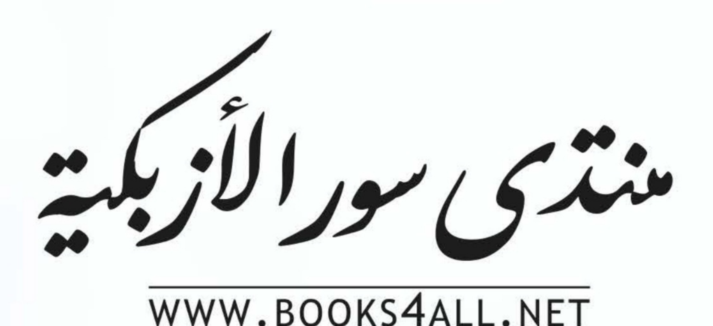
97. **W.Van Layden :** J.,Locke's Essays On the Law Of Nature [Oxford , 1949]

98. **Wright :** A History Of Modern Philosophy [New Yourk , 1973]

الموسوعات الفلسفية :

- **Encyclopaedia of Social Sciences, Social Contract**
  By, C.B. McPherson and others [London, 1980]

المحتويات





رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق المصرية
٢٠٠٥/٩١٧٥
I.S.B.N 977-393- 053- x

مكتبة بستان المعرفة
لطباعة ونشر وتوزيع الكتب
كفر الدوار - الحدائق - بجوار نقابة التطبيقيين
☎٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ الإسكندرية: ٠١٢٢٣٥٢٤٨١٤ & ٠١٢١١٥١٢٣٧